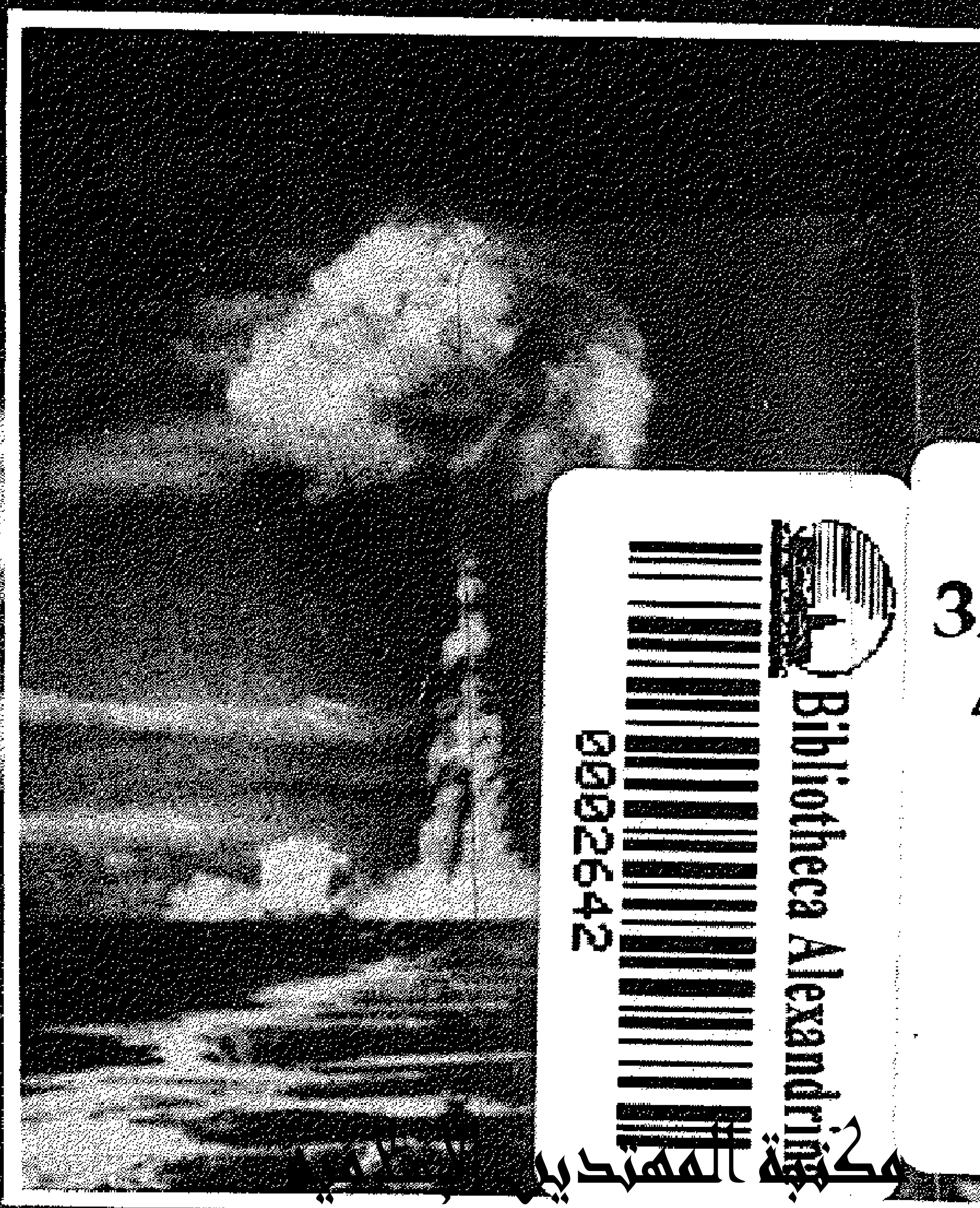
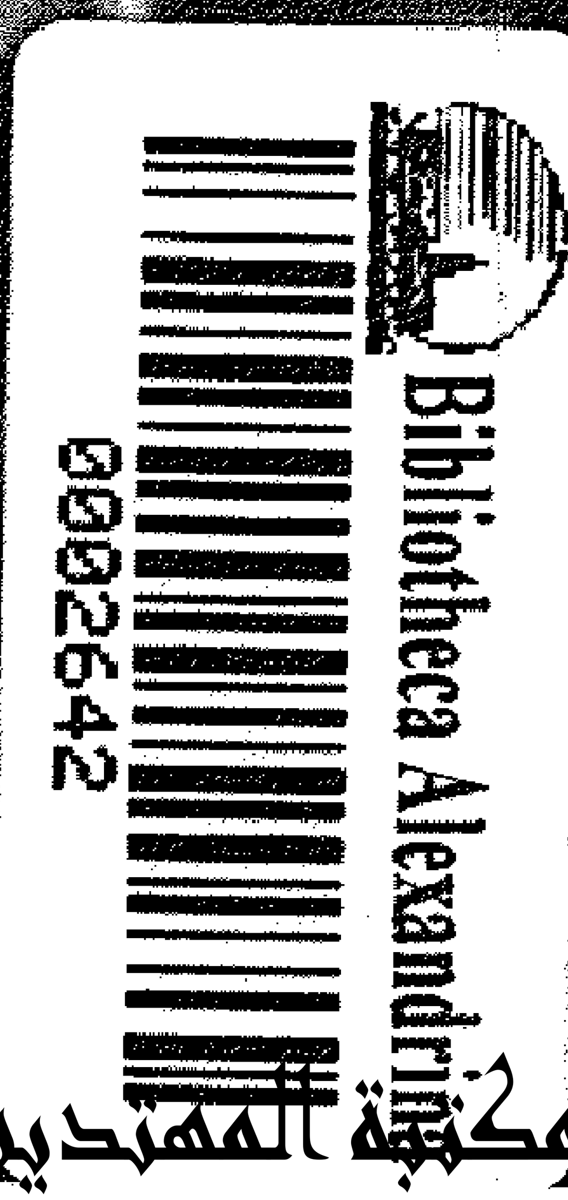
خيار شمشون

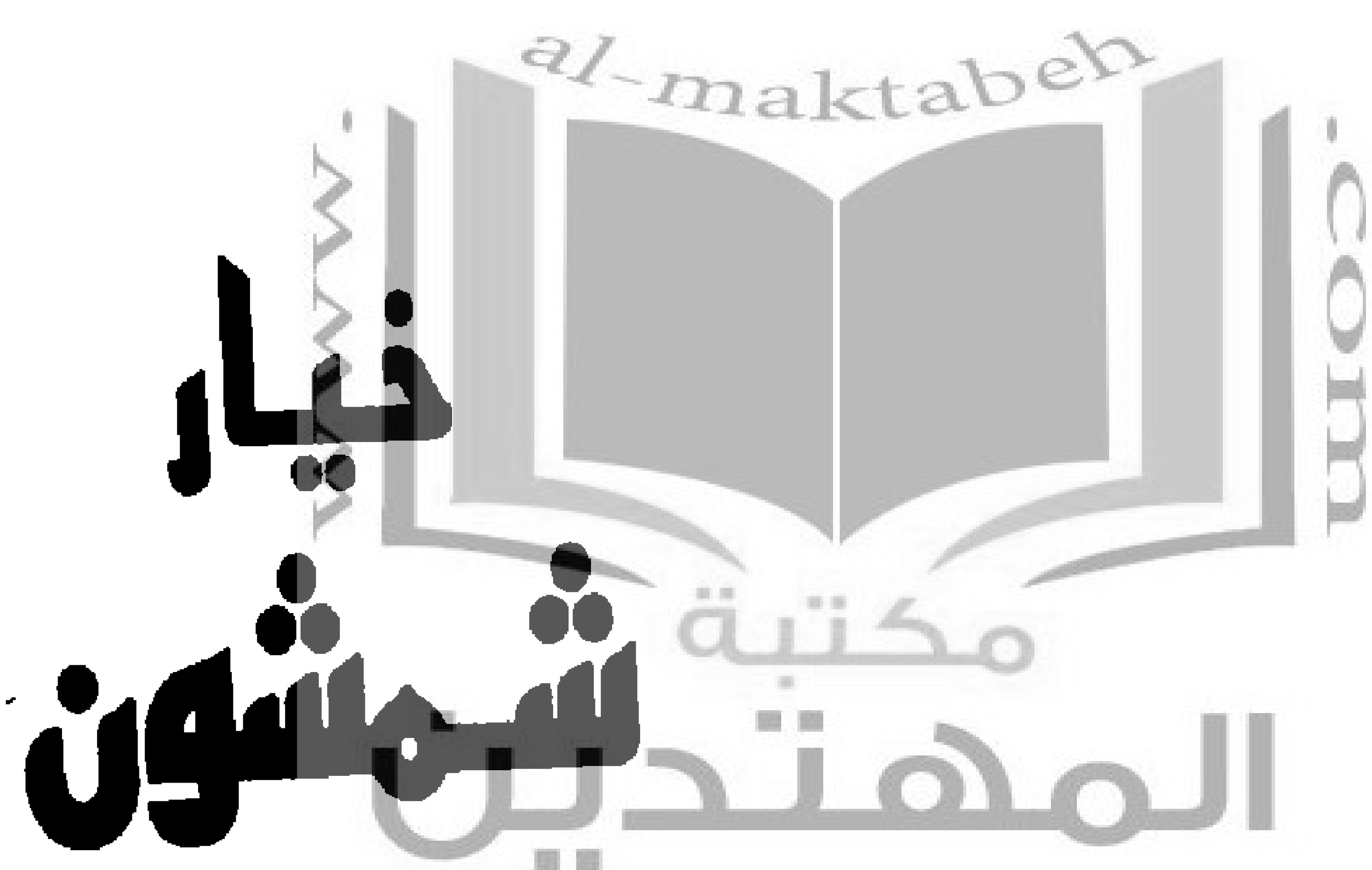
اسرائيل، اميركا، والقنبلة

سيمور م. هيرش






al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين



خيار شمشون


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

خيار شمشون

اسرائيل، اميركا، والقنبلة

سيمور م. هيرش

مكتبة بيسان
بيروت

سنة الطبع 1992

توزيع مكتبة بيسان

هاتف 865126 ـ ص.ب 13/5261 ـ بيروت.

المحتويات

ملاحظة للمؤلف

يروي هذا الكتاب كيف تمكنت اسرائيل من أن تصبح قوة نووية في السر. كما يحكي لنا كيف كان أبرز المسؤولين السياسيين والعسكريين الاميركيين على بيّنة من هذا السر وكيف تكتّموا عنه وتجاهلوه، عمداً في بعض الاحيان، منذ عهد الرئيس ايزنهاور.

وسوف يجد القارىء في الكتاب اقتباسات عن عددٍ من أبرز المسؤولين الاميركيين ـ معظمهم يتكلم عن هذا الموضوع للمرة الأولى ـ عمّا ومتى كانوا يعلمون بالأمر. لم يتكلم إليّ هؤلاء الرسميون بدافع عدائية يكنّونها لحكومة اسرائيل، بل لأنهم أدركوا الخبث الذي تتستّر به السياسة الاميركية عندما تدّعي علناً أن لا وجود للترسانة النووية الاسرائيلية. ولا تزال هذه السياسة متّبعة حتى تاريخ صدور هذا الكتاب.

لقد آثرتُ عدم الذهاب إلى اسرائيل عندما قمت بأبحاث لنشر الكتاب. وذلك لسهولة الوصول إلى الاسرائيليين الذين كانوا يودّون التحدث إليّ عندما أجريتُ معهم مقابلات في واشنطن ونيويورك، وفي بعض الحالات، في أوروبا. أضف إلى ذلك الرقابة التي تفرضها اسرائيل على كل الصحافيين الموجودين فيها أكانوا اسرائيليين أم أجانب. فبموجب القوانين الاسرائيلية تخضع كل المواد التي ينتجها الصحافيون في اسرائيل، للرقابة العسكرية التي يحق لها إدخال التغييرات المناسبة عليها أو حتى الحذف منها إذا ما رأت في المواد تهديداً للأمن القومي الاسرائيلي. فكان من الأفضل، ولأسباب واضحة،

ألاّ أخضع للرقابة الاسرائيلية، وكل من سوّلت له نفسه انتهاك هذه القوانين مُنِع من العودة إلى اسرائيل.

الاسرائيليون الذين تحدثت إليهم ليسوا من منتقدي القدرة النووية الاسرائيلية كما أنهم لا يشعرون بأمان بعدم وجود القنبلة. لقد تكلّموا لأنهم يؤمنون بأن مناقشة صريحة وعلنية للترسانة النووية الاسرائيلية - وللنتائج المترتّبة عن نشرها - هو أمر جوهري في مجتمع ديموقراطي.

سيمور م. هيرش

واشنطن آب ١٩٩١

١ ـ اتفاق سرّي

كان أهم أسرار اميركا العسكرية عام ١٩٧٩ يقوم من دون كلل بدورة حول الأرض كل ٩٦ دقيقة، ملتقطاً صور استطلاع غاية في الوضوح ولا تقدّر بثمن لكل ما يقع على بعد مثات الأميال تحته. كان هذا القمر الصناعي المعروف بـ KH-11 يعتبر معجزة تكنولوجية: إذ يمكن للصور التي يلتقطها أن تحوَّل بطريقة رقمية إلى محطات أرضية حيث يتم تظهيرها لتخضع على الفور لتحليل من قِبَل أوساط الاستخبارات. لن يشهد العالم بعد اليوم «بيرل هاربور» ثانية.

أُطلق أول قمر صناعي من نوع KH-11 في ١٩ كانون الأول ١٩٧٦ بعد الهزيمة التي مُنِي بها الرئيس جيرالد فورد أمام جيمي كارتر في الانتخابات التي أُجريتِ في تشرين الثاني. وقد حذت إدارة كارتر حذو إدارة فورد السابقة بفرط حظر صارم على الوصول للصور العالية النوعية التي كان يلتقطها القمر الصناعي: فحتّى بريطانيا العظمى أقرب حلفاء أميركا في مجال الاستخبارات، لم يكن يحق لها الإطّلاع على الصور إلا في حالات معيّنة.

لكن قرار الرئيس كارتر بتزويد اسرائيل صوراً يلتقطها القمر الصناعي KH-11 في آذار ١٩٧٩ أورث صدمة عنيفة في هذا النظام الأمين المتشدد. فمبوجب الاتفاق، سُمِح لاسرائيل بالوصول إلى أية معلومات استخباراتية يلتقطها القمر الصناعي تتعلق بتحرك

قوات عسكرية أو بأية نشاطات تحمل في طياتها تهديداً محتملاً وذلك في عمق يصل إلى مئة ميل (حوالى ١٦٠ كلم) داخل أراضي الدول المتاخمة لاسرائيل أي لبنان وسوريا ومصر والأردن. كان بإمكان الاسرائيليين الحصول على قمة نتاج تكنولوجيا القمر الصناعي، أي على الصور الأصلية والمذهلة التي يلتقطها القمر KH-11 والتي كان بعضها ثلاثي الأبعاد، لا الحصول على الصور المشوشة والباهتة وغير الواضحة عمداً التي كانت توزعها أوساط الاستخبارات الاميركية على مسؤولين من الدرجة الثانية وعلى حلفاء أميركا على حد سواء لئلا تظهر دقة تصوير في عدسات القمر KH-11*.

وقد شكل ذلك نصراً عزيزاً للحكومة الاسرائيلية التي جهدت للوصول إلى صور الـ KH-11 منذ لحظة إطلاقه قبل ثلاثة أعوام. وقد خامر الشك بعض المسؤولين في الاستخبارات الاميركية إثر قرار الرئيس كارتر تزويد اسرائيل بهذه الصور التي تُعتَبر قمة في التكنولوجيا، من أن يكون هذا القرار مكافأة لرئيس الوزراء ميناحيم بيغن للنجاح الذي حقّقه في قمة كامب دايفيد مع الرئيس المصري أنور السادات في العام المنصرم. لقد فهم هؤلاء المسؤولون ما لم يفهمه عدد من نظرائهم في البيت الأبيض: إذ تُعتَبر إضافة البعد الاسرائيلي للنظام التزاماً مهماً، التزاماً من شأنه التدخّل بقدرة القمر KH-11 على جمع المعلومات التي يرغب القيّمون عليه الحصول عليها. وقد شرح أحد المسؤولين السابقين في وكالة الأمن القومي وهي الوحدة المكلّفة باستخبارات الاتصالات، قائلاً: كان الـ KH-11 يشكّل قفزة تكنولوجية نوعية في ذلك الوقت. وكانت كل وكالات الاستخبارات من عسكرية ومدنية بحاجة ماسة الى المعلومات التي يمكن القمر الحصول عليها. كان هدف القيّمين على الـ KH-11 تحديد مسار القمر ووضع سلّم اولويات لبرنامجه الزمني كي يكون في المكان المناسب في الوقت المناسب، متجنبين في الوقت نفسه أي تحول مفاجىء في خط سيره أو أية مناورة مفاجئة من شأنها إحراق وقود إضافي. فبإدارة جيدة، يمكن للقمر الصناعي الذي تبلغ قيمته عدة ملايين من الدولارات والمزوّد بكمية وقود محدودة، أن يبقى مدة أطول في مدار الأرض وأن يزوِّد بمعلومات أكثر وأن يكون فعالاً أكثر بالنسبة إلى كلفة انتاجه. وبالتالي فمن شأن قرار كارتر منح اسرائيل إمكانية الوصول المباشر إلى الـ KH-11

* كان القمر KH-11 يعتبر قمة ما تم التوصل إليه في مجال تكنولوجيا استكشاف الفضاء. والعنصر الأساسي في هذا القمر الصناعي الذي يبلغ طوله حوالى العشرين متراً، عبارةً عن مرآة موجّهة إلى أسفل نحو الأرض، ومركزة على آلة تصوير تدور من جهة إلى أخرى تماماً كمنظار البريسكوب المزوّدة به الغواصات، ممّا يمكّن القمر الصناعي من مراقبة نقطة محددة وهو يتحرك في جو الأرض. فيلتقط صوراً مجسّمة على درجة مذهلة من الوضوح والنوعية، يمكن تحسينها أكثر بواسطة الكومبيوتر.

أن يخربط الجدول الزمني الموضوع بعناية لاستخدام القمر في المستقبل. كما من شأنه أن يحرم عدداً من وكالات الاستخبارات الاميركية من الاستفادة من القمر الصناعي بشكل أكبر. وأضاف المسؤول السابق في وكالة الأمن القومي المذكور آنفاً: «لم يلقَ هذا القرار ترحيباً لأسباب عدّة».

إلا أنه لم تصدر أية اعتراضات رسمية من داخل الإدارة الاميركية، فالقلّة القليلة التي استاءت من الاتفاق حول الـ KH-11 أدركَتْ أن إظهار أي امتعاض، أو الوصول إلى استنتاجات، قد يهدّد إمكانيتها في الوصول إلى معلومات كهذه ويضفي عليها صبغة المتطفلين في شؤون لا تعنيهم.

ولم يكن من المفاجىء أن يرى الاسرائيليون في اتفاق KH-11 تأكيداً على الاحترام والدعم من قِبَل ادارة كارتر التي قطع مدير استخباراتها المركزية الاميرال المتقاعد ستانفيلد ترنر الاتصال الاستخباراتي مع اسرائيل وبعض الدول الصديقة الأخرى في إطار عملية إعادة هيكلة وكالة الاستخبارات المركزية. وقد اعتبر الاسرائيليون الذين اعتادوا على معاملة أفضل في عهد الرئيسين ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد، الرجال الذين يمسكون بزمام الأمور في إدارة كارتر أشخاصاً سذجاً ومعادين للسامية، وأشخاصاً لم يدركوا بشكل كافٍ ربما مدى الترابط القائم بين جهاز الاستخبارات الاسرائيلي الرئيسي، الموساد، ووكالة الاستخبارات المركزية، خلال الحرب الباردة. فاتفاق القمر الصناعي KH-11 الذي أبرم عام ١٩٧٩ ليس سوى الاتفاق الثامن والعشرين من سلسلة مشاريع تعاون رسمية بين اسرائيل وأميركا في حقل الاستخبارات الاستراتيجية منذ الخمسينات.

لم يُكشف النقاب رسمياً عن أيٍ من هذه الترتيبات التي مُوِّل عدد كبير منها من دون تدوينها في الميزانيات أي عبر صندوق خاص للطوارىء يكون بتصرّف مدير الاستخبارات المركزية. ففي الستينات على سبيل المثال، كانت إحدى أكثر عمليات الوكالة حساسية والتي تحمل اسم ـ شيفرة KK MOUNTAIN (وKK هو الرمز الذي تستخدمه الـ «سي. آي. إي» للدلالة على الوثائق والرسائل المتعلقة باسرائيل)، كانت تؤمّن للموساد دخلاً سنوياً يقدّر بالملايين. وفي المقابل كانت الموساد تسمح لعملائها بالعمل لحساب الاميركيين في شمالي أفريقيا وفي بلدان مثل كينيا وتانزانيا والكونغو. وقد طاولَتْ اتفاقات استخباراتية مع الموساد أكثر النشاطات الاسرائيلية حساسية في الشرق الأوسط حيث تُستخدم الدولارات الاميركية لتمويل عمليات في سوريا وداخل الاتحاد السوفياتي حيث كان عملاء الـ «سي. آي. إي» يجدون صعوبة في التجسس. وظاهرياً تم تمويل بعض الأنشطة التي كانت تجري في الاتحاد السوفياتي بدفع منتظم من قِبَل «الوكالة» ـ ممّا سهّل عملية مرور الأموال عبر اللجان المعنية بمراقبة الـ «سي. آي. إي» في الكونغرس ـ إلا أن

التداخل المعقّد للتمويل الاميركي والعمليات الاسرائيلية سيبقى أحد أكثر أسرار الحرب الباردة غموضاً. وقد ردّ الاسرائيليون على قرار الأميرال ترنر عام ١٩٧٧ بقطع الاتصال (وخاصةً رفضه تمويل العمليات الجارية في أفريقيا وفي أماكن أخرى)، بتخفيض سيل معلوماتهم الاستخباراتية الى واشنطن إلى حد كبير. ففي نظر الاسرائيليين لم تأتِ حتمية عقد الاتفاق KH-11 في آذار ١٩٧٩ نتيجة نجاح كامب دايفيد بل نتيجة إخفاق الـ «سي. آي. أي» في التنبؤ بزيادة الضغط السوفياتي على افغانستان بإطّراد عام ١٩٧٨ وبالغليان المستمر في إيران. ففي كلا البلدين جاليات يهودية ضخمة (عدد كبير من أصحاب المخازن في كابول، عاصمة أفغانستان، هم من اليهود) كما أن معلومات الموساد كانت أدقّ وأهمّ من معلومات الـ «سي. آي. أي». ولعل أكثر ما أثار سخط الرئيس الاميركي وكبار مساعديه كانت التقارير غير الدقيقة التي وضعتها الـ «سي. آي. إي» عن الوضع في ايران حيث أطاحت انتفاضة شعبية في شباط ١٩٧٩ الشاه محمد رضا بهلوي رغم سلسلة من التوقعات المتفائلة للـ «سي. آي. إي» طوال سنة كاملة تحدثت عن قدرته على البقاء على العرش*.

ورفض الـ «سي. آي. إي» وجهة نظر اسرائيلية قاطعة عبّر عنها أوري لوبراني وهو سفير اسرائيلي سابق في ايران قال فيها إن الشاه لن يتمكن من البقاء في الحكم. لقد خيّبت الـ «سي. آي. إي» ظن الرئيس مما حمل الادارة الاميركية على التوجه مرة أخرى إلى اسرائيل لمساعدتها في استباق الاحداث العالمية. فلا غَرْو إذاً أن يكون لوبراني في عداد الوفد الاسرائيلي الذي فاوض في آذار ١٩٧٩ للاتفاق حول KH-11 في واشنطن.

كانت صور الـ KH-11 التي تزوَّد بها اسرائيل تسمح لها بمراقبة أي تحرك عسكري داخل حدود جيرانها الأربعة وباستخدامها للمعلومات الاستخباراتية والانذار. كما كانت تصنَّف في أكثر المعلومات سريةً في أوساط الاستخبارات الاميركية. فما أن يتم تظهير الصور ومعالجتها حتى تضمّها حقيبة ملحقين عسكريين اسرائيليين في مكتب خاص في البنتاغون تابع لوكالة استخبارات وزارة الدفاع وهي جهاز الاستخبارات العسكرية المشتركة. لكن كان هناك تفاهم مسبق درءاً لأي سوء تفاهم: لم يكن يحق للاسرائيليين

* في آب ١٩٧٧ مثلاً، أعدّت الـ «سي. آي. أي» دراسة من ٦٠ صفحة للرئيس الاميركي بعنوان «ايران في الثمانينات» والتي وُضِعت على افتراض أن الشاه سيلعب دوراً ناشطاً في ايران حتى نهاية الثمانينات، وبعد ذلك بخمسة أشهر شرب كارتر الذي لن ينسى هذا الوضع الحرج طول حياته، نخب ايران علناً في عشاء رسمي في ايران يوم عيد رأس السنة لعام ١٩٧٧ في طهران، ووصفها بـ «جزيرة الاستقرار في منطقة غليان في العالم».

الوصول الى معلومات تساعدهم في إعداد ضربات وقائية ضد جيرانهم. قال أحد المسؤولين الاميركيين السابقين الرفيعي المستوى في عالم الاستخبارات «أنا مَن وضع قواعد اللعبة. كان النظام مصمّماً بشكل يؤمّن للاسرائيليين كل ما قد يحتاجون إليه من معلومات ضمن مسافة تحرّك تبلغ حوالى ١٦٠ كلم من حدودها. إذا كانت المعلومات تتعلق بسوريا أو مصر، حصلوا عليها، أما إذا كانت تتعلق بالعراق أو باكستان أو ليبيا فكانت تُحظَّر عليهم».

إلا أن المسؤول أضاف أنه توقّع منذ البداية هو وزملاؤه بأن الاسرائيليين لن يألوا جهداً في تجاوز القيود الواردة في الاتفاق. وكانت إحدى الحجج التي تذرّع بها الاسرائيليون فور التوقيع، عدم تطبيق هذه القيود على العدو المشترك للولايات المتحدة واسرائيل أي الاتحاد السوفياتي. وشهدت الأشهر التي تلت الاتفاق ضغطاً اسرائيلياً متواصلاً للوصول إلى المعلومات الاستخباراتية حول خطوط الامدادات السوفياتية لسوريا وحول مشاركة السوفيات في تدريب الوحدات القتالية العراقية غربي العراق. إلاّ أن إدارة كارتر لم تُعِر المطالب الاسرائيلية آذاناً صاغية.

لكن مع ذلك، بقيت اسرائيل حليفاً أساسياً وحتى لو لم تكن تتمتع بالحرية التامة في الوصول إلى كل صور القمر KH-11، فقد سُمِحَ لاسرائيل باستخدام لغة للوصول الى معلومات محدّدة من قمر التجسس. وكان كل طلب تتقدّم به اسرائيل في هذا الشأن يُدرَس على حدة.

إلا أن بعض الاميركيين المعنيين بالأمر أفادوا بأن هذا الاتفاق كان أكبر من أن يقبل به مسؤولو الاستخبارات البريطانية الذين استشاطوا غيظاً؛ فكيف يمكن لاسرائيل الوصول إلى معلومات استخباراتية كانت محظّرة حتى عليهم - وهُم الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وزملاء في حلف شمالي الأطلسي؟!*.

---

* أفاد بعض المسؤولين الاميركيين أن البريطانيين حُرِموا من الاستفادة من المعلومات الاستخباراتية بشكل كامل بسبب القلق من تسرّب كبير داخل اتصالات مؤسسة الاستخبارات البريطانية المعروفة باسم «المقر العام لقيادة اتصالات الحكومة». ففي أواخر عهد إدارة كارتر علم مسؤولو الاستخبارات الاميركيون ان السوفيات على علم بوجود الـ KH-11 وبقدراته، وخيّمت الشكوك أن مسؤولاً رفيع المستوى داخل الاستخبارات البريطانية كان يسرّب معلومات فنيّة على جانب كبير من الأهمية إلى موسكو. وفي خريف ١٩٨٢ أوقِف موظف سابق رفيع المستوى في «المقر العام» ويُدعى جيفري أ. برايم من مدينة شلتنهام، لِتُهَم جنسية موجّهة ضده. وفي سياق التحقيق اعترف بنهاية المطافة بأنه كان يتجسس لحساب السوفيات. وأفادت السلطات=

كان لاسرائيل بالفعل، كما اعتقد البريطانيون، نوايا مبيّتة في محاولاتها الدؤوبة للوصول إلى كل معلومات الـ KH-11. إلا أن هذه النوايا لم يكتشفها بعض أعضاء ادارة ريغان إلاّ في خريف ١٩٨١، فقد بدأت الخيوط تنجلي بعد شن الغارة على العراق.

بعيد ظهر يوم أحد في أوائل حزيران ١٩٨١ كان ريتشارد ف. ألن مستشار الرئيس رونالد ريغان لشؤون الأمن القومي، جالساً بهدوء على الشرفة المشمسة في منزله في ضواحي فيرجينيا يحتسي الشايِ المثلج ويتصفّح البرقيات التي لم يقرأها طوال الأسبوع، والتي كان عدد كبير منها مصنفاً «في غاية السرية».

اتّصل به مساعد في غرفة الأزمات في البيت الأبيض، وهي غرفة يشغلها موظفون ٢٤ ساعة يومياً، لينبئه أن الاسرائيليين أبلغوا واشنطن أنهم قصفوا مفاعل تموز النووي العراقي بنجاح، وهو يقع على بعد ٢٠ كلم جنوبي بغداد. فاتّصل ألن على الفور بريغان الذي كان يقضي عطلة نهاية الأسبوع في المنتجع الرئاسي في كامب دايفيد في جبال كاثوكتين المجاورة لميريلاند.

فقيل له إن الرئيس استقلّ لتوّه طوافته عائداً إلى البيت الأبيض. فأمرهم ألن قائلاً «دعوه يهبط». كانت هذه أول أزمة تواجهها الإدارة الجديدة في الشرق الأوسط. تناول الرئيس سماعة الهاتف في مؤخرة الطوافة وسط هدير المحركات والمراوح.

= البريطانية أن برايم الذي حُكِم عليه بالسجن ٣٥ عاماً، تمكّن من الوصول إلى «معلومات في غاية السرية». وأفادت تقارير صحيفة بريطانية بأن كبار المسؤولين البريطانيين كانوا على علم بخيانة برايم قبل سنتين من اعتقاله. إلاّ أنهم أخفوا حقيقة الأمر عن زملائهم الاميركيين. وقد أدّت هذه الحادثة إلى توتّر لم يكن بالامكان تفاديه بين أجهزة الاستخبارات لدى الحليفين. وقد قال أحد المسؤولين الاميركيين «كنا نمنع بعض المعلومات عن البريطانيين. كنا نعلم أنهم يعانون من مشاكل مما يفسّر حساسيتنا وحرصنا الشديدَين بشأن المعلومات التي زوّدناهم بها». كان هذا الموقف الاميركي الصارم أكثر من تغير مفاجيء في التعامل مع البريطانيين. فقد حُكِمَ على موظف بسيط في الـ «سي. آي. إي» يُدعى ويليام ت. كامبايلز بالسجن ٤٠ عاماً بعد أن ثبتت إدانته عام ١٩٧٨ بأنه باع السوفيات كتيباً فنياً بالغ السرية عن كيفية استخدام الـ KH-11، لقاء مبلغ ثلاثة آلاف دولار. إلا أن الكتيب لم يحوِ صوراً للـ KH-11، لذلك يُعتقد أن السوفيات لم يعرفوا تماماً طبيعة آلات التصوير المزوّد بها القمر الاصطناعي. وقد أثارت محاكمة كامبايلز عدداً من الأسئلة المحرجة حول أمن المقر العام للـ «سي. آي. أي»، مكان عمل كامبايلز. إذ فقد أكثر من ١٦ نسخة من الكتيب الفني للـ KH-11. وأفاد بعض الشهود أنه كان بإمكان كامبايلز ـ وغيره من الموظفين ـ مغادرة المقر العام من دون تفتيش من قِبلْ الأجهزة الأمنية المولجة بحماية المبنى.

ـ سيدي الرئيس، لقد أغار الاسرائيليون لتوّهم على مفاعل نووي في العراق بطائرات ف ـ ١٦.

وكان قد سُمِحَ لاسرائيل التي تمكنّت عام ١٩٧٥ من شراء ٧٥ طائرة مقاتلة من طراز ف ـ ١٦ بفضل تسليفات اميركية طويلة الأجل بفائدة منخفضة، باستخدام هذه الطائرات «لأغراض دفاعية فقط».

ـ ما هي معلوماتك عن الغارة؟

ـ ليست لدي معلومات سيدي الرئيس. إنني أنتظر تقريراً عنها.

ـ ما الذي حملهم برأيك على شن الغارة؟

بقي هذا السؤال من دون جواب لفترة من الوقت. ثم أضاف الرئيس: «الولد يبقى ولداً ولو حكم بلداً»*.

في صباح اليوم التالي عقد ريغان اجتماعاً مع كبار مساعديه، استناداً إلى ألن، اقترح فيه وزير الدفاع كاسبار واينبرغر إلغاء عملية بيع مقاتلات الـ ف ـ ١٦ إلى اسرائيل. فيما اعتبر آخرون مشاركون في الاجتماع مثل جورج بوش نائب الرئيس وجايمس بيكر رئيس أركان البيت الأبيض، أن اتخاذ بعض العقوبات بحق اسرائيل أمر أساسي. فرمق ريغان ألن بنظرة وأوضح أنه لا ينوي اتخاذ خطوة كهذه.

لم تعكس التحركات العلنية للإدارة الاميركية قبول الرئيس الشخصي للغارة. فقد أصدرت وزارة الخارجية الاميركية بعد ظهر ذلك اليوم بياناً وقيل أنه حظي بموافقة الرئيس ووزير الخارجية الكسندر هيغ، دانت فيه الغارة رسمياً «فليس من شأنها إلا أن تزيد من حدّة توتر الوضع السائد في المنطقة». ويتذكر ألن قائلاً إن الرئيس كان رغم ذلك مسروراً.. وراضياً تماماً «عن الغارة التي شُنّت على مفاعل تموز النووي». فقد أظهرت أن

* أفاد ألن أنه بعيد لحظات على هذه المكالمة الهاتفية، اتصل به وزير الخارجية الاميركي الكسندر هيغ الذي تنافس مع كل كبار المسؤولين على النفوذ في الإدارة منذ اليوم الذي تقلّد فيه الرئيس منصبه رسمياً، وطلب معرفة مكان الرئيس الذي كان في الطوافة، وقال: «ديك، يجب أن أكلم الرئيس على الفور» فسأله ألن عن السبب، فأجابه «عليّ أن أكلمه». «تريد أن تكلمه عن المفاعل؟» «نعم». فأجابه ألن إنه قد تأخر في ذلك، فقد تم إبلاغ الرئيس ريغان. فتعجب هيغ قائلاً «ماذا؟ كيف عرفتَ؟» ضحك ألن وهو يتذكر هذه الحادثة وقال إن هيغ قد أضاع وقته وهو يحاول إبلاغ الرئيس «إذ لا يمكن كسب ودّ الرئيس بهذه الطريقة. فرونالد ريغان لا يتذكر أبداً من أنبأه بالخبر أولاً».

للاسرائيليين مخالب، وحسًّا بالاستراتيجية، وأنهم قادرون على معالجة المشاكل قبل تفاقمها. وفي مطلق الأحوال ما هو الضرر الذي ألحقته اسـرائيل؟ هذا ما كان يقوله هيغ في مجالسه الخاصة.

أثارت الغارة الاسرائيلية موجة احتجاج عارمة في كل انحاء العالم. وبعد أيام قليلة أعلن البيت الأبيض تجميد تسليم أربع مقاتلات ف ـ ١٦ متبقية من أصل الطائرات التي تم الاتفاق على بيعها لاسرائيل عام ١٩٧٥. لكن لم ينقضِ شهران حتى برز الوجه الحقيقي لسياسة الادارة الاميركية من دون إثارة أية ضجة: إذ رُفِع الخطر المفروض وسُلِّمت المقاتلات من دون أي حادث يُذكَر.

وقد حصلت مشادة في اسرائيل نفسها على الغارة، وعلى أعلى المستويات داخل الحكومة الاسرائيلية منذ أواخر العام ١٩٧٩. فقد عارض الهجوم كلٌ من مدير الموساد، اسحق هوفي، ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية المايجور جنرال يهوشع ساغي، خاصةً لعدم وجود دليل على أن العراق كان قادراً في ذلك الوقت على صنع قنبلة نووية*.

وقد شاطرهما الرأي في ذلك نائب رئيس الوزراء ييغال يادين، مما أدى إلى انقسام لم يؤدِّ إلى نتيجة. وقد واصل ساغي معارضته للغارة في جلسة لوضع الخطة في أواخر ١٩٨٠، قائلاً إن ردة الفعل التي ستظهرها واشنطن بعد الغارة ستشكل خطراً أكبر على الأمن القومي الاسرائيلي من المفاعل العراقي**.

إلا أنه استثنى العمليات العسكرية الاسرائيلية التي من شأنها منع تكرار محرقة جديدة. لكن معارضة سـاغي لم تمرّ من دون ذيـول: فلم يتم إعلام رئيس جهـاز الاستخبارات العسكرية بموعد الغارة إلا في ٤ حزيران، أي قبل ٣ أيام من موعدها

---

* لقد أدت هذه المسألة إلى نقاش حامٍ في أوساط الاستخبارات الاميركية التي لم يكن لدى خبرائها حول عدم انتشار الأسلحة النوية «تأكيداً كافياً ووافياً» ـ على حد قول مسؤول اميركي معني بالأمر ـ على قدرات العراق. وبعد الغارة الاسرائيلية خلص الخبراء الاميركيون إلى القول بأن اسرائيل لم تقصف سوى هدف واحد من الهدفين الرئيسيين في ذلك الموقع. فقد دمّرت المفاعل كما كان مقرراً، لكنها لم تمس معمل المعالجة المجاور.

** لقد سُرّ عدد من المسؤولين العسكريين الاسرائيليين لرؤية العراق ينفق مئات ملايين الدولارات على المفاعل عوض تخصيصها لشراء دبابات ومقاتـلات وغيرهـا من الأسلحة التقليـدية الإضافية.

المقرر. وقد ردّ ساغي على ذلك باعلان تنصلّه من أية مسؤولية عن الغارة وهدّد ـ لفترة وجيزة ـ بالامتناع عن مدّ الحكومة بالاستخبارات العسكرية.

وحرصاً منهم على تجنب موجة احتجاج دولية، ذهب واضعو الخطة الى حد تمويه العملية: إذ أمِلوا ألّا يتمكن العراق وباقي دول العالم من الاشارة بإصبع الاتهام في قصف المفاعل إلى مقاتلات سلاح الجو الاسرائيلي التي لم تكن تحمل أية إشارات أو رموز. استغرقت فترة الإغارة دقيقتين كما كان متوقعاً وكان الأمل ضعيفاً بإمكانية رصد المقاتلات وتتبعها. إلا أن ميناحيم بيغن المنتشي بنجاح العملية، أذهل زملاءه في ٨ تموز عندما أعلن، ومن دون استشارة أحد، عن الضربة الاسرائيلية. وفي اليوم التالي، وبينما كانت اسرائيل عرضةً لحملة استنكار عالمية، دافع بيغن عن العملية وتعهّد بأن اسرائيل لن تتردد بأن تضرب من جديد إذا كان ذلك ضرورياً، وقال «لو لم يدمّر المفاعل النووي، لعَرَف تاريخ اليهود محرقة أخرى. لن نسمح أبداً بحدوث محرقة جديدة. . . أبداً! أبداً!».

وبعد ذلك بيومين، فاجأ بيغن كبار المسؤولين في حكومته، وأوساط الاستخبارات خلال حفلة استقبال دبلوماسية بريطانية، عندما تبجّح بأن المقاتلات الاسرائيلية تمكنت ايضاً من تدمير منشأة سرية تقع على عمق ٤٠ متراً تحت مفاعل تموز الذي كان يُستخدَمَ كمركز تجميع لصناعة القنابل النووية العراقية. فأدرك المسؤولون الاسرائيليون المصعوقون أن بيغن لم يكن يصف في الملاحظات التي أبداها، المنشأة العسكرية الوهمية التي تقع تحت الأرض في مفاعل تموز، بل منشأة موجودة في اسرائيل نفسها. كما قال بيغن لصحافيين في الحفلة نفسها، إن الحكومة العراقية قد أخفت أمر هذه المنشأة عن الوكالة الدولية للطاقة النووية التي عاينت مفاعل تموز في كانون الثاني ١٩٨١ طبقاً لأحكام معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية المعقودة عام ١٩٦٨ والتي وقّع عليها العراق.

وقد حاول الناطقون باسم الحكومة الاسرائيلية في اليوم التالي تصحيح ما يمكن تصحيحه فقالوا للصحافيين إن بيغن قد أخطأ سهواً في قوله إن المنشأة تقع على عمق ٤٠ متراً تحت الأرض عوض أن يقول أربعة أمتار. إلا أن الحكومة لم تُظهِر أية مخاوف علنية في الأيام والأسابيع التي تلت: فأهمّ اسرار اسرائيل بقي طيّ الكتمان»*.

وبحلول عام ١٩٨١، انقضى ١٣ عاماً على العلماء والمهندسين الاسرائيليين وهم يصنعون قنابل نووية في موقع ناءٍ يعرف باسم ديمونا. في صحراء النقب القاحلة جنوبي

---

* أدرك بعض المحللين في الاستخبارات الاميركية على الفور أن بيغن ارتكب خطأً إلا أن تقاريرهم كانت سرية للغاية ولم تُنشَر.

القدس. وقد أنشأت اسرائيل بمساعدة الفرنسيين مفاعلاً نووياً ومنشأة منفصلة عنه مخبّأة تحت الأرض ـ للمعالجة المعقدة وهي فصل أهم منتجات المفاعل بطريقة كيميائية للوصول إلى البلوتونيوم الذي يُستخدم لأغراض عسكرية. وقد زار بيغن المنشأة الواقعة تحت الأرض في ديمونا مرة على الأقل منذ أن أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٧٧. وعلى حد قول مسؤولين اسرائيليين، زُوِّد بيغن بتقرير مفصّل عن مفاعل ديمونا قبل أيام من الإغارة على مفاعل تموز، لذلك يعتقد بعض المسؤولين أن بيغن قد نَسَبَ في أقواله العلنية، كل ما رآه وسمعه عن مفاعل ديمونا، إلى مفاعل تموز. وقد أفاد أحد الاسرائيليين «لقد خلط بين المفاعلين» معترفاً بأن روايته هذه مبالغ فيها إلى حد بعيد.

إلا أن إسحق خوفي رئيس الموساد، لم يتساهد في هذه الحادثة. فبعد أسبوعين على مهاجمة تموز، أجريت معه مقابلة صحفية هي الأولى من نوعها:

ـ لم تشر الصحيفة الى اسمه بل إلى منصبه طبقاً لقوانين الرقابة الاسرائيلية ـ شكا فيها من رجال سياسة يعرّضون عمل الاستخبارات السرّي للخطر. لقد علمت أوساط الاستخبارات الاسرائيلية، ولا شك، السياسي الذي انتقده خوفي.

* * *

نجت أسرار ديمونا من براثن الصحافة الغربية، إلا أن خطراً مباشراً كان يُحدق بديمونا نفسها. فقد اعترف مسؤولون اسرائيليون أن أجهزة استخباراتهم اكتشفت بعد غارة ٧ تموز على العراق الذي كان يسعى بالطبع الى الثأر، أنه بدأ يحرك بعض صواريخه من طراز «سكود» السوفياتية الصنع باتجاه الحدود العراقية ـ الاردنية. وإذا ما نُقِلت هذه الصواريخ أكثر نحو الغرب ودخلت الاردن، تصبح ديمونا في مجال رد انتقامي من قِبَل العراقيين. وعلى عكس مفاعل تموز الذي لم يكن قد بدأ العمل بعد بطاقته القصوى، عمل مفاعل ديمونا بشكل متواصل ثمانية أشهر في السنة لانتاج ومعالجة البلوتونيوم الذي يستخدم لأغراض عسكرية في صنع الأسلحة النووية. ومن شأن أية ضربة عراقية أن تؤدي إلى نشر اشعاعات مميتة على مسافة عشرات الكليلومترات.

طلب المسؤولون الاسرائيليون قبل قصف مفاعل تموز بفترة طويلة تجميد كل الأعمال في المفاعل الذي له شكل يشبه القبّة، وفي معمل المعالجة المبني تحت الأرض في ديمونا. فتوقف العمل في المنشأتين طوال الفترة الاخيرة من تلك السنة. كما أُعطيَت التعليمات لسلاح الجو الاسرائيلي بابقاء طائراته الخاصة بالتجسس من الجو في حال تأهب ٢٤ ساعة يومياً. ما من دليل على أن واشنطن رأت أو فهمت أياً من تحركات اسرائيل الدفاعية هذه.

اشتبه عدد قليل من مسؤولي الاستخبارات البريطانية بأن اسرائيل كانت تستخدم صور الـ KH-11 ذات الدقة المتناهية لاستهداف مفاعل تموز، وأعربوا عن تذمرهم من جرّاء ذلك لزملائهم الاميركيين. وتذكّر أحد الاميركيين المعنيين بالأمر قائلاً إن البريطانيين بادروهم بالقول: «لقد أعلمناكم أن هذا ما سوف يحصل». وقد زاد نجاح الغارة الاسرائيلية، ويا لسخرية القدر، من شهرة نظام الـ KH-11، فقد عُرِضت صور القمر الاصطناعي الشديدة الوضوح التي التُقطت لمفاعل الابحاث المدمّر، على مكاتب صانعي القرار في واشنطن بعد ساعات قليلة من انتهاء العملية.

وأظهر تحقيق سري للغاية أُجري بعد الغارة أن البريطانيين كانوا على حق. فقد حصلت اسرائيل على معلومات كثيرة قيّمة من الـ KH-11. وهناك دليل أن ويليام ج. كايسي مدير وكالة الاستخبارات المركزية في عهد رونالد ريغان قد لعب دوراً أساسياً في ذلك.

كان كايسي من المتحمسين لمشاطرة الصور منذ لحظة تسلّمه منصبه. ولم تمضِ فترة طويلة على تعيينه مديراً لـ «الوكالة» حتى أمر بتأمين مكتب خاص لضباط الاتصال الاسرائيليين بالقرب من المقر العام للـ «سي. آي. أي». كان الهدف من وراء ذلك على ما يبدو منح الاسرائيليين إمكانية مباشرةً للوصول إلى ضباط الاستخبارات الاميركيين الذين كانوا يعالجون صور الـ KH-11 للتأكد من تسليم كل المعلومات الاستخباراتية الاساسية. فحسب التفكير السائد، وحدهم الاسرائيليون يعرفون حاجة الاسرائيليين. وقد شرح أحد كبار المسؤولين الاميركيين قائلاً: «كان كايسي مستعداً أن يعطيهم معلومات أكثر من غيرهم، إلا أنه لم يستسلم لكل رغباتهم ومطالبهم».

بعد أن طرحت على كايسي إثر الغارة على مفاعل تموز اسئلة محرجة تتناول استغلال اسرائيل اتفاق الـ KH-11 حول تشاطر المعلومات الاستخباراتية، سمح مدير الـ «سي. آي. أي» بتشكيل لجنة خاصة صغيرة مؤلفة من خبراء لمراجعة هذه المسألة*. وطلب

---

* قام كايسي قبل ذلك، استناداً إلى مصادر اسرائيلية، بأول زيارة سرية له لاسرائيل بصفته مديراً للـ «سي. آي. أي». وأطلق عدداً من العمليات الاستخباراتية المشتركة الطموحة التي تهدف إلى تقليص المدّ الشيوعي، إذ كان كايسي يعتقد أنها توقفت في عهد كارتر. وقد شملت هذه العمليات تجديد النشاط التجسسي داخل الاتحاد السوفياتي، ومساعدة نقابة التضامن المعادية للشيوعية في بولونيا، وتوفير الدعم الاقتصادي والسياسي ـ منتهكاً بذلك الحظر الذي فرضه الكونغرس ـ لحركة الـ «يونيتا» في انغولا والتي يتزعمها جوناس سافيمبي. كما أصرّ كايسي على وعود اسرائيلية ـ يبدو أنه حصل عليها ـ بدعم شبه هَوَسٍ برز عنده في أوائل الثمانينات=

من أعضاء الفريق إحاطة أعمالهم بأكبر قدر من السرية، والذي كان دائماً مطبقاً في ما يتعلق بمسائل تخصّ الاستخبارات الاسرائيلية.

أما ما توصلت إليه اللجنة فكان مذهلاً.

ففي فترة لا تتجاوز السنتين بكثير، وسّع الاسرائيليون ما كان قبلاً اتفاقاً محدوداً إلى درجة تمكّنوا معها من الوصول إلى أية صورة يريدون من النظام. ولعل أكثر ما أثار الدهشة أنهم طلبوا وحصلوا على تغطية شاملة ووافية بصور الـ KH-11 لغربي روسيا بما فيها موسكو. وقد اعترف أحد العسكريين المغتاظين من هذا الأمر «كان الاسرائيليون يقومون بكل شيء عدا الاهتمام بشوونهم فقط». شعر كبار مسؤولي وكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الاستخبارات التابعة لوزارة الدفاع بالحنق لـ «تراخيهم المفرط» الذي نعتهم به بعض المسؤولين، في إدارة اتفاق الاتصال. وقال المصدر العسكري نفسه «لقد وضعنا هذا النظام ولم نهتم لِما كانوا (الاسرائيليون) يقومون به»* . وقد عبّر ب. بايدر، الذي شغل عام ١٩٧٩ منصب معاون نائب مساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية، عن سخطه لإدراكه أن الاسرائيليين كانوا «يتغلغلون أكثر فأكثر في مركز القيادة»، ولعدم ايجاده وسيلة لردعهم، «لم نكن نعرف إلى من نشتكي. كنا نعلم أنه كانت لديهم (الاسرائيليين) قدرة على الوصول الى المعلومات تتخطى الكولونيلات ونواب مساعدي الوزراء». وإذا ما وصلت شكوى إلى المكتب الخطأ فقد تتعرض مهنتك للخطر».

وتذكّر مسؤول رسمي سابق رفيع المستوى في وكالة الأمن القومي الغضب الذي اعتراه عندما علم في ما بعد في أوائل عهد ادارة ريغان أنه «سُمِح لضباط عسكريين اسرائيليين بحضور اجتماعات البنتاغون التي كانت تُناقَش فيها مهمات الـ KH-11

= لتأمين مساعدة سرّية لانتفاضة حركة «رينامو» المعادية للشيوعية في موزامبيق. (أفادت دراسة أعدَّتها وزارة الخارجية الاميركية عام ١٩٨٨ أن عدد المدنيين الذين قُتِلوا على يد «رينامو» يفوق المئة ألف شخص، فضلاً عن تسببها بتهجير حوالى مليون من سكان الموزامبيق). رغم هذه الزيارة الناجحة، شعر كايسي بالحرج وانتابه السخط لأن زملاءه الجدد في اسرائيل لم يروا أنه من المناسب إبلاغه مسبقاً عن خطة قصف المفاعل في تموز. وهكذا اخفقت الـ «سي. آي. أي» باستباق أول أزمة سياسية خارجية جدّية تواجه إدارة ريغان.

* وما زاد في الطين بلّة هو الأمر الذي أصدره الرئيس كارتر بُعيد توليه منصبه، بتجميد عدد إجازات الأطّلاع على كشف الشيفرة في الحكومة. وقد أدى هذا التجميد إلى تعقيدات كبيرة في أوساط الاستخبارات لأن عدداً كبيراً من المحللين حُرِمَ من الوصول الى معلومات ـ كتلك التي يلتقطها الـ KH-11 ـ هم بحاجة إليها للقيام بعملهم.

المستقبلية وخطوط سيره في مدار الأرض». لقد انتاب كل الذين علموا بذلك شعور بالاشمئزاز.«طار صوابنا بسبب كل العناية التي كان الجميع يحيطه (الـ KH-11) بها». وقد أقرّ ضابط كبير وسابق في الاستخبارات الاميركية، بأن عدداً كبيراً من الاميركيين صُعِقوا لهذا الأمر، إلا أنه لم يتزعج كثيراً من التجاوزات الاسرائيلية، «كان من مصلحة أمننا القومي عام ١٩٨١ أن نتأكد من أن الاسرائيليين سيحافظون على بقائهم». ووصف وصول الاسرائيليين المباشر للمعلومات بأنه «حل وسط». فاسرائيل كانت تودّ التأكد من أنه لن تفوتها معلومات هامة، ومن أنها ستحصل على كل ما تريد . وأضاف أن كل ما كان يقوم به الضابط الاسرائيلي المعتمد في البنتاغون هو نقل ما تحتاج إليه اسرائيل من استخبارات إلى المسؤولين عن برنامج الـ KH-11 وكان يُسمح للضابط الاسرائيلي بـ «الحضور» في الوقت الذي يرسل فيه الـ KH-11 الصور إلى واشنطن.

أفاد مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية أنه كان يعتبر ووزير الخارجية هيغ النقاش الدائر حول وصول اسرائيل للمعلومات «كنقاش لاهوتي داخل أوساط الاستخبارات. لماذا الشجار؟ أعطوهم الصور، فهذا من شأنه تعزيز الثقـة». كانت المسـألة بـالنسبة إلى الاسرائيليين بمثابة ربح كل شيء أو خسارة كل شيء. وأضاف المسؤول أنه«لومنعتهم ادارة ريغان من الوصول إلى معلومات الـ KH-11، لتوجّهوا الى الكونغرس، وحصلوا على المال (المُدرج في ميزانية المساعدات الخارجية) لبناء قمر صناعي ، ومنصّة اطلاق، وطرق اتصاله بالأرض».

لم يكن تلاعب اسرائيل باتفاق الـ KH-11 بالنسبة إلى ريتشارد ألن أيضاً، مسألة خطيرة. «ليسوا سوى أصدقاء» للبنتاغون الذي مكّنهم بطريقة غير رسمية من توسيع وصولهم للمعلومات.

بعد المراجعة التي قامت بها اللجنة الخاصة، تم الاتفاق في البيت الأبيض على استمرار تدفق الصور إلى اسرائيل، لكن بعودة تطبيق القيود الواردة في اتفاق ١٩٧٩ . وقال ألن: «سوف نضّيق هذه الفتحة». لن يُسمح بعد الآن لاسرائيل بالحصول على صور الـ KH-11 عن الاتحاد السوفياتي أو أي بلد آخر يقع خارج مسافة الـ ١٦٠ كلم المتفق عليها. وقد نقل ألن شخصياً هذه الرسالة في خريف ١٩٨١ إلى أرييل شارون، الجنرال الاسرائيلي المتشدد والبطل الحربي الذي عيّنته حكومة بيغن المنتخبة حديثاً، وزيراً للدفاع في آب.

توجّه بيغن وشارون إلى واشنطن في أيلول للضغط على البيت الأبيض دعماً لخطة اسرائيلية موسّعة لتعاون اميركي ـ اسرائيلي استراتيجي ضد عدو مشترك: الاتحاد

السوفياتي. وقد جاء في مذكرة اسرائيلية لواشنطن أنه على الدولتين التعاون «ضد التهديد الذي يلحقه بالسلام والأمن في المنطقة والاتحاد السوفياتي أو القوات التي يسيطر عليها، والآتية من خارج المنطقة». وتحقيقاً لهذا الغرض سعى الاسرائيليون للحصول على موافقة ريغان لتحديد مسبق لتمركز القوات الاميركية في المنطقة، ولاستخدام مشترك لمدرّجات الطيران، ولوضع خطط عسكرية وسياسية طارئة في الشرق الأوسط والخليج، ولتمويل اميركي لمحطة استقبال أرضية، أو خط اتصال لصور القمر الصناعي KH-11، في تل أبيب.

كان من الطبيعي أن تعتبر هذه المقترحات الاسرائيلية، مقترحات غير واقعية، وتمّ حذف قسم كبير منها وتعديله في المفاوضات التي استغرقت عدة أشهر، مما أثار حفيظة شارون الذي ألقى بثقله خاصةً في ما يتعلق بموضوع خط الاتصال الأرضي. كما شدد على أن تكون محطة الاستقبال «مكرسة» لاسرائيل، أي ألا يحق لسواها قراءة الاشارات التي حُلَّت رموزها والتي يرسلها القمر الاصطناعي. بهذه الطريقة تصبح الولايات المتحدة في وضع حرج لا يمكنها معه أن تعرف ما هي الاستخبارات التي يحصل عليها الاسرائيليون من نظام قمرهم الصناعي الذي هو مُلكُهم.

كان ذلك اقتراحاً منافياً للمنطق. وقد أسرَّ ألن إلى شارون قائلاً «اقتراحكم غير معقول» ومضى يتذكر «بدأ شارون يتذمّر من أن الاميركيين لا يعالجون الداء إلاّ بالمسكّنات وأضاف وزير الدفاع الاسرائيلي تريدون أن تعطونا مسكّنات. إذا كان هذا هو مفهومكم للتحالف الاستراتيجي فنحن غير مهتمين بهكذا تحالف». لم يرهب هذا الجواب ألن الذي يُعتبَر من أكثر المسؤولين دعماً لاسرائيل «كان شارون كرجل متعجرف يزمجر».

لم يؤدِّ قصف مفاعل تموز إلى إحداث تغيير جذري في العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، كما لم تُثر أية اسئلة جديّة عن حاجة اسرائيل إلى هذا العدد الهائل من الصور التي يلتقطها الـ KH-11 لأماكن مختلفة. إذ كان من شأن اسئلة كهذه لو طُرحت أن تُحدث شرخاً كبيراً لا يمكن رأبه في العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة. إلا أن هذه الغارة أحدثت تغييرات سيكون لها انعكاسات على اسرائيل لفترة طويلة.

فقد أحرجَ الهجوم الاسرائيلي الفرنسيين الذين كانوا من أهم مزوّدي العراق بالمواد والمشورة النووية لقاء النفط. فسعى بعض المسؤولين في باريس للثأر عبر خرق الصمت الذي دام طويلاً، وبدأوا يتحدثون عن علاقة نووية قديمة العهد لفرنسا في منطقة الشرق الأوسط، فهي الشريك السري في صنع القنبلة الاسرائيلية.

إثر اجتماع الحكومة الاسرائيلية استنتج اريل شارون أن الولايات المتحدة ليست

حليفاً استراتيجياً يُعتمد عليه. وتوجّه إلى وكالة استخبارات اسرائيلية سرية تديرها وزارة الدفاع، والتي كانت تقوم بعمليات لم تفهم واشنطن غايتها في ذلك الوقت. كانت مهمتها اعتراض كل المعلومات الحساسة لدى وكالات الاستخبارات الاميركية عن الشرق الأوسط والاتحاد السوفياتي، أي المعلومات التي أبلغت اسرائيل أنها لن تحصل عليها بعد الآن. وقد عرض يهودي اميركي يعمل في الاستخبارات الاميركية، خدماته لهذه الوكالة مجاناً منذ سنوات عدة، إلا أنه سرعان ما ألقي القبض عليه بتهمة التجسس على بلاده لحساب اسرائيل.

من شبه المؤكد أن أحداً في البيت الأبيض في عهد رونالد ريغان لم يخامره الشك بأن طلب شارون إقامة خط اتصال أرضي مع القمر KH-11 في تل أبيب كان لخدمة طموحات اسرائيل النووية. والأمر نفسه ينطبق على الفريق الخاص الذي شكّله ويليام كايسي اثر الغارة على مفاعل تموز لمراقبة الامتثال لاتفاق ١٩٧٩ حول مشاطرة المعلومات الاستخباراتية، كيف أنه اقتنع على الفور بتفسير اسرائيل لانتهاكها القواعد المتفق عليها إذ ادّعت أنها لم تحصل على صور إضافية تتجاوز صلاحياتها عن الاتحاد السوفياتي إلاّ لمراقبة طرق الإمدادات بين روسيا وكلٍ من سوريا والعراق.

وفي الواقع قلة قليلة من العاملين في الاستخبارات الاميركية فهمت منذ العام ١٩٨١ لماذا كانت اسرائيل تجمع هذا القدر من الصور التي يلتقطها القمر الاصطناعي للاتحاد السوفياتي، ولماذا كان شارون يصرّ إلى هذا الحد على استمرار وصول اسرائيل الى معلومات استخباراتية من هذا النوع: كانت اسرائيل نفسها دولة نووية تستهدف الاتحاد السوفياتي بصواريخها وبرؤوسها النووية.

٢ - العالِم

ج. روبرت أوبنهايمر هو أبو القنبلة الذرية؛ وكذلك هو ارنست دايفيد برغمان الهزيل، والباهت اللون والعالِم الذي يدخّن السيجارة تلو السيجارة وابن الحاخام الذي كان لاجئاً من المانيا النازية، أبو القنبلة الاسرائيلية.

عرفت الأوساط العلمية الدولية برغمان إثر انتصار اسرائيل في حرب استقلالها عام ١٩٤٨ - وهي أول حرب عربية - اسرائيلية - كعالِم بارع في الكيمياء العضوية وكمدير لقسم الكيمياء في معهد وايزمان للعلوم أهم مركز أبحاث في إسرائيل. كان رئيساً للجنة الاسرائيلية للطاقة الذريّة التي أُنشِئت عام ١٩٥٢، وداعية إجراء الأبحاث النووية لأغراض سلمية. كان برغمان الذي لا تفارق السيجارة يده، رمزاً للطف والذكاء في المؤتمرات الدولية، حول العلوم النووية. كان ذكاؤه المتوقّد واضحاً للجميع، وكذلك كانت حاجة اسرائيل للطاقة النووية: فلن يكون النفط متوفراً لتشتريه من جيرانها العرب.

بحلول العام ١٩٤٧ كان برغمان يخبر زملاءه عن وجود حقول فوسفات ضخمة في صحراء النقب وهي تحوي آثاراً شحيحة لكن يمكن استخراجها من اليورانيوم الطبيعي. لم تمضِ سنتان إلا وأُنشىء قسم للأبحاث حول النظائر في معهد وايزمان، كما أُرسِل علماء اسرائيليون شُبّان إلى الخارج لدراسة جديد الطاقة النووية والكيمياء النووية. كما بدأ العمل في مشروع مشترك مع اللجنة الفرنسية للطاقة الذريّة، الحديثة العهد. وبحلول العام ١٩٥٣ كان البحاثة الاسرائيليون في معهد وايزمان الروّاد في استنباط عملية جديدة لانتاج الماء

الثقيل الضروري لإطلاق تفاعل متسلسل، وفي تطوير وسائل أكثر فعاليـةً لاستخراج اليورانيوم من حقول الفوسفات.

وفي تشرين الثاني ١٩٥٤ عرّف برغمان عن نفسه للمواطنين الاسرائيليين عبر الاذاعة وأطلَعهم على برنامج اسرائيل للأبحاث النووية السلمية. وأعلن عن تـأسيس اللجنة الاسرائيلية للطاقة النووية.

ـ بعد عامين من انشائها ـ وفي العام التالي وقّعت اسرائيل مع الولايات المتحدة في عهد ادارة ايزنهاور، «برنامج الذرّة للسلام» للتعاون في الاستخدام المدني للطاقة الذرّية. وقد ساهمت واشنطن في تمويل مفاعل نووي صغير للأبحاث في ناحال سوراق، جنوبي تل أبيب. ومُنِحت الولايات المتحدة بموجب الاتفاق حق معاينة المفاعل الصغير طبقاً لقانون الطاقة النووية الذي اعتمِد عام ١٩٥٤، والذي يقضي بالتحقيق من الضمانة الاسرائيلية عبر معاينة ميدانية للمفاعل النووي الصغير للتأكدّ من أنه لم يحوّل لإجراء أبحاث ذات طابع عسكري.

في تلك السنوات كان دايفيد بن غوريون ـ الملقّب بـ «العجوز» لشعره الأبيض والذي شغل منصبي رئيس الوزراء ووزير الدفاع طوال الفترة الممتدة بين العامين ١٩٤٨ و١٩٦٣ في ما خلا فترة انقطاع قصيرة ـ كان يتباهى أمام زواره بأن اسرائيل ستبني مفاعلها الذرّي، مستخدمة في ذلك اليورانيوم الطبيعي الذي ستستخرجه من أرضها، وماءها الثقيل المصنع محلياً. وقد وعد بن غوريون باستخدام الطاقة النووية قريباً لتوليد الكهرباء ولتحلية المياه المالحة التي تحتاجها صحراء النقب لتصبح واحة مزدهرة.

كان حلم بن غوريون صادقاً في ما يتعلق بمصانع الطاقة النووية، لكن حلمه هذا كان في الوقت نفسه غطاءً مثالياً لتوجهه في تطوير القنبلة. كان بن غوريون هو الآمر والناهي في كل ذلك، يعاونه زميله الشاب الذي كان يحبه، شيمون بيريز الذي كان في الثلاثين من عمره عندما عيّنه بن غوريون مديراً عاماً لوزارة الدفاع في أواخر العام ١٩٥٣. ما لم يُذِعه برغمان على الراديو للمواطنين، هو أن اللجنة الاسرائيلية للطاقة النووية كانت تابعة مباشرة لبيريز ولوزارة الدفاع. لم تحتل القوة النووية الأولوية بالنسبة إلى بن غوريون، فالمطلوب أولاً بث الحياة في صحراء النقب القاحلة.

وسوف يجد هؤلاء الرجال الثلاثة حليفاً دولياً يعاونهم في صنع القنبلة، وسوف يقبلون منذ البداية، أن يموّل اليهود الاميركيون والاوروبيون الأثرياء من أموالهم الخاصة مشروع صنع القنبلة إذ كانوا يشاطرون الرجال الثلاثة حلمهم بتزويد اسرائيل بقوة ردع فعّالة. كان من شأن كل مقاربة أخرى لصنع القنبلة أن تجعل من المستحيل إبقاء أمرها طي الكتمان.

لم تشعر واشنطن المشغولة بحربها الباردة في أوائل الخمسينات بطموح اسرائيل في صنع قنبلة نووية. كانت الولايات المتحدة منهمكة بالحرب الكورية، وبالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا، وبقصّ أجنحة الحزب الشيوعي في كلٍ من فرنسا وإيطاليا، وبالمخاوف من عمليات تخريبية شيوعية، وبالمعركة السياسية المستمرة، والمفتوحة مع الاتحاد السوفياتي.

فضلاً عن أزمات الشرق الأوسط،فقد أطاح انقلاب ١٩٥٢ الملك الفاسد فاروق ليبرز على الساحة المصرية زعيم راديكالي جديد عام ١٩٥٤ هو جمال عبد الناصر. فعادت القوات البريطانية الى ديارها خارجةً من أفريقيا الشمالية بعد أن بقيت في مصر أكثر من ٧٠ عاماً. ولم تكن حال الفرنسيين بأفضل من حال البريطانيين. إذ واجهت الحكومة الفرنسية انتفاضات شعبية في ثلاث مستعمرات سابقة هي المغرب وتونس والجزائر. وستنال تونس والمغرب استقلالهما عام ١٩٥٦، إلا أن الجزائر ستصبح الحدث الأبرز خاصة وأن جمال عبد الناصر كان يدعم «جبهة التحرير الوطنية» بقوة. أوشكت هذه الحرب الدموية التي أودت بحياة ٢٥٠ ألف شخص، أن تدمّر فرنسا في السنوات الخمس التي تلت، كما أصبحت مضرب مثل يستوحي منه العرب الثوريون في طول الشرق الأوسط وعرضه.

وقد أزعج عبد الناصر بحديثه عن القومية العربية، إسرائيل التي اتجهت غريزياً نحو الولايات المتحدة. كان اليهود الاميركيون الشريان الحيوي لاسرائيل. إذ كانت تتدفق إليها مئات ملايين الدولارات الاميركية سنوياً. جهد بن غوريون لسنوات عدة لعقد حلف أمني إقليمي يضم بلاده وواشنطن ـ أي وبتعبير آخر أن تصبح اسرائيل تحت حماية المظلة النووية الاميركية ـ إلا أن اتعابه ذهبت أدراج الرياح. وقد دعمت اسرائيل علناً موقف اميركا في الحرب الكورية، وقد ذهبت سراً إلى أبعد من ذلك عندما عرض بن غوريون إرسال قوات اسرائيلية للمحاربة في كوريا الجنوبية جنباً إلى جنب والقوات التابعة للأمم المتحدة*. إلا أن الرئيس هاري س. ترومان رفض ذلك خشية أن يؤدي هذا الدعم إلى ترتيبات أمنية، مع اسرائيل. وكانت كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا قد وافقت

---

* أثار الموقف الاسرائيلي من الحرب الكورية، حفيظة موسكو مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وسوف ينتقد الاتحاد السوفياتي الذي كان أول دولة تسارع إلى الاعتراف بدولة اسرائيل عام ١٩٤٨، سوف ينتقد اسرائيل بعنف طوال الأعوام الثلاثين التالية لمعاملتها «العنصرية والتمييزية» ضد الفلسطينيين ولصِلاتها التي تربطها بـ«الامبريالية» الاميركية.

في الاتفاق الثلاثي الذي أُبرِم بينها العام ١٩٥٠ على الإبقاء على ميزان القوى كما هو عليه في الشرق الأوسط وذلك بعدم تزويد الاسرائيليين أو العرب بأية كمية مهمة من المعدات العسكرية. ولم تكن ادارة ايزنهاور تنوي تغيير هذه السياسة المتّبعة عندما تسلت سدة الحكم.

ومع ذلك لم تألُ اسرائيل جهداً لتنال حظوة في عيني الرئيس ايزنهاور، لكن من دون جدوى. كما لم تؤدِّ في منتصف الخمسينات سلسلة من المحادثات المستأنفة دامت عاماً كاملاً حول معاهدة دفاع مشترك مع واشنطن، إلى نتيجة. فقد بلغ التشدّد الاميركي حداً دفع بين غوريون، حسبما أسرَّ بنفسه إلى كاتب سيرته مايكل بار زوهار، إلى التفكير بمنح ايزنهاور قواعد اميركية في اسرائيل مقابل التزام أمني. إلا أنه استبعد هذه الفكرة عندما فشلت المحادثات. كما فشلت محاولات شراء طائرات مقاتلة وأسلحة أخرى، إذ أبقى ايزنهاور على حظر بيع الأسلحة الذي فُرِض عام ١٩٥٠ على اسرائيل طوال سنوات رئاسته الثماني. كان من شأن هذا الموقف أن حدّ من النفوذ الاميركي في الشرق الأوسط وحَرَمَ واشنطن من فرصة التأثير على السياسة الخارجية لاسرائيل. كانت السياسة الاميركية تناسب المحيطين بايزنهاور. فعدد كبير منهم محامون في وول ستريت كانوا يعتقدون أن تهريب الأسلحة إلى إسرائيل قد يهدّد تزويد اميركا بحاجتها من النفط.

كان أخشى ما يخشاه بن غوريون في تلك السنوات حدوث محرقة ثانية على يد العرب هذه المرة. كان دائماً يردد بأنه على اسرائيل الاعتماد على نفسها وعلى قدراتها الدفاعية، للحفاظ على أمنها. وقد نقل عنه أحد مساعديه تساؤله «ما هي إسرائيل؟... رقعة صغيرة وحسب. مجرّد نقطة! كيف يمكنها العيش في هذا العالم العربي؟» كان بن غوريون يعتقد أنه يعرف الطبع العربي حق المعرفة، وكان مقتنعاً بأنه طالما يعتقد العرب بأنهم قادرون على تدمير الدولة اليهودية، سيبقى السلام مفقوداً وستبقى اسرائيل دولة غير مُعترف بها. عدد كبير من الاسرائيليين الذين نجوا من المحرقة أصبح يؤمن بالـ «لا بديل»، أي العقيدة القائلة بأن اسرائيل محاطة بأعداء اشداء لذلك فلا خيار آخر أمامها سوى ضربهم، ويعتبر هتلر وعبد الناصر وجهين لعملة واحدة.

كانت الترسانة النووية ضرورية، بالنسبة إلى هؤلاء الاسرائيليين للحفاظ على بقاء الدولة. وقد ربط بن غوريون في خطبه العلنية في الخمسينات بين أمن اسرائيل والتقدّم العلمي الذي تحرزه. وجاء في خطاب له أمام الكنيست الاسرائيلي في تشرين الثاني ١٩٥٥ «أمننا واستقلالنا يحتّمان أن يكرس الشبان أنفسهم أكثر فأكثر للعلوم والأبحاث، الأبحاث الذرّية والالكترونية، الأبحاث في مجال الطاقة الشمسية...».

وقد شدد ارنست برغمان على فكرة الـ «لا بديل» في رسالة كتبها بعد عامين جاء فيها: «أنا مقتنع. . . بأن دولة اسرائيل تحتاج إلى برنامج ابحاث دفاعي خاص بها، لئلا نصبح مرة أخرى كخرفان تُساق إلى الذبح».

كان بن غوريون وشيمون بيريز وأرنست برغمان يؤمنون بأن ترسانة اسرائيلية مستقلة قادرة على تأمين ما لم يكن الرئيس آيزنهاور قادراً على تأمينه: المظلة النووية؟

لم تتمكن أية جهة خارجية ـ لا الأوساط العلمية الدولية، ولا عامة الشعب الاسرائيلي، ولا الاستخبارات الاميركية ـ من أن تفهم مغزى شَغْل برغمان منصبين حكوميين آخرين في أوائل الخمسينات، مستشار علمي لوزير الدفاع ومدير الابحاث والتخطيط في وزارة الدفاع. عرف الاسرائيليون الذين شغِلوا هذين المنصبين، برغمان محبِّذاً قوياً وناشطاً لفكرة الأسلحة النووية، فهو الرجل المسؤول مباشرة ـ إلى جانب الفرنسيين ـ عن المكانة التي ستبلغها اسرائيل كدولة تمتلك أسلحة نووية في نهاية الستينات. فلم ينجز برغمان والفرنسيون مهمتهم في صحراء النقب فقط، لا بل ابقوا عملهم طي الكتمان، تماماً كما فعل ج. روبرت اوبنهايمر وزملاؤه بمشروع مانهاتن الذي بقي مجهولاً في صحراء لوس ألاموس.

دخل برغمان الشاب عالم الذرة في أوائل العشرينات كطالب كيمياء عضوية في معهد إميل فيشر في جامعة برلين. عاش في عصر يعجّ بألمع العلماء مثل ارنست روثفورد في انكلترا وماري كوري في فرنسا، اللذين كانا في سباق دولي محموم في سنوات ما قبل الحرب لكشف سر الانشطار النووي. وكان من بين زملاء برغمان في برلين أيضاً النمساوي هرمان ف. مارك الذي سيصبح في ما بعد كيميائياً لامعاً وعميداً للمعهد المتعدد الفنون في جو بروكلين (والذي شغل ابنه هانس منصب وزير سلاح الجو في إدارة كارتر)*. يتذكر

* كان هرمان مارك في الـ ٩٥ من العمر عندما أُجريت معه مقابلة عام ١٩٩٠ في منزل ابنه في أوستن (تكساس). لم يكن هانس مارك نفسه الذي كان وقتئذٍ مستشار جامعة تكساس، غريباً عن عالم الاستخبارات والأسلحة النووية. فبصفته وزير سلاح الجو، اعتمر ما يُعرف في الحكومة بـ «القبعة السوداء» إذ كان رئيس اللجنة التنفيذية للمكتب الوطني للاستطلاع، وهي وحدة في غاية السرية هدفها تطوير الاقمار الاصطناعية الأميركية للاستخبارات، وتصميمها وتوجيهها. وقد عمل هانس مارك بصفته عالم فيزياء نووية طوال ١٢ عاماً وابتداءً من العام ١٩٥٥ في مختبر لورانس لايغرمور في كاليفورنيا وهو أحد أهم المنشآت الاميركية للأسلحة النووية. وقد عُيِّن لأربعة أعوام من تلك الفترة رئيس قسم في الفيزياء الاختبارية.

مارك الذي نشر خلال حياته المهنية ٢٠ كتاباً وأكثر من ٥٠٠ ورقة حول علم البوليمر* : «لم نكن منظّرين. كنا نهتم بصنع الأشياء. كان أهم شيء بالنسبة إلينا هو صنع مواد بوسائل كيميائية. فعليكَ أولاً أن تصنع شيئاً لم يسبقك أحد إلى صنعه ومن ثم يمكنـك استخدامه». وبينما كان برغمان ومارك في برلين، عملا سوية وأصدرا دراسات مشتركة حول البنية الكيميائية للمطاط والطلاء والمواد اللاصقة.

كان والد برغمان أحد أبرز الحاخامين في برلين وصديقاً حميماً لحاييم وايزمان اليهودي الروسي العالم بالكيمياء الحيوية، والصهيوني الذي كان يعيش في انكلترا في ذلك الوقت. وعندما أصبح من المستحيل عام ١٩٣٣ لبرغمان أو لأي يهودي آخر الاستمرار في مزاولة عملٍ أكاديمي في المانيا نتيجة سلسلة من المراسيم النازية التي سُنّت في هذا الشأن، تمكّن وايزمان من استدعاء برغمان الشاب للحاق به في كلية جامعة مانشستر في انكلترا حيث تابع ابحاثه حول التركيب الكيميائي واختلاطه بالعلماء الذين كانوا يتسابقون لشطر الذرة. وكما كانت الحال بالنسبة إلى وايزمان، لفت برغمان انتباه فريديريك أ. ليندمان الذي سيصبح في ما بعد اللورد تشيرويل وهو عالم من أكسفورد ألماني الأصل شغل منصب المستشار العلمي الأول لونستون تشرشل في الأعوام التي سبقت الحرب العالمية الثانية.

لا نعلم الكثير عن العمل الذي أدّاه برغمان للبريطانيين قبل الحرب. إلا أنه التزم في تلك السنوات الدفاع عن فلسطين. وقد وَرَدَ في أحد التقارير عن سيرة وايزمان أن الهاغانا وهي الجناح العسكري للحركة الصهيونية في فلسطين، سألت وايزمان عام ١٩٣٦ عن كيميائي يساعدها في صنع شحنات شديدة الانفجار لاستخدامها في الحرب السرّية ضد العرب والبريطانيين. كان الديناميت أخطر من أن يُستعمل في ذلك الجو الذي كان يسود الشرق الأوسط. أوكل وايزمان المهمة لبرغمان الذي قام بها ووقّع بعد ذلك على عضوية اللجنة الفنية للهاغانا. في العام ١٩٣٩، سافر برغمان إلى باريس مفوَّضا من قبل الهاغانا وأطلع الفرنسيين الذين كان جيشهم متواجداً في أفريقيا الشمالية، على آخر اكتشافاته.

غادر برغمان انكلترا بعيد اجتياح المانيا لبولونيا في خريف ١٩٣٩. فتدخّل وايزمان مرة أخرى وأوجد له عملاً مع أصدقاء قدامى يملكون مختبراً كيميائياً في فيلاديلفيا. لكنه لم يسرّ بإقامته هناك، فتدخل صديق قديم آخر من ألمانيا، هرمان مارك الذي أتى لنجدته «لم يكن لديه مكان يقيم فيه، فدعوناه ليأتي إلى بروكلين». تهجّر مارك من أوروبا عام ١٩٣٨

* البوليمر قسم من الكيمياء يعالج المواد المركّبة المضاعفة الأصل أو المؤلفة من عدة أجزاء متماثلة (المترجم).

وها هو يقوم بأبحاث في شركة ورق كندية في اونتاريو. وتمكن بحلول العام ١٩٤٠ من تشغيل مختبر في معهد بروكلين المتعدد الفنون. وبعد عامين أصبح عميد كلية وحوَّل الكلية إلى مأوىً للاجئين اليهود بمن فيهم حاييم وايزمان. قال مارك وهو الوحيد المعروف الذي كان لا يزال على قيد الحياة وعايش تلك الفترة عندما قابلناه لكتابة هذا الكتاب، «كانت كل الشلة هناك».

وبهزيمة هتلر، بقي أمام برغمان هجرة واحدة وأخيرة: إلى فلسطين للمساعدة في انشاء ما سيُعرف في ما بعد بمؤسسة وايزمان للعلوم في ريجوفوت، جنوبي تل أبيب. بدت الطموحات الاسرائيلية من دون حدود. حاول وايزمان ـ عبثاً ـ منذ عام ١٩٤٧ التقرّب من اوبنهايمر وزملائه في مشروع مانهاتن ومن بينهم عالم الرياضيات وأول المنظرين في الكومبيوتر جون فون نيومان، وعَرض عليهم مرات عدة القيام ببعض الأبحاث في إسرائيل .

كان برغمان أول من وقع عليه اختيار وايزمان ليصبح مدير المعهد، إلا أن زوجة وايزمان فيرا، نجحت في الحؤول دون ذلك متذرعة بحجّة قديمة: وهي العلاقة المشينة القديمة العهد بين برغمان وهاني، سكرتيرة زوجها الخاصة (التي تزوّجها برغمان في نهاية المطاف). فعُيِّن عوض ذلك رئيساً لقسم الكيمياء العضوية. وكانت تعزيته الوحيدة وجوده إلى جانب زملاء لامعين مثل عاموس دزخاليط رئيس قسم الفيزياء الذي اعتُبر في ما بعد بحّاثاً من طينة مختلفة في مصاف اوبنهايمر ونيلز بور الدانماركي الذي حاز جائزة نوبل. أما مدير قسم الكيمياء غير العضوية فكان أهارون كاتشالسكي الذي عُرف في ما بعد باسم أهارون كاتزير، الاخصائي في التحليل الكهربائي للتفاعل المتسلسل، والرائد في مجال تكنولوجيا الانسان الآلي التي تعمل بقوة دفع العضلات. ومثله مثل برغمان كان لكاتزير حياة سرية. فعند وفاته عام ١٩٧٢، كان أحد أبرز العاملين حينئذٍ في برنامج الاسلحة النووية الاسرائيلية .، وتغيّر منصب برغمان للمرة الأخيرة بطلب من بن غوريون بعد استقلال اسرائيل عام ١٩٤٨، فأُحيل إلى العمل في وزارة الدفاع، حيث أنشأ تحت اشراف بيريز أول معهد للأبحاث الدفاعية في البلاد. بعد مضي أكثر من ٤٠ عاماً قال بيريز إلى مراسل صحافي اسرائيلي أن برغمان كان يتكلم دائماً منذ العام ١٩٤٨ عن قدرة اسرائيل في الصواريخ «يمكنني أن أتحدث عنه طوال مئة عام ربما. لقد عملنا سويةً، واعتقد أنها كانت أفضل سني حياتي».

يصرّ هرمان مارك على القول إنه من دون برغمان لما كانت هناك قنبلة اسرائيلية، «كان مسؤولاً عن كل النشاطات النووية في اسرائيل، وكان الرجل الذي يعلم كل شيء عن

الانشطار النووي وهو الذي شرحه للناس». أصبح مارك صلة وصل دائمة بين بروكلين واسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية: فأسس مجالس معهد وايزمان وعمل فيه كمستشار علمي. بقي مقرباً من برغمان وشاطره الرأي بحتمية البدء بأبحاث اسرائيلية لصنع اسلحة نووية. «كنا متفقين على أنه يجب على اسرائيل أن تكون على بيّنة تامة من كل ما يجري في حقل الفيزياء النووية. ها إن نمطاً جديداً من التفاعل المتسلسل قد اكتشف في لوس ألاموس. وسواء استخدم هذا النمط الجديد في تحلية المياه المالحة، أم في معمل لتوليد الطاقة، أم لصنع قنبلة فالأمر سيّان: فهو ناتج عن انشطار الذرّة».

وقد عبّر برغمان عن وجهة النظر نفسها في مقابلة أجراها معه صحافي اسرائيلي عام ١٩٦٦ بعد أن أحيل إلى التقاعد من العمل لدى الحكومة، بقوله «من المهم جداً أن نفهم أن العمل على تطوير الطاقة الذرّية لأغراض سلمية سيؤدي لا محالة إلى بلوغ الخيار النووي، إذ لا توجد طاقتان ذريّتان». كانت هذه المقابلة التي أجريت معه قبل وفاته بتسعة أعوام المقابلة الأكثر صراحة التي يناقش فيها مسألة القنبلة بشكل علني. وقال مارك «كان قلق برغمان في محله. لم يك من الواجب الإسهاب في الحديث عن هذا الموضوع، فهو مشروع سري للغاية تماماً كمشروع مانهاتن».

إلا أن برغمان صادف مناسبةً لم يتمكن فيها من مقاومة عدم الإفصاح عمّا يعرفه. كان ابراهام فينبرغ رجل أعمال ثريًا من نيويورك ومن أشد المدافعين عن إنشاء دولة اسرائيل، وأحد أهم حلفاء بن غوريون وأكثرهم موضعاً للثقة في الولايات المتحدة. في العام ١٩٤٧ كان فينبرغ يلعب دوراً كبيراً وراء الكواليس في جمع الأموال والضغط على البيت الأبيض لحساب اسرائيل والحزب الديمقراطي. وسوف يقوم بأدوار على أعلى المستويات بين واشنطن والقدس في العقدين التاليين. كان برغمان في نيويورك في ذلك الخريف واشترك كما جرت العادة مع ابراهام فينبرغ وعائلته في الصلاة في الكنيس مساء الجمعة. ثم عاد الجميع بعد انتهاء الخدمة إلى منزل فينبرغ الذي تذكّر قائلاً «كان برغمان دائم الجوع وكان يحبّ البيض المخفوق الذي تعدّه زوجتي». وأضاف فينبرغ: في احدى الأمسيات ونحن جالسون إلى مائدة العشاء، لمعت عينا برغمان وقال «في الصحراء يورانيوم». ما من شك أن الرسالة واضحة: أصبحت الطريق مفتوحة الآن أمام اسرائيل لتطوير القنبلة الذرية. صُعِقَ فينبرغ لهذا الحديث المتهوّر «فأسكتّه على الفور».

تزامنت حاجات اسرائيل تماماً في أواخر الاربعينات وأوائل الخمسينات، وحاجات فرنسا. كانت كلا الدولتين تفتقران إلى القدرة الفنيّة لصنع القنبلة، كما أن توافق الآراء كان غائباً في البلدين حول الرغبة في إنتاج القنبلة.

سوف يقضي بن غوريون وبيريز وبرغمان قسطاً كبيراً من وقتهم في خوض نزاع حاد داخل الحكومة الاسرائيلية لتحقيق حلمهم ببرنامج الأسلحة النووية. فقد اعتبر معظم الأعضاء البارزين في حزب ماباي (عمال اسرائيل) الحاكم القنبلة الاسرائيلية أمراً انتحارياً ومكلفاً للغاية يعود بالذاكرة إلى الأهوال التي عاناها اليهود في الحرب العالمية الثانية.

أما النقاش داخل فرنسا فكان دائراً حول الحرب الباردة. كان مفوض فرنسا الأعلى للشؤون النووية، فريديريك جوليو ـ كوري الحائز جائزة نوبل والذي قام بأبحاث مهمة في الفيزياء النووية قبل الحرب، عضواً في الحزب الشيوعي الذي عارض أي دور فرنسي في حلف شمالي الأطلسي (ناتو)، وأي صلة لفرنسا بالأسلحة النووية. وكان أول الموقعين عام ١٩٥٠ على نداء استوكهولم وهو عريضة لقيت دعماً سوفياتياً تدعو الى حظر الأسلحة النووية كافة. كما استبعِد العلماء الفرنسيون رغم مشاركتهم الواسعة قبل الحرب بالأبحاث حول الانشطار النووي، من لعب دور مهم في البرامج الأميركية والبريطانية لصنع القنبلة في الحرب العالمية الثانية، وأبقت سياسة جوليو كوري فرنسا متقوقعة في عزلتها.

أقيلَ جوليو ـ كوري إثر توقيعه نداء استوكهولم ليحل محله بيار غيّوما الذي عمل في اثناء الحرب في الاستخبارات الفرنسية، ومن ثم فرانسيس بيران أحد معاوني جوليو ـ كوري، الذي كان أول من اكتشف في العام ١٩٣٩ معادلةً لحساب كتلة اليورانيوم الدقيقة الضرورية لإطلاق تفاعل متسلسل. مضت فرنسا قُدُماً في أبحاثها من دون مساعدة الولايات المتحدة التي كانت ترى خرقاً استخباراتياً كبيراً للجنة الفرنسية للطاقة الذرية من قِبَل العملاء السوفيات.

لعب بيران دوراً مهماً في إقامة صلة الوصل مع اسرائيل. فهو اشتراكي انتقل إلى انكلترا في العام ١٩٤٠ بعد سقوط فرنسا وأصبح صديقاً لبرغمان ـ لا أحد يعلم كيف نشأت هذه الصداقة على وجه التحديد ـ ثم سافر إلى تل أبيب العام ١٩٤٩. إثر هذه الزيارة سُمِحَ للعلماء الاسرائيليين بدخول «ساكلاي» وهو المركز الوطني للأبحاث الذرية الذي أنشأه الفرنسيون حديثاً بالقرب من فرساي، وبالمشاركة في بناء المفاعل النووي الصغير للمركز. كان هذا التعاون خبرة مفيدة للعلماء النوويين من البلدين.

في مقابلة لم تُنشَر أجراها مع برغمان جامعي متخرّج عام ١٩٦٩، ألمَحَ العالِم إلى الطموحات التي يشاطرها وبن غوريون وبيريز في ما يتعلق بالعلاقة الفرنسية ـ الاسرائيلية «كنا نشعر أنه على اسرائيل التعاون مع بلد يتمتع بمستوى فني موازٍ لمستوانا. كان علينا أولاً تدريب الخبراء الاسرائيليين. ثم أن نقرر نوع التعاون الذي نسعى اليه ونوع المساهمة التي يمكننا تقديمها في إطار جهد مشترك بما يتفق وقدرات اسرائيل ومواردها. كان المطلوب

بذل كل الجهود للحؤول دون تحوّل التعاون الثنائي إلى تعاون من طرف واحد».

اتُّخذ عام ١٩٥١ قرار مهم لفرنسا، وبالتالي لاسرائيل عندما سمح غيّوما رغم معارضة بيران، بإنشاء مفاعل يعمل على اليورانيوم الطبيعي قادر على انتاج حوالى عشرة كلغ سنوياً من البلوتونيوم الذي يُستخدم لأغراض عسكرية، بعد معالجة كيميائية. إن تلطيف الغرافيت للتفاعل المتسلسل هي تقنية استخدمها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في مفاعلاتهما النووية الضخمة المنتجة للبلوتونيوم. ونتيجةً للمسح الجغرافي عُثِر على كميات ضخمة من اليورانيوم مُختَزَنة في باطن الأرض قبل عدة أعوام بالقرب من ليموج، وسط فرنسا، وقد سهَّل هذا الاكتشاف على غيّوما وبيران التخلي عن وسيلة بديلة لتشغيل المفاعل أي عبر استخدام اليورانيوم المكثّف بطريقة اصطناعية. ويجب استيراد الوقود المكثّف، في حال توافره، لأن الفنيين الفرنسيين كانوا ما زالوا يجهلون كيفية تكثيف اليورانيوم الطبيعي. إلاّ أن الاعتماد في تأمينه على الأجانب ـ مع كل ما يحمل ذلك في طيّاته من مراقبة دولية لا مفرّ منها ـ يحرم فرنسا من أية فرصة لتحقيق هدفها الأساسي: الاستقلال الذري. كتب شارل ديغول في مذكراته للحرب العالمية الثانية يقول «لا يمكن فرنسا أن تكون فرنسا من دون عظمة». من شأن القرار بانتاج بلوتونيوم يُستخدَم لانتاج الأسلحة أن يودي بفرنسا إلى طريق لا عودة عنها في صنع القنبلة النووية، وهذا ما كان يعلمه غيّوما وبيران والاسرائيليون، ويجهله الشعب الفرنسي وقادته العسكريون.

بدأت ورشة البناء في السنة التالية في ماركول جنوبي وادي الرّون، وقد وقّعت «سان غوبين للتقنيات الجديدة» وهي شركة كيميائية مهمة، عقداً لبناء مصنع معالجة كيميائية في ماركول. تُعتبر مصانع كهذه العنصر الأساسي في صنع القنبلة. ما أن يُحَرق اليورانيوم الطبيعي أو يُعالَج بالاشعاعات في المفاعل حتى يتفتت ليصبح يورانيوم وبلوتونيوم ونفايات سامة للغاية. كما يجب نقل الوقود المشعّ وتبريده ومن ثم معالجته حتى يصبح بالامكان فصل البلوتونيوم وتنقيته. ولا يمكن اتمام هذه المراحل إلا بالتحكم بها عن بُعد وفي منشأة نائية بُنِيَت خصيصاً لذلك ـ أي مصنع المعالجة ـ يحوي أجهزة متطورة ومكلفة للغاية لتأمين سلامة العاملين في الداخل.

كان باستطاعة فريق برغمان المساهمة في كل هذه العملية. فتجدّد النقاش داخل اسرائيل حول استمرار توسع الوجود الاسرائيلي في فرنسا. إلا أن بن غوريون دافع بحزم عن هذا التوسع. قال شيمون بيريز لاسرائيلي أجرى معه مقابلة «كنت الوحيد عام ١٩٥٢ في دعم فكرة الخيار النووي الاسرائيلي... انتابني شعور رهيب. عارضني الجميع. وحده بن غوريون قال:

«انتظر لترى الأمور تجري بشكل جيد». توجه بعضهم إلى بن غوريون ليقول له «لا تصغِ إلى بيريز. فهو وبرغمان ينشران شائعات. إسرائيل ليست قادرة على إطلاق مشروع كهذا. اشترِ من الكنديين أو من الأميركيين». إلا أنني آثرتُ الفرنسيين لأن برغمان كان معروفاً في أوساط العلماء النوويين الفرنسيين.

بادر المسؤولون الفرنسيون ثقة الاسرائيليين بالمثل، فكان العلماء الاسرائيليون الأجانب الوحيدين المسموح لهم بالدخول إلى المجمّع النووي الفرنسي السري في ماركول. حتى أنه قيل «إن باستطاعة الاسرائيليين التجوّل كما يحلو لهم» في الداخل. ولعل السبب الرئيسي لهذه الحرية المطلقة في التحرك كانت خبرة العلماء الاسرائيليين ودرجة كفاءتهم العالية في تكنولوجيا الكومبيوتر، حتى في تلك الفترة المبكرة. وسيعتمد الفرنسيون طوال العقد التالي على مهارات الاسرائيليين في الكومبيوتر، (جرى أول اختبار نووي فرنسي العام ١٩٦٠). أما السبب الثاني للوجود الاسرائيلي في ماركول فكان عاطفياً؛ فعدد كبير من المسؤولين والعلماء الفرنسيين شارك في المقاومة ونما لديه شعور متعاطف وضحايا المحرقة. كما أن عدداً كبيراً من أبرز علماء الذرة الفرنسيين يهود ومن أشد مناصري الدولة اليهودية التي برزت في ذلك الوقت ـ وهذا ما أثار بهجة هؤلاء الأشخاص ـ كالحليف الأقرب لفرنسا في الشرق الأوسط.

ما من فرنسي يكنّ شعوراً بالعطف تجاه اسرائيل أكثر من برتران غولد شميدت وهو عالم في الكيمياء النووية عمل في الحرب العالمية الثانية مع حفنة العلماء الفرنسيين الذين سُمِح لهم ـ مع كونهم أجانب ـ بالعمل مباشرة مع الاميركيين في الأبحاث النووية. فأصبح خبيراً في كيمياء البلوتونيوم وفي استخراجه. كما ساعد في بناء مفاعل نووي اختباري يعمل على اليورانيوم الطبيعي ويستخدم الماء الثقيل كمرسِّل*. ولمّا كان عالم كيمياء من الطراز الأول عُرِضَت عليه فرصة البقاء في برنامج القنبلة الاميركية بعد الحرب لكنه آثر العودة إلى فرنسا والانضمام إلى لجنة الطاقة الذرية، ولم يسمح له مسؤولو الأمن الاميركيون بالمغادرة إلّا بعد مفاوضات شاقة، وألزموه بكتمان السر الذي تعهّد به في زمن الحرب. كتب غولد شميدت يقول في ما بعد «كان هناك اتفاق ضمني على أنه يمكننا استخدام معرفتنا لإفادة فرنسا عبر تقديم المعلومات لفرق الأبحاث لكن من دون نشرها، وإعطائها الحد الأدنى المطلوب من المعلومات للسير في العمل قُدُماً. كان هذا حلّاً وسطاً مقبولاً؛ حلّاً وسطاً سُرعان ما ضُرِب به عرض الحائط».

غولد شميدت يهودي، عانت عائلته الأمرّين كسائر العائلات اليهودية في أوروبا زمن

---

* المرسِّل هو مادة من شأنها أن تبطىء سرعة النيوترونات في المفاعل النووي.

الحرب. شدد الزواج عُرى الصلات التي تربطه باسرائيل: إذ تنتمي زوجته إلى عائلة روتشيلد النافذة التي تمتلك مصارف عدة، والتي قُدِّر ما ساهمت به في خدمة قضايا اسرائيل واليهود بعشرات ملايين الدولارات. حجَّ غولد شميدت وزوجته إلى إسرائيل في أوائل الخمسينات، وأخذهما ارنست برغمان لاجتماع لا يُنسى مع بن غوريون في مزرعته في صحراء النـقب. كان غولد شميدت وقتئذٍ مدير قسم الكيمياء في اللجنة الفرنسية للطاقة الذرية. وسوف يصبح في السبعينات متحدثاً رسمياً فرنسياً بارزاً في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ومواضيع دولية أخرى تتعلق بالطاقة النووية. كما كان من بين القلة القليلة من الأجانب التي سُمِحَ لها بزيارة مفاعل ديمونا بكامله في الستينات، والذي كان يُعتبر مثالاً تقليدياً للانتشار غير الشرعي للطاقة الذرية.

شرح غولد شميدت يقول في الأعوام التالية: «لم تكن نساعدهم (الاسرائيليين) في الواقع. كنا فقط ننقل إليهم معلوماتنا من دون، أن نعلم إلى أين يمكن أن تؤدي». وأضاف أن أهم ما يجب أن نفهمه رغم ما قد يثيره ذلك من ازعاج هو «أن امتلاك سلاح نووي في الخمسينات والستينات كان يُعتَبَر شيئاً جيداً ومبعث تهنئة، ولم يكن متّسِماً بوصمة العار كما هي الحال عليه اليوم».

في العام ١٩٥٣ طوّر الفريق العلمي في معهد وايزمان الآلية المحسّنة لتبـادل الأيونات، لانتاج الماء الثقيل ولتحسين سبل استخراج اليورانيوم.

بيعت الطريقتان للفرنسيين، وأدّت عمليات البيع هذه إلى إبرام اتفاق رسمي للتعاون في مجال الأبحاث النووية، وقّعته الدولتان. ويتذكر غولد شميدت أن برغمان أتى بنفسه إلى فرنسا لمفاوضة بيع طريقة استخراج اليورانيوم مع بيار غيّوما. وقد طلب مئة مليون فرنك ثمن الطريقة الجديدة ورفض وصفها مسبقاً بالكامل بحجة أنه لو فعل لفقدت الطريقة نصف سعرها. بدا أن هناك طريقاً مسدوداً. إلا أن «غيّوما قال لي أخيراً: إنني أكنُّ أقصى درجات الاحترام لهذا الشعب ، واستمرينا في المساومة». حتى وافق برغمان أخيراً على مبلغ ٦٠ مليون فرنك. وستستمر اسرائيل في تعاملها مع الفرنسيين في الصفقات النووية، في اعتماد مبدأ الدفع قبل التسليم.

٣ ـ الدور الفرنسي

في أواخر ١٩٥٣ آثر بن غوريون التقاعد في كمبيوتر صدح بوكير في صحراء النقب بالقرب من موقع مفاعل ديمونا في المستقبل، بعد أن خاب ظنه بالمجتمع الاسرائيلي الذي خفت فيه روحه الريادية والتطوّعية. كان يعتقد أنه قادر على إعادة إحياء تلك الروح بأن يكون هو نفسه مثالاً يُحتذى بإقامته. هو وزوجته، في الصحراء. إلا أن سيطرته على حزب ماباي بقيت مطلقة ـ كما هي الحال في عائلات المافيا حيث يبقى «الدون» مسيطراً ـ والحكومة التي خلّفها وراءه كانت صنيعة يديه. وسوف يحل شخصان لا شخص واحد محله، لأنه أصدر مرسوماً بفصل منصب رئيس الوزراء عن منصب وزير الدفاع. ثم عين بن غوريون، موشيه شاريت رئيساً جديداً للوزراء. ما من رجلين كانا على نقيض في معالجة المسألة العربية أكثر منهما. فشاريت الذي ترعرع في قرية عربية كان، على عكس بن غوريون، يتكلم العربية، ويؤمن بإمكانية السلام مع العالم العربي لكن فقط عبر ضبط النفس على الصعيد العسكري وبتدخل محتمل من قِبَل الأمم المتحدة. وسيبدأ بصفته رئيساً للوزراء، بمفاوضات سلام سرية مع عبد الناصر.

وعيّن بن غوريون قبل رحيله أيضاً بنحاس لافون وزيراً للدفاع وهو متشدد أكثر من شاريت بالنسبة إلى القضية العربية. كان من الواضح أن الهدف من تعيين لافون كان عدم السماح لشاريت بالذهاب بعيداً في وجهات نظره. كما عيّن بن غوريون متشدداً آخر لمنصب رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، هو موشيه دايان. أما شيمون بيريز فقد بقي في

منصبه مديراً عاماً لوزارة الدفاع، وكان الجميع يعلم أنه المفضّل لدى بن غوريون.

لم تبلغ مخاوف بن غوريون من شاريت حد القلق على القضايا النووية. فاستناداً إلى مذكراته التي لم تنشر بعد بكاملها في الانكليزية، من الواضح أنه كان يشاطر «العجوز» طموحه في «المشروع»، من دون أن يشاطره ثقته ببرغمان. وقد وصف شاريت برغمان في مذكراته بأنه «عالم كيمياء غارق حتى أذنيه بالأبحاث والتعليم من دون قدرة على النظر أبعد من «المشكلة». (إحدى التعابير التي تشير إلى القنبلة). وأضاف شاريت أن من شأن قلّة مهارات برغمان الادارية «أن تحدّ من آفاق المشروع وتخربط سيره ونموه». إلا أن معالجة القضية العربية كانت تحتل صدارة الاهتمامات. وبرز في السنوات التالية توتراً لا مفرّ منه عندما سعى بيريز ودايان اللذان كانا على اتصال مستمر مع بن غوريون في الكيبوتز، إلى خنق سياسة شاريت المعتدلة وعرقلة محادثاته السرية مع المصريين. وفي منتصف العام ١٩٥٤ فجرّت السلطات المصرية فضيحة كبيرة باعلانها عن اعتقال شبكة تجسس قصفت وخرّبت أهدافاً اميركية وبريطانية ومصرية في وقت سابق تلك السنة، وقد عُرِفت الفضيحة في ما بعد باسم «قضية لافون». كان هدف عمليات القصف هذه خربطة المفاوضات الاميركية والبريطانية ـ وبالتالي أي تقارب محتمل ـ مع حكومة عبد الناصر، إذ يجب الابقاء على عزلة مصر من جانب الدول الغربية العظمى. لم يتمكن تحقيق داخلي من تحديد هوية من أعطى الأمر بشن عمليات التخريب. فقَبِل شاريت الذي لم يعلم شيئاً عن العملية، استقالة لافون في كانون الثاني ١٩٥٥. وعاد بن غوريون المتقاعد عن استقالته بعد بضعة أيام على هذه الحادثة ليحلّ محل لافون كوزير للدفاع. وبقي شاريت في منصب رئاسة الوزراء، لكن الشك لم يخامر أحداً عمّن كان يقود الحكومة.

أُلقِيت على العجوز مهمة ملحةٌ وعلنية تقضي بإعادة رفع معنويات الجيش وثقة المواطن بالحكومة. إلا أنه استلم منصبه الجديد وهو مقتنع أكثر من أي وقت مضى بضرورة اتّباع سياسة انتقام عسكرية، فكتب إلى شاريت محذراً من أن أي تدخل في السياسة الدفاعية سيضطره إلى الاستقالة مرة أخرى وإلى الدعوة لإجراء انتخابات جديدة. لم تمضِ ستة أيام على تولّي بن غوريون حقيبة الدفاع، حتى ردّ في ٢٨ شباط ١٩٥٥ على هجوم شنه ثوار فلسطينيون (الفدائيون) عبر الحدود: فسمح بردٍّ واسع النطاق ضد مخيّم عسكري مصري في غزة. وقد قاد الهجوم الذي أسفر عن مقتل ٣٦ مصرياً وفلسطينياً، الليوتونانت كولونيل اريل شارون الذائع الشهرة لمهارته ووحشيته في القتال. صعّد هجوم غزة الوضع فتحولت سلسلة المناوشات إلى ما يُشبه حرب العصابات. كان عدد الضحايا العرب يوازي أربعة أضعاف التوقعات التي أُعطِيت لشاريت. أدى الهجوم على غزّة إلى وضع حد للاتصالات السرية بين شاريت وعبد الناصر، وإلى اتخاذ قرار مصري بتصعيد هجمات

الفدائيين انطلاقاً من غزة. وقد كتب المؤرّخ الاسرائيلي آفي شلايم يقول إن شاريت رأى في تصاعد حدّة الاشتباكات الحدودية في غزة «نتيجة حتمية» لهجوم ٢٨ شباط، بينما اعتبره بن غوريون «مؤشراً لعدائيةٍ مصريةٍ متناميةٍ، إن لم تُجْبَه ستشكل تهديداً للأمن الأساسي لاسرائيل».

ردّ عبد الناصر على التوتر المتصاعد بالتوجه نحو المعسكر الشيوعي طلباً للمساعدة. فسافر في نيسان ١٩٥٥ إلى مؤتمر باندونغ للبلدان الافريقية والآسيوية وتلقّى وعداً من رئيس الوزراء الصيني شو إن لاي لتزويد مصر بقدر ما ترغب من أسلحة. وفي شهر تموز وصلت بعثات سوفياتية إلى القاهرة لتقديم مساعدة عسكرية. وفي أيلول أعلن عبد الناصر أن مصر ستتقلى ٢٠٠ قاذفة سوفياتية حديثة الصنع، و ٢٣٠ دبابة، و ٢٠٠ حاملة جنود وأكثر من ٥٠٠ قطعة مدفعية. كما كانت هناك وعود بقدوم مستشارين سوفيات.

ساد الوجوم تل أبيب، إذ كان هيكل اسرائيل الثالث في خطر. فاتجه بن غوريون الذي لم يتلق أية مساعدة أميركية بعد، إلى الفرنسيين طلباً للعون. كان الاسرائيليون يرغبون بأكثر من المدافع. والفرنسيون بدورهم كانت لديهم حاجاتهم.

في أواخر العام ١٩٥٤ سَمَحَتْ حكومة مندس فرانس، وهي الحكومة الائتلافية الرابعة عشرة التي تُشَكِّل في تلك الحقبة المتقلبة من الجمهورية الرابعة، بتشكيل فريق تخطيط للأسلحة النووية داخل اللجنة الفرنسية للطاقة الذرية. وهكذا أدخِل التخطيط النووي على وزارة الدفاع للمرة الأولى. شكك عدد من القادة العسكريين الفرنسيين بالقدرة على إنشاء قوة ردع نووية مستقلة، إلا أن هذا الموقف تغيّر إثر الهزيمة النكراء التي مُنِي بها الفرنسيون على يد هوشي مين في ديان بيان فو في فيتنام الشمالية عام ١٩٥٤، وما تلاها من انحسار للاستعمار الفرنسي في حروب التحرير في شمالي أفريقيا. كان من الواضح للفرنسيين أنه لا يمكن فرنسا أن تعتمد على حلفائها الأطلسيين لحماية المصالح الفرنسية. وهذا ما اثبتته حرب الجزائر، حيث حوّل القمع الفرنسي والثورة الدموية الأحياء والصحراء إلى ساحات قتال.

في كانون الثاني ١٩٥٥ سقطت الحكومة الفرنسية مجدداً وشُكِّلت حكومة اشتراكية جديدة برئاسة غي مولليه. اعتمد مولليه موقفاً أكثر تشدداً إزاء حرب الجزائر والزعماء العرب مثل عبد الناصر، الذين دعموا الثوار. وأصبحت اسرائيل التي كانت تشن حرب عصابات ضد مصر بشكل مكثف، تُعتَبَر أحد أهم الحلفاء الذين يمكن أن تعتمد عليهم فرنسا، فوافق مولليه في وقت لاحق من ذلك العام على البدء ببيع اسرائيل سراً قاذفات فرنسية ذات أداء متطور. وقد جرت عمليات البيع هذه التي أعدّ ترتيباتها شيمون بيريز، بين وزارتي الدفاع

من دون لياقات دبلوماسية أو تدخل وزارتي الخارجية الفرنسية أو الاسرائيلية. وقد استمر تدفق الأسلحة من فرنسا إلى إسرائيل طوال السنوات الـ ١٢ التالية.

وفي المقابل وافقت اسرائيل على بدء مشاطرةالفرنسيين معلوماتها الاستخباراتية حول الشرق الأوسط والولايات المتحدة وأوروبا. وكانت شبكات الاستخبارات الاسرائيلية تقوم بعمل جيد في شمالي افريقيا، استناداً إلى مسؤولين اسرائيليين سابقين لأن اليهود يعيشون هناك ويعملون كتجار ورجال أعمال في الأحياء العربية. كان لوجود أكثر من مئة ألف يهودي في الجزائر دلالة خاصة؛ وقضى عدد منهم ضحية العنف والفلتان لدى الطرفين. وقد شجعت الحكومة الاسرائيلية هؤلاء اليهود على استقصاء المعلومات عن قيادة جبهة التحرير الوطنية، وبالتالي على التعامل مع الفرنسيين.

كان من الحتمي بالنسبة إلى برغمان وبيريز أن يدركا أنه أصبح بيد اسرائيل ما يكفي من الأوراق لطلب مساعدة فرنسية في صنع القنبلة الاسرائيلية: فهل ستقدّم حكومة مولليه دعماً بمستوى الدعم الكبير الذي قدمته اسرائيل في الجزائر وفي أمكنة أخرى، يُترجَمُ موافقةً على بناء مفاعل كبير ـ ومعمل معالجة ـ في اسرائيل؟ أدرك الاسرائيليون أنه لا يمكن انتاج بلوتونيوم للأغراض العسكرية من دون مصنع معالجة، كما أدركوا أنه من المستحيل إنشاء مصنع كهذا من دون التزام فرنسي. كان من المقرر أن تبدأ اللجنة الفرنسية للطاقة الذرّية ببناء مصنعها الخاص للمعالجة الكيميائية في منتصف العام ١٩٥٥ في ماركول، وقد اشترك علماء اسرائيليون في كل مراحل تخطيط بناء المصنع.

كان من شأن حمل الفرنسيين على الموافقة أن يؤدي ويا لسخرية القدر، إلى نشوب أزمة داخل صفوف الحكومة الاسرائيلية. إذ سوف يصبح لزاماً على بيريز وبرغمان في حال موافقة الفرنسيين، أن يبلغا الحكومة أن إسرائيل ستبني مجمّعاً نووياً سرياً. فضلاً عن أن المعارضة موجودة أصلاً من قِبَل أولئك الذين كانوا على علم بالأمر. وزير المال ليفي أشكول شاطر بن غوريون إيمانه بعقيدة الـ «لا بديل»، إلا أنه مقتنع أيضاً أن تزويد اسرائيل بسلاح نووي هو ضرب من الجنون من الناحية المالية. وسوف يتمسك اشكول برأيه هذا حتى بعد تعيينه رئيساً للوزراء العام ١٩٦٣. كانت لدى الحكومة الاسرائيلية مخاوف أخرى غير المخاوف المالية. كيف ستقدر اسرائيل أن تُبقي أمر المفاعل سراً؟ وأين هي الناحية الأخلاقية بالنسبة إلى إسرائيل، التي عانى شعبها الكثير من الذبح العشوائي، أن تمتلك أسلحة دمار شامل؟ وماذا ستكون ردة فعل الحكومة الاميركية؟ وهل تبقى اميركا بلد الدعم المالي الذي لا ينضب؟

سنحت لمحبّذي السلاح النووي فرصة كبيرة في أيلول ١٩٥٥. فقد أعلنت الحكومة

الكندية أنها وافقت على بناء مفاعل نووي لإجراء أبحاث حول الماء الثقيل للحكومة الهندية. ولم يتضمن العرض الكندي أيةٍ أحكام تنصّ على تدابير معاينة دولية، لأن الاتفاق الدولي حول السلامة النووية لم يكن قد أُبرمَ بعد. وقد وعدت الهند بعدم استخدام المفاعل إلا «لأغراض سلمية». ولم يكن العالم آنذك قد عرف بما يسمّى سابقة نووية إسرائيلية.

في أواخر ١٩٥٥ شُكّلت حكومة اسرائيلية جديدة شغل فيها بن غوريون مرة أخرى منصبي رئيس الوزراء ووزير الدفاع. ورغم كل الشكوك التي تحيط بتوجّهات موشيه شاريت بقي في الحكومة كوزير للخارجية. قلّصت الانتخابات الوطنية التي أُجرِيت ذاك الصيف، من أكثرية حزب ماباي في الكنيست وأعطت دليلاً إضافياً على عدم رضى الرأي العام الاسرائيلي عن السياسة المعتدلة التي انتهجها شاريت. من ناحية أخرى فشلت محاولة اميركية جرت في أوائل ١٩٥٦ بمباركة ايزنهاور، للتوسط للوصول إلى تسوية بين عبد الناصر وبن غوريون، فقد رفض الرئيس المصري التفاوض مباشرة مع القدس، واعتبر الاسرائيليون أنه تقدم بمطالب كان يعرف سلفاً أنها ستلقى رفضاً اسرائيلياً. ولم تمضِ بضعة أشهر حتى انهارت محادثات مباشرة قديمة العهد بين واشنطن والقدس. فقد رفضت الولايات المتحدة عقد اتفاق حول ترتيبات أمنية مع اسرائيل. وفي العاشر من حزيران، سمح بن غوريون للجنرال موشيه دايان ببدء مفاوضات سرية مع باريس للاعداد لشن حرب مشتركة على مصر. وفي تموز أمَّم عبد الناصر قناة السويس كما كان متوقعاً مما أثار سخط الحكومة البريطانية ودفعها للانضمام إلى التحضير السرّي للحرب. بدأ عندئذٍ شيمون بيريز بالقيام برحلات مكوكية نيابةً عن بن غوريون بين باريس وتل أبيب. ويوماً بعد يوم بدأت تضيقِ المسافة التي تفصل بين السياسة العامة والدبلوماسية الشخصية، رغم الاحتجاجات التي ضُرِب بها عرض الحائط للعديدين داخل الحكومتين.

استقال موشيه شاريت في ذلك الصيف من منصبه كوزير للحكومة من دون إثارة أية ضجة. وسعى لمناقشة السياسة الخارجية لاسرائيل أمام أعضاء حزب ماباي، إلا أن بن غوريون حال دون ذلك بأن هدّد بالاستقالة. ولم يعلم الرأي العام الاسرائيلي بالانقسامات العميقة في قمة الهرم الحكومي إلا عند نشر يوميات شاريت الشخصية عام ١٩٨٠. وحلّت محل شاريت وزيرة العمل غولدا مائير التي اعترف بن غوريون في ما بعد أنها كانت متخصصة في جهل الشؤون الدولية. وقد دعمت مائير رأي بن غوريون بشن حرب وقائية. ولكن مع ذلك فسيتجاوز بن غوريون، وبيريز، ودايان، وأرنست برغمان صلاحيات هي من اختصاص وزارتها، في الفترة التي ستوسِّع فيها إسرائيل التزاماتها مع فرنسا.

في منتصف أيلول، قبل حرب السويس ضد مصر بستة أسابيع، وفي غياب أي

احتجاج دولي على بيع المفاعل النووي الكندي، رأى بن غوريون الفرصة سانحة للتقدّم من فرنسا رسمياً بطلب مساعدة لصنع القنبلة الاسرائيلية. وكان علماء الذرّة الاسرائيليون الذين يعملون في ساكلاي قد ساهموا منذ العام ١٩٤٩ في رسم خطط المفاعل النووي الاختباري الفرنسي وبنائه. وقد أطلقِ عليه اسم EL2، يعمل على طاقة اليورانيوم الطبيعي ويستخدم الماء الثقيل كمرسِّل. كان بناء مفاعل مماثل في اسرائيل مشروعاً قابلاً للتنفيذ. فاليورانيوم موجود في اسرائيل نفسها، وهناك بعض الماء الثقيل المتوفّر محلياً. وإذا ما دعت الحاجة يمكن الفرنسيون أن يؤمّنوه أو يمكن شراؤه بطريقة غير شرعية من النروج أو الولايات المتحدة، أكبر منتجَيْن للماء الثقيل في العالم في ذلك الوقت. كان بن غوريون قد اختار موقع المفاعل الاسرائيلي في قبو مخمرة قديمة مهجورة في ريشون ليتزيون التي لا تبعد سوى بضعة كيلومترات عن معهد وايزمان.

تقرّر إرسال شيمون بيريز وأرنست برغمان إلى باريس. ويتذكّر برتران غولد شميدت بابتهاج عقد اجتماع للجنة الفرنسية للطاقة النووية «أتوا إليّ وقالوا إنهم بحاجة لشراء مفاعل نووي للأبحاث حول الماء الثقيل شبيه بالذي كان الكنديون ينونه في الهند. وقالوا إنه عندما يدرك الاميركيون أننا نمتلك قدرة نووية، يمنحوننا عندئذٍ ضمانة البقاء. حدث كل ذلك قبل أزمة السويس».

بعد ذلك بأربعة أيام، تناول برغمان وبيريز العشاء مع فرنسيس بيران وبيار غيّوما إلى مائدة يعقوب تزور، سفير اسرائيل في فرنسا. ومرة أخرى طلِب من فرنسيس تأمين مفاعل. قال بيران في ما بعد «كنا نعتقد أن القنبلة النووية تستهدف اميركا. لا أعني إطلاقها على أميركا، بل رسالة تقول: إذا رفضتم مساعدتنا للخروج من وضع حرج عندما نطلب منكم ذلك لجأنا إلى قنبلتنا النووية».

بقي غولد شميدت مقتنعاً لفترة طويلة من الوقت أن القرار الأساسي بمساعدة اسرائيل في الحصول على القنبلة قد اتُخِذ خلال هذين الاجتماعين في منتصف أيلول. ليس هناك من محاضر للاجتماعَيْن، كما أنه يستحيل تحديد ما حصل آنذاك. لكن الواضح والأكيد هو أن اسرائيل طلبت المساعدة الفرنسية ـ وحصلت عليها ـ لصنع القنبلة، قبل ستة أسابيع على الأقل من اندلاع حرب قناة السويس.

ينظر عدد كبير من الاسرائيليين إلى تصرّف شركائهم في حرب السويس على أنه خيانة. كان هدف اسرائيل التكتيكي والمباشر من الحرب تدمير الجيش المصري وقدرته على دعم العدد المتزايد للفدائيين وتدريبهم. أما الهدف الاستراتيجي فكان أكثر طموحاً وهو يتلخّص بالقضاء على قدرة عبد الناصر في تحقيق الوحدة العربية. كان يرتكز محور

الاستراتيجية الاسرائيلية على إبقاء العالم العربي مشرذماً. وقد شكل عبد الناصر تهديداً جدياً لأمن اسرائيل بدعوته إلى تحقيق الوحدة العربية التي كانت تعتبرها اسرائيل هيمنة مصرية. كما اعتقد الاسرائيليون أن إلحاق هزيمة بمصر وإذلالها في حرب السويس من شأنهما أن يؤدّيا إلى إطاحة عبد الناصر.

قضت خطة المعركة بأن تشن اسرائيل هجوماً في ٢٩ تشرين الأول عبر إرسالها مظليين إلى سيناء مهمتهم تدمير قدرة مصر على شن عمليات انطلاقاً من غزة. عندئذٍ تطلب كل من فرنسا وبريطانيا من الطرفين وقف العمليات العدائية والانسحاب مسافة ١٢ كيلو متراً عن قناة السويس فتنشأ بذلك منطقة عازلة. وعندما يرفض المصريون الذين يمتلكون القناة الامتثال ـ وهو أمر حتمي ـ تشن فرنسا وبريطانيا عمليات قصف وإنزال في ٦ تشرين الثاني لتحييد القناة واحتلالها.

جرت خطة المعركة بأفضل مما كان متوقعاً. فقد انقضّت اسرائيل على الجيش المصري واحتلّت كل سيناء في ٤ تشرين الثاني. لم يرتفع أي صوت لمنع الجيش الاسرائيلي من اجتياز السويس واحتلال القاهرة، سوى صوت الأمم المتحدة التي دعت إلى وقف لإطلاق النار. حثّ غي مولليه انطوني ايدن رئيس وزراء بريطانيا، على تقديم موعد هجومهما المشترك، إلا أن ايدن رفض بعد أن اعتراه القلق من السرعة التي تقدم فيها الجيش الاسرائيلي، ومن نداء الامم المتحدة لوقف إطلاق النار. تم إنزال القوات الفرنسية والبريطانية، صبيحة السادس من تشرين الثاني في بور سعيد كما كان مقرراً. إلا أنها ما لبثت أن توقفت عندما أطلق الاتحاد السوفياتي الذي كان متورطاً في القمع الدموي للثورة المجرية، ما اعتبرته اسرائيل تهديداً نووياً أُبلِغَ عبر ثلاث رسائل إلى كلٍ من بن غوريون ومولليه وإيدن.

اتهمت البرقية السوفياتية الموجّهة إلى بن غوريون اسرائيل «باللعب بمصير السلام وبمصير شعبهما بطريقة إجرامية وغير مسؤولة. ومن شأن عمل كهذا أن ينمّي الحقد ضد دولة اسرائيل بين شعوب الكتلة الشرقية مما سينعكس ولا شك على مستقبل اسرائيل ويعرّض وجودها كدولة للخطر». وكان رئيس الوزراء السوفياتي نيكولاي بولغانين قد حذّر بن غوريون، بشكل صريح في رسالة خاصة وقّعها بنفسه، من أن بلاده قادرة على شن هجوم بـ «صواريخ يتم التحكم بها عن بُعد». كما هدّد بإرسال جنود إلى الشرق الأوسط بصفة «متطوعين». كان انطوني إيدن أول من غادر الصفوف بفعل الضغوط الهائلة التي تعرّض لها للانسحاب من الحرب من قِبَل ادارة ايزنهاور وحزب العمل المعارض داخل البلاد. فاتصل بباريس وأبلغها أنه أمر جنوده بوقف اطلاق النار. وسرعان ما حذا الفرنسيون حذوهم. فما

كان من اسرائيل التي تخلّت عنها حليفتاها، إلاّ أن اضطّرت بعد أيام قليلة إلى الموافقة على اتفاق لوقف إطلاق النار وعلى ما تلى ذلك من انتشار لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في سيناء.

خاب ظن الاسرائيليين من الفرنسيين وحنقوا على ايزنهاور الذي لم يكن من المتوقع أن ينزع الدعم عن اسرائيل قبل اسابيع من الانتخابات الرئاسية. وقد ساد الاعتقاد في اسرائيل وفي فرنسا أن الولايات المتحدة التي تُعتَبر الدولة العظمى الصديقة لاسرائيل، تراجعت أمام التهديد السوفياتي النـووي. أما بالنسبة إلى بن غوريون فكانت الرسالة واضحة: يهود اميركا غير قادرين على إنقاذ اسرائيل.

قال مسؤول اسرائيلي سابق وهو يتذكر أحاسيسه في تلك الفترة «لقد خدعتمونا أيها الاميركيون. لو لم تتدخلوا لأطيحَ عبد الناصر ولَتأخر سباق التسلح في الشرق الأوسط، ولَحافظت اسرائيل على تفوقها التكنولوجي والعسكري. لكن عوض ذلك يأتيك لاعب الغولف آيك (ايزنهاور) بكل غبائه لِيعلن باسم الانسانية والمعاملة على قدم المساواة: لن نسمح للقوى الاستعمارية بلعب دورهـا. وهو لم يدرك أن موقع عبد الناصر تعزّز، وأن نكسة قَد حلّت بمصداقية اسرائيل».

وأضاف المسؤول الاسرائيلي الذي كان يعلم كل شيء عن برنامج حكومته للسلاح النووي «فهمنا الرسالة. . لا يزال بإمكاننا شم رائحة اوشفيتنر وتريبلينكا. في المرة المقبلة سنأخذكم جميعاً معنا».

في ٦ تشرين الثاني أرسل بن غوريون بيريز وغولدا مائير إلى باريس، بعد أن علم بوقف اطلاق النار من قِبَل الفرنسيين والبريطانيين. جَهَدَ مولليه للحؤول دون وقف لاطلاق النار، لكن أمام الإصرار البريطاني على الانسحاب لم يرَ بُدّاً سوى فعل الأمر عينه. والأنكى من ذلك هو أنه كان على مولليه أن يقنع بن غوريون بالقبول بدور قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيناء. على اسرائيل أن تنسحب من أراضٍ حارب مظليوها وماتوا لأجلها.

أخبر بيريز في ما بعد حقيقة شعوره نحو ايزنهاور في تلك الفترة «. . . . رجل سليم الأسنان، جميل العينين، دافىء الابتسامة ليس عنده أدنى فكرة عمّا يتحدث. لم يكن قادراً على التعبير بشكل صحيح عمّا يعرفه. لا تجد رابطاً بين جملة وأخرى. والجواب الوحيد الذي يقدر على الاجابة عنه هو: كيف حالك؟».

في حديث جرى بعد سنوات من توجّه اسرائيل نحو الخيار النووي بعد السويس،

تساءل أحد المحللين الاميركيين في شؤون الدفاع عن العبرة التي استخلصتها الولايات المتحدة من أزمة السويس؟ ويجيب هو نفسه «من الخطر جداً منع اسرائيل من القيام بما تعتقد أنه أساسٌ لأمنها القومي».

كان عدم رضى اسرائيل عن ايزنهاور يوازي شعور غي مولليه بالذل لإخفاق فرنسا في الوفاء في تعهّداتها التي قطعتها على صديقتها الاشتراكية اسرائيل. وحصلت عملية مقايضة واضحة: يوافق بن غوريون على سحب قواته من سيناء ويقبل بدور الأمم المتحدة في حفظ السلام لقاء مساعدة فرنسية في بناء المفاعل النووي ومعمل المعالجة الكيميائية. لم تعد اسرائيل مهتمة بمفاعل اختباري كالموجود في ساكلاي، بل بمفاعل حقيقي شبيه بمفاعل ماركول. ونُقِل عن مولليه الذي لم يعد يعلم كيف يتخلص من هواجس التّبعات المترتبة عن فشل فرنسا، قوله لأحد مساعديه في فترة اجتماعاته مع بيريز ومائير «إنني مدين لهم بالقنبلة» تمّت الصفقة ولكن رغم ذلك ستنقضي سنة تقريباً قبل أن يختم بيريز المفـاوضات. لم يُعلَن قط عن هذا الاتفاق الرسمي بين اسرائيل وفرنسا.

وفي العام ١٩٥٦ مهّد مولليه رسمياً الطريق أما البرنامج الفرنسي للأسلحة النووية بإنشائه لجنة حول الاستخدام العسكري للطاقة الذرية برئاسة رئيس هيئة أركان الجيش. وقد حضر العلماء الاسرائيليون بصفة مراقبين الانفجار النووي الفرنسي الأول الذي جرى عام ١٩٦٠.

في السنوات التالية وبعد أن بدأ انتاج البلوتونيوم لأغراض عسكرية في ماركول سعى الفرنسيون إلى تحقيق هدف استراتيجي تلقّنوه في حرب السويس: تجنب الاعتماد على الولايات المتحدة وعلى حلفائها الاطلسيين. ومكّنت التجارب النووية (رغم حدوث خلل في الاشعال أحياناً) في جنوب المحيط الهادىء، فرنسا من تطوير قوة ردعها النووي التي أسمتها «القوة الضاربة»، في منتصف الستينات، تدفعها في ذلك طموحات ـ لم تتحقق إلا في الثمانينات ـ بأن تتمكن وحدها من استهداف الاتحاد السوفياتي بصواريـخ عابـرة للقارات. وقد أذهل شارل ديغول واشنطن وحلفاءها عندما أعلن سحب فرنسا من حلف شمالي الأطلسي العام ١٩٦٦. وقال الناطق باسم البرنامج النووي الفرنسي وهو جنرال مثقف متقاعد يُدعى بيار غالوا: «عندما تمتلك دولتان السلاح النووي ولو بنسبة متفاوتة ينشأ التوازن النووي بصورة حتمية». ومضى غالوا في تحليله قائلاً إن السوفيات سيدركون أنه ما من هدف عسكري في باريس أو في فرنسا يستأهل المجازفة بإمكانية قصف موسكو ولو بقنبلة نووية واحدة. وعندما تنشأ أزمة نووية لن تحتاج فرنسا مزودة بسلاح نووي للتساؤل، كما كانت الحال بالنسبة الى كل أوروبا، ما إذا كانت الولايات المتحدة ستهبّ للدفاع عنها، مما قد يؤدي إلى ردّ سوفياتي.

أخذ الاسرائيليون رأي غالوا على محمل الجد وأصبحت القوة الضاربة الفرنسية الهدف الذي يصبو إلى تحقيقه التخطيط الاستراتيجي الاسرائيلي، مع كل ما يترتّب عنه من اتخاذ قرارات بعدم الاعتماد على المظلة النووية الاميركية. وعلى خطٍ موازٍ لبناء المفاعل الجديد، كثفت اسرائيل جهودها في مجال الابحاث لتصميم صواريخ بعيدة المدى وجَعْلها قادرة على بلوغ أهداف في الشرق الأوسط وحتى في الاتحاد السوفياتي. لم يكن مفاعل ديمونا سوى خطوة أولى بالنسبة إلى برغمان. إذ أصبح عليه الآن أن يبدأ بتركيب الترسانة النووية.

بعد عدة سنوات شرح هرمان مارك لماذا اختار بن غوريون الرجل المناسب «كان برغمان واحداً من حفنة العلماء الذين إذا ما رأوا لمبة عرفوا كيف يصنعون طابة زجاجية مضيئة. فقد فهم أنه من الضروري اعتماد عدة أنماط من الأنشطة، كان عليك أولاً أن تحضِّر مواد جديدة غير معروفة. ثم تصنع منها كميات ضخمة وتخزّنها. وأخيراً التسليم وكيفية استخدامها في اختراع ما».

لا يزال الدور الذي لعبه برغمان في تطوير الترسانة النووية الاسرائيلية، سراً من أسرار الدولة حتى اليوم. وفي السنوات التي تلت وفاته وبعد أن ترسّخت أسس الترسانة النووية الاسرائيلية، لم يعد أحد يشعر أن برغمان كان موجوداً فقد محت الرقابة الصارمة التي فرضتها أجهزة الأمن الاسرائيلية كل أثر له. وفي كتاب وضعه شيمون بيريز، نُشِر في الولايات المتحدة عام ١٩٧٩ أشاد ببرغمان الذي عمل معه طوال ١٣ عاماً واعتبره أحد مؤسسي دولة اسرائيل السبعة. لم يأتِ بيريز بالطبع على ذكر الأسلحة النووية، إلا أنه كتب أن حاييم وايزمان كان يعتبر برغمان «مرشحاً مستقبلياً لرئاسة اسرائيل». لكن مع ذلك، لم يُذكر حتى اسم برغمان في سيرة لبيريز نُشِرت عام ١٩٨٢ كتبها ماتي غولان وهو مسؤول حكومي سابق استطاع الوصول إلى أوراق بيريز، كما لم يُذكر اسمه في الطبعة الانكليزية لسيرة بن غوريون التي أصدرها مايكل بار زوهار.

بحلول ربيع ١٩٥٧ أصبح من الواضح أن مخمرة ريشون ليتزيون لا تفي بالحاجة المطلوبة، فبدأ البحث عن موقع جديد للمفاعل الأكبر حجماً الذي كان يُعرَف في ذلك الوقت باسم EL-102 لم يكن صعباً على بيريز إقناع بن غوريون باختيار ديمونا بالقرب من مدينة بئر سبع في صحراء النقب العزيزة على قلبه، كموقع جديد للمفاعل. تم تحويل المال المطلوب مباشرة الى باريس من الحساب المصرفي الشخصي لرئيس الوزراء. ووقع الاختيار على الشركة الكيميائية الفرنسية سان غوبان، قبل عامين من إنجاز مصنع المعالجة في ماركول، لبناء منشأة المعالجة الاسرائيلية، تحت الأرض. عند بدء العمل سُمِحَ

لمهندسي سان غربان بالاطّلاع على المخططات الأساسية لبناء المفاعل وصُعِقوا لِما علموه في حينه. يجب أن يكون المصنع قادراً بموجب الاتفاق الفرنسي ـ الاسرائيلي على انتاج قوة حرارية تبلغ ٢٤ مليون واط (أي ٢٤ ميغاواط) عندما يعمل بأقصى طاقته. إلا أن قنوات هواء التبريد وأجهزة تصريف النفايات والبقايا وتمديدات أخرى تدل على أن المصنع قد يعمل بقدرة توازي ضعفي أو ثلاثة أضعاف القدرة الوارد ذكرها في الاتـفاق. وإذا صحّ هذا الأمر، فسيكون قادراً على انتاج كمية بلوتونيوم تفوق تلك التي ينتجها مفاعل ماركول أي أكثر من ٢٢ كلغ في السنة، ما يكفي لصنع أربع قنابل نووية كلّ منها بقوة القنبلة التي ألقِيَت على هيروشيما أو ناكازاكي.

بدأ الحفر لإنشاء المفاعل EL-102 أوائل العام ١٩٥٨. وفي السنوات القليلة التالية ستحوّل آلاف الأطنان من المعـدّات والآلات المتسوردة ومئات الفنيين والمهندسين والزوجات والأطفال والخادمات والسيارات المستوردة تلك البقعة الهادئة في صحراء النقب إلى قرية فرنسية تضج بالحياة. لم يشهد العالم أي حدث مماثل يجري بهذا القدر من السريّة والكتمان منذ مشروع لوس الاموس.

٤ ـ المعلومات الأولى

أثبت المسح الدقيق الذي أُجري بعد الحرب للمناطق التي استهدفها القصف في ألمانيا واليابان والذي أكّد أن نسبة ٨٠ ٪ من المعلومات الاستخباراتية الأكثر إفادةً مصدرها الاستطلاع الجوي، أثبتَ اعتماد الجنرال دوايت ايزنهاور بصفته قائداً عاماً للقوات الحليفة في الحرب العالمية الثانية، على التصوير الجوي. تسلّم ايزنهاور منصب القيادة العامة ١٩٥٣ والقلق يعتريه من النقص في المعلومات الاستخباراتية التي يُمكن جمعها من الجو عن الاتحاد السوفياتي، وأعطى أوامره للـ «سي. آي. إي» للقيام بعمل ما في هذا الشأن. وسرعان ما أُنشِئت «شعبة الاستخبارات التصويرية». ووقع اختيار مسؤولو «الوكالة» على خرّيج جامعة شيكاغو آرثر ك. لندال لإدارة الشعبة المذكورة. وكان لندال قد حلّل صوراً لحساب البحرية الاميركية خلال الحرب ليدخل بعد ذلك مجال الأعمال التجارية. أول خطوة قام بها بعد تعيينه كانت دعوة دينو أ. بروجيوني الذي كان يجمع ملفات عن الصناعة السوفياتية للـ «سي. آي. إي»، للانضمام إلى فريقه. كان بروجيوني قد شارك في الحرب العالمية الثانية، وخدم فيها كمصوّر جوي واخصائي في شؤون الراديو والرادار في القاذفات المرشِدة في سلاح الجو الاميركي الثاني عشر في ايطاليا. تجنّد لصالح الـ «سي. آي. إي» العام ١٩٤٨ بعد تأسيسها بسنة واحدة. وكان بروجيوني، مثله مثل لندال، يجيد القيام بعمله. وستبقى أواصر الصداقة الحميمة قائمة بين الرجلين طوال السنوات الأربعين التي ستلي.

الخطوة التالية التي كان ايزنهاور يعتزم القيام بها كانت السماح بالشروع ببرنامج استطلاع جريء ـ يستهدف الاتحاد السوفياتي بشكل رئيسي ـ وإعطاء الضوء الأخضر لتطوير طائرة ثورية يستفيد منها سلاح الجو الاميركي والـ «سي . آي . إي» ويمكن الطائرة التي أنتجتها شركة لوكهيد للطيران في بوربانك، كاليفورنيا، والتي عُرِفَت باسم U-2، أن تطير وأن تنحدر بدون الاستعانة بقوة المحرك طوال ١١ ساعة تقريباً قاطعة مسافة تتعدى الثمانية آلاف كليومتر على ارتفاع أعلى من ٦٥ ألف قدم (حوالي العشرين ألف متر) مستهلكةً ألف غالون فقط من الوقود (ما يقارب ٣٧٩٠ ليتراً). وطُوِّرت عدسات وآلات تصوير وأفلام دقيقة لتمكين طائرة التجسس من التقاط الطريق بين موسكو وطشقند جنوبي شرقي بحر الأورال، بصورة واحدة. دخلت الـ U-2 الخدمة انطلاقاً من قاعدة سرية في المانيا الغربية في تموز ١٩٥٦، وهدفها الأول تصوير قواعد القاذفات السوفياتية البعيدة المدى في لينغراد. حلقت الـ U-2 فوق موسكو في اليوم التالي والتقطت صوراً مذهلة ـ اسمها بالشيفرة CHESS (شطرنج) ـ للكرملين و«لقصر الشتاء» شاهدها الرئيس ومستشاروه في ما بعد. كما سُمِح باستخدام قاعدة انطلاق جديدة للـ U-2 في تركيا. وسوف تُستَخْدم في وقت لاحق قواعد أخرى في الباكستان والنروج.

كانت الفوائد التي جناها الاميركيون مذهلة: فقد التُقِطت صور لقواعد سوفياتية، ثم حددت القيادة الجوية الاستراتيجية مواقعها على الخريطة وأصبحت أهدافاً يمكن أن تبلغها الصواريخ والقاذفات الاميركية، وكل ذلك خلال أيام معدودة. كان للـ U-2 أيضاً مهمات لا تقل أهمية عن هذه في تلك السنوات الاولى: إذ يجب تحديد العناصر الاساسية للبرنامج النووي السوفياتي وتصويرها: أي كل المفاعلات النووية، ومنشآت انتاج الماء الثقيل، ومعامل معالجة اليورانيوم والبلوتونيوم، ومواقع تركيب الرؤوس النووية وتجميع الأسلحة الحالية.

كان من الواضح في منتصف الخمسينات أن السوفيات قد قطعوا أشواطاً كبيرة وقاموا بعمل يثير الاعجاب في السير بموازاة الاميركيين في السباق على التسلح النووي. وبحلول آب ١٩٤٩، بعد أربعة أعوام من إلقاء قنبلتي هيروشيما وناكازاكي، تمكن السوفيات من تفجير أول قنبلة نووية لهم مستخدمين البلوتونيوم في ذلك. كانت تلك القنبلة الأولى، كمثيلتها الاميركية، القنبلة الاساسية في الترسانة النووية، فهي سلاح انشطاري. ويقوم أساس هذا النوع من الأسلحة على نواة صغيرة من المواد الانشطارية محاطة بشحنات تفجيرية قوية. يتم تفجير الشحنات من الداخل في تسلسلٍ زمني دقيق للغاية يُقاس بأجزاء من ألف مليون من الثانية، مما ينشىء ضغطاً قوياً ومفاجئاً على النواة يتسبب بتفكيكها من الداخل. عندئذٍ تصبح المواد المنشطرة «في منتهى الخطورة» وتبدأ بتفريغ النيوترونات

بتوتيرةٍ كبيرة السرعة تسمح للنيوترونات بالانفصال عن النواة. ويؤدي هذا التفريغ المفاجىء للطاقة إلى إحداث انفجار عنيف.

وقد أدركَ إدوارد تلر وعلماء اميركيون آخرون في الذرة قبل نهاية الحرب بوقت طويل أنه يمكن نظرياً الوصول إلى سلاحٍ نووي أكثر قوةً يعتمد الانشطار كمرحلة أولى وحسب. كان هذا السلاح الجديد الذي طُوِّرَ باسم ـ شيفرة SVPER ـ هو القنبلة الهيدروجينية التي يعرفها علماء الفيزياء اليوم باسم السلاح الانصهاري. إلا أن مشكلتين واجهتا العلماء في تطوير القنبلة الهيدروجينية الشديدة الانفجار: كيف يفجرّون مواد الانصهار؟ وكيف يجعلونها تحترق بشكل فعّال؟ بعد اخفاقات وأخطاء كثيرة نجح علماء لوس ألاموس في تطوير سلاح ينفجر على مرحلتين مؤلّف من مركّبين منفصلين داخل رأس نووي واحد: في المرحلة الأولى تنفجر قنبلة انشطارية داخل الرأس النووي. وفي المرحلة الثانية يمتص الرأس النووي ما يكفي من الاشعاعات الانشطارية لإحداث ضغط يؤدّي إلى تفجير وقود حراري ـ نووي في الجزء الثاني من الرأس النووي. يُمكن استخدام الديو تيريوم وهو من نظائر الهيدروجين يبلغ وزنه ضعفي وزن الهيدورجين، أو ديوترايد الليتيوم، وزنه ضعفي وزن الليتيوم، كوقود حراري ـ نووي والديوتيريوم هو الوقود الأساسي للشمس ويحترق داخلها بدرجات حرارة تتراوح بين الـ ١٠ والـ ٢٠ مليون درجة مئوية. قام علماء الفيزياء الاميركيون بتجارب وخلصوا إلى نتيجة بثت الرعب في نفوسهم وهي أنه عندما يؤدّي الانشطار إلى تفجير الوقود الحراري ـ النووي داخل قنبلة هيدروجينية، فهو يحترق بسرعةٍ وبحرارةٍ وبضغطٍ أكبر مما لو كان يحترق في قلب الشمس نفسها. وهكذا أصبح مفتاح القنبلة الهيدروجينية هو التفجير الأولّي للشحنة الانشطارية. فوحدها الطاقة الانشطارية قادرة على توليد الحرارة ـ وحسبما أدرك العلماء في ما بعد ـ الاشعاعات الضرورية لإحراق الوقود الحراري النووي. وقد أحدث الانفجار الاختباري الناجح للقنبلة الهيدروجينية في جزيرة بركانية صغيرة في اينيويتوك جنوبيِ المحيط الهادىء العام ١٩٥٢ حفرة بلغ قطرها حوالى ١٩٠٠ متر وعمقها حوالى ٥٠ متراً. وقد بلغت قوتها ٦٥٠ ضعف قوة قنبلة هيروشيما. وقد حدّد فريق العلماء في لوس ألاموس أن صَهر الديو تيريوم والتريتيوم ـ وهو أحد النظائر الثقيلة للهيدروجين يتم التوصل إليه عن طريق معالجة الليثيوم ـ قادر على إحداث انفجار حراري ـ نووي بقوة ١٥ ميغاطن (أي أقوى من قنبلة هيروشيما بألف مرة).

وقد قطع السوفيات اشواطاً كبيرة وبسرعة بصنعهم أسلحة رهيبة من هذا النوع بعد أن كانوا في إحدى الفترات متخلّفين عن البرنامج الاميركي للقنبلة الهيدروجينية بثلاث سنوات على الأقلّ. إذ اختبر السوفيات أول قنبلة هيدروجينية تنفجر على مرحلتين بنجاح العام ١٩٥٥، وبعد ذلك بستة أعوام فجَّر السوفيات أضخم قنبلة هيدروجينية حتى اليوم، فقد

بلغت قوة انفجارها ٥٨ ميغاطن. كما بلغ اجمالي المخزون النووي للاتحاد السوفياتي أَوْجَه العام ١٩٨٨ إذ كان يمتلك ٣٣ ألف رأس نووي أي أكثر مما كانت تمتلكه الولايات المتحدة العام ١٩٦٧.

في البدء كان الكتمان يحيط بكل الأمور، حتى بوجود الـ «سي. آي. إي» و «شعبة الاستخبارات التصويرية».

أثبتت أولى طلعات الـ U-2 فوق الاتحاد السوفياتي أن السوفيات لم يحرزوا تقدماً كبيراً في مجال الأسلحة التقليدية، كما كان يعتقد البنتاغون. إلا أنه لم يكن لديهم نقص في مجال القاذفات والصواريخ. شكّلت هذه الوقائع أهم المعلومات، لذلك كانت تُرسل إلى الرئيس ايزنهاور وإلى أهم المسؤولين أولاً بأول. وسرعان ما أصبح لندال، بصفته رئيساً لقسم استخبارات الـ U-2، الضابط الأهمّ الذي تنتظر الإدارة الاميركية سماع تقاريره بفارغ الصبر. وتذكّر قائلاً: «كنت مثل ساعي بريد على ظهر جواد. إذ كنت أقضي الليالي في جمع المعلومات الهامة لأدورَ في صباح اليوم التالي في واشنطن على ظهر الجـواد». وكان بـروجيوني هو المسؤول عن تزويده بالمعلومات عن رحلات الـ U-2.

كانت الولايات المتحدة تراقب الصحراء الاسرائيلية في الوقت نفسه. فقد غضب ايزنهاور والمحيطون به ومن بينهم جون فوستر دالس وزير الخارجية، وشقيقه آلن مدير الـ«سي. آي. إي»، لمحاولة اسرائيل إخفاء تجميع قواتها العسكرية قبل اجتياح السويس العام ١٩٥٦ بقيت طائرة الـ2– U هي مصدر المعلومات الصحيحة للادارة الامريكية. وغالباً ما كان طياروها، ومن بينهم غاري فرانسيس باورز الذي أُسقطت طائرته في وقت لاحق، يكلفون بمهام استطلاعية فوق الاتحاد السوفييتي. الا انه كانت هناك اهداف اخرى مهمة لـU-2 في مناطق حساسة، خاصة في فترات الازمات؟ هذا الوصف الذي كان يناسب تماماً منطقة الشرق الأوسط العام ١٩٥٨. فقد توحدت سورية ومصر في اوائل ذلك العام لتشكلا معا الجمهورية العربية المتحدة. ودخل العالم العربي بعد ذلك تماماً مرحلة غليان

---

* اطلع لندال الرئيس كينيدي في المكتب البيضاوي في تشرين الأول ١٩٦٢ على صور التقطتها طائرة U–2عن صواريخ سوفييتية في كوبا. تذكر كيف كان واقفا خلف الرئيس الذي كان ينظر الى الصور المكبرة على مكتبه. «اريته عشرة نماذج عن قطع مختلفة تستخدم كمعدات لتركيز الصواريخ المتوسطة المدى. أصغى الى كل ما قلته له لكنه بدا غير واثق. حدق في عيني وقال «هل انت متأكد من هذا؟ فاجبته «سيدي الرئيس، انني متأكد من صحة هذه الصور بقدر ما يفترض بمحلل للصور ان يكون وانني اعتقد اننا لم نخذلك مرة واحدة في ما نقلناه لك». كانت هذه بداية ازمة صواريخ كوبا.

واضطراب سياسي. فقد أدت المعارضة الاسلامية التي اطلقتها مصر وسوريا، الى اعمال عنف في لبنان حيث أنزل الامريكيون قوات المارينز في تموز لحماية نظام الرئيس كميل شمعون. كما اطاح انقلاب دموي النظام الملكي الموالي للمغرب، لتحل محله ديكتاتورية عسكرية ممثلة بشخص عبد الكريم قاسم.

عاد غراي باوزر وزملاؤه الذين تابعوا القيام بطلعات متقطعة فوق الشرق الاوسط، ليحلقوا بانتظام في المنطقة. وبدأ محللو الصور في الـ«سي. آي. إي» يرون فجأة تحركاً ناشطاً في منطقة مخصصة لسلاح الجو الاسرائيلي للتدرب على القصف، جنوبي بئر سبع.

كان تحليل الصور علما في مراحله البداتية في العام ١٩٥٨، وكان يتم القيام به بوسائل يدوية اذ كان يرسل الفيلم المظهر الذي التقطته الـU-2 الى شعبة الاستخبارات التصويرية التابعة للـ«سي. آي. إي» على جناح السرعة حيث تطبع الصور وتحلل وتوضع ضمن براويز اذا دعت الحاجة إلى ذلك ثم تعرض على آلن دالس لتؤخذ بعد ذلك على الفور الى البيت الأبيض. عرف ايزنهاور بشغفه بهذا النوع من الصور حتى آخر أيام ولايته، وغالباً ما كان الوصول الى الصور والتقارير عنها محصوراً بالرئيس وبمعاونيه المقربين منه، كانت السرية اولوية قصوى، مع أن الاتحاد السوفياتي علم في نهاية المطاف على طلعات الـ U-2 وبدأ يشتكي بعنف، بشكل غير علني، حول انتهاك الامريكيين مجاله الجوي*.

---

* كان الجميع يعلم ان السوفييت كانوا قادرين على تعقب طائرة U-2 على الرادار ما ان تدخل مجالهم الجوي واكثر ما اثار انزعاج واشنطن هو الدليل على ان السوفيات كانوا يعلمون مسبقاً بتوقيت اقلاع كل مهمة من المهمات الجوية. وقد افادت وكالة الامن القومي المسؤولة عن مراقبةاشارات الاستخبارات السوفييتية ان القيادات الجوية العسكرية والمدنية السوفييتية وضعت نظاماً يسمح بهبوط مفاجىء وفوري لكل الطائرات المحلقة قبل موعد اقلاع الـU-2 في مهماتها. فمن شأن ازالة ازدحام حركة الطائرات في الجو ان تسهل بالطبع على انظمة الرادار السوفييتية تعقب وجهة تحليق الـU-2، مما يوفر للاهداف الواقعة ضمن وجهة تحليقها وقتا اطول لاتخاذ التدابير المضادة اللازمة. كيف علم السوفييت بالجدول الزمني التقريبي لتحليق الـU-2؟ حل هذا اللغز فريق من فنيي الاتصالات التابعين لسلاح الجو الامريكي في كيلي فيلد في تكساس، مع العلم ان احدا منهم لم يكن يعلم بعمليات الـU-2 او كان على اطلاع على اية معلومات تتعلق بهذا الموضوع. فقد استطاع المحللون التابعون لسلاح الجو الامريكي من ان يستنتجوا ان عملية خاصة بالاستخبارات تجري وأن يتنبأوا بتوقيت اقلاع الطائرات عبر مراقبة بسيطة للاتصالات المكثفة والتي لم تكن مموهة بشكل كاف، التي كانت تتم بين واشنطن وقواعد الـU-2. وبالتالي يمكن أن يكون السوفييت لجأوا الى الطريقة نفسها في تحديد مواعيد =

كانت هنـاك حاجة ماسة ودائمة لتعاون اوثق بين المجموعات المختلفة كالمخططين النوويين الامريكيين والمسؤولين عن اطلاق عمليات الـ U-2 ولا نجد البلوتونيوم والتريتيوم في الطبيعة الا بكميات نادرة، لهذا فيجب تصنيع هذه المواد عبر معالجة الليثيوم بالاشعة داخل مفاعل نووي. ومن بين المنتجات الجانبية الملازمة لعملية التصنيع نذكر الغازات المشعة التي تنتشر في الجو. تعلم المحللون الاوائل وصور الـ U-2 ان يبحثوا عن مدخنة ضخمة تميز هذا النوع من المصانع، وكانت تدرس بعناية لمعرفة ما اذا كان لها علاقة بمنشآت لانتاج الاسلحة النووية.

كان بروجيوني هو اول من رأى دلائل تشير الى ما سيتضح في ما بعد على انه مفاعل نووي اسرائيلي، اقامته اسرائيل في صحراء النقب منطقة للقصف. كانت حقلا للتمرين العسكري حيث كانت تجري التدريبات والمناورات. الا ان الامر الذي اثار الحيرة والذي لم يفهم على الفور كانت المنطقة المسورة بالاسلاك والتي تبعد نحو ١٠ كلم عن بلدة ديمونا في الصحراء الصغيرة فاعتمد بروجيوني ومحللو الصور ان الاسرائيليين كانوا في طور انشاء موقع لاختبار الذخائر. وتمت مراقبة طريق جديدة تمتد بين بئر سبع نحو ٣٠ كلم الى الشمـال والمنطقة المسورة. وقد برز فجأة عمال بناء وآلات ثقيلة فلم يعد الموضع مجرد نقطة محددة على آلاف الامتار عن اشرطة التصوير السلبية للـU-2 . بدأت عمليات الحفر في اوائل العام ١٩٥٨ . بعيد تلك الفترة بدأت كميات كبيرة من الترابة تتدفق لصب الاسس الضخمة وكان بروجيوني وزملاؤه قد درسوا وزاروا مفاعلات نووية لصناعة الاسلحة في الولايات المتحدة، وعلموا ان امراً غير اعتيادي يحصل في الصحراء! تمكنا من تحديد الموقع على الفور. فما هي حقيقة ذلك المعمل الضخم الذي يبنى بالباطون المسلح في قلب الصحراء؟

شكل الحفر العميق لغزاً آخر، فبعد حرب ١٩٥٦ كانت السرية تحيط بكل الامور في اسرائيل الا ان الانسان يشيد ابنية وفق نماذج معينة. وعندما ترى الماشية والدواجن تربى ضمن اسوار تستنتج ان الانسان يأكل اللحمة. يمكنك ايضا ان تحدد المصانع والمدارس،

= انطلاق طائرات التجسس. لم يتغير نظام اتصالات الـU-2. والانكى من ذلك هو السخرية التي يمكن ان تحصل في عالم الاستخبارات، فقد اتهم ضابط الاستخبارات الامريكي الرفيع المستوى الذي اثبت لمنظمي رحلات الـ U-2 معرفة السوفييت بطلعات التجسس، بخرق انظمة الامن الامريكي، ويشدد هذا الحادث على القاعدة الذهبية المتبعة في اوساط الاستخبارات وهي عدم التبليغ عن معلومات غير مطلوبة ـ كالقنبلة الاسرائيلية ـ لدى المسؤولين الاعلى رتبة».

والكنائس. والبيوت، الخ. استنادا الى انماط معينة. والامر سيان بالنسبة الى المنشآت العسكرية. فعندما تنوي بناء منشأة نووية يكون البناء سميكاً وعميقاً.

كانت ادارة ايزنهاور متعاطفة مع وضع اسرائيل الدولي المحرج في العام ١٩٥٨ وصف بروجيوني تلك الفترة فقال «اعتبرت الجمهورية العربية المتحدة بمثابة تهديد كبير. كان الخوف سائداً من ان يتمكن ناصر من جمع العالم العربي المشرذم ويعتدي على اسرائيل، فقد كان يمكن لسيطرة ناصر على لبنان العام ١٩٥٨ لو تمت أن تشكل انقلاباً خطراً».

سمح ايزنهاور سرا لسلاح الجو الامريكي بتدريب الطيارين الاسرائيليين واعطائهم دروسا في الاستطلاع والمعارك الجوية وتحليل الصور حتى ان بعض الامريكيين عمل تحت غطاء اسرائيلي «كان الهدف مساعدتهم (الاسرائيليين) من دون الوقوع في الأسر».

لم يكن هناك من وسيلة للندال وبروجيوني للتبليغ عن انشاء المفاعل النووي السري. كانا يؤمنان مع زملائهما العاملين في برنامج الـU-2 في حق اسرائيل في الوجود، الا انهم كانوا يؤمنون أيضاً بأن قنبلة نووية اسرائيل قد تزعزع الاستقرار في الشرق الاوسط. كما كانوا يعلمون بأنهم يعالجون لغماً سياسياً قد ينفجر في اية لحظة، ففضلوا التريث. وقال بروجيوني «أياً تكن معلوماتك عن الاسرائيليين فمن الافضل لك ان تتصرف بحذر، خاصة اذا كانت لديك مهنة».

كان صب كميات كبيرة من الباطون المسلح لبناء قبة المفاعل هو كل الدليل الذي يحتاجه لندال الذي سارع في ارسال الصور الى البيت الابيض. كان ذلك في اواخر ١٩٥٨ ومطلع ١٩٥٩. وما زاد في سرية عمل فريق الـ U-2 هو امكانية وصول فريق لندال الى معلومات استخباراتيـة واسعة تطال كل اسرار الولايات المتحدة، بما في ذلك التقارير التي ارسلها جواسيس فارون او عملاء سريون في الاتحاد السوفييتي او اي مكان آخر. وزود محللو الصور باتصالات تم التقاطها وبتقارير عن استجواب لاجئين من اوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، اعدتها مجموعات استخباراتية امريكية واسرائيلية. فنظراً لتمويـه المنشآت النووية وراء الستار الحديدي، كان محللو الصور بحاجة الى اكبر قدر من المساعدة، فغالبا ما كان تعليق عادي لاحد اللاجئين عن مصنع سري في مكان ما في الاتحاد السوفييتي، يؤدي الى اكتشاف عظيم.

كان لندال يقول للرئيس ما عنده بحضور مدير الـ «سي. آي إي» آلن دالس، وجون فوستر دالس وزير الخارجية. وفي الختام كان الرئيس يطلب منه مواصلة اطلاعه على كل جديد. كانت متابعة شعبة الاستخبارات التصويرية التابعة للسي. آي. إي. تتم على ثلاث مراحل: في المرحلة الاولى يقدم التقرير فور وروده كما كانت حال صور المفاعـل

الاسرائيلي. في المرحلة الثانية تعرض بعد تكبيرها وتوضيحها في اليوم التالي وغالباً ما تكون مرفقة بتعليقات مقتضبة او نص صغير. اما في المرحلة الثالثة فيتم اعداد تحليل مسهب يستند الى صور اضافية تلتقط طوال عدة اسابيع، في هذه المرحلة تكلف الـ U–2 بمهمات خاصة لالتقاط عدد كبير من الصور الحديثة.

وفي هذه الحالة توقع لندال طلبا سريعا للوصول الى المرحلتين الثانية والثالثة، الا ان احدا لم يطلب منه ـ وهو لايزال مندهشا لذلك حتى بعد ٣٠ عاما ـ معلومات اضافية او معرفة بعض التفاصيل وعلق لندال«لم يعد الي احد قط ليسألني عن اسرائيل. لم يطلب مني بعد ذلك متابعة المعلومات الواردة عن اسرائيل».

الا ان احدا لم يطلب منه عدم القيام بذلك. وهكذا استمرت طلعات الـ U–2 فوق النقب، وقد سلم لندال ما تم اكتشافه في ديمونا الى لويس شتراوس رئيس لجنة الطاقة الذرية، والى بعض المساعدين في اللجنة الذين كانوا من بين المسؤولين القليلين في ادارة ايزنهاور الذين يحق لهم الاطلاع على معلومات الـ U–2 ،كانت التعليمات الواردة اليه تقضي باطلاع البيت الابيض ولجنة الطاقة الذرية (الا اذا جاءته اوامر اخرى) على كل الاستخبارات التي لها علاقة بالشؤون الذرية وقال لندال «لقد ابلغت رؤسائي بكل ما كان يصلني حول هذه القضايا».

لم يكشف شيء عن الاتصالات التي تمت بين ايزنهاور وبن غوريون، لكن الاكيد هو انه تم تبادل رسائل بين الرجلين حول هذا الموضوع. في تموز ١٩٥٨ في اوج القلق الاسرائيلي من القومية العربية، التي كان ينادي بها عبد الناصر، طلب بن غوريون سرا من الولايات المتحدة تقديم الدعم السياسي والمالي والمعنوي لاسرائيل لانها تقف وحدها امام عبد الناصر والتوسع السوفييتي وقد اجاب ايزنهاور استنادا الى كاتب سيرة بن غوريون، مايكل بار زوهار بانه لامجال للشك في «حرص الولايات المتحدة على استقلال اسرائيل وسلامة اراضيها». وقد امل بن غوريون بدعوة رسمية لزيارة واشنطن واجراء محادثات مع الرئيس. وقد ذكر أحد كبار المسؤولين الاسرائيليين السابقين ان ايزنهاور اثار موضوع ديمونا مرات عدة خلال تلك الفترة، مما دفع ببن غوريون في التعجيل بطلب توسيع المظلة النووية الامريكية لتشمل اسرائيل الا ان ايزنهاور لم يجب على طلب بن غوريون هذا.

ذهل بروجيوني لرؤية التقدم الذي يتم احرزاه في بناء منشآت ديمونا. وقال «ان البيت الابيض كان يعلم بكل ما يجري هناك. الا ان الامر لم يتعد الاطلاع على الصور».
كان بروجيوني هو الذي يعد التقارير الاستخباراتية للندال الذي يوصلهابدورهإلى قمة الهرم. قال بروجيوني معلقاً «لم اعرف في ذلك الوقت هل كان البيت الابيض يريد ان تحصل اسرائيل على قنبلتها ام لا».

راقب محللو الصور الذين يعملون مع بروجيوني استمرار اعمال الحفريات في موقعين مختلفين في الصحراء بفضل سيل صور الـ U-2، وقد حاولوا في بادىء الامرحساب حجم الحفرتين عبر تقدير كميات التراب التي كانت تستخرج من باطن الارض كل يوم. وكان الامريكيون قد قاموا بعمل مماثل خلال الحرب العالمية الثانية عندما راقبوا الالمان وهم ينقلون معاملهم ومصانعهم الى تحت الارض في محاولة يائسة منهم لانقاذها من غارات الحلفاء العنيفة. وقد استفادت الـ «سي. آي. إي» من خبرة الحرب العالمية الثانية لحفر نفق برلين الذي حفر انطلاقا من المانيا الغربية باتجاه المانيا الشرقية في العام ١٩٥٦. وقد استطاع العاملون فيه من تمويه كميات من التراب المستخرج من باطن الارض عبر نقله بواسطة علب مخصصة للمساعدات الغذائية*.

وقد عرف في ما بعد ان اسرائيل كانت تعلم بطلعات الـ U-2، وشوهد الاسرائيليون في العام ١٩٥٨ يسلكون طرقات مغطاة لنقل كميات التراب ورميها في اماكن بعيدة للتمويه. كانت كل الدلائل تشير الى ان الحفرة الثانية ستكون موقع بناء مصنع المعالجة الكيميائية في ديمونا، الضروري لصناعة البلوتونيوم المعد للاستخدام العسكري وبالتالي لانتاج القنبلة. وكان الدليل الساطع الذي فضح النوايا الاسرائيلية، التشابه المذهل بين الصور الجوية لديمونا ومنشأة ماركول النووية الفرنسية. وكانت طائرات مدنية تابعة لدبلوماسيين امريكيين وضباط عسكريين معتمدين في السفارة الامريكية في باريس، تحلق في اواخر الخمسينات بشكل دائم فوق المنشأة الفرنسية وتصورها بآلات تصوير ركزت فيها بشكل خفي. وكان مفاعل ماركول ومصنعه للمعالجة الكيميائية قد دخلا الخدمة في العام ١٩٥٩، وقال بروجيوني «كان من الواضح ان الاسرائيليين قد اعتمدوا في بنائهم النمط الفرنسي، وان المنشأة الثانية في ديمونا ستكون مصنع المعالجة الكيميائية، كما هي الحال في ماركول» ومع انجاز مفاعل ديمونا قل الاعتماد اكثر فاكثر على صور الـ U-2 التي لم تكن قادرة الا على تصوير ما هو ظاهر على سطح الارض، وستحتاج الاستخبارات الامريكية الى سنوات عدة قبل أن تتأكد ما اذا كانت اسرائيل قد انتقلت الى الخطوة التالية اي بناء مصنع المعالجة الكيميائية فطلب من الملحقين العسكريين الامريكيين التوجه الى صحراء النقب لاية جهة كانت لالتقاط صور للمنشأة. وطورت الـ سي. آي. إي. آلات تصوير مزودة بعدسات خاصة لهؤلاء الملحقين وفي السنوات التالية تمكن عدد من الملحقين من التسلل الى مكان قريب والتقاط صور جيدة. في وقت لاحق طلبت الـ سي.

* إلا ان ضابط استخبارات بريطانيًا كان في الواقع جاسوساً سوفييتياً، فضح عملية برلين هذه وهو الضابط جورج بلايك.

آي. إي من الملحقين قطف بعض الاعشاب القريبة من الموقع وارسالها الى الولايات المتحدة للتحليل، لمعرفة ما اذا كان مصنع المعالجة الكيميائية قد بدأ العمل. فالبلوتونيوم وبعض مواد الصهر تكون موجودة في الجو وفي البيئة المحيطين بالمصنع

فما كان من الاسرائيليين الا ان زرعوا اشجارا ضخمة لحجب الرؤية امام اي مصور هاو يريد التقاط الصور، وكثفوا دورياتهم في محيط ديمونا.

وستستمر لعبة الهر والفأر هذه طوال السنوات العشر المقبلة والتي سيعمل الاسرائيليون خلالها على توسيع منشآت ديمونها وتغطيتها وتسويرها في وقت لم يتمكن الاميريكيون من معرفة ما إذا كان الاسرائيليون يشغلون مصنع معالجة كيميائية أم لا وقال بروجيوني «كنا نعلم ان الاسرائيليين يحاولون خداعنا، وكانوا هم يعلمون ذلك ايضا كانوا يعلمون كل شيء عن التصوير الجوي فمعظمهم تدرب في الولايات المتحدة كان الامر اشبه بمسرحية؛ كان آلن دالس يطلب مني معلومات يهودية، اي عن منشآت ديمونا، الا انه كان يعود ويتصل قائلا: دعك من ذلك». كان أكثر المواضيع تعقيداً وجود يهود امريكيين ملتزمين بأمن اسرائيل حتى ان بعض علماء الفيزياء النووية الامريكيين سافر الى اسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية. وقد عمل احدهم في مشروع مانهاتن حتى العام ١٩٥٦ في اكثر مراحل تصميم المفاعل النووي حساسية، وفي اواخر الخمسينات بدأ عدد من العلماء والفيزيائيين اليهود بالعودة الى الولايات المتحدة. وقد افادوا عن اهتمام اسرائيلي متزايد بالاسلحة النووية. حتى الـ سي. آي. إي، علمت بأن اسرائيل تجمع اموالا طائلة من الجالية اليهودية الامريكية لتمويل مشروع ديمونا.

في نهاية ١٩٥٩ كان من الاكيد ان لندال وبروجيوني يعلمان ان اسرائيل تتجه لصناعة القنبلة النووية، وان ايزنهاور ومساعديه سيعالجون القضية بطريقة اخرى. اختار بروجيوني وآخرون عدم طرح اسئلة اضافية عن ديمونا «كانت تتبع سياسة لم نعلم بها».

كنا اذكياء بما فيه الكفاية. الا ان الادارة فضلت التريث وهكذا اذا كنت مسؤولا رفيع المستوى فعليك التنبؤ بسرعة بما سيحصل، وان تبقي فمك مغلقاً.

٥ ـ حروب داخلية

كان لمشروع ديمونا اعداء في الداخل وفي الخارج فمعظم كبار المسؤولين الذين كانوا يعرفون بما يجري في ديمونا، اعتقدوا بانه من الغباء انفاق اموال طائلة على سلاح نووي قد يستعمل او قد لا يستعمل عندما تندلع حرب تكون الحاجة فيها اشد الى الاسلحة التقليدية كالدبابات والطائرات والمدفعية. اذ بدا مضحكاً ان تمتلك اسرائيل سلاحاً نووياً وهي البلد النامي والذي يحتاج الى اموال ضخمة. وفي مطلع الستينات كـان مشروع ديمونا قد جند كل العلماء وامهر العمال الاسرائيليين الذين تم اختيارهم من المعامل والشركات المدنية والمعاهد والاكاديميات، مما ادى الى تباطؤ نمو القاعدة الصناعية للبلاد. وكانت هناك معارضة ايضا من الاوساط العلمية والاكاديمية. وعندما بدأ العمل في ديمونا في عام ١٩٥٧ استقال عدد من أعضاء اللجنة الاسرائيلية للطاقة الذرية، وبقي رئيسها ارنست برغمان العضو الوحيد فيها، فيما شن برغمـان وبن غوريون وبيريز حربا بكل معنى الكلمة لابقاء المشروع على قيد الحياة الا ان الحظر عليه اتى من شريك اسرائيل السري فرنسا، فقد فاز ديغول بولاية جديدة لسبع سنوات العام ١٩٥٨ بعد ان وعد الفرنسيين بايجاد حل مقبول لانهاء حرب الجزائر وسوف تقسم هذه المسألة الفرنسيين كما ستقسم حرب فيتنام الامريكيين في ما بعد. فاحتلت مسألة دعم اسرائيل وكل الوعود الاخرى مرتبة ثانوية. كان من المعروف ان ديغول داعية استقلال فرنسا نوويا، لكن ما لم يكن معروفا هو موقفه من مسألة ديمونا. لم يخبر اعضاء اللجنة الفرنسية للطاقة النووية والداعمون للبرنامج النووي

الاسرائيلي ديغول عما كان يجري فاستمر ابرام العقود ودفع الأمـوال وبناء ديمونا. كان الفرنسيون العاملون في ديمونا مصدر اضطرابات. فقد تدفقوا باعداد كبيرة الى منطقة بئر سبع حيث بنيت لهم منازل ومدارس واحياء بكاملها. كما قدم يهدد مغربيون وجزائريون (السفارديم) للعمل في الحفر والبناء اما اليهود الاوروبيون فقد تم انتقاؤهم بعناية من العاملين في الدوائر الحكومية والاعمال الحرة في اسرائيل وقد استخدموا كعلمـاء وموظفين اداريين.

وقال أحد الذين عملوا فترة طويلة في ديمونا: «كان الفرنسيون متعجرفين. كانوا يعتبروننا دونهم مستوى بسبب لباسنا الرث، لكننا كنا أذكياء وكان أحد الفرنسيين معادياً للسامية علناً، وقد طرد آخر لأنه تعامل مع النازيين في الحرب العالمية الثانية، عامل الفرنسيون اليهود الجزائريين والمغاربة كأنهم من البهائم ولم يقم اليهود الفرنسيون باي شيء من شأنه تخفيف التوتر وكانت الحكومة الاسرائيلية تستأجر العمال اليهود الجزائريين والمغاربة لـ ٥٩ يوما ثم تصرفهم لتعود وتستخدمهم مرة اخرى لـ٥٩ يوما آخر، وذلك حتى توفر الحكومة المدفوعات التي تترافق وعقود العمل التي تتجاوز الشهرين أي ٦٠ يوما وقال احد الاسرائليين معلقاً «يا لها من حكومة اشتراكية، كان يهود شمالي افريقيا يعاملون كالعبيد من قبل الفرنسيين والاسرائيليين على حد سواء».

في منتصف العام ١٩٦٠ لم يظهر احد الاسرائيليين اي شعور بالقلق عندما سرت شائعات عن امكانية انسحاب الفرنسيين من المشروع. وقد قال ابراهام سوارسي احد اهم الاسرائيليين في ديمونا في ذلك الوقت: فلينسحبوا سوف ننسخ المشروع ونأتي بأفضل منه وذلك لان العلماء والفنيين الاسرائيليين كانوا قد اكتسبوا قسطا كبيـرا من المعلومات والمهارات طوال فترة العمل مع الخبراء والمهندسين الفرنسيين.

كان كل العاملين الاسرائيليين في المشروع يشعرون بالفخر والاعتزاز حتى ان احدهم وصف نفسه بـ «الرواد الاسرائيليين» واضاف: تقدمت بطلب للعمل. وبعد مضي ٣ اشهر استقصوا خلالها عني من الناحية الامنيـة، وقبلوني للعمل، وكـان يُحظر على الاسرائيليين الاعضاء في الحزب الشيوعي او الذين لديهم اقارب في اوروبا الشرقية العمل في منشآت ديمونا خوفا من اي تسريب للمعلومات لموسكو. فقد هزت اسرائيل سلسلة من الفضائح التجسسية في اواخر الخمسينات. وكان يعتقد ان هدف عملاء الاستخبارات الستين في السفارة السوفييتية في تل ابيب هو التجسس على الاوساط العلمية.

شكلت الضرورات الامنية للمشروع الاسرائيلي النووي الناشىء اولوية قصوى لشـيمون بيريز الذي شكل لهذا الغرض وكالة استخبارات جديدة عرفت باسم «مكتب

العمليات الخاصة» الذي سيرأسه ضابط استخبارات سابق هو بنيامين بلومبورغ وسيصبح هذا المكتب احد انجح وكالات الاستخبارات في التاريخ المعاصر لكنه اثر استقالة بلومبورغ بعد عشرين عاما، سيرتكب أحد افدح الاخطاء في تاريخ اسرائيل: تجنيد جوناثان بولارد للعمل لحسابه. كانت مهمة بلومبورغ الوحيدة هي السهر على امن ديمونا.

في مطلع ١٩٦٠، ظهر شكل مفاعل ديمونا، وقد تم استدعاء العلماء والفنيين الاسرائيليين من فرنسا حيث امضوا سنوات في التدرب والتعلم في مفاعلي ساكلاي وماركول وقد قدمت للعلماء البارزين تسهيلات مغرية من حيث المرتب الشهري والاقامة اذ كان يحق لهم ببيت كبير من سبع غرف، يمكنهم ان يمتلكوه اذا بقوا فيه فترة طويلة، ويصبح بامكانهم بيعه ساعة يشاؤون.

ومع تقدم تقدم سير العمل في ديمونا. تحولت بئر سبع الى مدينة دولية اذ سكن فيها كل من اتى للعمل في المفاعل وخاصة الفرنسيين الذين وفدوا مع زوجاتهم واولادهم وكان الملحقون العسكريون والدبلوماسيون المعتمدون في السفارات في تل ابيب ينقلون كل ذلك الى حكوماتهم، غالبا ما ذكرت القنبلة النووية، الا ان فكرة مصنع تحلية المياه او مصنع الابحاث الزراعية، كانت لاتزال رائجة.

في اواخر الخمسينات عين الدبلوماسي البريطاني يان سمارت في اول مهمة خارجية له، اذ شغل منصب السكرتير الثالث في سفارة بلاده في تل ابيب وسوف يصبح سمارت في ما بعد خبيراً دولياً في شؤون منع انتشار الاسلحة النووية، الا انه لم يكن في ذلك الوقت سوى شاب مرتاب وفضولي وقد تذكر قائلاً: كان كل شيء يدعو للارتياب والشك. مثل قبة المفاعل لتبريد الحرارة، ووجود كثيف للخبراء الفرنسيين بسيارتهم الـ «رينو» ذات اللوحات الفرنسية فضلاً عن الروايات المتضاربة الاسرائيلية حول حقيقة عمل المصنع فبينما اعتمدت رواية مصنع تحلية المياه، قال لي احد ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي انه معمل معالجة المنغانيز. كتبت عدة تقارير ارسلتها الى حكومة بلادي حول اشتباهي بان يكون هذا المصنع مفاعلا نوويا، ولكن كيف يمكنك التأكد من وظيفته الحقيقية من دون التحليق فوقه بالـ U-2.

لكن ما لم يعرفه سمارت هو ان الامريكيين كانوا يحلقون فوق ديمونا للسنة الثالثة في العام ١٩٦٠، ويلتقطون الصور ويوسعون تغطيتهم الجوية وبدأ لندال وبروجيوني والعاملون معهما في برنامج الـ U-2 للتجسس في الـ سي. آي إي. بالسماح لهم بالتحليق فوق موضع التجارب النووية الفرنسية ففي ريغان في الصحراء الجزائرية حيث فجر الفرنسيون بنجاح قنبلتهم النووية الاولى في شباط ١٩٦٠، التي بلغت قوتها ٦٠ كيلو طن، اي اقوى

من القنبلة الامريكية الاولى في لوس الاموس بثلاث مرات وكانت الـ سي . آي . إي . تعلم انه سمح لخبراء اسرائيليين بمراقبة الانفجار الى جانب الفرنسيين.

وقد تابع الاسرائيليون والفرنسيون مراقبة طلعات الـ U-2 ، وواصلوا في الوقت نفسه العمل في ديمونا تحت غطاء كثيف من السرية، كما لو ان احدا لم يكن يعلم ماذا يجري. ولم يكن يسمح للفرنسيين العاملين في ديمونا توجيه الرسائل مباشرة الى ذويهم واقاربهم في فرنسا، بل كانوا يرسلونها الى صندوق بريد في اميركا اللاتينية ومن هناك ترسل الى فرنسا، خوفا من كشف البريد، وكانت الرسائل الآتية من فرنسا الى اسرائيل تتبع المسار نفسه. اهتمت اللجنة الفرنسية للطاقة الذرية بشحن المعدات المتطورة لمفاعل ديمونا واستعانت بالسفن والقطارات والشاحنات لنقلها. وكان خزان المفاعل هو اضخم قطعة تنقلها اللجنة الى اسرائيل، وقد فسرت لمسؤولي الجمارك الفرنسية لدى شحنه انه جزء من آلة ضخمة لمصنع تحلية مياه البحر في اميركا اللاتينية. وكانت اسرائيل بحاجة الى ماء ثقيل. اذ لم يكن كافياً الاعتماد على ما ينتجه معهد وايزمان من الماء الثقيل بسبب بطئه، فتوجه الاسرائيليون كما فعلت معظم الدول النووية في تلك الفترة الى النروج التي اعتمدت طريقة التحليل الكهربائي للحصول على كميات ضخمة من الماء. بقيت النروج تحتل صدارة الدول المصدرة للماء الثقيل طوال الخمسينات. وقد وضعت شرطاً واحدا على تزويد الدول الاخرى بالماء الثقيل وهو عدم تصديره الى دولة ثالثة. الا ان فرنسا لن تلبث ان تخرق هذا الاتفاق؛ فقد نقل سلاح الجو الفرنسي نحو اربعة اطنان من الماء الثقيل الى اسرائيل العام ١٩٦٠ في براميل ضخمة. وقد انشئت شركة وهمية هي شركة الابحاث للتمويل والمقاولة لتغطي المفاوضات الجارية بين الاسرائيليين والفرنسيين بشأن المفاعل. ولم يجد المتعاقدون اية مشكلة في محادثاتهم لانها كانت تتم مع بيريز وزملائه في حزب ماباي.

ولّد هذا الانفاق الضخم على منشآت ديمونا وشراء المعدات المتطورة قلقاً كبيرا داخل الحكومة الاسرائيلية التي كانت تسعى الى مجاراة مصر في سرعة بناء قدرتها العسكرية فقد حصلت مصر مؤخرا على طائرات من نوع ميغ ٢١ في العام ١٩٦٠، وتابعت اسرائيل من جهتها شراء احدث الطائرات الفرنسية واستمر الجانبان باجراء الابحاث حول نظم الصواريخ البالستية. وقد بلغ انفاق مصر العسكري في العام ١٩٦٠ حوالي ٤٠ مليون دولار، ضعفي ما انفقته اسرائيل في السنة نفسها.

ورأى المعارضون الداخليون لبرنامج القنبلة النووية وعلى رأسهم وزير المال ليفي اشكول ووزير الصناعة والتجارة بنحاس سابير ان بناء القدرة العسكرية المصرية شكل الحجة الاقوى ضد تحويل الاموال الى ديمونا.

ومن المستحيل معرفة حجم ما انفقته اسرائيل على بناء المفاعل. كما ان المصادر الرسمية الفرنسيةلم تصدر اي تقرير رسمي حول هذا الموضوع. لكن بعض التقديرات يشير الى ان حجم هذا الانفاق بلغ ١٣٠ مليون دولار. وقد نشر توماس وغراهام وهو خبير في شؤون عدم انتشار الاسلحة النووية ومسؤول امريكي سابق في وكالة الحد من التسلح ونزع الاسلحة، دراسة مفصلة في العام ١٩٨٣ عن الكلفة الاجمالية لبناء مفاعل نووي وجاء فيها ان فرنسا انفقت ما يراوح بين ١ و١٠ مليار دولار لامتلاك قوتها النووية الضاربة. وما يقدر بنصف هذه المبالغ لتطوير انظمة اطلاق صواريخها وانه يتعين على الهند اذا ما ارادت ان تصبح دولة في مصاف الدول النووية الكبرى، ان تخفض بين ١٠ و٢٣٪ من ميزانيتها العسكرية السنوية، للاغراض النووية.

لم تكن تهدف اسرائيل الا الى اكتساب قدرة ردع نووية ـ حرارية وقدرة على امتلاك انظمة صواريخ وطائرات قادرة على ضرب اهداف داخل الاتحاد السوفييتي نفسه، وما زاد في كلفة هذه الطموحات الكبيرة هو بناء منشآت ديمونا تحت الارض في كل ما ينتج عن ذلك منها اجهزة تهوئة وتصريف.. والعامل الآخر الذي زاد في كلفة المشروع هو الاجور المرتفعة التي توجب دفعها للعاملين في ديمونا بسبب نفوذ نقابات العمل في اسرائيل التي كانت تحكمهاحكومة عمالية. لكل هذه الاسباب يعتقد ان اسرائيل انفقت على مشروعها هذا عدة مليارات من الدولارات. ادرك بن غوريون انه اذا كان مقدرا لمشروع ديمونا ان يستمر، فيجب تمويله من مصادره من خارج الموازنة الحكومية الاسرائيلية عبر جمع اموال لدعم برنامج القنبلة الاسرائيلية.

وكانت اسرائيل تتلقى مساعدات قدرتها الاستخبارات الامريكية بمئات ملايين الدولارات، من اليهود الامريكيين وحدهم. فشكل بيريز مجلس امناء ومساهمين اتخذ في ما بعد اسم «لجنة الثلاثين» وقد ضمت اثرى الشخصيات اليهودية في العالم مثل بارون ادموند دي روتشيلد من باريس وابراهام فينبرغ في نيويورك، الذين بدأوا عملا دؤوباً لجمع المال بهدوء وصمت لتمويل «برنامج اسرائيلي للاسلحة الخاصة» وسوف يتبجح بيريز بعد ذلك بسنوات في مقابلة اجريت معه بان الحكومة الاسرائيلية لم تنفق قرشاً واحدا على البرنامج. فقد موله اصحاب الملايين من اليهود في العالم، الذين ادركوا اهمية هذا الموضوع بالنسبة الى اسرائيل وامنها، فقد تمكنا من جمع ٤٠ مليونا لقد اتيت بهم الى ديمونا واطلعتهم على العمل الجاري وقلت لهم ماننوي بناءه وقد افاد مسؤولون حكوميون اسرائيليون سابقون بأن وفدا من الممولين الخاصين للمشروع زار منشأة ديمونا مرة واحدة على الاقل في العام ١٩٦٨ بعد انجاز العمل الا ان هذه الـ٤٠ مليونا لم تكن لتكفي لتغطية تكلفة المشروع التي قدر مسؤولون اسرائيليون أنها تجاوزت عشرات الملايين الى،

مئات الملايين. فهل يعني ان الحكومة الاسرائيلية كانت تغطي القسم الأكبر والباقي من المصاريف؟

لم تكن الاعباء المالية هي مصدر الخلاف الوحيد بين القادة الاسرائيليين. اذ كان بعض القادة العسكريين الاسرائيليين مثل ييغال الون الذي قاد القوات الاسرائيلية في حرب استقلال اسرائيل العام ١٩٤٨، واسحق رابين قائد عمليات الجيش الاسرائيلي، واريل شارون قائد وحدات الكوماندوس، يعتقدون ان التفوق الاسرائيلي العسكري على جيرانها العرب يكمن في نوعية التدريب العسكري للجنود. واضافوا انه اذا امتلكت اسرائيل القنبلة النووية يستحيل انكار حق مصر في امتلاكها وبالتالي تصبح مصر الممتلكة سلاماً نووياً اخطر بكثير من مصر المعتمدة فقط على الأسلحة التقليدية. وقد عارض المدراء الصناعيون في اسرائيل في اواخر الستينات بناء المفاعل نظرا لاستقطابه كل العلماء واليد العاملة الماهرة والكفوءة مما انعكس سلباً على مستوى الصناعة الاسرائيلية، كما انخفضت المبالغ المخصصة للابحاث العلمية في المجال الصناعي لصالح الابحاث النووية وبسبب الاموال الطائلة التي كانت تصب في مشروع ديمونا. صحيح ان الاختراعات الصناعية المدنية بقيت مستمرة الا انها لم تجد العناصر البشرية والمادية لترجمتها بشكل سلع صناعية صالحة للاستهلاك.

وقد افاد احد المسؤولين السابقين في المفاعل ان عدد العلماء الاسرائيليين الذين يحمل جزء كبير منهم درجة دكتوراه، بلغ في احدى مراحل العمل في ديمونا ١٥ الفا. ظهرت اول بوادر انزعاج فرنسا من مفاعل ديمونا في ايار ١٩٦٠ في عهد ديغول عندما ابلغ وزير الخارجية الفرنسي موريس كوف دي مورفيل السفير الاسرائيلي ان باريس تطلب افشاء امر المفاعل وفتحه للمعاينة الدولية كما هي الحال بالنسبة الى مفاعل ناحال ـ سوراتي والا فقد تمتنع فرنسا عن تزويد المفاعل بحاجته من اليورانيوم الخام. توجه بن غوريون على الفور للقاء قمة مع ديغول الذي وصفه في مذكراته بـ «الرجل الشجاع يتمتع بحس وطني كبير. . شخصيته هي أفضل تعبير عن اسرائيل المكافحة منذ اليوم الاول لنشوئها» وقد وصف بن غوريون ديغول بدوره «انساني، متوقد الذهن، لديه روح مرحة وفي غاية اللطف». واستنادا الى ملاحظات برتراند غولد شميدت الشخصية عن الاجتماع، عبر ديغول عن خشية فرنسا الغارقة في حرب الجزائر، من افتضاح امر مساعدتها لاسرائيل في الحصول على القنبلة النووية في وقت لم تساعد اية دول كبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي اي بلد آخر في هذا المجال. كما ان هناك القلق من امكانية حصول مصر على القنبلة الذرية عندما تمتلك اسرائيل سلاحها النووي» كان اخشى ما يخشاه ديغول هو إلقاء اللوم على فرنسا في حال حصول اسرائيل على السلاح النووي، اراد

ديغول تخفيض هذه المساعدة مهما كلف الامر. فرد عليه بن غوريون بالخطر العربي الداهم الذي يحيق باسرائيل. فأجابه ديغول انكم تبالغون في الخوف من انفسكم وفي تصوير الاخطار التي تحيط بكم. لن تسمح فرنسا قط بتدمير اسرائيل. سوف نقف الى جانبكم دوما وسندافع عنكم لن ندع اسرائيل تسقط، ثم عرض عليه ديغول شراء مزيد من المقاتلات الفرنسية وكتب ديغول يقول في مذكراته «لقد خرجت مقتنعاً اثر اجتماعي بين غوريون بقراري وقف كل مساعدة فرنسية في مشروع مصنع المعالجة الكيميائية الذي نتجت عنه ممارسات شاذة ادت الى وصول الاسرائيليين الى كل الاجهزة والادارات الفرنسية. وهكذا تمكنت من ايقاف المساعدة الفرنسية في تحويل اليورانيوم الى بلوتونيوم في مشروع بئر سبع الذي سوف ينتج في احد الايام قنابل نووية». نتج عن ذلك تأخير عمل شركة سان غوبان الفرنسية في المفاعل لمدة سنتين إلا أن شركة جديدة أخرى تعاقدت مع الحكومة الاسرائيلية في العام ١٩٦٢ وانهت كل الاعمال في ديمونا.

سر بن غوريون بوعود ديغول برفع المساعدة العسكرية لاسرائيل الا انه لم يكن مستعدا للاستعاضة عن القنبلة النووية بطائرات فرنسية. وفي الأشهر التالية تمكن شيمون بيريز من التوصل الى اتفاق مع وزير الخارجية الفرنسي دي مورفيل فقد اعطاه تعهدا كاذبا بألا تعمد اسرائيل الى معالجة البلوتونيوم، وفي المقابل تستمر فرنسا بتزويد اسرائيل بكميات اليورانيوم وبالقطع والمعدات الضرورية للمفاعل والتي طلبتها اسرائيل من قبل، وتمتنع عن طلب اجراء أية معاينة أجنبية. لكن رغم كل ما اتفق عليه بن غوريون وديغول في القمة، ورغم كل التدابير التي اتخذتها الحكومة الفرنسية، استمرت الشركات الفرنسية الخاصة بالعمل في ديمونا بشكل مكثف حتى العام ١٩٦٦، كما استمرت تتقاضى اجورا جيدة طبقاً لما نصت عليه العقود المبرمة.

٦ - افتضاح السر

في كانون الاول ١٩٦٠، كان جون و. فيني مراسلا لـ«نيويورك تايمز» في واشنطن منذ ثلاثة اعوام، يغطي المواضيع النووية، وشؤون «لجنة الطاقة الذرية» وقد عمل فيني الذي يعتبر من اهم العناصر في قسم الاخبار، لدى جايمس أ. رستون رئيس مكتب «يونايتد برس انتر ناشيونال». الا انه كان بحاجة الى سبق صحفي وقد اتت القصة التي لطالما حلم بها فيني على طبق من فضة على حد قوله.

كان مصدر خبره آرثر كروك، صحافي في مجلة الـ «تايم» وابرز الكتاب الصحفيين في واشنطن: فقد اتى الى مكتب فيني بعد ظهر احد الايام. كان كروك معروفا من صحفيي المكتب المغمورين امثال فيني. لعدم اختلاطه بهم وللساعات الطويلة التي كان يقضيها على الغداء الى موائد المسؤولين الحكوميين في «ميترو بوليتان كلوب» غير البعيد عن البيت الابيض.

قال له كروك: سيد فيني اعتقد انه لدى جون أ. ماك كون قصة يخبرك اياها اذا اتصلت به وجون أ. ماك كون رجل اعمال جمهوري فاحش الثراء من كاليفورنيا شغل في ما مضى منصب رئيس لجنة الطاقة الذرية في الكونغرس، وكان لفيني علاقة جيدة معه.. فهم فيني الوضع على الفور. كان بودهم كشف قضية ما. وصدق ان كنت الرجل المناسب، أما كروك فلعب دور الوسيط. اتصل فيني بماك كون على الفور وسرعان ما وجهت اليه دعوة لزيارته في مكتبه.

وتذكر فيني قائلا: عندما زرت ماك كون كان الحنق والغيظ قد أخذا منه مأخذا. بدأ حديثه بقوله «لقد كذبوا علينا»

ـ من؟

ـ الاسرائيليون. قالوا لنا انه معمل نسيج*.

وأعلن ماك كون أنه وإن لم تكن لديه معلومات استخباراتية، فقد كشف أن الاسرائيليين بنوا سراً مفاعلاً نووياً في صحراء النقب بمساعدة الفرنسيين. وقد اراد ماك كون من فيني فضح هذه القصة. فنقل مقال فيني حول هذه القضية، والذي نشر في الصفحة الأولى من الـ «تايم» في ١٩ كانون الأول للشعب الامريكي، ما كان ينقله آرثر لندال ودينو بروجيوني للبيت الأبيض لاكثر من عامين خليا وخلاصته ان اسرائيل كانت تبني مفاعلاً نووياً لانتاج البلوتونيوم بمساعدة الفرنسيين. وجاء في مقال فيني الذي نقل بصدق ما قاله ماك كون: لم تعلن اسرائيل عن المفاعل ولم تخبر الولايات المتحدة عن خطتها سراً، ساد الغيظ والحنق اوساط المسؤولين الامريكيين لأن حليفتين دوليتين للولايات المتحدة هما اسرائيل وفرنسا قد اخفتا عنها حقيقة الأمر».

ورد في رواية فيني ان ماك كون قد سأل اسرائيل عن صحة المعلومات الجديدة «الا ان السيد ماك كون رفض الدخول في التفاصيل. كانت هذه الطريقة في التسريب» اجراءً عادياً في اوساط المسؤولين في واشنطن: فقد حصل فيني على القصة وكان بامكان ماك كون التملص من مسؤوليته عن كشف الخبر.

سوف يؤدي تسريب ماك كون الخبر لفيني الى اقالته من عضوية لجنة الطاقة النووية، في الكونغرس، اذ لم تمض ايام قليلة على كشف القضية لفيني حتى اعلن ماك كون استقالته في برنامج «ميت ذا برس» (Meet The Press) ـ لقاء مع الصحافة ـ وهو برنامج تلفزيوني تبثه يوم الاحد شبكة إن بي سي، وهو اليوم نفسه الذي نشرت فيه رواية فيني كان فيني مقتنعا، وهذا ما اراده ماك كون، بأن سبب غيظه يعود الى معلومات استخباراتية جديدة حصل عليها مؤخرا عن الاسرائيليين. تذكر فيني قائلا: لقد اعطاني ماك كون الانطباع بأن في الأمر مفاجأة لهم عندما اكتشفوا ان الاسرائيليين كانوا يكذبون عليهم».

---

*ليس هناك دليل على ان الحكومة الاسرائيلية قالت لواشنطن ان منشأة ديمونا هي معمل نسيج اذ قيل لكل الدبلوماسيين الامريكيين والأوروبيين الذين سألوا عن حقيقة المصنع، انه منشأة للابحاث (الزراعية) او معمل كيميائي. إلا انه رغم ذلك اعتمدت رواية ماك كون لفيني على نطاق واسع.

دفع فيني ثمناً اكبر مما كان يتوقع لقصته هذه فقد استخدمته ادارة ايزنهاور وصحيفة «ذي نيويورك تايمز» ليقوم هو علانية بما كانتا هما تخشيـان القيام بـه التهجم على الاسرائيليين بسبب مفاعل ديمونا وقد اخفى ماك كون عن فيني، انه كان يطلع بشكل منتظم على البرنامج النووي الاسرائيلي بعد ان حل محل لويس شتراوس رئيسا للجنة الطاقة الذرية في الكونغرس في تموز ١٩٥٨ ما من دلائل تشير الى ان شتراوس الذي كان يتلقى تقارير منتظمة من آرثر ليندال وديو بروجيوني، قد اطلع ماك كون شخصيا على ما كان يعرفه. الا ان ليندال وبروجيوني قاما بذلك فماك كون بصفته رئيسا للجنة الطاقة الذرية وهو كان فريقاً رفيع المستوى في ذلك الوقت، وبالتالي كان ماك كون استناداً الى والتر .ن الدر وهو مسؤول سابق في الـ سي . آي . إي ومساعد قديم العهد لماك كون، يعرف القصة منذ البداية. كان مشتركا في كل شيء.

لكن ما الذي حدا بماك كون (الذي توفي اوائل العام ١٩٩١ نتيجة مرض اقعده فترة طويلة) الى الانضمام الى الادارة الامريكية في القيام بردة فعل فجائية على معلومات استخباراتية كانت بحوزتهم لسنوات خلت؟ وصف والتر . الدر الذي كتب معلومات لا تزال تعتبر سرية عما كان يعرفه ماك كون عن الـ سي . آي . اي، هذا الاخير بانه كان ملتزما بمبدأ عدم انتشار الاسلحة النووية، ومدركاً انه لم يعد امام حكم ايزنهاور الذي دام ثماني سنوات سوى شهر واحد. لذلك كان ذلك الوقت هو الافضل للتحرك. وافاد الدر، قال في نفسه لقد انتهت مدتي وهذا ما يحتمه علي واجبي ان اعلم الشعب بالامر، ولعل السبب الاخر يكمن في حنق ماك كون من استمرار الاسرائيليين في الكذب حول مفاعل ديمونا كان علينا بذل جهود جبارة لحملهم على الكلام.

وبحلول كانون الاول ١٩٦٠ احرز العمل في ديمونا تقدماً الى حد اصبح معه بالامكان رؤية قبة المفاعل من الطرق المجاورة في النقب، وبالتالي اسهل للتصوير على الملحقين العسكريين وفي تلك الفترة ايضا كانت الفوضى تعم برنامج الـ U-2. فقد بدأ مستواه بالانحطاط في ايار ١٩٦٠ عندما اسقطت طائرة غاري فرانسيس باورز فوق الاتحاد السوفييتي جن جنون نيكيتا خروتشوف للحادث الذي تسبب باغراق البيت الابيض في سلسلة من الاكاذيب مما افسد لقاء القمة الذي كانت مقرراً إجراؤه مع خروتشوف في باريس، عدة اسابيع، ودفع بايزنهاور الى اعطاء الامر بوقف كل الطلعات الاستطلاعية فوق روسيا ووصف آرثر لندال تلك الاشهر بانها كانت مليئة بأصابع الاتهامات والفوضى، الا ان فشل مهمة باورز لم يقلل من اهمية التقدم الذي احرزه خروتشوف وايزنهاور العام المنصرم في صياغة اتفاقية شاملة تحظر التجارب النووية، وقد علق البلدان اجراء هذا النوع من التجارب في ايلول ١٩٦١، وادى هذا النجاح الى نشوء حساسية شديدة حول المسائل

المتعلقة بانتشار الاسلحة النووية، مما قد يكون لعب دوراً في القلق المفاجىء من ديمونا وقد يكون العامل الآخر الذي اثر في نشر الخبر هو التوقيت: فمع اقتراب ولاية الادارة من نهايتها لم يعد هناك من موجب للقلق حول الضغط الداخلي الذي يمكن ان تمارسه مجموعات الضغط (اللوبي) اليهودية.

لكن أي تكن الاسباب، فحتى قبل اطلاع ماك كون فيني على حقيقة الامر، كان التنسيق جارياً على قدم وساق وعلى أعلى المستويات في الحكومة لحمل اسرائيل على الاعتراف بما كانت تقوم به في ديمونا. كانت تلك هي المرة الاولى والاخيرة، التي تشهد فيه قضية ديمونا هذا الاجماع في بتها وهذا القدر من المعلومات الاستخباراتية الحساسة عنها.

بعد ظهور ماك كون في برنامج «ميت ذا برس» غرقت واشنطن طوال الايام العشرة التي تلت في بحر من المعلومات الجديدة حول ديمونا وظهرت رغبة جديدة في ضرورة القيام بعمل ما. وحتى كريسيتيان أ. هرتر المعروف عادة بموقفه المستقل والحذر انضم الى الادارة الامريكية في مسعاها هذا وتذكر ارمين هـ. ماير وهو مسؤول رفيع المستوى في السلك الدبلوماسي الامريكي عين سفيراً في لبنان، كيف انه فوجىء بالحزن الذي اعترى هرتر في اوائل كانون الاول عندما شاهد صورة عن المفاعل التقطت من الطريق العام. وقد بلغ استياء هرتر، نائب وزير الخارجية الذي شغل منصب الوزير اثر وفاة جون فوستر دالس في ايار ١٩٥٩، حدًّا دفعه الى استدعاء السفير الاسرائيلي افراهام هرمان لتقديم تفسير وقال ماير: أتذكر دهشتي لانه لم يعتقد انه قد يغضب يوماً من الاسرائيليين كانت تلك المرة الاولى التي ارى فيها الحزن يتملكه. لا شك ان امرا ما حدث في الشؤون النووية حمله على اثارة المسألة. كان يشعر كما لو انه اقوى من ان ينال منه احد.

وكان هرتر في الواقع قد قام بتحقيقاته الخاصة فبُعَيْدَ تلقيه المعلومات الاستخباراتية، طلب من أحد مساعديه ان يعرف في اوساط الفرنسيين ما اذا كانوا بالفعل يساعدون الاسرائيليين. وكان هذا المساعد فيليب ج. فارلي قديم العهد في اوساط الخارجية الامريكية ـ وقد شغل منذ العام ١٩٥٦ منصب مساعد خاص لجون فوستر دالس لشؤون الحد من التسلح ـ ويعلم ان اية محاولة لمعرفة الحقيقة من الفرنسيين مباشرة «ستكون من دون شك عديمة الجدوى» فأثار فارلي الموضوع بهدوء مع نائب للسفير الفرنسي وخلص بعد ذلك الى الاستنتاج، وقد نقل انطباعه هذا الى هرتر، ان المخاوف بشأن دور فرنسي كانت في محلها. عاد فارلي بالذاكرة قائلاً «لقد ادلى نائب السفير باقوال مطابقة للنفي الذي صدر عنه من الناحية الشكلية، لكن الطريقة التي تصرف بها. .» ثم ناقش في مرحلة ثانية المسألة مع السفير الفرنسي الذي اصر على ان مشروع ديمونا كان مفاعلا للابحاث

وحسب» كان فارلي من الخبرة بحيث ادرك ان مفاعل ديمونا أكبر من ان يكون مخصصاً للابحاث. وبعد مناقشة المسألة داخل مجلس الأمن القومي طلب البيت الابيض من هرتر تقديم احتجاج دبلوماسي رسمي (وهو بمثابة خطوة تصعيدية لدى الفرنسيين لكن تشاء الاقدار ان يكون وزير الخارجية الفرنسي كوف دي مورفيل في واشنطن لحضور اجتماع. عقدت لقاءات معه لكنه أكد لوزارة الخارجية الامريكية ان المفاعل الاسرائيلي مفاعل سلمي وأن أية كمية بلوتونيوم قد ينتجها المصنع تنقل الى فرنسا وتحفظ هناك. وفي مقابلة أجريت مع فارلي بعد ٣٠ عاماً عبر عن سخطه، كل ما فعله هو انه كذب علينا بكل وضوح. واضاف انه لم يكن يعلم لا هو ولا زملاؤه في الادارة مدى رياء كوف دي مورفيل. لم تكن لديهم ادنى فكرة ان فرنسا هي التي جعلت القنبلة الاسرائيلية، تبصر النور.

تم استدعاء السفير الاسرائيلي هرمان في ٩ كانون الاول. وصعدت الادارة الامريكية مسألة ما كان يجري في ديمونا حتى كادت تبلغ مستوى ازمة بين البلدين. واستدعي مسؤولو الـ «سي. آي. إي» ووزارة الخارجية اعضاء اللجنة المشتركة للطاقة الذرية في مجلس الشيوخ والمجلس التمثيلي من عطلتهم لعيد الميلاد لاجتماع عاجل لاطلاعهم على مسألة ديمونا. كما اطلع مدير الـ«سي. آي. إي» آلن دالس الرئيس المنتخب جون ف. كينيدي على الوضع. ومن الواضح ان أياً من هذه الخطوات ماكان ليتخذ، اي مناقشة الامر مع الفرنسيين، وإطلاع اللجنة المشتركة، واطلاع الرئيس المنتخب، من دون الموافقة الصريحة لدوايت ايزنهاور.

كما اطلعت واشنطن حلفاءها على مخاوفها. . وكان هذا العامل هو الذي حرك القلق على الصعيد الدبلوماسي حول ما يجري في ديمونا، والذي تجسد بشكل مقالات على اولى صفحات الجرائد. وقد انكشفت المسألة في الصحافة العالمية في ١٦ كانون الأول عندما نشرت الصحيفة اللندنية «دايلي اكسبرس» رواية مهمة مفادها ان الاستخبارات الامريكية والبريطانية تعتقد بأن الاسرائيليين قطعوا شوطاً كبيراً على طريق انتاج أول قنبلة نووية اختبارية لهم، وحمل المقال توقيع تشابمان بنشر المعروف بصلاته الوثيقة بالاستخبارات البريطانية، وبالاوساط التي تتعاطى الشؤون النووية. وكان أحد ابرز العاملين البريطانيين في حقل الاسلحة الذرية قد ذكر امام بنشر قلقه من ان القنبلة الاسرائيلية لابد ان تكون قنبلة «وسخة» ـ اي انها تنشر قدراً كبيراً من الاشعاعات، وافاد بنشر في مقابلة أجريت معه على الهاتف ان خطوته التالية كانت الاتصال بأحد معارفه القدامى في الموساد للوقوف منه على صحة الرواية، وقال بنشر: لدي صلات جيدة جدا مع الموساد. لدي اصدقاء يهود مقيمين هنا (في لندن). لقد استفادوا مني لزمن طويل، اذ كانوا يزودونني بمعلومات معادية للفلسطينيين ويبدو ان العلاقة بين بنشر والموساد كانت قائمة على ما ذكره بنشر «اذا زودوني

بمعلومات مغلوطة فضحت كل ما أعرفه عنهم».

وكان من شأن تسريب ماك كون معلومات لفيني وتصريحاته الشديدة اللهجة في برنامج «ميت ذا برس»، أن دفع هذا الأخير في عهد ادارة كينيدي - عندما حلّ ماك كون محل آلن دالس على رأس الـ «سي. آي. إي» في خريف ١٩٦١ - إلى وصفه معادياً للسامية إلا أنه لم يكن لهذه الادعاءات أي أساس من الصحة. وسوف يظهر ماك كون في مهمته الجديدة كمدير للـ «سي. آي. إي» مناهضاً لأي انتشار للاسلحة النووية، وكم من مرة سيطال الاسرائيليين والفرنسيين بانتقاداته اللاذعة. وقد هاله الكذب الاسرائيلي والفرنسي على زملائه حول ماكان يجري في النقب. ونظر بازدراء الى قبول واشنطن هذه الاكاذيب وافاد مايرون ب. كرايتزر مدير الشؤون الدولية في اللجنة الامريكية للطاقة في كانون الاول ١٩٦٠ ان زميلاً له في وزارة الخارجية الامريكية اتصل به قبل ساعات قليلة على الحديث الوداعي لماك كون في «برنامج ميت ذا برس» وطلب منه حث ماك كون على التقليل من اهمية الموضوع الاسرائيلي. الا ان كرايتزر رفض ذلك وانفجر ماك كون مويخاً وغاضباً واضاف كرايتزر «قال لي لم اعش كل هذه السنوات لأكون سبب إقالتي لأنني أقول الحقيقة للناس»*. ويعتقد ان احد أهداف ماك كون كان حمل الاسرائيليين على قبول المعاينة الدولية لديمونا. في اسرائيل بدأ نائب وزير الدفاع شيمعون بيريز العمل على ايجاد تغطية للقضية بعد ان نبهه السفير هرمان وربما الموساد أيضاً. كانت تخامر اوساط مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي شكوك قوية بأن مصدر تسريب المعلومات الى الصحافة البريطانية هو من الرجال المحيطين بديغول. وكان الفرنسيون قد حثوا الاسرائيليين اكثر من مرة على افشاء سر وجود المفاعل للعلن عند قمة حزيران بين ديغول وبن غوريون. كان الاسرائيليون يتوقعون دائماً ان يخونهم أحد حلفائهم وقدعمل بيريز على تحقيق هدفه المباشر وهو المضي قدما في حلمه المشترك مع بن غوريون. كان الرهان كبيرا، فمن شأن نشر أية معلومات عن ديمونا أن يعرض للخطر أحد أكبر انجازات اسرائيل على المستوى الدولي وهو شراؤها عشرين طناً من الماء الثقيل من النروج بعد أن أكدت لها أن هذا الماء سيستخدم لتشغيل محطة اختبارية نووية لتوليد الطاقة في النقب. وقد تعهدت اسرائيل أمام النروج باستخدام الماء الثقيل لأغراض سلمية ومنحتها حق معاينة استخدام الماء. وهوعمل

---

*رغم ذلك، دخل ماك كون اللعبة مستبقاً، ربما، عودته الى الحياة السياسية اذ قال على التلفزيون ان المعلومات المتوافرة حول ديمونا ليست سوى معلومات غير رسمية. . كما افاد انه لا يعلم ما اذا كانت احدى الدول التي تمتلك قوة نووية (أي فرنسا، وانكلترا، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي) قد ساعدت اسرائيل أم لا.

لن تقوم به النروج سوى مرة واحدة فقط طوال السنوات الـ ٣٢ التي ستلي. كان من الواضح أن عشرين طناً من الماء الثقيل تفوق الى حد بعيد الحاجة لتشغيل مفاعل تبلغ طاقته ٢٤ ميغا واط. وأية شكوى نروجية مع كل ما قد يترتب عن نشرها الاعلامي من تبعات، قد تلحق اضراراً بالغة في ظل الاحتجاجات الدولية على ديمونا.

وفي ٢٠ كانون الأول اجتمع بيريز بمساعديه في وزارة الدفاع الذين هم على بينة مما يجري في ديمونا ولخص لهم قصص التغطية المختلفة التي ستصبح في ما بعد الموقف العلني لبن غوريون حول هذه المسألة، وخلاصتها ان مفاعل ديمونا يشكل جزءاً من برنامج تنمية طويل الاجل لصحراء النقب وهو مكرس لخدمة الاغراض السلمية فقط، وقال بيريز ان المطالبين بمعاينة المفاعل «هم انفسهم الذين يطالبون بتدويل القدس»*.

وفي اليوم التالي أطلع بن غوريون الكنيست الاسرائيلي بكامل اعضائه وبشكل علني عما كان يبنى في النقب باسم اسرائيل: مفاعل نووي بقوة ٢٤ ميغا طن «مخصص فقط لأغراض سلمية». واضاف رئيس الوزراء هناك منشأة اخرى في النقب وهي كناية عن «معهد علمي للأبحاث في المناطق القاحلة». وعندما سيتم انجازه «المجمع» فسيفتح بكامل اجزائه واقسامه امام طلاب من دول اخرى. كانت هذه هي المرة الاولى التي يحكى فيها للبرلمانيين الاسرائيليين عن بناء المفاعل. ولدى سؤاله عن التقارير التي نشرت في اوروبا واميركا، نفى بن غوريون بشدة ما ورد فيها ووصفها بأنها «كذب متعمد او غير واعٍ». كانت هذه هي الطريقة التي عامل بها دائما بن غوريون البرلمان الاسرائيلي عندما يتعلق الأمر بمسائل امن الدولة. فهو بالنسبة اليه هيئة للتداول العبثي تناقش وتتكلم عوض القيام بعمل ما على الارض. فهو لم يكن يؤمن مع زملائه بان للكنيست الثرثار دورا مهما يلعبه عندما يتعلق الامر بمسائل امنية، لم يزدروا تماماً الكنيست الذي كانت مداولاته حول قضايا اخرى موضع احترام الا انهم كانوا يعتبرون انفسهم براغماتيين يؤمنون ـ على عكس

---

*كان بن غوريون ومساعدوه المقربون منه على اتم الاستعداد لقول كل ما هو ضروري لما يسمونه «صالح الدولة»، وقد تحدث مايكل بارزوهار في السيرة التي كتبها عن بن غوريون عن تصميم رئيس الوزراء على اخفاء مسؤوليته ومسؤولية الجيش الاسرائيلي عن مقتل ٧٠ اردنياً بطريقة وحشية عام ١٩٥٣ في قرية قبية الحدودية. وقد قام بهذه الغارة الانتقامية أرييل شارون. وقد صدر بيان باسم بن غوريون يلقي فيه مسؤولية ما حصل على سكان المستوطنات اليهودية الحدودية، وعندما سأله احد المقربين منه عن تفسير موقفه، عاد بن غوريون الى مقطع من رواية «البؤساء» لفيكتور هيغو، تكذب فيه راهبة على شرطي يسألها عن سجين لاذ بالفرار. وعلّق بن غوريون قائلاً إن الراهبة لم ترتكب خطيئة «لأن كذبتها أنقذت حياة إنسان، لذلك فلا يمكن قياس كذبة كهذه بالمقياس نفسه في ظروف مختلفة».

الكنيست ـ بأولوية العمل على الكلام. وقد وافق اعضاء الكنيست على وجهة نظر بن غوريون القائلة بأنه من غير المناسب ان يمارسوا حقهم التشريعي في مناقشة مفاعل ديمونا علنياً. ولم يتجرأ عضو واحد في البرلمان على طوح السؤال البديهي وهو انه اذا لم يكن مفاعل ديمونا أكثر من ادارة للابحاث السلمية على حسبما شدد بن غوريون علناً، فما الحاجة إذاً الى احاطته بهذا القدر من السرية كان الكنيست تواقاً الى قبول اي تصريح تدلي به الحكومة ينفي النية بانتاج اسلحة نووية.

وحتى النفي الجذري الذي اعلن عنه ارنست دايفيد برغمان حول اية خطة لصنع قنبلة قُبِلَ من دون نقاش رغم المشاركة الكاملة لبرغمان في القنبلة، والمعروفة على نطاق واسع. وبعد كان برغمان يجد نفسه في وضع محرج فهو رئيس اللجنة الاسرائيلية للطاقة الذرية والعضو الوحيد فيها رغم عدم وجود اي مفوضين في اللجنة يرأسهم طوال سنوات. فقد شغرت مراكز الاعضاء الستة السابقين في اللجنة منذ منتصف الخمسينات وقد فسر العلماء والتقارير التي اوردتها اجهزة الاستخبارات الامريكية انسحاب الاعضاء من اللجنة انه دليل على حصول خلافات جدية داخل الاوساط العلمية الاسرائيلية حول خطط برغمان في ديمونا. الا ان جزءاً كبيراً من هذا الاعتقاد غير صحيح استنادا الى مصادر اسرائيلية انتقل اعضاء اللجنة بشكل جماعي الى قسم الفيزياء في معهد وايزمان لان مسؤولين حكوميين بارزين معارضين لتطور الابحاث النووية من بينهم ليفي اشكول وبنحاس لافون الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في ذلك الوقت، رفضوا تخصيص اموال لابحاثهم. وسوف يبرز اثنان من هؤلاء الاعضاء السابقين في الستينات كمنتقدين للبرامج النووية. اما غيرهم مثل عاموس دزحاليط ابرز علماء الفيزياء النووية في اسرائيل فسيساهم الى حد كبير في الاعمال الجارية في ديمونا. لم تطعن ادارة ايزنهاور بصحة التصريحات الاسرائيلية في الايام والاسابيع المقبلة بل انكفأت على الفور امام النفي الاسرائيلي الوقح بعد ان اطلقت مناقشة القنبلة الاسرائيلية للعلن للمرة الاولى. فقد انضم البيت الأبيض في بيان أصدره في اليوم الذي تلى خطاب بن غوريون، الى الكنيست في قبول الرواية الاسرائيلية حول ديمونا من دون اي اقتناع، وجاء فيه «اعطتنا الحكومة الاسرائيلية ضمانات بأن مفاعلها النووي.. سيستخدم فقط للابحاث العلمية لتنمية المعرفة العلمية وبالتالي لخدمة حاجات الصناعة والزراعة والصحة والعلم.. وقد اعلنت اسرائيل انها سترحب بزيارات يقوم بها طلاب وعلماء من دول صديقة للمفاعل فور انجازه» وتابع التقرير الذي وافق الرئيس شخصيا على ما ورد فيه «يسرنا هنا ان نعلن ان البرنامج الاسرائيلي للطاقة النووية لا يحوي اي امر من شأنه التسبب بقلق معين».

لم تنته فصول التراجع في موقف الادارة الامريكية عند هذا الحد في اليوم التالي. اذ

كان لزاما عليها ان تضع حداً لحملة الانتقادات العالمية التي وجهت الى اسرائيل. فقد ورد في تعميم لاسلكي خاص وزعته وزارة الخارجية الامريكية في ٢٢ كانون الاول على مختلف السفارات الامريكية في كل انحاء العالم، ان الحكومة تعتقد انه لا موجب للقلق من البرنامج الاسرائيلي للطاقة الذرية استنادا الى ما اعلن عنه رسميا». وقد اعتبر التعميم الذي نشر عملاً بقانون حرية الاعلام ان المسؤولين في وزارة الخارجية الذين شاركوا في اتخاذ القرار بالضغط على اسرائيل في وقت مبكر من الشهر. قد اصابهم التشويش من جراء الاهتمام الذي خصته حكومة الولايات المتحدة لتقنيات تخزين كميات هائلة من المعلومات ونشرها وتوثيقها عن البرنامج النووي الاسرائيلي الذي تسربت اخباره الى الصحافة الامريكية والعالمية. وقد ادت الجهود التي بذلت في هذا المجال الى معلومات مثيرة تتماشى والحقائق التي وردت في المذكرة الاسرائيلية، ستقوم وزارة الخارجية بكل ما ينبغي لتهدئة الاجواء وتأمل من المراكز التي يوجه اليها هذا التعميم اظهار كل مساعدة ممكنة تحقيقا لهذه الغاية، قد تشير عبارة «تهدئة الاجواء» سياسة امريكا الثابتة بالنسبة الى القنبلة الاسرائيلية. إلا أن احتجاجا يتيما برز في الخفاء ففي ٦ كانون الثاني ١٩٦١ اثناء تلاوة كريستيان هرتر لتقريره الاخير بصفته وزيراً للخارجية في جلسة مغلقة أمام لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية (وقد كشف النقاب عن التقرير العام ١٩٨٤). وفي سياق التقرير ورد ذكر ديمونا وراح هرتر يناقش العنصر الجديد المقلق في الشرق الأوسط، فهبَّ عند ذاك السناتور بورك ب. هيكنلوبر، الجمهوري المحافظ من ولاية ايوا قائلاً: اعتقد أن الاسرائيليين كذبوا علينا بكل وقاحة. لطالما شوهوا الحقائق واساؤوا تفسيرها وزوروها في الماضي... اعتقد اننا يجب ان نأخذ على محمل الجد.. تصرفهم بهذه الطريقة حول هذا المفاعل المنتج الذي تمَّ انشاؤه خفية والذي استمروا لوقت طويل ينكرون بكل وقاحة وفظاظة انهم كانوا يبنونه. كان هيكنلوبر يعلم حق العلم عما كان يتحدث فهو كان يشغل في ذلك الوقت منصب رئيس اللجنة المشتركة للطاقة الذرية.

كما كان هذا السناتور النافذ يعلم انه ينفس احتقانه وغيظه وحسب داخل جلسة سرية فما من أحد في ادارة ايزنهاور الضعيفة والمهزوزة في الانتخابات امام كينيدي قادراً على توجيه التهمة الى اسرائيل.

واضاف هيكنلوبر بصوت مضطرب «لن أسألك عن هذا الموقف بصفتك وزيراً للخارجية. آمل أن أكون مخطئاً».

سوف تترك ديمونا لسياسة الحدود الجديدة التي سيتبعها جوف ف. كينيدي.

٧ـ ولاء مزدوج

كان لويس شتراوس سلف جون ماك كون في رئاسة لجنة الطاقة الذرية، صورة مصغرة عن المشاركين في الحرب الباردة في الخمسينات، اذ شكل دعماً اضافيا اميركياً قوياً لمعارضة انتشار الاسلحة النووية. كانت معلومات شتراوس عن ديمونا عند مغادرته اللجنة العام ١٩٥٨ تضاهي ولا شك معلومات اي شخص آخر في اوساط الاستخبارات. لكن ما من دليل على انه طرح اسئلة حول برنامج الاسلحة الاسرائيلي عندما كان لا يزال في الحكومة. كما لم يعرف عنه انه ناقش مسألة ديمونا بعد مغادرته منصبه. لكن الاكيد هو انه لم يخبر ماك كون، الكاثوليكي الملتزم عنها.

لم يشأ شتراوس التكلم عن البرنامج النووي الاسرائيلي لانه، كيهودي يكنُّ مشاعر عميقة للمحرقة، كان موافقا عليه. وكانت مشاعره الخاصة القوية تجاه اسرائيل وحاجتها للأمن تتناقض بشكل كبير وصورته العلنية المعروفة كيهودي انصهر الى حد كبير في مجتمعه الجديد.

كان شتراوس، وهو صاحب مصرف استثمار ورجل محافظ من فرجينيا رقي الى رتبة اميرال في احتياطي البحرية في الحرب العالمية الثانية، يعتبر ان الترسانة الامريكية النووية ضرورية للبقاء امام الاتحاد السوفييتي . واولئك الذين خالفوه الرأي ليسوا على خطأ وحسب بل كانوا شيوعيين مغفلين. ترك مؤسسته في وول ستريت بعد الحرب ليخدم في الجندية حتى العام ١٩٥٠ كواحد من الاعضاء المؤسسين للجنة الطاقة الذرية، وهي وكالة

فيدرالية مستقلة انشئت لتكون قيِّمة على المواد النووية الامريكية، تماما كما كانت وحدة هندسة مشروع مانهاتن التابعة للجيش مسؤولة اداريا عن عمل اوبنهايمر السري في لوس الاموس فاصبحت بذلك كل مواد الانصهار في عهدة شتراوس وزملائه المفاوضين الخمسة في اللجنة، كما كانوا مسؤولين عن تشغيل المفاعلات «المفاعيل» النووية في البلاد وتطوير صناعة القنابل الذرية. كانت رقابة المدنيين على الترسانة النووية من الصرامة بحيث لم تكن اللجنة تكشف للعسكريين عن عدد القنابل المصنعة او عن قوة شحناتها، مما أثار حفيظة هيئة الاركان العامة المشتركة في اولى مراحل تخطيط الحرب النووية، ووزارة الطاقة هي المسؤولة اليوم عن انتاج الاسلحة النووية.

وسرعان ما برز شتراوس كالرجل القوي والنافذ في اللجنة، وزاد نفوذه في العام ١٩٥٣ عندما طلب منه ايزنهاور العودة الى اللجنة رئيساً عليها. كان المواطنون الذين يستطيعون الوصول الى معلومات نووية يؤدون يمين الولاء امام شتراوس. كان يصر على متابعة الاختبارات النووية وخاض مناقشات علنية مع الذين كانوا يدعون ان السقط * الناتج عن الاختبارات مضر بصحة الانسان. كما وقف بوجه محاولات ادارة ايزنهاور لمفاوضة حظر التجارب النووية او اي اتفاق آخر على الاسلحة النووية مع الاتحاد السوفييتي. وقد وقف شتراوس الى جانب اعضاء الحكومة والكونغرس الذين سعوا الى منع تمرير معلومات عن الاسلحة الى الحلفاء الاوروبيين خوفاً من وصول دول المعسكر الذي يتزعمه الاتحاد السوفييتي اليها، وكان في الوقت نفسه من مناصري «الذرة للسلام» وهو برنامج ادارة ايزنهاور التي دعا حلفاء الولايات المتحدة الى التزود بالتكنولوجية الامريكية النووية وبالوقود النووي ـ في ظل تدابير حماية دولية ـ لتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة الذرية. وكان الافتراض السائد، وقد ظهر في ما بعد بأنه افتراض خاطىء تماماً، انه ما ان تتزود الدول الصغيرة باليورانيوم المكثف او بالبلوتونيوم الضروريين لشتغيل مفاعل نووي لانتاج الطاقة، حتى تفقد هذه الدول الحوافز التي تدفعها الى تطوير اسلحة نووية. وكان شتراوس من داعمي المبادرة الفردية وهذا لايدعو الى الدهشة، ولم يأل جهداً ليسمح لأصحاب المصانع الفردية ـ لا للحكومة ببناء وتشغيل مصانع لتوليد الطاقة النووية.

الا انه اشتهر لدى الامريكيين لكرهه ج. روبرت اوبنهايمر الذي أثار موجة من الحنق والغضب في اوائل الخمسينات عندما دعا الولايات المتحدة الى تخفيف وتيرة السباق على التسلح بالامتناع عن انتاج القنبلة الهيدروجينية، وقد كسب شتراوس معركة ضارية لانتزاع رخصته الامنية. شغلت جلسات هذه المحاكمة التي ركزت على ولاء اوبنهايمر ونزاهته،

---

* السِّقط هو الغبار الذري المتساقط.

اهتمام الشعب الامريكي برمته. لم تكن كل الامور التي دبرها شتراوس ضد اوبنهايمر علنية. فقد ثبت ان شتراوس اعطى تعليماته لمكتب الابحاث الفيدرالي (اف. بي. آي) بمراقبة تحركات اوبنهايمر وبالتنصت على هاتفه بما في ذلك مكالماته مع محاميه، بغية التأكد من انتزاع رخصته الامنية منه.

كانت خطط شتراوس وسلوكه العلني المغيظ سبباًرئيسياً في عدم محبة الناس له رغم الدور الكبير الذي لعبه في السياسة النووية الامريكية حتى وفاته العام ١٩٧٤ عن عمر يناهز ٧٧ عاماً. حتى اقرب مساعديه رأوا فيه شخصاً منعزلاً ومتعجرفاً كثير الحسابات. . عدد آخر رأى فيه ميلا للدفاع عن انتمائه اليهودي، الا ان أياً من هذه الامور لم يهم دوايت ايزنهاور الذي كان يثق بنظرته للامور والذي سيصفه في ما بعد بـ«احد ابرز الشخصيات الحكومية» في الحضارة الغربية. وقد عرض عليه ايزنهاور سلسلة من المناصب الهامة بعد ان قرر شتراوس الاستقالة من لجنة الطاقة الذرية في العام ١٩٥٨ مثل منصب وزير الخارجية، ورئيس اركان البيت الابيض ، وقد رفضهما شتراوس. الا انه تمكن في النهاية من حمله على الموافقة على منصب وزير التجارة. إلا أن جلسات منح الثقة للادارة العام ١٩٥٩ كانت بمثابة كارثة - اذ اعتبرت لجنة مجلس الشيوخ للتجارة شتراوس شخصاً قليل النزاهة - مما ادى الى رفضه بشكل مذل. كان المرشح الوحيد في الحكومة الذي لم ينل الثقة المطلوبة خلال ولايتي الرئيس ايزنهاور، والثامن الذي يلقى رفضاً كهذا في تاريخ امريكا.

بقي شتراوس يكن عدائية كبيرة للاتحاد السوفييتي بعد اعتزاله الحياة السياسية، فقد قال لهيئة من الكونغرس خلال الجلسات حول اقتراح ادارة كينيدي بحظر التجارب النووية «لست متأكداً مما اذا كان تخفيف حدة التوتر [بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي] امراً جيداً بالضرورة» كما تابع دعوته لاستخدام الطاقة الذرية. وفي العام ١٩٦٤ قام بزيارة الى اسرائيل - يبدو انها الاولى له - للتشاور مع الحكومة حول اقتراح انشاء مصنع لتحلية مياه البحر يعمل بالطاقة النووية. وقد التقى شتراوس نظيره الاسرائيلي ارنست دايفيد برغمان حتى ان صداقة نشأت بين الرجلين خلال حياة شتراوس المهنية الذي حضر معظم المؤتمرات الدولية حول الاستخدام السلمي للذرة. لم يعلم بهذه الصداقة سوى قلة قليلة من الاشخاص فلا كاتب سيرة شتراوس، ولا ابنه لويس الذي تمكن من الاطلاع على كل اوراق والده، كانا يعلمان بالعلاقة القائمة بينهما. وتعطي صداقة برغمان الدليل القاطع على تعاطف شتراوس مع البرنامج الاسرائيلي للاسلحة النووية، وفي خريف العام ١٩٦٦، استخدم شتراوس نفوذه للحصول على اذن خاص لبرغمان كصديق زائر لمعهد الدراسات المتقدمة في برنستون لمدة شهرين. وشتراوس الذي لا يحمل شهادة جامعية، عضو في مجلس امناء المعهد منذ الحرب العالمية الثانية، وهو لا يزال احد اهم المساهمين وجامعي

الاموال فيه. نادراً ما كان المعهد يتعامل مع كيميائيين فخريجوه علماء فيزياء ورياضيات، الا ان القواعد لم تكن لتطبق على شتراوس. كان برغمان في تلك الفترة يشعر بالمرارة لانه اجبر على الاستقالة من منصبه في وزارة الدفاع ومن رئاسة اللجنة الاسرائيلية للطاقة الذرية، بسبب معارضته المستمرة لقرار رئيس الوزراء ليفي اشكول ـ يعود اتخاذ جزء منه الى ضغوطات مارسها الرئيس ليندن ب. جونسون ـ بتأخير انتاج الاسلحة النووية على نطاق واسع.

تذكر كارل كايسن الذي كان المدير الجديد للمعهد في ذلك الوقت. لقد حدثني شتراوس كثيراً عن برغمان قائلا لي انه عالم مميـز. واضاف كايست انه لم يعرف من هو برغمان وماذا كان يفعل الا قبيل وصوله الى المعهد. لم يكن برغمان على عجلة من امره وسوف يزورني مرات عديدة ليتحدث الي. كان من الواضح ان بـرغمان وشتـراوس صديقان. وكان من الواضح ايضا انه يعمل في البرنامج (الاسرائيلي) للاسلحة (النووية). وكان مرتاحاً جدا لذلك. ومن الواضح ايضا ان برغمان كان يخبر كايسن بكل ما كان يخبر شتراوس. ولم يفاجأ كايسن وهو سياسي واقتصادي بارر شـغل منصب ناتب مساعد الرئيس لشؤون الامن القومي، عندما علم ان اسرائيل كانت مهتمة بالقنابل النووية. الا ان ما شكل صدمة بالنسبة اليه هو معرفته ان شتراوس ـ الذي كان يبدو متقلباً في يهوديته ومعارضاً شديداً لاي انتشار لتكنولوجيا الاسلحة النووية ـ كان يحبذ سراً امتلاك اسرائيل السلاح النووي.

ربما بسبب الصخب والضجيج اللذين احاطا بحياة شتراوس السياسية، لم يحظ الناس او حتى الصحافة بفرصة القاء اكثر من نظرة خاطفة على مشاعره الخاصة عن كونه يهودياً وعن شعوره بالذنب لانه لم يقم بالشيء الكثير في الثلاثينات لانقاذ يهود من المحرقة. لم يكن انتماؤه اليهودي خافيا على احد، فقد كان منذ عام ١٩٣٨ زعيم جماعة «عمانوئيل (ومعناها الله معنا) التي تنتمي الى اكبر كِنيس في مدينة نيويورك» في العام ١٩٥٧ راودت ايزنهاور لفترة قصيرة فكرة تعيينه وزيراً للدفاع، الا انه فكر ان انتماءه اليهودي قد يتسبب ببعض المشاكل مع الدول العربية في الشرق الاوسط. ومع ذلك لم يعلم احد من اصدقائه المقربين منه وحتى من زملائه في لجنة الطاقة الذرية، عن نشاطاته لدعم انشاء وطن قومي يهودي. فقد كتب شتراوس في مذكراته التي نشرت العام ١٩٧٢، بشكل مقتضب عن المحرقة النازية وعن اولئك ـ وهو من بينهم ـ الذين لم يقوموا بما فيه الكفاية للحؤول دون ذلك «ستظل السنوات الممتدة بين العام ١٩٣٣ وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، بالنسبة اليَّ كابوساً حتى آخر ايام حياتي ولم تكن الجهود الضئيلة التي بذلتها للمساعدة في التخفيف من المآسي سوى مجرد اخفاقات، في ما خلا حالات نادرة».

في العام ١٩٣٣ طلبت اللجنة الامريكية اليهودية من شتراوس حضور مؤتمر دولي في لندن حول المأزق اليهودي. فالتقى هناك الدكتور حاييم وايزمان ورأى كيف ان المشاركين وافقوا على انه يجب جمع مبالغ ضخمة جدا من مال الولايات المتحدة للمساعدة في توطين حوالي مليون يهودي. وكان شتراوس المعارض لانشاء دولة يهودية في فلسطين آنذاك، هو الموقف الوحيد المعارض في المؤتمر. وهو موقف سيندم عليه في ما بعد. وفي السنوات الست التالية، ومع اقتراب الحرب النازية الخاطفة، سيمضي شتراوس قسطاً كبيراً من وقته في سعيه العبثي لاقناع الحكومة البريطانية باعطاء اللاجئين الاوروبيين، سواء اكانوا يهوداً أم غير يهود، قسماً من افريقيا المستعمرة ليستوطنوا فيها. لم يشكل المال عائقا فقد وافق شتراوس وزملاؤه، ومن بينهم الممول برنارد باروخ على جمع ما قد تصل قيمته الى ٣٠٠ مليون دولار* الا ان القطار كان قد فات. والشعور القوي لشتراوس بذلك الاخفاق - وبفشل حكام العالم - واضح في مذكراته «اجتاحت موجة الحرب العاتية الاراضي والمحيطات واغلق العالم المصعوق عينيه حقيقة ومجازاً، على اولئك المساكين الذين ابتلعتهم**. وككثيرين غيره من اليهود بقي شتراوس معادياً للصهيونية طوال حياته إلا

---

* كان الهدف إقناع البريطانيين بالتخلّي عن أرض في كينيا أو طانجانيكا (تانزانيا اليوم) أو شمالي روديسيا (زيمبابواي اليوم). وقد حمل شتراوس رسالة من باروخ إلى لندن في أواخر صيف ١٩٣٩ ذكر فيها «إن الأرض التي سيتم التخلّي عنها في أفريقيا، يمكن تنظيفها بالمعدات الحديثة، لم يكن العالم نظيفاً قط كما هو عليه اليوم. بلادنا مليئة اليوم بالمآسي. تمّ في الماضي تنظيف باناما وكوبا، ويمكن اليوم تنظيف أفريقيا.. هذه الأرض الجديدة قادرة على استيعاب عشرات الملايين، وهم قادرون على أن يكونوا أفضل الشعوب وأقواها وأكثرها شجاعة وإقداماً.. لم يرد في اقتراح شتراوس باروخ أي ذكر للأفارقة الذين كانوا يعيشون في المناطق التي قد يتم التخلّي عنها. كان من شأن أي عملية توطين كهذه أن تؤدي لا محالة إلى نزاع مماثل للنزاع الذي كان - ولايزال - دائراً بين الاسرائيليين والفلسطينيين الذين طردتهم الحركة الصهيونية عن وطنهم.

** لم يكن شتراوس او دينو بروجيوني من الـ«سي. آي. إي» يعلم في ذلك الوقت أن طائرات الاستطلاع التابعة لسلاح الجو الامريكي الثاني عشر وسلاح الجو الحليف في المتوسط قد صورت وطارت مرات عدة فوق مخيمي أوشفيتز وبيركيتو النازيين في بولونيا في العام الاخير من الحرب، حيث قتل ١٢ ألف يهودي وغجري يومياً حرقاً وخنقاً بالغاز عام ١٩٤٤. كان مخيما الموت يبعدان حوالي ٨ كلم عن مجمع فاربن للمطاط والوقود الصناعي تعرض للقصف ٤ مرات في الحرب العالمية الثانية وفي العام ١٩٧٨ لاحظ بروجيوني وزميله في «الوكالة» روبرت بوارييه ان المخيمين كانا يقعان في الخط الاستطلاعي الذي يشمل مجمع فاربن. وكان بروجيوني يعلم بحكم خبرته انه كان يتم تشغيل آلات التصوير قبل ان تبلغ الطائرات أهدافها=

انه كسب ثقة زملائه في لجنة الطاقة الذرية عبر الانضمام اليهم في جنيف في العام ١٩٥٥ في مؤتمر الامم المتحدة حول الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والذي كان اضخم مؤتمر علمي دولي عقد حتى ذلك الوقت. وقد شارك فيه اكثر من ١٥٠٠ مندوب يمثلون سبعين دولة بينهم اسرائيل، التي رأس وفدها ارنست برغمان ولقي موشيه شاريت وزير الخارجية في ذلك الوقت دعماً كاملاً من احد النواب الذي رأى من المهم اخبار شاريت ان ٣٠٠ من المندوبين في المؤتمر هم يهود. وكتب شاريت يقول في مذكراته انه رغم هذا العدد الكبير عندما اقامت الجالية اليهودية في جنيف احتفالاً دينياً خاصاً عشية الجمعة، لم يحضر سوى الوفد الاسرائيلي ورئيس الوفد الامريكي ادميرال شتراوس.

الا ان شتراوس عمل رغم ذلك في واشنطن على كبح جماح شعوره تجاه اليهود وتجاه المحرقة مع ان عدداً من مرؤوسيه السابقين في لجنة الطاقة الذرية لاحظوا عداوته الواضحة للالمان وتردده في التعامل معهم في اي موضوع من المواضيع. ومع ذلك لم يعلم مايرون كرايتزر وهو مسؤول يهودي قديم العهد في اللجنة ان شتراوس كان يصوم في يوم الغفران (وهو اقدس يوم عند اليهود) الا بعد استقالته من رئاسة اللجنة. وقد طلب الرئيس ايزنهاور من شتراوس بعد تقاعده رئاسة الوفد الامريكي للقاء دولي في فيينا في يوم الغفران الا ان شتراوس لم يظهر في ذلك اليوم. بل اكتفى بالركون بكل بساطة في غرفته. لايمكن تجاهل خلفية شتراوس ومشاعره القوية تجاه المحرقة اذا ما اردنا ان نحلل لماذا لم يخبر احدا ـ وخاصة جون ماك كون ـ عن ديمونا. شكل موضوع «الولاء المزدوج» الذي برز

= بوقت طويل. هل دفنت صور المخيمين في قسم محفوظات البنتاغون للحرب العالمية الثانية؟ وكتب بروجيوني يقول «اكتشفت انه تم تصوير المخيمين من الجو ثلاثين مرة على الاقل. ولدى معاينتنا الصور الملتقطة تمكنا من رؤية المجمعات الاربعة الكبيرة التي كانت تحوي غرف الغاز وغرف الموت.. كانت الجثث تحرق كوماً كوماً في الخارج. وقد اظهرت بعض الصور ضحايا تسير الى الموت. قيمة هذه الصور لا تُقدر بثمن من الناحية التاريخية ـ فقد منع النازيون التقاط الصور داخل المخيمات، واضاف بروجيوني انه لم يكن هناك من سبب اجتماعي او تاريخي يسمح لمحللي الصور (الملتقطة اصلا لمجمع فاربن) في سلاح الجو الامريكي بفهم ما كانوا يرون «فغالباً ما كانت تظهر في الصور صفوف من الاشخاص امام احد المباني» وكانت هناك أسباب اخرى حالت دون دراسة معمقة لصور المخيم خاصة الحاجة الماسة للاستخبارات لانزال النورماندي في اوروبا في حزيران ١٩٤٤، مما ادى الى اعباء ثقيلة القيت على كاهل محللي الصور لدى الحلفاء. كما كانت الطائرات الحليفة تحاول كسر شوكة سلاح الجو الالماني في اواخر العام ١٩٤٤ عبر شن غارات عنيفة على كل مصانع الوقود الصناعي في المانيا مما تطلب بدوره تحليلاً اضافياً لصور تقييم نتائج القصف والغارات.

من اعمال شتراوس، قلقا بالغا لاوساط الاستخبارات الامريكية منذ انشاء اسرائيل العام ١٩٤٨.

فقد منع اليهود الامريكيون مثلاً طوال سنوات عدة من معالجة المواضيع التي تتعلق باسرائيل داخل المقر العام للـ«سي. آي. إي» كما لم يعين ولا يهودي مسؤولاً عن اقسام او عملاء لهم علاقة باسرائيل ولكن حتى القلة القليلة من اليهود الذين تمكنوا من تبوؤ مناصب رفيعة مثل ادوارد و. بروكتور الذي شغل منصب نائب مدير الوكالة في منتصف السبعينات لم يكن يسمح لهم بالاطـلاع على ملفات حساسة لها علاقة باسرائيل كما منع اليهود من حضور حصص التدرب على اللغة العبرية (التي سميت لفترة لغة عربية خاصة) داخل وكالة الامن القومي. فهذا التدريب هو شرط اساسي للقيام بعمليات ميدانية في التنصت على الاتصالات الاسرائيلية لحساب وكالة الامن القومي. كما فرضت وكالة الاستخبارات للاتصالات التابعة للبحرية الامريكية (المعروفة باسم فريق الامن البحري) حظراً على تكليف يهودي بموضوع شرق اوسطي.

كان الاعتقاد سائدا ـ ولايزال ـ بين مسؤولي السلك الدبلوماسي الاميركي أن أي تقرير دبلوماسي ينتقد اسرائيل يصل بطريقة ما الى السفارة الاسرائيلية في واشنطن في غضون أيام. وقد اتفقت ادارة الرئيس كينيدي العام ١٩٦٣ مع اسرائيل بشكل غير رسمي على ان يمتنع كل من البلدين عن القيام بنشاطات تجسس ضد البلد الآخر. وقد افاد احد المساعدين السابقين لكينيدي ان المسؤولين الامريكيين سعوا عبر هذا الاتفاق الى الحد من الخرق الاسرائيلي الاستخباراتي للولايات المتحدة.

لكن اليهود وغير اليهود كانوا متشابهين في الواقع عندما يتعلق الامر بقدرة اسرائيل النووية. وحصر مشكلة الولاء المزدوج باليهود دون سواهم هو ابعد ما يكون عن المعالجة السليمة للمسألة. اذ يكنُّ الامريكيون، الى أية شريحة اجتماعية انتموا، تعاطفاً مع اليهود الناجين من اهوال الحرب العالمية الثانية والذين سيصبحون اسرائيليين في ما بعد. وكانت اولى اثار الولاء المزدوج نشوء نوع من الرقابة الذاتية منعت حكومة الولايات المتحدة من التعاطي بعقلانية وبشكل مـلائم مع المسائل الاستراتيجية والسياسية التي نشأت عن بروز اسرائيل نووية. فالموضوع ليس موضوع خرق قواعد وانتهاك قوانين، بل موضوع استغلال قلة من المسؤولين المناصرين لاسرائيل يهوداً كانوا ام لا، مناصبهم في محاولة للحصول على صورة شاملة ودقيقة عن البرنامج النووي الاسرائيلي. ولم يحاول احـد الحؤول دون ذلك. فغالبا ما اتهم العدد القليل من المسؤولين الحكوميين في مجال منع انتشار الاسلحة النووية عند مجرد محاولتهم الاطـلاع على كل ما له علاقة بديمونا، بانهم «متحمسون»، وهم بالتالي ليسوا أهلاً للثقة..

مجرد ان يكون المرء يهوديا يثير حوله التساؤلات حتى في اوساط اكثر الرجال انفتاحاً ورصانة. كان دينو بروجيوني يطلع شتراوس بانتظام على المعلومات الاستخباراتية النووية التي تلتقطها الـ U-2 . الا انه وجد ان الغموض يكتنف موقفه في ما يتعلق بالمعلومات عن المفاعل النووي الاسرائيلي، لم اكن اعلم بماذا كان يفكر. لم اتمكن قط من فهمه، اذ يتهيأ الي انه كان يقول في قرارة نفسه: حسناً، كانت لدى بروجيوني اسباب خاصة تدفعه للتساؤل حول حقيقة موقف شتراوس. اذ كان يعلم عن وجود اثبات لدى الـ« سي. آي. إي»، على اشتراك يهود امريكيين واوروبيين بشكل مباشر في تمويل مفاعل ديمونا وبنائه منذ بدء المشروع. قال بروجيوني «كان الموقف السائد وخاصة عند يهود نيويورك بانه عليكم حماية اسرائيل وكل شخص (من اوساط الاستخبارات) لم يقم بذلك كان موضع اضطهاد».

في مقابلات اجريت لتأليف هذا الكتاب مع مسؤولين امريكيين رفيعي المستوى في البرنامج الامريكي للاسلحة النووية ـ اشخاص مثل لويس شتراوس امضوا جزءاً كبيراً من حياتهم في صنع القنابل لم يشك أيٌّ منهم في الطموحات النووية لاسرائيل. وقد تحدث معظمهم عن صداقات شخصية تربطهم بفيزيائيين اسرائيليين يعملون في برنامج الاسلحة الاسرائيلي فلم يكن اي شخص بمستوى لويس شتراوس وخبرته ليتساءل عن حقيقة سر المفاعل في النقب. واقرت زوجته اليس ٨٨ عاماً ان زوجها الكتوم على عمله كان ليوافق على ان تحمي اسرائيل نفسها من دون شك. وقد علم شتراوس بحالة الهلع التي نشبت على مستوى عال بهجرة الفيزيائي النووي اليهودي ريمون فوكس الى اسرائيل العام ١٩٥٧ من كاليفورنيا حيث كان بامكانه الوصول الى معلومات حول تصميم الاسلحة في مختبر لورنس ليغرمور الوطني وهو منشأة الابحاث التي تديرها جامعة كاليفورنيا لحساب لجنة الطاقة الذرية لم تكن الاسرار التي بحوزة فوكس تقدر بقيمة بالنسبة الى اسرائيليي ديمونا.

ولعل الواقع الذي حدا بشتراوس الى عدم اثارة مسألة ديمونا مع جون ماك كون هو ايمانه بعدم السماح بتكرار ما حصل ليهود أوروبا في ظل هتلر. فقد كان بذلك يحاول ربما التعويض عما لم يقم به أو عما لم يتمكن من القيام به لمساعدة يهود أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية. من هنا كان تشابه المواقف طوال السنوات الثلاثين التالية بين اليهود وغير اليهود في الحكومة الامريكية عندما تعلق الامر بمفاعل ديمونا. هل يمكن اتهام اشخاص هؤلاء باستعمال معيارين في التعامل، كما يقول دينو بروجيوني وآخرون في اوساط الاستخبارات الامريكية؟ هل فشل لويس شتراوس الذي قام بكل ما ينبغي عندما كان الامر يتعلق بولاء اشخاص مثل ج. روبرت اوبنهاير، في القيام بما يحتمه عليه منصبه من واجبات بالنسبة الى المعلومات الاستخباراتية التي كان يعرفها عن ديمونا، ومن واجبه

اطلاع خلفه عليها؟

يعتقد عدد كبير من اليهود ويمكن فهم ذلك ربما، بعدم وجوب مناقشة مسألة «الولاء المزدوج» علنية، اذ يخشون من ان تؤدي اية مناقشة للدعم الذي يقدمه اليهود على حساب الولايات المتحدة، الى تقوية تيار معاد للسامية ، ويبدو ان المخاوف تكمن في اقتناع غير اليهود بان اي شكل من اشكال الدعم اليهودي لاسرائيل يسبق الولاء للولايات المتحدة الموضوع الثاني المتعلق بالدعم اليهودي الامريكي لاسرائيل، وهو ان اي كشف علني لقدرة اسرائيل النووية قد يؤدي من جديد الى بروز خوف لدى الدول العربية من مؤامرة يهودية عالمية والى مضاعفة جهود العرب للحصول على القنبلة.

جميع هذه المخاوف تدفعنا الى طرح الاسئلة التالية: هل يمكن العالم ان يكون قادراً على احتمال الادعاء بأن اسرائيل ليست قوة نووية لان القيام بعكس ذلك قد يثير مواضيع صعبة المعالجة؟ هل يمكن تطبيق اي اتفاق دولي للحد من انتشار الاسلحة النووية اذا لم تبلغ اسرائيل عن كامل اسلحتها وقنابلها النووية؟ هل يمكن العرب ان يتجاهلوا حيازة اسرائيل اسلحة نووية لمجرد عدم نشر ما تمتلكه اسرائيل من اسلحة؟ هل يجب معاملة اسرائيل بسبب الدعم العاطفي الواسع النطاق الذي تتمتع به في الولايات المتحدة، بمقياس اخلاقي مختلف عن الذي تعامل به كل من الباكستان او كوريا الشمالية او جنوبي افريقيا؟

كان عدد كبير من ابرز المسؤولين حول عدم انتشار الاسلحة في الحكومة الامريكية مقتنعا حتى اوائل التسعينات ان الشرق الاوسط لايزال منطقة يمكن ان تستخدم فيها اسلحة نووية.

قال احد الخبراء الذين شاركوا في دراسات اعدتها الحكومة حول الملف النووي في الشرق الاوسط في العقدين المنصرمين «لدى الاسرائيليين استراتيجية نووية حاضرة وواضحة، وقد يلجأون اليها اذا كان التهديد الذي يواجهونه جديا بما فيه الكفاية».

ويستبعد احد مرؤوسي شتراوس السابقين في لجنة الطاقة الذرية بان انتماءه اليهودي هو السبب الذي حال دون اخباره جون ماك كون عما يعرفه عن ديمونا.

ويعتقد الجي أ. ويلز وهو مدير الشؤون الدولية في لجنة الطاقة الذرية في منتصف ١٩٥٨، تاريخ حلول ماك كون محل شتراوس، ان اسباباً تافهة وعادية حملت شتراوس على عدم تحمل مسؤوليته كرئيس للجنة لماذا كان على شتراوس ان يخبر ماك كون؟ لم يكن الرجلان مقربين من بعضهما البعض. وكل منهما متقوقع في انانيته لا يمكنني ان اتصورهما صديقين حميمين يشربان كأساً سويه».

لم يكن اخبار شتراوس ماك كون او عدم اخباره، بالنسبة الى ويلز مهما فقد زار ويلز اسرائيل العام ١٩٥٨ وعلم عندئذ ـ كما علم كل مسؤول حكومي اراد ـ ان اسرائيل كانت تبني مفاعلا نووياً. لذلك، فاذا فوجىء ماك كون عندما علم بشأن المفاعل في آخر العام ١٩٦٠، فالغلطة غلطته».

٨ ـ كفاح رئيس

كان ابراهام فينبرغ يشاطر لويس شتراوس إيمانه بالعمل نيابة عن اسرائيل وراء الكواليس، إلا أن فينبرغ كان يعمل بطريقة لا يقدر شتراوس على اتّباعها: التفردّ بالرأي والعمل الفردي. وقد ساهم فينبرغ الذي جنى ثروته من بيع الثياب والجوارب، في تمويل حملة هاري س. ترومان الانتخابية الرئاسية التي بدت على شفير الإفلاس العام ١٩٤٨. وكان خلال الحملة الانتخابية الرئاسية لعام ١٩٦٠ ربما أهم يهودي يجمع التبرعات والأموال في الحزب الديموقراطي. كانت مهمته واضحة إذ كان من شأن الدولارات التي جمعها أن تؤمّن استمرار ادعم الحزب الديموقراطي لاسرائيل.

وكا فينبرغ «لاعباً» ـ حسبما وصف هو نفسه ـ شاطر صديقه الحميم ارنست دايفيد برغمان حلمه باسرائيل نووية علنياً،كان رئيس منظمة الرابطة الاسرائيلية، وسراً كان يساعد في جمع ملايين الدولارات التي يحتاجها بناء المفاعل المشتبَه بأمره ومصنع المعالجة في ديمونا. واقتنع فينبرغ بفكرة تمويل عمليات الانشـاء في ديمونـا من خارج الميـزانية الاسرائيلية المخصصة لهذا المشروع بسبب كلفته الباهظة وازدياد نفقاته. إذ وُجّهت الى البرنامج النووي انتقادات عدة من داخل اسرائيل وخارجها مما حتّم اللجوء الى طرق غير عادية لجمع الأموال اللازمة. ولم يكن من شأن الاعلان غير المرغوب فيه الذي صدر بشأن المفاعل في نهاية ولاية ايزنهاور إلا أن زاد من تصميم بن غوريون وشيمون بيريز على حماية هذا السر وإحاطته بالكتمان. كان فينبرغ أكثر من مجرّد جامع للأموال في هذه المعمعة فقد

أصبح مدافعاً عن آراء بن غوريون وبيريز داخل ادارة الرئيس الذي بتعيينه جون ماك كون مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية في أيلول ١٩٦١، أظهر عن معارضته القوية للقنبلة الاسرائيلية. كان التعاون وثيقاً بين بيريز وفينبرغ الذي قال عنه «غالباً ما كان يأتي إليّ من أجل المال. وكنت أساعده ما أن يقول لي ما هو مطلوب مني».

لا يزال فينبرغ فخوراً بدعمه اسرائيل وبرنامجها السري للأسلحة وقد خاض أشرس معركة للدفاع عن اسرائيل، في أوائل عهد إدارة الرئيس كينيدي، عندما نجح في التغلّب على إصرار كينيدي على السماح لفريق معاينة اميركي بتفتيش ديمونا متى وكيف أراد. كان نجاح فينبرغ متأصلاً في المعترك السياسي الاميركي، وقد شرح قائلاً «كان سر قوتي تعاوني معهم في ما هم بحاجة إليه: المال للحملة الانتخابية».

ذاق فينبرغ أول طعم للانتصار السياسي في أحلك ظروف حملة ترومان الانتخابية ضد توماس أ. ديوي حاكم ولاية نيويورك الجمهوري الذي بدا أنه اقتنص الفوز في انتخابات ١٩٤٨. وقال فينبرغ «منذ أول عهدي السياسي في التعاون مع ترومان، شعرت أنه من واجب كل يهودي مساعدة اسرائيل». ودُعِيَ فينبرغ بوصفه عضواً في لجنة تمويل حملة الانتخابات الديموقراطية، إلى اجتماع في البيت الأبيض مع الرئيس الذي كسب اعجاب اليهود وتقديرهم في العالم أجمع لقراره الاعتراف باسرائيل في وقت سابق من ذلك العام. وتذكّر فينبرغ قول ترومان «إذا ما كان عليّ أن أرهن شيئاً للحصول على المال رهنت نفسي ـ ليت باستطاعتي أن أجوب البلاد بالقطار؟ نحن بحاجة إلى ما لا يقل عن ١٠٠ الف دولار». فقال فينبرغ لمساعدي الرئيس أنه سيتمكن من جمع المبلغ عند انقضاء ذلك اليوم. كما تمكن من ان يستقبل الزعماء اليهود المحليون الرئيس عند كل محطة من جولته بالقطار في البلاد، و «يزوّدوه بالوقود» هذا فضلاً عن تأمين الأموال الإضافية التي احتاج إليها.

ومن بين أثمن ما يملكه فينبرغ رسالة شكر من سبع صفحات كتبها ترومان بخط يده. ويقدّر فينبرغ ما جمعه هو وزملاؤه اليهود في حملة القطار الانتخابية لعام ١٩٤٨ «حوالي ٤٠٠ ألف دولار». فهم ترومان ما يُنتَظر منه عمله، وفكّر بتعيين فينبرغ سفيراً للولايات المتحدة في إسرائيل. إلا أن الاخير رفض. قلت له أنه لا يمكن تعيين سفير يهودي في اسرائيل قبل إحلال السلام».

لم يرد ذِكر رواية فينبرغ عن تمويله حملة هاري ترومان في أي كتاب للتاريخ الحديث.* وبالتالي لا يمكن التأكد من مدى صحتها تماماً كما هي الحال بالنسبة إلى

* لم يكن مؤرخو الحملات الانتخابية وحدهم الذين فاتتهم قصة فينبرغ هذه، اذ لم يكتب =

نشاطاته في ما بعد لجمع الأموال لمنشآت ديمونا. إلا أن هناك دلائل قوية تشير إلى أن فينبرغ لعب دوراً أساسياً كالذي وصفه. إذ يتذكر كلارك كليفورد وهو محامٍ بارز في واشنطن وأحد مساعدي ترومان، كيف أن فينبرغ تدخل في وقت حرج من «حملة القطار» الانتخابية. لم يكن كليفورد مشاركاً في جمع المال للحزب الديموقراطي إلا أنه كان يعلم أن المال نفد من حملة الرئيس الانتخابية وهي في منتصف رحلتها. وتذكر كيف أن العمل على إبقاء الحملة مستمرة «كان عملاً شاقاً، إذ لم نجد أحداً كان يعتقد أننا قد نربح». ولاحت بوادر كارثة في أوكلاهوما سيتي عندما أبلغت إحدى الاذاعات ـ في عصر ما قبل التلفزيون ـ الحملة أنها لن تنقل سياسة ترومان الخارجية التي كان يشرحها في طول البلاد وعرضها كسباً لأصوات الناخبين، «إلا إذا تم الدفع مسبقاً. وقد صعقنا لهذا الخبر. بلغ الإحراج مبلغاً يفوق الوصف. كان علينا أن نجمع على الفور نحو ٦٠ الف دولار نقداً، وفكّر ترومان في شخص يقدر على مساعدته. وهذا الشخص الذي تكلّم عنه في ما بعد لم يكن سوى ابراهام فينبرغ. وقد قلت دوماً إن ابراهام هو وحده الذي أنقذنا من ذلك الموقف المحرج وأنقذ برنامجنا الانتخابي. كان حقاً بمثابة منقذ».

كما نَشَط فينبرغ ايضاً في جمع الأموال لأدلاي أ. ستيفنسون المرشح الديموقراطي الذي خسر عامي ١٩٥٢ و١٩٥٦، وقدم أيضاً دعماً قوياً للسناتور الديموقراطي ستوارت سيمينغتون من ميسوري. (سيبرز سيمينغتون في ما بعد بمواقفه المتناقضة. فقد دعم بقوة امتلاك اسرائيل أسلحة نووية، وسنَّ في الوقت نفسه تشريعاً داخل مجلس الشيوخ للحد من انتشار اسلحة كهذه). إلا أن فينبرغ لم يلعب أي دور في حملة جون كينيدي الانتخابية التمهيدية ليفوز بالترشيح الديموقراطي. إذ كان فينبرغ مقتنعاً كعددٍ كبير من اليهود، أن والد كينيدي معادٍ للسامية. فقد جهد جوزف ب. كينيدي المليونير العصامي والكاثوليكي الملتزم، لعدم خوض الحرب ضد المانيا عندما كان سفيراً لبلاده في انكلترا قبل الحرب العالمية الثانية في عهد فرانكلين د. روزفلت. إلا أن ابراهام ريبيكوف حاكم ولاية كونيكتيكت ومدير حملة كينيدي خلال المؤتمر الديموقراطي، اتّصل بفينبرغ بعد أسابيع قليلة على قبول الديموقراطيين ترشيح كينيدي، «كنت اليهودي الوحيد الذي يعمل لكينيدي، وأدركت أن اليهود مع أي شخص آخر غير جاك (جون) كينيدي. فقلت لكينيدي أنني سأتصل بابراهام فينبرغ الذي كنت أعتبره شخصية يهودية نافذة. حضرت لاجتماع مع كينيدي في جناح فينبرغ في «اوتيل بيار» ودعونا أبرز الشخصيات اليهودية»، وقد حضر نحو عشرين من رجال الأعمال والمموّلين.

= احد من مراسلي التلفزيون او الصحف المعاصرين الذين غطوا الاحداث العام ١٩٤٨، عن العلاقة المالية بين فينبرغ وحملة ترومان.

كان اجتماعياً شاقاً، وكان كينيدي آتياً لتوّه من عطلة قصيرة قضاها في مقر عائلة آل كينيدي في هيانيس بورت في مساتشوسيتس. فدخل ديواي د. ستون وهو من أهم شخصيات بوسطن، صلب الموضوع على الفور بسؤاله الأول، حسبما روى لنا فينبرغ، «الجميع يعلم يا جون سمعة والدك في ما يتعلق باليهود وبهتلر. والجميع يعلم أن التفاحة لا تسقط بعيداً عن شجرتها». فما كان من كينيدي إلا أن كال له بالمكيال نفسه وأجابه «وأنتم تعلمون أن أمي هي جزء من الشجرة عينها أيضاً». ففهم الرسالة ريبيكوف الذي سينضم في ما بعد إلى حكومة كينيدي: يجب ألّا نحمل الابناء تبعات ما قام به آباؤهم». كانت رسالة كينيدي هذه كافية، ولحسن حظه، للموجودين في جناح فينبرغ، ثم صعد كينيدي إلى احدى الغرف العلوية مع ريبيكوف انتظاراً لحكمهم. فوافق الحاضرون على تقديم مساهمة أوّلوّية بقيمة ٥٠٠ الف دولار إلى الحملة الانتخابية، مع وعد بتقديم المزيد. وقال فينبرغ «ناديته (كينيدي) على الفور. فشكرنا بصوت متهدج وتأثر كثيراً» لشدّة أمتنانه.

إلا أن كينيدي نسي كل امتنانه صباح اليوم التالي عندما وصف الاجتماع إلى الصحافي والصديق القديم تشارلز ل. برليت. فقد ذهب كينيدي إلى منزل برليت شمالي غربي واشنطن وأخذه في نزهة أخبره فيها رواية مختلفة عمّا دار في اجتماع الليلة السابقة. وقال برليت «كان حانقاً بصفته مواطناً أميركياً لأنه وصل إلى حدٍّ قالت له مجموعة صهيونيـة «نعلم أن حملتك في ضيق. سندفع لك نفقاتك المالية إن أطلقَت يدنا في السياسة الشرق أوسطية». وقد امتعض كينيدي أيضاً كمرشحٍ رئاسيٍ من الصفاقة التي انتهجوها في التعامل معه، إذ قال لبرليت بغضب «يريدون الإمساك بدفّة الحكم».

وقال برليت أن كينيدي وَعَد أنه «في حال وصل إلى سدَّة الرئاسة سيعالج الموضوع» أي حاجة المرشح الرئاسي الملحّة للمال وما يمكن أن يتعرض له نتيجة لذلك لضغوطات مطالب مموّلِي حملته. وفي الواقع وفى كينيدي بوعده هذا قبل إنقضاء العام الأول من ولايته، إذ شكّل لجنةً مؤلفة من الحزبينِ الرئيسيين (الجمهوري والديموقراطي) في تشرين الأول لرفع التوصيات حول السبل الآيلة الى توسيع «القاعدة المالية للحملات الانتخابية الرئاسية». كما أدلى بكلمة هي من المصارحة والصدق بحيث لم يدرك لا الشعب ولا الصحافة معناها، انتقد فيها الوسيلة المتّبعة حالياً لتمويل الحملات ونعتها بالـ «مذمومة وغير النظيفة» لأنها تجعل المرشحين يعتمدون على المساهمات المالية الضخمة لأصحاب المصالح الخاصة. وصرّح بأن الانتخابات الرئاسية كانت «الاختبار الأمثل والأعلى للحياة الديموقراطية» في الولايات المتحدة. إلا أن عصر كينيدي كان لم يحن بعد في ذلك الوقت. فقد اصطدمت اقتراحات تمويل الحملات الرئاسية بالحائط المسدود*.

---

*أوصت اللجنة التي رأسها الكسندر هيرد عميد مدرسة التخرج في جامعة نورث كاليفورنيا، من=

من المستحيل الوقوف على رأي واحد في ما يتعلق بالروايات المختلفة حول موقف كينيدي من الاجتماع الذي عُقِد في شقة فينبرغ في «اوتيل بيار». لكن الحقيقة هي أنه رغم الكلام الشديد اللهجة الذي قاله كينيدي لبرليت، رسّخ ابراهام فينبرغ نفوذه داخل البيت الأبيض بحلول نهاية السنة الأولى من ولاية كينيدي الذي لم يجهد لقصّ أجنحة في العامين التاليين. كان العامل السياسي هو وراء موقف الرئيس هذا بكل وضوح: إذ فاقت نسبة الذين صوّتوا لكينيدي في العام ١٩٦٠ من اليهود (٨٠٪) مثيلتها عند الكاثوليك (٧٣٪). وبالتالي كانت أصوات الناخبين اليهود هي التي مكّنته من الحصول على التفوق الضئيل في عدد الأصوات (١١٤٥٦٣ صوتاً) الذي هزم به نكسون. بعد الانتخابات كافأ الرئيس فينبرغ مكافأة خاصة بتعيين أخيه المحامي ويلفرد قاضياً فدرالياً. وقال ريبيكوف «لم يكن فينبرغ يريد سوى شيء واحد: أن يصبح أخوه قاضياً فدرالياً. فاجتمعت بالرئيس وأوصيته أن يُعين ويلفرد. فقال لي كينيدي «عندما يهدأ غبار المعركة الانتخابية، سيكون ابراهام فينبرغ هو اليهودي الوحيد الذي وقف الى جانبي منذ بدء الحملة». كانت مسألتا النفوذ السياسي اليهودي والقنبلة الاسرائيلية معقدتين في تلك السنوات بسبب الالتزام الكياني لجون كينيدي بوقف انتشار الأسلحة النووية. وقد وصف كارل كايسن الذي انتقل من جامعة هارفرد الى مجلس الأمن القومي في العام ١٩٦١، تلك المرحلة قائلاً «كان هناك موضوعان يمكنك أن تأتي على ذكرهما أمام الرئيس حتى يكلمك عنهما لساعات طوال، هما منع انتشار الأسلحة النووية وقاعدة الذهب». كانت الحجج السياسية التي تذرّع بها لاعتماد موقف متناقض من ديمونا مخيّبة للآمال. وقد وافق كينيدي في نهاية المطاف على سلسلة من تدابير المعاينة الاميركية للمنشآت النووية الاسرائيلية حفظاً لماء الوجه، رغم الطابع الشكلي للمعاينة التي تسمح بها اسرائيل.

وتبدو مشاعر كينيدي المعقدة تجاه النفوذ السياسي اليهودي والمسألة الاسرائيلية في تعيينه مساعداً لحملته الانتخابية هو ماير (مايك) فلدمان، مسؤولاً رئاسياً للشؤون اليهودية والاسرائيلية. فقد رأى الرئيس في فلدمان المعروف بمشاعره القوية تجاه اسرائيل، شراً لا

= بين ما أوصت استخدام تسليفات من الضرائب الفدرالية لتشجيع الافراد بدخول المعترك السياسي. والهدف من ذلك هو توسيع قاعدة المرشح المالية والحد من اعتماده على مجموعات المصالح الخاصة والأثرياء. وفي العام ١٩٦٢ رفع كينيدي الى الكونغرس خمسة مشاريع قوانين لاصلاح نظام تمويل الحملات الرئاسية الا ان اي مشروع لم يصدق عليه، فحاول كينيدي مجدداً في العام ١٩٦٣ برفعه مشروعي قرار اضافيين الى الكونغرس. لكن مرة اخرى لم يعتمد أي مشروع.

بدّ منه شكّل تعيينه في هذا المنصب الرفيع المستوى في البيت الأبيض دَيْناً سياسياً على اليهود الوفاء به. ويتذكّر فلدمان كيف استدعاه الرئيس بعد مراسيم تولّي الرئاسة وسمح له بمراقبة كل ما يَرِدُ إلى البيت الأبيض ووزارة الخارجية الاميركية أو يصدر عنهما من برقيات واتصالات مع منطقة الشرق الأوسط. ويتذكر فلدمان كيف أنه قال لكينيدي «سيدي الرئيس. أنا معروف لتحيّزي القوي لاسرائيل»، فأجابني «لهذا اريدك أن تتولى هذا المنصب». أدّت هذه الصداقة الخاصة مع فلدمان وقدرته في الوصول الى المعلومات الى نشوء تذمّر وغيظ، في البيت الأبيض، وهذا ما كان يعلمه كينيدي أنه سيحصل. وقد حاول عبثاً كبار مساعدي الرئيس ولا سيما ماك جورج باندي، مستشاره لشؤون الأمن القومي، إخفاء بعض الوثائق المتعلقة بالشرق الأوسط عن فلدمان، وغالباً ما أدّى ذلك إلى حدوث فوضى إدارية. وقد اعترف كايسن وهو يهودي بعدم تجانس اركان البيت الأبيض في عهد كينيدي. إذ كان باندي يشك كثيراً بفلدمان ويرتاب منه ومن بوب كومر (وهو يهودي آخر من العاملين في مجلس الأمن القومي مهمته مراقبة جنوبي آسيا) فقد كان يبدو قلقاً عندما يعالجون مواضيع تتعلق باسرائيل. وأفاد روبرت و. كومر الذي سيدير في ما بعد برنامج إحلال السلام في جنوب فيتنام في ادارة ليندن جونسون «كان ماك باندي يتبع قاعدة ثابتة تقضي بعدم إحالة أي شيء إلى فلدمان، لأن فلدمان كان يتدخل في أمور لا تعنيه. كان من الصعب التمييز بين ما يقوله فلدمان وما يقوله السفير الاسرائيلي».

ويبدو أن مساعدي اركان البيت الأبيض قد تعلّموا من رئيسهم الشاب كيفية التعامل مع فلدمان. فبعد أن منح كينيدي فلدمان إذناً خاصاً بالوصول إلى المعلومات، لم يستطع مقاومة التفوّه ببعض النوادر الذكيّة من دون علمه. ويذكر تشارلز برليت كيف أن كينيدي قال مرة وهو في عطلته في هيانيس بورت ـ صباح يوم سبت، وهو الوقت التقليدي للخدم في الكنيس ـ «أنني أتصور مايك مجتمعاً مع الصهاينة في غرفة اجتماعات الحكومة». كما أدلى روبرت كينيدي بتعليق علني ساخر على فلدمان في مقابلة نشرتها مكتبة جون ف. كينيدي العام ١٩٨٨، ففي معرض حديثه عن فلدمان أشار روبرت أن شقيقه الأكبر، أي الرئيس، كان يقدّر العمل الذي يقوم به «إلاّ أن هاجسه الأكبر كان اسرائيل عوض الولايات المتحدة».

كان فلدمان على بيّنة من الشعور السائد نحوه في البيت الأبيض، إلا أنه رغم ذلك حافظ على نفوذه، فقد بقي المبعوث الخاص لكينيدي الى الحكومة الاسرائيلية في ما يتعلق بأكثر المسائل حساسية بما في ذلك الأسلحة النووية. وسُمح له بزيارة ديمونا العام ١٩٦٢ ورأى بأم عينه، ما كانت أوساط الرئيس لا تزال تشك فيه، أن اسرائيل كانت في صدد انتاج القنبلة.

أصبح موضوع القنبلة الاسرائيلة والعمل بشأنها، من المسائل التي ركزّ عليها البيت الأبيض والتي ستبقى بنداً سرياً مدرجاً على جدول أعمال الرئاسة الاميركية للسنوات الثلاثين المقبلة.

لم يأتِ أحد من أهم واضعي السيرة الرئاسية لجون ف. كينيدي بمن فيهم آرثر شليزنجر وثيودور ك. سورنست المستشار الخاص للرئيس والمسؤول عن كتابة خطاباته، على ذِكر أي شيء يتعلق بامتلاك اسرائيل أسلحة نووية أو بابراهام فينبرغ. وبقيت المعلومات الاستخباراتية التي يحصل عليها آرثر لندال ودينو بورجيوني من الـ «سي. آي. إي» عبر طلعات الـ U-2، بقيت تُعتَبر معلومات أكثر من بالغة السرية، مما زاد في اتساع هوّة المعلومات بين موظفي الادارة وكبار المسؤولين. مما أدّى بالطبع إلى مواقف تثير الضحك.

فبعيد مراسم تولّي كينيدي السلطة، عينّت وزارة الخارجية الاميركية مسؤولاً شاباً في السلك الدبلوماسي هو ويليام ر. كراوفورد، مديراً للشؤون الاسرائيلية. ويتذكر كراوفورد كيف أن ملحق سلاح الجو الاميركي في اسرائيل تمكّن مرة أخرى من الحصول سراً على صورة التُقِطتْ من مسافة بعيدة لقبّة المفاعل في ديمونا. وقال كراوفورد «كان الأمر بمثابة مفاجأة للجميع، عندما علِموا بشأن الصورة، كما لو أن البيت الأبيض وأوساط الاستخبارات وغيرها لم يكن لديها معلومات سابقة عنه». وعُقِدَت اجتماعات عدة للتداول بشأن هذه المعلومة الجديدة «إنها صورة خطرة للغاية. لم تخبرنا اسرائيل قط عن هذه المنشأة».

طُلِبَ من كراوفورد كتابة رسالة من الرئيس الى بن غوريون، وشددت الرسالة على أن موقف الولايات المتحدة على الصعيد العالمي في ما يتعلّق بعدم انتشار الأسلحة النووية «قد يتأذى إذا ما استمرت دولة تُعتَبَر دولة تعتمد علينا، مثل اسرائيل، بانتهاج هذا المنحى المستقل». كما تم التقدّم بـ «طلب للمعاينة والحق في إطلاع عبد الناصر على النتائج». كان الهدف من هذه الفكرة طمأنة الرئيس المصري بأن مصنع ديمونا ليس مصنعاً لانتاج الأسلحة لمنعه من بدء أبحاثه النووية. وكان من المفترض أن يقوم بمعاينة ديمونا فريق خبراء مستقلٍ من الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، الوكالة التي يركن إليها الجميع التي تتخذ من فيينا مقراً لها. وافقت اسرائيل مبدئياً على السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرّية بالحلول محل الولايات المتحدة في مراقبة مفاعلها النووي الصغير للأبحاث في ناحال سوريق، مرتين في السنة. وحول هذا الموضوع قال كراوفورد «صغتها بكل عناية. كانت أهم رسالة اكتبها في حياتي حتى ذلك الوقت. أحيلت الرسالة بعد أن أعيدت صياغتها إلى مكتب جورج بول نائب وزير الخارجية، ومن ثم تم إرسالها». أتى ردّ بن غوريون برسالة موجّهة إلى كينيدي من صفحات عدة «إلا أنه لا الولايات المتحدة ولا اسرائيل كشفتا عن مضمون

الرسالة، إلا أن كراوفورد تمكّن رغم مرور ثلاثين عاماً على قراءته الرسالة، من تذكّر حدّة لهجتها «كانت قاسية جداً. وقد تهرّب فيها بن غوريون من كل التهمّ ولم يأتِ على ذِكر سعي اسرائيل لامتلاك السلاح النووي إذ قال «نحن لسنا سوى دولة صغيرة يحيط بها الاعداء» وإلى ما هنالك. ولمّح في رسالته إلى مظلة نووية بقوله ما معناه «يمكن الاعتماد على الولايات المتحدة» الخ.... في هذا التبادل الأول للرسائل لم يوافق بن غوريون، استناداً إلى كراوفورد، على معاينة الوكالة الدولية للطاقة الذرّية منشأة ديمونا.

سيؤدّي برنامج القنبلة الاسرائيلية واستمرار تبادل الرسائل حوله إلى تعقيد علاقة كينيدي ببن غوريون وتسميمها في نهاية المطاف. وقد صُدَّت جهود رئيس الوزراء الاسرائيلي في سعيه لزيارة رسمية الى واشنطن، لكنه تمكن من ايجاد الوسيلة للقيام بذلك في أيار ١٩٦١ بمساعدة ابراهام فينبرغ. كانت مناسبة الزيارة إحياء سهرة على شرفه في جامعة برانديس قرب بوسطن. ونجح فينبرغ في حمل الرئيس على الموافقة على الاجتماع ببن غوريون في فندق «والدورف ـ أستوريا» في نيويورك. وقد طلب منه كينيدي الذي عيل صبره حضور اللقاء، إلا أن فينبرغ رفض واكتفى بحضور حديث التعارف بين الرجلين. كان بن غوريون قلقاً بدوره بشأن ذلك اللقاء: فهو يخشى أن يؤدّي الضغط الاميركي المتزايد على المشروع الاسرائيلي للأسلحة النووية الى انفجار غير مرغوب فيه. فالأرضية السياسية لمشروع ديمونا كانت أصلاً مزعزعة بسبب الخلافات الناشئة حوله بين التيارات الاسرائيلية المختلفة داخل اسرائيل، وبالتالي فإن أي تباين في وجهات النظر بين بن غوريون وكينيدي حول هذه المسألة قد تكون له آثار مدمّرة على مفهوم حيازة اسرائيل السلاح النووي. حدا هذا القلق بالحكومة الاسرائيلية الى تكليف الفيزيائي عاموس ديزحاليط مرافقة فيزيائيين اميركيين لا يقلّان عنه شأناً هما أ.أ. رابي من جامعة كولومبيا وايجينيه وينغر من جامعة برنستون، لزيارة مفاعل ديمونا الذي لم يكتمل بناؤه بعد، في أوائل العام ١٩٦١. ولم يُفدِ أي منهما في تقريره أنه رأى دليلاً على وجود منشآت لصنع الأسلحة.

أدّى الاجتماع بكينيدي إلى خيبة أمل كبيرة لدى رئيس الوزراء الاسرائيلي، ليس فقط بسبب الموضوع النووي. قال بن غوروين الى كاتب سيرته في ما بعد «بدا لي وكأنه شاب في الـ ٢٥ من العمر. فسألتُ نفسي كيف أمكن شاب كهذا أن يصبح رئيساً؟ في البدء لم آخذه على محمل الجد». (الزعيم السوفياتي نيكيتا خروتشوف صُعِق بدوره بصغر سن كينيدي وعدم خبرته عندما التقاه بعد شهر من هذا اللقاء، في قمة فيينا). لم يُنشر أي محضر رسمي للقاء بين بن غوريون وكينيدي، ولم يُعلم على وجه التحديد ما دار من حديث حول الموضوع النووي. وقد قال بن غوريون أنه أكدً مرة اخرى على أن الهدف الوحيد من بناء ديمونا هو اجراء الأبحاث. ذَكَر كينيدي الزيارة التي قام بها رابي ووينغر إلى

ديمونا وعبّر عن ارتياحه الى النتيجة التي خلصا إليها بأن المفاعل معدّ للأغراض السلمية. ارتاح بن غوريون لحديث كينيدي وقال «انقذنا المفاعل، للوقت الحالي على الأقل».

إلا أن الموضوع الآخر الذي لم يقلّ عنه أهمية هو موضوع مصر. كان كينيدي ينوي تحسين العلاقات مع مصر. وقد شدد الرئيس على سياسته الجديدة. فجدَّد بن غوريون طلب اسرائيل القديم بشراء صواريخ أرض ـ جو أميركية من نوع «هوك». إذ كان بحاجة إلى صواريخ «هوك» لمواجهة مقاتلات الـ «ميغ» السوفياتية التي وصلت إلى مصر. فوعده كينيدي بالنظر في الموضوع.

واللحظة التي لا ينساها بن غورين كانت عندما همَّ بمغادرة الجناح، أمسكه كينيدي فجأةً وأخذه جانباً وقال له «هناك أمر هام، أنا أعلم أنني انتُخبتُ بفضل أصوات اليهود الاميركيين. أنا مدين لهم بنصري. قل لي، هل من شيء علي أن أعمله؟». لم يأتِ بن غوريون إلى نيويورك ليساوم مع كينيدي على أصوات اليهود. فأجابه «عليكَ أن تقوم بكل ما هو مفيد للعالم الحر». وقال في ما بعد إلى مساعديه «يبدو لي أنه رجل سياسي نفعي». وقد عبّر بن غوريون المعروف بـ «ب .غ .» لمساعديه عن انزعاجه الى ابراهام فينبرغ الذي قال «ما من طريقة يمكن أن نصف فيها العلاقة بين جون كينيدي وبن غوريون لأنه لم تكن هناك طريقة تجعل فيها التعامل بين كينيدي و ب.غ. متكافئاً، من ناحية ب.غ. على الأقل. فهو من اليهود المتمسكين بالمفاهيم القديمة بالنسبة إلى الشاب. لم يكن يحترمه لأنه شاب». هذا فضلاً عن عامل إضافي: جوزف كينيدي «كان ب.غ. يكنُّ كرهاً كبيراً له».

كانت شكاوى بن غوريون حول كينيدي واستمرار الضغط على ديمونا مرتبطة بشكل لا يرقى إليه شك بجدول أعماله لم يتم التطرّق إليه بعد. في نيسان قضى مسؤول نروجي يُدعى جينس ك. هوغ أسبوعين في اطار أول ـ وآخر ـ معاينة نروجية للماء الثقيل الذي باعته بلاده لاسرائيل. لم يكن بإمكان هذه المعاينة التي أشرف عليها أرنست برغمان عن قرب، أن تجري بأفضل مما جرت عليه. لم يكن مصنع ديمونا جاهزاً للعمل بعد، وكان الماء الثقيل الذي لا يزال في البراميل التي شُحِن فيها، مخزَّناً بأمان قرب مفاعل الابحاث النووي الصغير والبريء، في ناحال سوريق. وجاء تقرير هوغ الى وزارة الخارجية النروجية مذهلاً من حيث قبوله التام لكل التأكيدات التي قدّمها برغمان. إذ كتب هوغ «لم تحاول اسرائيل، استناداً الى معلوماتي، أن تبقي سراً بناءها مفاعلاً نووياً... وكان البروفسور برغمان قد أعلَمَ زملاءه الاميركيين عن المفاعل، إلاّ أن اسرائيل لم تبلِّغ الولايات المتحدة رسمياً عنه. وقد يكون هذا هو سبب الضجة التي أُثيرت في الولايات المتحدة عن المفاعل». وفي جزء آخر من التقرير ذكر هوغ تفسير برغمان من أن الماء

الثقيل النروجي سيُستخدَم لتشغيل «مفاعل أبحاث» بقوة ٢٤ ميغاوط، هو نموذج لمفاعل أكبر وُصِفت تصاميمه وخططه. واضاف هوغ في مذكرةٍ ثانية إلى وزارة الخارجية «اسرائيل حريصة على أن يسود الهدوء مبنى المفاعل، لذا فهي تريد انهاء كل ضجة حوله».

بعد شهرين من لقائه مع كينيدي، حضر بن غوريون وكبار مستشاريه وسط تغطية إعلامية ضخمة، إطلاق اسرائيل أول صاروخ لها هو شافيت ـ ٢، في تموز ١٩٦١. كان حدثاً عسكرياً كهذا يجري عادة في السر، إلا أن زعماء حزب ماباي (مع اقتراب موعد الانتخابات العامة المقرر في منتصف آب) قرروا الإعلان عنه بعد أن وردتهم تقارير مفادها أن مصر تنوي إطلاق بعض صواريخها في ٢٣ تموز (يوليو) الذي يصادف الذكرى التاسعة للانقلاب الذي أوصل عبد الناصر في ما بعد الى السلطة وقد ادّعوا أن الهدف من بناء هذا الصاروخ المؤلّف من عدة طبقات والذي يعمل على الوقود الصلب، والذي بلغ ارتفاعه نحو ٦٠ كلم في طبقات الجو العليا، هو قياس الرياح في طبقات الجو العليا وهو حلقة تدخل في سلسلة أبحاث تقوم بها اللجنة الاسرائيلية للطاقة الذرّية. وقال برغمان في ما بعد إلى صحيفة علمية «لسنا مهتمّين باستكشاف الفضاء لمجرّد الاستكشاف، بل في النواحي العلمية منه». ففهمت عندئذٍ أوساط الاستخبارات الاميركية ـ وأعداء اسرائيل العرب ـ المسألة مسألة وقت ومال قبل أن تطوّر اسرائيل نظام إطلاق صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية. لقد أنتج برغمان كرة زجاجية مضيئة أخرى تمهيداً لانتاج لمبته النووية.

كان كينيدي، رغم الملاحظات التي أدلى بها أمام بن غوريون، غير مقتنع البتّة بالمعاينة التي قام بها رابي وويغنر والتي خلصت إلى أن مصنع ديمونا أبعد ما يكون عن منشأة لانتاج الأسلحة النووية. بدا ظهور اسرائيل تمتلك سلاحاً نووياً، حدثاً وشيكاً مع كل ما يحمل ذلك في طيّاته من تهديد لاستقرار الشرق الأوسط ولرغبة الرئيس القوية بإبرام اتفاقية مع الاتحاد السوفياتي لحظر التجارب النووية في جو الأرض. ولم يكن هناك من دليل على استعداد بن غوريون الذي لم يعترف بشيء، بالتراجع. وقد بدأ رئيس الوزراء الاسرائيلي يشير إلى الرئيس بـ «الشاب» في اتصالاته الخاصة التي سيجريها مع البيت الأبيض. وأوضح كينيدي لمعاونيه أنه بدأ يشعر بلهجة اسرائيلية عدائية.

ولا شك أن معرفة الرئيس بأمر القنبلة الاسرائيلية لعبت دوراً في التعيين المفاجيء لجون ماك كون محل الن دالس على رأس الـ «سي. آي. إي» غداة هزيمة خليج الخنازير. فما من سبب واحد كان يدعو الى تعيينه: فماك كون لم يكن شخصية جمهورية بارزة وحسب، بل كان ضد إبرام اتفاقية حظر التجارب التي يرغب البيت الأبيض كثيراً إبرامها مع الاتحاد السوفياتي. وكتب آرثر شلزنجر أن كينيدي دعا ماك كون إلى اجتماع خاص دام ساعتين «بحجة الوقوف على وجهة نظره حول التجارب النووية». لم يُنشَر أي محضر عمّا

دار بين الرجلين، مع أن آخر رسالة مزعجة كتبها بن غوريون وصلت قبل أيام قليلة من إعلان الاتحاد السوفياتي معاودته الاختبار النووي، منهياً بذلك الاتفاق غير الرسمي مع الولايات المتحدة بتجميد التجارب. وفي مطلق الاحوال، قال ماك كون في وقت لاحق إلى ولتر إلدر مساعده التنفيذي في الـ «سي . آي . إي» إن كينيدي شكا إليه حصوله على «نصائح متضاربة حول كل المسائل النووية»، بما فيها القنبلة الاسرائيلية. وطلب كينيدي من ماك كون وضع تقرير مكتوب عن هذا الموضوع وتقديمه خلال أسابيع قليلة. ففعل ماك كون كما أمره الرئيس، ولدى عودته سلمه التقرير. فما كان من كينيدي إلّا أن وضعه جانباً وقال، استناداً الى ماك كون، أعطه للموظفين» وعرض عليه منصب مدير الـ «سي . آي . إي». وطلب منه أن يبقى نبأ تعيينه الوشيك «سراً، لئلا يبدأ هؤلاء الأوغاد في الطابق السفلي (جماعة باندي في مجلس الأمن القومي) من التذمّر منك».

أكان هذا التعيين متوقعاً أم لا، فقد وجد كينيدي صديقاً حميماً له، إذ قال إلدر إن لماك كون أهدافه السياسية الخاصة به إلا أنها كانت تنسجم إلى حد كبير وأهداف الرئيس الشاب «كان ماك كون متصلباً أكثر في ما يتعلق بالتفوق الاميركي النووي، إلّا أنه تمسّك في الوقت نفسه بالكنيسة الكاثوليكية وبعدم انتشار الأسلحة النووية». وبالتالي فلا يتناسب امتلاك اسرائيل أسلحة نووية وهذا المنظار، «كان يعتقد أن انتاج قنبلة اسرائيلية قد يؤدّي إلى تصعيد الوضع مع ما قد يحمله هذا الأمر من توقف واردات النفط من الشرق الأوسط لعدة سنوات». وحملت ميزات اخرى كينيدي بالطبع على تعيين ماك كون. إذ سينضم هذا الأخير إلى الادارة برصيده الكبير من المصداقية التي يتمتع بها لدى الصحافة والكونغرس وخاصة مع دوايت ايزنهاور الذي كان يعيش حياة هادئة بعد أن أحيل إلى التقاعد في غيتيسبورغ في بنسلفانيا. وأفاد إلدر الذي كان يشغل منصب السكرتير التنفيذي للمجلس الوطني للاستخبارات الخارجية عندما تقاعد من الـ «سي . آي . إي» العام ١٩٨٣، بأن «كينيدي لم يأخذ قط قراراً كبيراً في السياسة الخارجية من دون التداول به مع ايزنهاور. إذ كان يرتعب لوجود «آيك» مع الطرف الآخر».

وفي أولى لقاءاتهما بعد تعيين ماك كون، اشتكى كينيدي من آخر رسالة كتبها بن غوريون، والتي تابع فيها تجاهله لموضوع المعاينة الدولية لديمونا، وهو المطلب الاساسي للبيت الأبيض والذي شدّدت عليه رسالة بيل كراوفورد. وقد وصف والتر إلدر رسالة بن غوريون بأنها «مبنية على أسس واهية. تكلّم عنها كينيدي مع ماك كون الذي قال له «وجّه له مذكرة شديدة اللهجة. واذكر فيها الواجبات الدولية للولايات المتحدة وشكّنا بأمر الفرنسيين. وأرسلها على الفور». عمل الرئيس بنصيحة ماك كون وتلقّى ما اعتبره رداً وقحاً آخر. وقال إلدر الذي أمضى سنوات عدة بعد استقالة ماك كون من الـ «سي . آي . إي»

يرتّب ويفهرس أوراقه وملفاته التي لا تزال حتى اليوم بالغة السرّية. «لقد أجاب بن غوريون عملياً: ابتعد ولا تتدخل في شؤون لا تعنيك». لما بلغت الأمور هذا الحد أصرّ ماك كون على الرئيس «أن يهتم هو بالموضوع، فليس باستطاعة الملحقين أو وزارة الخارجية الاميركية القيام بذلك» أي الحصول على جواب من أهم سؤال حول ديمونا: هل في ديمونا مصنع معالجة كيميائية تحت الأرض؟ وأضاف ماك كون «دعِ الأمرَ لي». وهذا ما فعله الرئيس فاتّبع ماك كون خطتين في الوقت نفسه.

كانت الخطّة الأولى إرسال سلسلة أخرى من مهمات الـ U-2. أما محاولته الثانية الأكثر مجازفة وطموحاً فكانت محاولته خرق مجمع ديمونا بإرساله جواسيس الى هناك قد يُكتب لهم الحظ بدخول معمل المعالجة المُشتبه به. وقال إلدر «كانت عملية فريدة من نوعها. حتى المسؤولين عن المحطات (في اسرائيل وفي الشرق الأوسط) لم يكونوا على علم بها. أدرناها جيداً من مكتب ماك كون». وقد أفاد المساعد التنفيذي لماك كون أن هذا الأخير كان يصدر الأوامر بطريقة هادئة رصينة. إذ كان ماك كون يعلم أن الاسرائيليين كانوا يراقبون ضباط الاستخبارات الاميركية جيداً داخل بلادهم، وقال لرجاله «لا يمكن أن نقوم بهذه المهمة ونترك أي أثر لنا. ابذلوا قصارى جهدكم». كان إطلاق عملاء استخبارات اميركية داخل اسرائيل أمراً محفوفاً بالمخاطر: إذ كان من شأن أي انكشاف للعملية أن يؤدّي إلى تصادم داخلي عنيف في الولايات المتحدة. كما من شأنه أن ينهي النقاش حول ماذا كانت اسرائيل تفعل أو لا تفعل في ديمونا.

لم تنكشف الخطة، إلا أنها لم تنجح أيضاً. إذ لم يتمكن عملاء الـ «سي. آي. إي». الذي تم تجنيدهم للعمل من بلد أجنبي بالطبع، من دخول المصنع. وقد اعترف إلدر «لا يمكنني القول أن أحد عملائنا شاهد القنبلة بأم عينه داخل المصنع».

كما وأثبتت طائرات الـ U-2 أن الصور ـ مهما كانت مذهلة وواضحة ـ لم تكن كافية. وفي كانون الأول ١٩٦١ أنشأ مسؤولو الـ «سي. آي. إي» وكالة جديدة وعيّنوا على رأسها آرثر لندال هي «المركز الوطني لتفسير الصور وتحليلها»، مهمتها تأمين صور استخباراتية أكثر تطوراً. وسرعان ما تمكن «المركز» من الحصول على صور ضخمة مختلفة ومتنوعة لاسرائيل: وهو لم يلتقط صوراً لديمونا وحسب بل لكل المنشآت النووية أيضاً. ووصف إلدر الصور قائلاً «كانت كبيرة بحجم بابين زجاجيين. لقد أعجب بها كينيدي للغاية». لكن المشكلة هي أن هذه المجموعة الجديدة من الصور لم تساهم بالشيء الكثير في إحراز تقدّم في الموضوع الأساسي: لم تكن هناك طريقة لتصوير ما تحت الأرض. وأفاد إلدر «لقد اعتبر ماك كون ذلك إثباتاً لكنه قال إنه استناداً إلى الدليل الذي بين أيديهم ونظراً لعدم وجود أي دليل خارجي على قدرة نووية، لا يمكن الجزم بوجود مصنع أسلحة». إلا أن ماك

كون الذي كان لا يزال يشك بالأمر قال للرئيس «لكن نظراً الى موقفهم (الاسرائيليين) من المعاينة، لا يمكنك الوثوق بهم».

بقيت مسألة ديمونا حجر عثرة كبيراً امام أحد الأهداف الطموحة لسياسة كينيدي الخارجية كالتقارب مع مصر عبد الناصر. فقد أدت زيادة المساعدة الاقتصادية وسلسلة من الرسائل الخاصة إلى تحسين العلاقات في منتصف العام ١٩٦٢، كما أكّد مسؤولون مصريون رفيعو المستوى للبيت الأبيض أنهم هم أيضاً يرغبون في علاقات أفضل في إطار عدم الانحياز. وقد ردّ عبد الناصر الذي أقلقه للغاية احتمال امتلاك اسرائيل أسلحة نووية، على ما كُشِفَ عن ديمونا في كانون الأول ١٩٦٠، بالإصرار على أن مصر لن تسمح أبداً لاسرائيل بالتفوّق عليها، وأضاف«أن مصر ستدمّر قاعدة الاعتداء حتى لو كلّف ذلك أربعة ملايين ضحية» إذا كان ذلك ضرورياً. وقد أثيرت مسألة ديمونا من بين جملة مواضيع طُرِحت في مؤتمرات جامعة الدول العربية التي عقدها وزراء الدفاع والخارجية في العام ١٩٦١، والتي لم تعتمد أي قرار في ما خلا إصرار عربي مشترك على تعزيز الأسلحة التقليدية. وقد طمأنَتْ إدارة كينيدي المصريين أنها ستواصل الضغط حتى تمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرّية من الحصول على حقوق معاينة منشآت ديمونا، وأنها ستُطلع ناصر على نتائج هذه المعاينة ـ بموافقة اسرائيل.

إلا أن الوصول إلى الحق في المعاينة كان مستحيلاً. فلم يكن بن غوريون يرغب ولأسباب واضحة بالسماح بإجراء معاينة شرعية. وكان أول خط دفاعي تذرّعت به اسرائيل على لسان فينبرغ هو الضغط السياسي «خضتُ أشرس معركة في حياتي المهنية لأمنعهم من اجراء معاينة كاملة. إذ تدخلت بعنف لا مرة واحدة فقط بل نحو ست أو سبع مرات». وقد زوّده ماير فلدمان بالمعلومات السرّية حول المطالبة بالمعاينة، وتمكّن فلدمان عبره من إسماع اعتراضاته وشكاواه السياسية. كانت الرسالة واضحة: قد يؤدّي الإصرار على معاينة ديمونا إلى تخفيف الدعم في الحملة الانتخابية الرئاسية العام ١٩٦٤. وقد سُلِّمت هذه الرسالة استناداً إلى فينبرغ، مباشرةً إلى وزير الخارجية الاميركي روبرت ماك نمارا، وبول هـ. نيتز أحد كبار مساعدي وزير الدفاع آنذاك» اجتمعت بهما سويةً وقلت «عليكم ألاّ تتدّخلوا في هذا الأمر».

لم يتذكر نيتز هذا اللقاء في مقابلة أُجرِيت معه في ما بعد إلا أنه تذكّر المواجهة التي حصلت بينه وبين فينبرغ حول ديمونا. كان الاسرائيليون يودّون شراء مقاتلات اميركية حديثة «فأجبتُ بالرفض إلاّ إذا كشف الاسرائيليون عمّا يجري في ديمونا. وفجأة دخل فينبرغ مكتبي وقال بصوت عالٍ «لا يمكنك أن تفعل هذا بنا» فأجبتُه «لقد فعلتُه لتوّي». فردّ فينبرغ «سأعمل على إبطال قرارك هذا» وأتذكّر أنني طردته خارج المكتب».

وأضاف نيتز بعد ثلاثة أيام، اتصل بي ماك نمارا وقال لي أنه أُعطِي تعليمات لإبلاغي بتغيير رأيي وبالسماح ببيع المقاتلات. وهذا ما فعلتُه. كان فينبرغ يمتلك نفوذاً وقد برهن عن ذلك معي. دُهشت لأن ماك نمارا تصرَّف على هذا النحو». وعندما سُئِل ماك نمارا عن هذه الحادثة في ما بعد أجاب «يمكن أن أفهم لماذا اسرائيل بحاجة إلى قنبلة نووية. فهناك مشكلة اساسية. لطالما كان وجود إسرائيل بمثابة علامة استفهام في التاريخ وهذه مسألة جوهرية».

إلا أن بن غوريون وفينبرغ لم يتمكنا في نهاية المطاف من تجاوز الضغط الرئاسي المتواصل لمعاينة ديمونا. وقد ترك إعلان بن غوريون نفيه القاطع لأية نية في انتاج الأسلحة في ديمونا، للحكومة الاسرائيلية خيارات قليلة: فرفض المعاينة قد يضرّ بمصداقية الحكومة ويقوّي التيار الجديد المتنامي في اسرائيل والمعادي للأسلحة الكيميائية. وفي أواخر ١٩٦١ تجمّع فريق من أبرز العلماء الاسرائيليين ـ ومن ضمنهم عضوان سابقان في لجنة برغمان للطاقة النووية ـ بمبادرة فردية منهم وشكّلوا «لجنة ازالة الاسلحة النووية في الشرق الأوسط». وكان جدول أعمال اللجنة صريحاً، وقف الأبحاث الاسرائيلية ذات الخيار النووي وفضح الأسرار التي تحيط بنشاطات ديمونا، أُعلِن عن تشكيل اللجنة في نيسان ١٩٦٢. وقد صرّحت بأنها تعتبر أن تطوير الأسلحة النووية «يشكل خطراً على اسرائيل وعلى السلام في الشرق الأوسط» وحثت الأمم المتحدة على التدخل «لمنع انتاج الأسلحة النووية». كما عبّر آخرون ممنّ كانوا على بيِّنة مما يجري في ديمونا عن امتعاضهم مثل بنحاس لافون وزير الدفاع السابق المتحمّس لبناء مساكن لسيل اللاجئين المتدفقين إذ قال لمسؤول في ديمونا في أوائل الستينات إننا ننفق خمسة ملايين دولار على حساب عملية الاستيطان في الجليل (شمالي اسرائيل) ولنعمل في المقابل على صنع قنبلة».

كان العامل الحاسم والواضح في حمل بن غوريون على اتّخاذ قرار بالسماح بمعاينة المفاعل، هو قرار ادارة كينيدي في منتصف العام ١٩٦٢ بالسماح ببيع صواريخ أرض ـ جو من نوع «هوك» إلى اسرائيل. أمّنت الولايات المتحدة لاسرائيل في الماضي تدريباً عسكرياً خاصاً ومعدات الكترونية حساسة، إلا أن بيع صواريخ «هوك» ـ التي كانت تُعتَبر سلاحاً دفاعياً متطوراً ـ شكل انطلاقة جديدة من نوعها تشكل قفزة نوعية بالنسبة الى السياسة القديمة القاضية بعدم بيع اسرائيل اسلحة. كما من شأنها أن تؤدّي في المستقبل، كما كانت تأمل اسرائيل، إلى شراء أسلحة أميركية هجومية. استغرقت دراسة عملية بيع صواريخ «هوك» وتحليلها أشهراً عدة من الادارة الاميركية التي مهّدت الارضية السياسية المناسبة لتجنّب حصول انفجار سياسي في الشرق الأوسط. وتذكّر أرمين ماير الذي أصبح الآن نائب مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الأدنى وجنوبي آسيا أن رسالة

تتعلق باسرائيل أرسلت في حزيران الى اجتماع اقليمي للسفراء الاميركيين في منطقة الشرق الأوسط عُقِد في أثينا ذكر فيها كينيدي «أنه من الضروري بالنسبة إليّ القيام بعمل خاص لاسرائيل». وطلب الرئيس مشورتهم حول أربعة خيارات سيكون لها كلها، استناداً الى ماير «آثار سلبية على العالم العربي». اختار السفراء مبيع صواريخ «هوك» لأنه الخيار الأقل سوءاً بالنسبة الى المصالح الاميركية، كما تم الاتفاق على إبلاغ مصر ودول عربية أخرى بهذه الخطوة مسبقاً.

ما لم يقله كينيدي لسفرائه هو أن الرهان الكبير كان على حقوق معاينة ديمونا. وقد نقل هذه الرسالة إلى بن غوريون شخصياً، ماير فلدمان الذي أرسِل في شهر آب لإبلاغ اسرائيل قرار البيع وما كان يريده جون كينيدي في المقابل. وعندما سُئِل فلدمان عن مهمته هذه أجاب «قد يكون من المبالغ القول بأن معاينة ديمونا كانت «الثمن» مقابل صواريخ «هوك». كان الأمر أشبه بالقول: سنظهر لكم كم نحن لطفاء معكم. هذا ما نريد. فتجيب اسرائيل: إنه صديق جيد وسندعه يدخل». وقد أجرى فلدمان نفسه جولة داخل المفاعل في ذلك الأسبوع.

إلا أن واشنطن قدَّمت تنازلاً مهماً، وهو أنه ليس من الضروري أن يُعاين مفاعل ديمونا من قِبَل الوكالة الدولية للطاقة الذرّية. كان بن غوريون قد شدَّد خلال لقائه مع كينيدي أن معاينة كهذه تشكل انتهاكاً لسيادة اسرائيل. وقد وافق البيت الأبيض في نهاية المطاف بإرسال فريق اميركي خاص لمعاينة مفاعل ديمونا. وقد أضيف إلى الاتفاق تنازل آخر، يضمن بأن تكون هذه الاجراءات أكثر من اجراءات شكلية بقليل: كان على فريق المعاينة الأميركي أن يعلن عن البرنامج الزمني لزيارته قبل ذلك بوقت طويل وبعد الحصول على موافقة اسرائيل. كما لن يُسمح بإجراء عمليات تفتيش مفاجئة.

إلا أن بن غوريون، رغم ذلك لم يحب المخاطرة: إذ سيتم «الاتفاق على شيء»مع المعاينين الاميركيين ـ ومعظمهم خبراء في المعالجة الكيميائية ـ ويتصرفون على أساس آخر ـ فتمّ وضع خطة اسرائيلية بسيطة استناداً الى مخططات زودَّهم بها الفرنسيون: انشاء غرفة مراقبة وتحكّم مزيّفة في ديمونا، مزوّدة بأجهزة تحكم ومراقبة وآلات قياس تعمل على الكومبيوتر بدت وكأنها تسيّر انتاجاً حرارياً لمصنع تبلغ طاقته ٢٤ ميغاواط (كما ادّعت اسرائيل بالنسبة الى مصنع ديمونا) عندما يعمل بطاقته القصوى. جرت تمارين مكثفة داخل غرفة التحكّم والمراقبة المزيّفة، وجهد الاسرائيليون عدم ارتكاب أية هفوة لدى مجيء الأميركيين كان الهدف إقناع الاميركيين أنه ما من وجود أو امكانية وجود لمصنع معالجة كيميائية، إلا أن الاسرائيليين خشوا أن يعمد الاميركيون الى معاينة نواة المفاعل بأم أعينهم، فيكتشفوا بذلك استخدام المفاعل لكميات كبيرة من الماء الثقيل ـ الذي حصلت

اسرائيل على جزء كبير منها بطريقة غير شرعية من فرنسا والنروج - وبالتالي قدرة المفاعل على انتاج طاقة تفوق الـ ٢٤ ميغاواط بكثير. وقد تم الاتفاق على ألّا يدخل فريق المعاينة نواة المفاعل «لأسباب تتعلق بالسلامة». ويعتبر ابراهام فينبرغ أن إصرار كينيدي على المعاينة لم يترك أمام اسرائيل خياراً آخر. «كانت وظيفتي أن أقول لهم إن كينيدي يصرّ على المعاينة. لذلك قدموا له هذا العرض المسلي». أمضى الفريق الاميركي أياماً عدّة في ديمونا وهو ينتقل بين كل أقسام المفاعل، متّبعاً نمطاً معيناً واحداً في التفتيش حتى نهاية عمليات المعاينة في نهاية العام ١٩٦٢، إلا انه لم يعثر على شيء. لم يطرح اعضاء الفريق أي سؤال حول تجاوز المفاعل حجمه العادي، كما لم يبدُ عليهم أنهم ارتابوا في أي أمر داخل غرفة التحكم والمراقبة المزيّفة. كما وضع الاسرائيليون بضعة مهندسين في زاوية مخفيّة من غرفة التحكم والمراقبة الحقيقية لمراقبة الآلات والتأكد من عدم حدوث أي طارىء غير مرغوب فيه.

وما سهّل عملية التغطية أيضاً كانت عدم قدرة الاميركيين على فهم العبرانية أو تكلمها.

ويتذكر أحد المسؤولين الاسرائيليين أن مهمته كانت تأمين الترجمة الفورية للفريق الاميركي. «كنت عنصراً من فريق التغطية. كان يتعيّن على أحد المهندسين التكلم بسرعة أمام أحد الاميركيين. وكنتُ أقول له بالعبرية العامية: «إسمع يا ابن العاهرة، لا تُجِب عن هذا السؤال»، فيظن الاميركيون انني كنتُ أترجم لهم».

رَأَسَ الفريق الاميركي فلويد ل. كولر وهو خبير بارز في علم المعالجة النووية كان في ذلك الوقت نائب مدير شعبة التكنولوجيا الكيميائية في مختبرات أوك ريدج الوطنية في تينيسي، حيث تم تكثيف اليورانيوم للمرة الأولى في الولايات المتحدة، قال كولر أنه أفاد في تقريره الى البيت الأبيض أن المفاعل الذي عاينه هو وزملاؤه ليس سوى «مفاعل عادي». بدت على كولر الذي استقال العام ١٩٨٩ من رئاسة معهد الطاقة للأبحاث في بالو التو في كاليفورنيا، بدت عليه المفاجأة لا الصدمة عندما علم أن فريقه خُدِع بغرفة مراقبة وتحكّم مزيّفة. وقال «من السهل جعل نظام يبدو وكأنه يعمل عندما لا يعمل» وأضاف غرف تحكم ومراقبة مزيفة كانت تُستخدم بشكل فعال في انظمة المفاعلات النووية في انحاء العالم للتدريب. إلا أنه انزعج جداً عندما علم أن فريق تحليل الصور التابع للـ «سي. آي. إي» قد استنتج أنه كان يتم حفر الأرض في ديمونا لبناء معمل معالجة كيميائية، وأنه حاول قياس كمية التراب التي استُخرِجَت من الأرض. وقال إنه كان عليهم إبلاغه هذه المعلومات، إلا أنهم لم يفعلوا. فسرّ كولر بأن الخدعة الاسرائيلية كانت حتمية ولكن غير ضرورية

كانت المساومة المتواصلة حول ديمونا عاملاً اجهض طموحات ادارة كينيدي بالقيام بمبادرة لحل مسألة اللاجئين الفلسطينيين وككل الرؤساء الاميركيين الذين مرُّوا على البيت الأبيض منذ العام ١٩٤٨، تسلَّم كينيدي منصبه وهو يعتقد أن بإمكانه احلال سلام دائم في الشرق الأوسط، لطالما دعم كينيدي اسرائيل علناً عندما كان عضواً في مجلس الشيوخ وفي المجلس التمثيلي، إلا أنه أعرب مرات عدة عن تفهمه لتطلعات الشعور القومي العربي، وعن تعاطفه مع اللاجئين الفلسطينيين في محنتهم. فقد أعلن مثلاً في خطاب القاه في شباط ١٩٥٨ أمام مجموعة يهودية أنه يجب حل مسألة اللاجئين عبر المفاوضات وإعادة التوظيف والمساعدة الدولية الخارجية. لكن الاعتراف بالمشكلة مختلف تماماً عن القول بأن لا حل للمشكلة الا بتدمير اسرائيل. . . أو أنه على اسرائيل وحدها حل المشكلة».

سُرَّ مناصرو العرب في وزارة الخارجية الاميركية في أوائل العام ١٩٦١ عندما أعلن البيت الأبيض استناداً إلى أرمين ماير أن تشكيل الأصوات اليهودية، نسبة ٩٠٪ من الأصوات التي حصل عليها كينيدي لا يعني في أي حال من الأحوال السيطرة على قراره». طلب كينيدي من وزارة الخارجية التقدّم بأفكار جديدة، فاقترحت الوزارة إطلاق محاولة جديدة لحل مسألة اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزّة التي نتجت عن انتصار اسرائيل في الحرب العربية الاسرائيلية عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، وكانت الأمم المتحدة قد اعتمدت القرار ١٩٤ بعد الحرب والذي ينصّ على منح اللاجئين خيار العودة أو عدم العودة الى اسرائيل إذا كانوا يرغبون في ذلك.

استنبطت وزارة الخارجية الاميركية صيغة جديدة يُسأل فيها اللاجئون، كلٌ وحده، في استبيان سري ما اذا كانوا يوّدون العودة الى منزلهم السابق في اسرائيل. وتعوِّض اسرائيل على العرب الذين لا يرغبون بالعودة، بأن تدفع لهم ثمن امتلاك أراضيهم ويُمنَحون فرصة الهجرة الى أي بلد عربي آخر أو إلى أي مكان في العالم. وكان العرب قد احتجوا بشدة في عهد ايزنهاور على فشل تطبيق قرار الامم المتحدة. درست وزارة الخارجية الاميركية موضوع إعادة توطين الفلسطينيين وتبيِّن أن عدداً يتراوح بين الـ ٧٠ ألف والـ ١٠٠ الف فلسطيني يودّ العودة الى مقر سكنه الذي استولى عليه الاسرائيليون، وذلك على امتداد فترة تصل إلى عشر سنوات. وهو عدد يمكن أن تتحمله اسرائيل. كما يُمنح الاسرائيلون حق رفض استقبال أي فلسطيني عائد في محاولة للحدّ من المخاطر الأمنية.

ناقش كينيدي مادرته العربيَة مع بن غوريون الذي بدا عليه متحمساً أكثر مما كان عليه في لقائه مع كينيدي في نيويورك في أيار ١٩٦١. بعد بضعة أسابيع أعطى الرئيس كينيدي الضوء الأخضر لتبدأ وزارة الخارجية الاميركية ببذل جهود سرّية لتطبيق صيغة جديدة مختلفة نوعاً ما للقرار ١٩٤. وفي الأشهر الـ ١٨ التي تلت أفاد أرمين ماير أنه تم الاتفاق مع

الدول العربية على حل وسط قابل للتطبيق يلقى دعم البيت الأبيض. ماير الذي كان سفيراً لبلاده في اليابان، وايران، والأردن قبل ان يتقاعد من العمل في وزارة الخارجية العام ١٩٧٢، مقتنع اليوم بأن قرار بن غوريون عدم نسف مشروع التسوية كان مردّه اعتقاده بأن العرب لن يقبلوا قط التفاوض مباشرة مع اسرائيل على أي موضوع. فأية مناقشة لإعادة اللاجئين الفلسطينيين سيكون معادلاً للاعتراف الرسمي باسرائيل. وأضاف ماير أنه عندما لم تظهر أيةٍ بوادر رفض من الجانب العربي في الربع ساعة الأخيرة، «أصاب اسرائيل الذعر»، فشنّت حملة ضغوطات سياسية قوية عبر اليهود الاميركيين على البيت الأبيض. وفي نهاية المطاف تراجع كينيدي الذي كان يخوض حرباً مع بن غوريون بشأن مفاعل ديمونا، مثيراً بذلك خيبة داعميه في وزارة الخارجية. سيبقى الفلسطينيون لاجئين من دون دولة في أكواخهم الوضيعة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقال ماير «أعتقد أنه كان بإمكاننا تجنّب كل هذا الارهاب ومآسٍ أخرى لو مضينا قدماً في هذه الخطة في ذلك الوقت».

ولكن في تلك الفترة بدت معاينة ديمونا أكثر أهمية.

٩ ـ سنوات الضغط

تابع جون كيندي الملتزم بمبدأ عدم انتشار الاسلحة النووية، الضغط على بن نوريون بشأن المعاينة الدولية طوال العام ١٩٦٢، إلاّ انه استمر بتلقيّ تطمينات رئيس الوزراء الوقحة والمشيرة للسخط بأنه ليس لدى اسرائيل النيّة في حيازة القدرة النووية. إلا ان الرئيس كينيدي كان أذكى من أن يصدق هذه التطمينات وظل يقول دائماً بان هؤلاء الاسرائيليين الأوغاد يكذبون علينا بشأن قدرتهم النووية. وكانت تقضي احدى الخطط بمساعدة بن غوريون الذي كان يعيش اسوأ أزمة في حياته السياسية، في التخلّي عن منصبه. فقام كينيدي وبعد أيام قليلة يلي ميلاد ١٩٦٢ بخطوة مباشرة ضد زعامة رئيس الوزراء إذ دعا وزيرة الخارجية غولدا مائير أحدى أهم منتقدي سياسة بن غوريون داخل الحكومة وفي صفوف حزب ماباي، إلى زيارته في منزله في بالم بيتش (فلوريدا)، وتحادث معها طوال ٧٠ دقيقة. لم تخفِ مائير امتعاضها من سماع بن غوريون للمحسوبين عليه مثل شيمون بيريز وموشيه دايان بتخطي صلاحياتها في وزارة الخارجية. كانت مقتنعة مع اعضاء آخرين في الحزب وُلِدوا في أوروب الشرقية مثل ليفي اشكول، وزير الخزينة، بأن بن غوريون لم يجمع حوله الشباب مثل بيريز ودايان إلا لأنهم يترددون في مناقشته.

لم يأتِ محضر الاجتماع الذي عقد بين كينيدي ومائير بأي ذكر للاسلحة النووية (أُزيلَت بعض المقاطع من النص لأسباب تتعلق بالأمن القومي) إلا أنه من المستبعد ان يكون كيندي قد أثار المسألة ويُظهِر المحضر أن كينيدي قدم تعهداً خاصاً للدفاع عن

اسرائيل. إذ قال «لمائير» اننا نطلب تعاون اسرائيل بالطريقة نفسها التي نتعاون فيها مع اسرائيل لتلبية حاجاتها. لا شك بأن اسرائيل تعتقد أنها عرضة لخطر داهم... قد يبدو للبعض أننا نطلب من أسرائيل ان تتخلّى عن مصالحها. إننا لا نقوم بذلك لأننا لا نكّن إلا الصداقة لاسرائيل، لكن عليها أن تساعدنا أكثر. أعتقد انه من الواضح انه في حال حدوث غزو أو اجتياح ستقدم الولايات المتحدة الدعم لاسرائيل. لدينا القدرة على ذلك، وهذه القدرة آخذة في التنامي باستمرار. لم يسمع أي مسؤول اسرائيلي قط هذه اللغة في عهد ايزنهاور.

بعد ذلك بفترة طويلة ودائماً استناداً الى ان المحضر عبّر كينيدي عن أسفه لفشل خطة اعادة اللاجئين الفلسطينيين الى أراضيهم، مستبقاً بذلك أزمة اللاجئين المزمنة التي ستنشأ في الضفة الغربية وقطاع غزّة، وقال ان إدارته لن تألو جهداً في البحث عن حلول أخرى لوضعهم... علاقتنا مع اسرائيل علاقة ثنائية. إن أمن اسرائيل يعتمد جزئياً على المدى الطويل على علاقتها مع العرب، وعلى علاقتها هنا معنا أيضاً.

يشكل الالتزام الذي تعهّدَ به كينيدي الى غولدا مائير، والذي تزامن مع قراره ببيع صواريخ الـ«هوك» منعطفاً هاماً في السياسة الخارجية الاميركية تجاه اسرائيل. كان يمكن عرض كينيدي أن يكفي لو أن هدف اسرائيل كان انشاء شركة عسكرية مع الولايات المتحدة. إلاّ أن حاجات اسرائيل تتخطى هذا العرض بشكل كبير.

بقي الغيظ يتملك ماك كون بسبب القنبلة الاسرائيلية ولفشل وكالته في ما اذا كان في منشآت ديمونا معمل معالجة كيميائي مخفي تحت الارض. كما كان أكثر الأشخاص المقرّبين من كينيدي إثارةً لهذا الموضوع بشكل دائم. ففي حفل عشاء أُقيم في واشنطن العام ١٩٦٢ وجه اللوم علانية إلى شارل لوسيه وهو مسؤول رسمي فرنسي رفيع المستوى، لدور فرنسا في صنع القنبلة الاسرائيلية، وكان لوسيه الذي شغل في السابق منصب نائب سفير بلاده في واشنطن في أواخر الخمسينات (وسيُعَيّن سفيراً في العام ١٩٦٥)، جالساً الى جانب ماك كون الذي سأله بفظاظة: بلادك يا سيد لوسين تبني إذاً معمل معالجة للاسرائيليين؟ فأجابه لوسيه بالموقف الفرنسي الرسمي «كلا نحن نبني مفاعلاً». فما كان من ماك كون إلا أن أدار ظهره للوسيه ولم يتحدث إليه طوال السهرة.

كان كينيدي دائماً يثير الموضوع النووي في محادثاته مع الأسرائيليين، وكان دائماً يتلقى ردوداً وقحة. في اوائل شهر نيسان ١٩٦٣، وصل بيريز الى واشنطن لمناقشة مسألة صواريخ الـ«هوك» التي كانت لا تزال عالقة، مع مسؤوولين في البيت الأبيض وسأله الرئيس مباشرة عن نوايا اسرائيل، وقال له:

قد يؤدي صنع قنبلة نووية إسرائيلية إلى نشؤ وضع محفوف بالخطر لهذا حرصنا على ابقاء عيننا مفتوحة لمراقبة نشاطاتكم في الحقل النووي. ما هي معلوماتك عن هذا الموضوع؟ اختلق بيريز جواباً سيصبح الموقف الرسمي لاسرائيل في السنوات التالية: ما أودّ ان أقوله هو أننا لن نكون في أول من يدخل السلاح النووي الى المنطقة. ليس لنا مصلحة في ذلك، لا بل على العكس من ذلك، مصلحتنا تقضي بتخفيض حدة التوتر الناشىء عن التسلح، حتى لو أدى ذلك إلى نزع سلاح شامل.

وما زاد في تعقيد المسألة ليس فقط نقص معلومات الادارة الاميركية، في معرفة النوايا الاسرائيلية، بل كان في الدعم الذي يقدّمه عدد من الأعضاء النافذين في الكونغرس لمبدأ امتلاك اسرائيل اسلحة نووية. وكان بيريز قد ناقش مسألة الاسلحة النووية، قبل لقائه الرئيس كينيدي، مع السيناتور ستوارت سيمينغتون، أحد داعمي كينيدي وعضو نافذ في لجنة مجلس الشيوخ للخدمات المسلحة، وقيل لبيريز استناداً «إلى كاتب سيرته» لا تتحامقوا. لا تتوقفوا عن صنع القنابل النووية، ولا تصغوا إلى ما تقوله الادارة. قوموا بما ترونه مناسباً.

هذا ما كانت اسرائيل تفعله. فقد استمرّ معمل ديمونا يتطوّر باستمرار، وبدأ المفاعل يطلق تفاعلاً متسلسلاً في العام ١٩٦٢ من دون أية مشاكل تُذكَر، وكان قادراً على العمل بطاقة تفوق الـ ٧٠ ميغاواط، أي أكبر بكثير من الـ ٢٤ ميغاواط التي اعترفت بها حكومة اسرائيل رسمياً. يؤدّي تشغيل المصنع بدرجة حرارة أعلى إلى انتاج كمية أكبر من المنتجات الجانبية للبلوتونيوم التي يجب معالجتها، ومخزون من الأسلحة النووية أكبر من أن يتصوره أحد. وستستمر الشركات الفرنسية الخاصة التي كانت لا تزال ناشطة في ديمونا رغم قرار ديغول بوضع حد لكل النشاطات الفرنسية في المفاعل، تعمل وبوتيرة سريعة للغاية وبأجور مرتفعة في إنشاء نظام لتصريف النفايات والاوساخ ومعالجتها، وفي تأمين نظام سلامة للعاملين داخل المفاعل، وهما أمران ضروريان للمنشأة. كما عاد الفنّيون والخبراء الفرنسيون الذين غادروا الى فرنسا في وقت سابق، وارتفع عدد الفرنسيين في بئر سبع، ليبلغ في العام ١٩٧٠ نحو ٧٠ الفاً.

استمر الفرنسيون في ابحاثهم ومساعدتهم في بئر سبع رغم المنحى العسكري الذي اتخذته التجارب الاسرائيلية في آواخر العام ١٩٦١. وعملوا الى جانب الاسرائيليين على صنع رؤوس نووية صغيرة يمكن ان تحملها الطائرات، ويمكنا بالتالي تركيزها الى رأس الصواريخ. وقد طوّر الاسرائيليون في اوائل الستينات نظام اطلاق صاروخ «شافيت» من دون ضجة أعلامية، وأدرك خبراء الـ«سي. آي. إي». ان هذا الصاروخ البعيد المدى سوف يُسْتَخْدَم لأغراض عسكرية. كما دفعت اسرائيل نحو ١٠٠ مليون دولار العام ١٩٦٣

لشركة «داسو» الفرنسية، أهم شركة، في ذلك الوقت في مجال الصواريخ والطائرات، للاشتراك في تطوير ٢٥ صاروخ اسرائيلي متوسط المدى. هذا الصاروخ الذي ستعرفه الاستخبارات الاميركية في ما بعد باسم «أريحا ـ١»، قادر على حمل رؤوس نووية صغيرة لضرب اهداف على بعد ٤٠٠ كلم.

في ربيع ١٩٦٣، بقيت الأمور على ما هي عليها بين بن غوريون وكينيدي بالنسبة الى قضية ديمونا. رغم كل الرسائل التي تبودلت بين الرجلين. وأفاد يوفال نعمان كاتب رسائل بن غوريون إلى كينيدي وعالم فيزياء وضابط استخبارات في وزارة الدفاع شارك مباشرة في برنامج الاسلحة النووية،«لم يكن ما ورد في هذه الرسائل لائقاً. كانت لهجة كينيدي عنيفة وفظّة».

أتى إعلان الدورة بين سوريا والعراق ومصر في نيسان منذ ذلك العام ليزيد من كوابيس بن غوريون، الذي توّجه فوراً وبطريقة غريزية نحو واشنطن داعياً إياها الى إصدار إعلان مشترك مع السوفيات لحماية سلامة أراضي كل دول الشرق الاوسط «وأعرب عن استعداده لزيارة واشنطن في اي وقت يرغب فيه كينيدي ليبحث معه في هذه المسألة». إلا ان بن غوريون أشار في سيرته أن كينيدي رفض وأثار «تحفظات جديدة» حول مسألة الاعلام المشترك مع السوفيات. بعد ذلك بخمسة أيام عاد بن غوريون، وأرسل برقية الى الرئيس الاميركي جاء فيها «سيدي الرئيس، شعبي له الحق في الحياة... وهو الآن في خطر داهم». وطلب من الولايات المتحدة عقد اتفاقية دفاع مشترك مع اسرائيل لحمايتها، إلا أن واشنطن رفضت مجدداً. كان من الواضح في اسرائيل ان واشنطن اعتبرت تصلّب بن غوريون بشأن المفاعل النووي واحداً من أسباب تعاملها السلبي معه.

بعد أسابيع على هذه الأحداث قدم بن غوريون استقالته من رئاسة الوزراء ومن وزارة الدفاع منحياً بذلك ١٥ عاماً من الحكم المطلق الذي مارسه أحد أكثر المسؤولين الاسرائيليين نفوذاً.

وقد أدت الروايات المتعددة التي أثيرت حول استقالة بن غوريون إلى عودة بروز عدم الثقة بالحكومة والفضائح التي تميّز بها العام الأخير من حكمه. فكثر الكلام مجدداً عن قضية لافون على أنها أطلقت سلسلة عمليات تخريب داخل مصر قبل حرب السويس. وظهرت حقائق جديدة حول هذه القضية مفادها أن مسؤولين في وزارة الدفاع زوّروا وثائق وأدلوا بشهادات كاذبة لالقاء التهمة على بنحاس لافون وزير الدفاع في السابق بأنه هو الذي أعطى الضوء الأخضر لهذه العملية. كان لافون لا يزال يتمتع بمنصب قوي في حزب الماباي، اضافة إلى كونه رئيس الـ«هيستدروت» (اتحاد النقابات العمالية، في اسرائيل والتي

تضم ٨٥٪ من اليد العاملة الاسرائيلية). فطلب من بن غوريون التعويض عما تسبَّبَ به، فرفض. فما كان من لافون إلا أن حمل قضيته الى لجنة الدفاع والشؤون الخارجية في الكنيسة وحرص على إعلام الصحافة بكل ما كان يجري. وفشل بذلك لافون في أمرين: أولاً في الحفاظ على سرّية القضايا المتعلقة بأمن البلاد. وثانياً في إبقاء الصراع داخل حزب المابـاي داخلياً سرياً. واتهم بن غوريون وبيريز ودايان بإقحام المدنيين في شؤون عسكرية ليست من اختصاصهم. أما الخطوة التالية فكانت تشكيل لجنة من مجلس الوزراء بطلب من ليفي أشكون للتوصية بأخذ الاجراءات اللازمة للنظر بصحّة ادعاءات لافون. لكن هذه اللجنة برّأت لافون من فشل عملية مصر، عوض الانصراف إلى القضايـا الاجرائية.

اتهم بن غوريون اللجنة بتخطي صلاحياتها وهدّد بالاستقالة مرة أخرى، ودعا الى تشكيل حكومة جديدة لالغاء القرار. وقد عارض منتقدون بن غوريون، لا سيما ليفي أشكول وبنحاس بسافير، فضح لافون اسرار دولة خلال مناقشاته، وساهما في ازاحته من رئاسة الـ«هستدروت»، حاول زعماء الماباي لملمة غسيلهم السياسي من أمام الـرأي العام الاسرائيلي لئلا يفقد الثقة بحكومة حزب العمل. وقد خبت النار التي نشبت عن هذه الفضائح رغم اصرار بن غوريون على فتح تحقيق قضائي. وبرز اشكول وسافير ومائير بعد ان استفادوا من هذه المسألة. وحازوا ثقة الرأي العام وعملوا في ظل ادارة جديدة لا تسمح لبيريز ودايان بتجاوزهم.

فجلس بيريز ودايان الى مقعد الخاسرين مع بن غوريون، دايان لم يصبح قط رئيساً للوزراء، أما بيريز فسينتظر ٢٠ عاماً ليستلم هذا المنصب.

وفي العامين ١٩٦٢و١٩٦٣ برزت فضيحة جديدة مفادها أن علماء ألمان غربيين ساعدوا مصر على تطوير صواريخ قادرة على بلوغ اسرائيل. فحذّرت مائير من ان هذا التحالف يشكل تهديداً للأمن القومي لاسرائيل. وقد شكك بن غوريون، في تصريحاته العلنية بالتحالف المصري الالماني الغربي. فما لم يكن يعرفه الرأي العام الاسرائيلي هو ان بن غوريون، أبرم لتوّه اتفاقاً سرياً مع المستشار الالماني الغربي كونراد اديناور حول صناعة الاسلحة الحديثة بما في ذلك الاسلحة الفردية والصغيرة والطوافات وقطع الغـيار. ففي رأي بن غوريون، بأن «المانيا جديدة» قد برزت بعد الحرب وهي تختلف تماماً عن ألمانيا هتلر، ومستعدة أكثر من الولايات المتحدة وفرنسا في المشاركة في تسليح اسرائيل. الا ان تصريحات بن غوريون، هذه لم تُسمع وسط الحملة العنيفة التي شنتها الصحافة الاسرائيلية على التعاون المصري الالماني الغربي، وتكلمت عن «إشعاعات الموت»

وانتقدت مقولة بن غوريون، ببروز «المانيا جديدة». وانضمت مائير الى هذه الحملة المسعورة في انتقاد المانيا. أمام هذه الخلافات على قضية لافون وعلى التعاون المصري الالماني الغربي، اقتنع بن غوريون، بأنه حان الوقت ليعتزل الحياة السياسية ويعود مجدداً إلى الكيبوتز حيث عكف العجوز على كتابة مذكراته وروايته الشخصية عن تاريخ اسرائيل والصهيونية. بوجود هاتين المسألتين لم يتبادر الى ذهن الاسرائيليين ان قضية ثالثة تكمن وراء استقالة بن غوريون، وهي خلافه مع كينيدي على الأسلحة النووية الاسرائيلية.

كان ليفي اشكول رئيس الوزراء الاسرائيلي الجديد شبيهاً لبن غوريون من نواحٍ عدة. فهو مثله من أوروبا الشـرقيـة (من مواليد العام ١٨٩٥)، بدأ كفاحه في عمر مبكر في سبيل فلسطين والصهيونية. إلا أنه كان أكثر تحرراً منه. فرفع الرقابة جزئياً عن أجهزة الإعلام الحكومية كالتلفزيون والاذاعة، في حين عارض بن غوريون اصلاحات من هذا النوع، أما أبرز نقاط التباين بين الرجلين فكان مشروع ديمونا. فقد شغل اشكول منصب وزير المال طوال السنوات السبع الماضية، وكان أقل التزاماً وحماساً للمشروع من بن غوريون. لم يشاطره فكرة تخصيص مئات ملايين الدولارات كمفاعل نووي على حساب تدريب الجيش وشراء أعتدة وأسلحة تقليدية حديثة، التي كانت بنظر اشكول حاجات ملحّة لاسرائيل.

في هذا الوقت كانت التقارير الواردة الى كينيدي تفيدبأن المشروع النوويالاسرائيلي آخذ في التوسع عوض أن يشهد تراجعاً في وتيرة تطوره. فلم يضيع الرئيس الاميركي وقتاً اضافياً: إذ بدأت الرسائل الاميركية ترد الى حكومة أشكول مكررةً المطالب نفسها بشأن المعاينة. وما زاد في ايمان الرئيس بالحد من التسلح هو الموافقة الاميركية على معاهدة حظر التجارب التي منعت التجارب النووية في جو الأرض، وتحت الأرض، وفي البحار، وفي الفضاء الخارجي، والتي صدّق عليها الكونغرس في خريف ١٩٦٤. لذلك شكل صاروخ اريحا ـ ١ سبباً آخر لكينيدي لمواصلة الضغط على حكومة اشكول.

يكمن سبب إحجام الرئيس عن المضي حتى النهاية بضغوطه على اسرائيل، في اعتقاده بأنها غير منتجة بعد للأسلحة النووية وبالتالي فهي لا تساهم في انتشار هذا النوع من الأسلحة. لكن ما أن أصبح لدى كينيدي الدليل الساطع على انتاج اسرائيل قنابل نووية حتى اعتمد الرئيس موقفاً براغماتياً. إذ غيّر كينيدي نظرته للسلاح النووي الفرنسي اذ سيسمح للفرنسيين، استنـاداً الى دانيال ألسبـرغ عضو في مكتب البنتـاغون للشؤون الاستراتيجية الدولةي، باستخدام منطقة ديمونا لتجربة اسلحتهم النووية. وكان الفرنسيون قد رفضوا توقيع اتفاقية حظر التجارب، وأعلن ديغول بأن فرنسا ستواصل تجاربها النووية

في جو الأرض. كان من الواضح أن كينيدي يسعى عبر ذلك الى دفع فرنسا للانضمام الى المعاهدة بتوقيع أو من دون توقيع*.

خلف ليندن جونسون الرئيس كينيدي اثر اغتياله في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٣ في دالاس. ووصل إلى سدة الرئاسة كأي نائب رئيس: يجهل كل ما يتعلق بالأمن القومي.

كانت الصلات التي تربط جونسون باسرائيل قوية من قبل أن يصبح رئيساً. إذ كان اثنان من أقرب مستشاريه وهما المحاميان ابراهام فورتاس، الذي سيّعين فيما بعد في المحكمة العليا، وأدوين ل. ويزل، يعيران الامن الاسرائيلي اهتماماً كبيراً. كما كان جونسون يعرف ابراهام فينبرغ ومهارته في جمع الأموال منذ عهد ترومن، كان فينبرغ من بين الذين جمعوا الأموال لحملة جونسون الناجحة لكسب منصب في مجلس الشيوخ في العام ١٩٤٨.

إلا أنه كان هناك رابط اعمق لا علاقة له بحملات جمع الأموال. فقد زار جونسون مخيم اعتقال نازي في داشو في إطار لجنة من الكونغرس لتقصيّ الحقائق في نهاية الحرب العالمية الثانية. وقالت زوجته ليدي بيرد لأحد المؤرخين بعد وفاة جونسون «إنه عاد مهزوز الكيان لا يصدق ما رآه من وحشية. فالسماع عن اعمال كهذه شيء، ورؤيتها شيء آخر». لم تلتقط صور في هذه الزيارة إلّا أن قسم محفوظات الكونغرس يحوي مجموعة كبيرة من الصور التي التقطها الجيش الاميركي بعد يومين على تحرير مخيم الموت في ٣٠ نيسان ١٩٤٥.

وكان شعور جونسون بالتعاطف ومحنة يهود أوروبا قد بدأ قبل الحرب العالمية الثانية بكثير. فعندما كان عضواً شاباً في الكونغرس عن ولاية تكساس، حثه مناصرو اليهود في

---

* استُبْعِدَ الفرنسيون بعد الحرب من المشاركة في الابحاث النووية وفي مسائل التعاون النووي طبقاً لقانون الطاقة الذرية الصادر عام ١٩٤٦، والذي منع التبادل النووي بكل اشكاله مع أية دولة أخرى، وفي العام ١٩٥٨ ادخل ايزنهاور تعديلاً على التعاون، حاز موافقة الكونغرس، سمح بموجبه للولايات المتحدة بتبادل معلومات نووية ومواد صهر مع بريطانيا. فاستاءت فرنسا لاستبعادها. واستمرت ادارة كينيدي في معارضة فرنسا حول المسائل النووية. وفي العام ١٩٦٢ شنَّ وزير الدفاع الاميركي ماك نامارا حملة عنيفة على استقلال فرنسا النووي الذي أطلق عليه اسم القوة الضاربة الفرنسية، كما حمل بعنف على التجارب الفرنسية النووية في صحراء الجزائر. كانت هذه المعارضة الاميركية المستمرة للقوة الضاربة الفرنسية احد الاسباب التي حدت بديغول إلى اتخاذ قراره بسحب فرنسا من منظمة حلف شمالي الاطلسي (ناتو) وباخلاء كل مقرات الناتو والمنشآت العسكرية الحليفة الموجودة على الأراضي الفرنسية.

ولايته على التعجيل في قبول لاجئين ألمان إلى اميركا فرّوا حفاظاً على حياتهم. وعندما وصل هؤلاء إلى الولايات المتحدة عمل جونسون كل ما بوسعه لتثبيت اقامتهم فيها.

وقد بقي جونسون وفياً لأصدقائه القدامى، فبعد توليه سدة الرئاسة بخمسة أسابيع بنى كنيساً جديداً كخدمة لجيمس نوفي وهو سياسي من تكساس وحليف سابق وزعيم يهودي. كان جونسون أول رئيس اميركي يقوم بذلك وقد قال له نوفي في خطابه موجهاً له الشكر «لن ننسى لك جميلك لكل ما فعلته لليهود بمساعدتهم في الخروج من ألمانيا في أيام هتلر».

إلا أن ليندن جونسون سرعان ما غرق في وحول حرب فيتنام وفي ما اعتبره كفاح دولة ديموقراطية صغيرة ضد القوى الشيوعية. وقد نظر جونسون الى اسرائيل بالمنظار نفسه عندما اعتبرها دولة ديموقراطية تقف وحدها في مواجهة الاتحاد السوفياتي واتباعه في العالم العربي.

وقد دفعت الصلات القوية لجونسون باسرائيل وإيمانه بأن الأسلحة السوفياتية كانت تخل بميزان القوى في الشرق الأوسط، إلى تزويد اسرائيل باسلحة هجومية والى التزام الولايات المتحدة للمرة الاولى بتعهد علني للدفاع عن اسرائيل. انقسمت الجالية اليهودية الاميركية في نهاية المطاف حول سياسة جونسون في حرب فيتنام: ففي حين أصرّ عدد كبير من الزعماء اليهود على السير وراءه في هذه الحرب بسبب الدعم الكبير الذي قدمه لاسرائيل استمر آخرون في معارضة مبدأ الحرب.

إلّا أن جونسون لمحّ في اول سنوات رئاسته الى السياسة التي كان يتبعها كينيدي إذ الحّ على اسرائيل بإخضاع مفاعل ديمونا الى معاينة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وما زاد في إيمانه أن تخفيف حدة التوترات الدولية وحده يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود أي توسيع نطاق الاتفاق الجديد ليشمل الاميركيين كافة هو دعمه لمنع انتشار الاسلحة النووية ورغبته في الحرب الباردة. كان وجود اسرائيل تمتلك سلاحاً نووياً أمراً غير مقبول. فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى امتلاك مصر سلاحاً نووياً والى ازدياد التغلغل السوفياتي في الشرق الاوسط، وربما الى الحرب.

١٠ ـ خيار شمشون

كان هدف ليفي اشكول التوصل الى حل وسط بين البيت الأبيض الذي كان يصرّ على معاينة دولية، والجناح المجند للخيار النووي في حزب ماباي الذي يتزعمه دافيد بن غوريون الذي حوّل اصراره على انشاء ترسانة نووية اسرائيلية الى مطلب سياسي دائم. لم تكن معضلة رئيس الوزراء في اعتماد السلاح النووي بل في تحديد زمن امتلاك هذا السلاح وكلفته وذلك بالنظر الى حاجة اسرائيل لتدريب وحداتها التقليدية في الجيش والبحرية وسلاح الجو وتوفير الاعتدة والمعدات اللازمة لها.

برز هذا النقاش حول الخيار النووي على صفحات الجرائد قبل تولي اشكول منصبه. ففي منتصف العام ١٩٦٢ مثلاً، استغل شيمون بيريز والرئيس السابق لهيئة اركان الجيش، موشي دايان الذي كان وزيرا للزراعة في حكومة بن غوريون، جنازة أحد كبار القادة العسكريين الصهاينة ليعلن أن الفضل بوجود اسرائيل يعود إلى ما تم تحقيقه من انجازات تكنولوجية في السبعينات والى ما تم استثماره في معدات المستقبل. وفي نيسان ١٩٦٣ حث دايان في مقال كتبه في صحيفة «معاريف»، الصناعة الحربية الاسرائيلية على مواكبة جهود الرئيس المصري جمال عبد الناصر في صنع اسلحة نووية وأضاف «في عصر الصواريخ ذات الرؤوس التقليدية وغير التقليدية، نحن بحاجة الى تطوير هذه الأنواع من الأسلحة».

وكان بن غوريون أشد وضوحاً في مقابلة اجرتها معه صحيفة النيويورك تايمز بعد خمسة أشهر من استقالته حيث أفاد أنه لا يمكن استبعاد الطاقة النووية «لأن عبد الناصر لن يستسلم ولن يخوض حرباً جديدة إلّا إذا كان متأكداً من النصر. وهذا يعني امتلاكه اسلحة نووية فعنده صحراء واسعة يختبر فيها هذه الأسلحة أما نحن فلا يمكننا اختبار هذه الأسلحة هنا».

حاولت حكومة اشكول تحت الضغط الذي مارسه عليها الرئيس كينيدي ومن ثم جونسون أن تخفي الحقيقة حتى ولو ادى ذلك الى الكذب. ففي كانون الأول ١٩٦٣ قال مدير البرامج العلمية في وزارة الدفاع شيمون يفتاح الى مجموعة من العلماء الاسرائيليين ان مفاعل ديمونا المتطور قادر على صنع البلوتونيوم كمنتوج جانبي إلّا أن يفتاح شدد على أنه ليس لدى الحكومة الاسرائيلية خطط لبناء معمل منفصل لمعالجة البلوتونيوم كيميائياً. وكان يفتاح الذي تدرّب في مختبرات ارغون الوطنية في ايلليئوي يعلم أن شركات البناء الفرنسية قد عاودت بناء معمل للمعالجة تحت الأرض في ديمونا.

لم يؤد رفض اشكول لسيد اسرائيل على طريق الانتاج الكثيف للأسلحة النووية الى عرقلة التقدم المضطرد في ديمونا. وفي منتصف ١٩٦٤ كان المفاعل قد دخل سنته الثانية في العمل، وتم الانتهاء في بناء معمل المعالجة مع كل مختبراته التي يتم التحكم بها عن بعد وآلاته التي يديرها الكومبيوتر. فأصبح بالامكان البدء بـانتاج البلوتونيوم الذي يستخدم في صناعة الاسلحة عبر معالجة اليورانيوم في المفاعل. وسوف تحوي المنشآت النووية الاسرائيلية مصنعاً لتجميع الاسلحة في حيفا وغزّة محصناً للأسلحة النووية في قاعدة تل نوف قرب ريحوفوت. كانت كل المجمعات النووية في اسرائيل وخاصة مجمع ديمونا، تخضع لحماية امنية مشددة. إذ تسهر على حمايتها القوات الاسرائيلية وأجهزة المراقبة الالكترونية وشاشات رادار مرتبطة ببطاريات للصواريخ. كما يحظّر على كل الطائرات بما فيها مقاتلات سلاح الجو الاسرائيلي، التحليق فوق المنشآت*.

أفادت مصادر اسرائيلية مطلعة أن الفيزيائيين والفنيين في ديمونا اجروا اختباراً نووياً خفيفاً واحداً على الأقل في منتصف الستينات في مغارة تحت الأرض تقع في صحراء

---

* خلال حرب الايام الستة عام ١٩٦٧ اسقطت خطأ مقاتلة اسرائيلية (ميراج ٣) عندما دخل قائدها المجال الجوي فوق ديمونا. وفي شباط ١٩٧٣ انحرفت طائرة ركاب مدنية ليبية عن مسارها فوق سيناء بسبب خطأ ملاحي فأسقطتها مقاتلات اسرائيلية بعد أن تجاهلت الاشارات بالهبوط مما تسبب في قتل ١٠٨ اشخاص من أصل ١١٣ كانوا على متنها. وقد ادعت اسرائيل في ذلك الوقت ومن دون أي اثبات ان هذه الطائرة كانت تتوجه نحو ديمونا.

النقب بالقرب من الحدود الاسرائيلية ـ المصرية. ويتم انفجار هذا النوع من القنابل بشحنة انشطارية خفيفة وقيل في ذلك الوقت إن الانفجار هز اجزاء من سيناء.

وبانتهاء بناء معمل المعالجة في أوائل عام ١٩٦٥ ازيل آخر حاجز امام الطموحات النووية الاسرائيلية كما كان من شأنه ان زاد من حدة النقاش الدائر داخل الحكومة الاسرائيلية حول هذا الموضوع. كما عمد الاسرائيليون الى زيادة تدابير الحماية والتغطية والتمويه لمصنع ديمونا عند الزيارات السنوية التي كان يقوم بها فلويد كولور الى المفاعل. فقد اهتم بنيامين بلومبيرغ وزملاؤه في مكتب العمليات الخاصة في هذا الأمر. ففي منتصف الستينات استنبط القيمون على مفاعل ديمونا طريقة جديدة في تخبئة ما كان مبنياً تحت الأرض. فقد أُمرت عناصر الوحدة ٢٦٩ للاستطلاع التابعة لهيئة الأركان العامة وهي تضم نخبة من العناصر التي مهمتها التغطية والتمويه، أمرت بالتوجه الى المنشآت النووية قبل اسابيع من وصول كولر للمعاينة وطلب منهم احضار عربات صغيرة تجر باليد وفيها عشب أخضر وقد استخدم هذا العشب للتمويه اذ تعين عليهم أن ينثروا العشب والتراب والحشائش فوق الممرات التي كانوا يستخدمونها ويبدأون بعمليات الري حتى تبدو وكأنها نابتة هناك منذ سنوات عدة.

ما من دليل على أن الاستخبارات الاميركية والرئيس جونسون كانا يعلمان ماذا يجري في اسرائيل على الصعيد النووي على وجه التحديد. فكل ما قدر الرئيس الاميركي على القيام به هو التركيز على اعتماد معاينة الوكالة الدولية للطاقة الذرية كحل لكل المسائل الشائكة المتعلقة بديمونا وبانتشار السلاح النووي في اسرائيل، ودعي اشكول إلى القيام بزيارة رسمية الى واشنطن في حزيران ١٩٦٤ وبذلك كان رئيس الوزراء الاسرائيلي الاول الذي يقوم بزيارة مماثلة. واثارت تقارير رسمية كشف النقاب عنها أن البيت الأبيض كان يعتقد أنه كان بالامكان اغراء اشكول بوعود اميركية بتقديم اسلحة مقابل فتح منشآت ديمونا امام الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إلا أن أوساط الرئيس كانت سائرة على غير هدى في هذا الطريق فهم كانوا مقتنعين بأن اسرائيل تمتلك التقنيات والمهارات اللازمة لصنع قنبلة نووية ورأس نووي ولكن ىبدو أنهم لم يكونوا يعلمون ما اذا كانت اسرائيل تنوي جدياً صنعها أم لا. بدا الأمر وكأن البيت الأبيض يؤمن بأن هناك نوعَيْن للذرة: نوعاً للحرب ونوعاً للسلم.

اطلع ماك جورج باندي مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي الذي كان على احتكاك مباشر بموضوع الأسلحة الاسرائيلية منذ مطلع العام ١٩٦١، اطلع الرئيس جونسون في تقرير اعده الى البيت الأبيض عن التهديد المحتمل الذي تمثله انظمة الصواريخ المصرية

على اسرائيل. وقال باندي للرئيس في ١٨ أيار أن كلا الدولتين قادراً على صناعة الصواريخ إلاّ أن الفارق كان أنه بامكان الاسرائيليين أن يزودوا صواريخهم برؤوس نووية في حين لا تستطيع ذلك الجمهورية العربية المتحدة. فالموضوع الحقيقي هو ما إذا كانت اسرائيل سوف تتجه لاعتماد قدرتها النووية في أي نزاع محتمل.

إلا أنه من غير المعقول أن لا يكون باندي وزملاؤه على علم بأن شيء حول المفاعل النووي السري في صحراء النقب.

كان أشكول يود شراء دبابات اميركية من نوع N48 وقد سر عندما وافق الرئيس الاميركي جونسون قبل اجتماع القمة بينهما باستخدام نفوذه لاقناع المانيا الغربية ببيع اسرائيل هذه الدبابات من مخزون الاسلحة التابع لحلف الأطلسي. ومع أن عملية البيع هذه كانت رمزية أكثر منها فعلية فقد كانت المرة الأولى التي تبيع فيها الولايات المتحدة اسرائيل صواريخ هجومية وستكون هذه الأسلحة أول الغيث بالنسبة للأسلحة الهجومية الى اسرائيل وسوف يصاب رجال جونسون بنكسة في حال لم يوافق اشكول على المعاينة الدولية على حد توقع العديد منهم. كما كانوا يريدون الحصول على سماح اسرائيل لاطلاع الدول العربية على نتائج المعاينات السنوية التي كان يقوم بها فلويد كلوللور.

كانت مهمة اشكول في زيارته الى اميركا الحصول على اكبر قدر من الأسلحة والالتزامات الاميركية من دون تقديم أية تنازلات حقيقية حول مفاعل ديمونا، لكن هذا الأمر كان صعباً. فقد قال لمسؤولي البيت الأبيض قبل وصوله أنه سوف يسمح بمواصلة كوللر معايناته لديمونا إلا أنه لا يريد أي تدخل من قبل اللجنة الدولية للطاقة الذرية. وقد تذرعت اسرائيل بحجة قديمة كانت تلجأ اليها معظم الدول التي كانت تدعي أنها غير نووية إذ قالت بأنها ليست مجبرة على فتح مختبراتها الوطنية امام الوكالة الدولية إلا إذا قامت بقية الدول النووية في العالم بالأمر نفسه. وتجدر الاشارة الى أن فرنسا والصين لم توقعا على هذا الاتفاق. كان هناك دافع آخر يمنع اسرائيل من السماح للوكالة بالمعاينة إذا كانت تصفها بأنها وكالة دولية تمارس التمييز ضد اسرائيل لصالح الدول العربية. قد يكون هناك بعض الأشخاص في اسرائيل يؤمنون بوجود تمييز كهذا إلا أن هذا لم يكن له أية علاقة بالسبب الذي لم يرحب به الاسرائيليون بوكالة الطاقة الدولية.

كما رفض اشكول رفضاً قاطعاً اطلاع العرب على أية معاينات

كان على البيت الأبيض أن يتوقع مفاوضات شاقة حول مسألتي الوكالة الدولية واطلاع العرب على المعاينات فقد عارض الوفد الاسرائيلي بشدة المعاينة الدولية ومشاطرة العرب أية معلومات حول ديمونا. ولكن رغم ذلك اقترح السيد روبرت كومر، وهو عضو في مجلس

الامن القومي، على الرئيس الاميركي محاولة تغيير رأي اشكول حول الموضوعين. فمن دون اتهام اسرائيل الى أنها تسعى الى امتلاك سلاح نووي على المرء أن يعترف أن مفاعلا نووياً صالحاً للعمل بالاضافة الى نظام اطلاق صواريخ متطورة يؤدي الى نتيجة لا مفر منها وهي أن اسرائيل اصبحت في وضع يمكنها فيها امتلاك السلاح النووي. ومن شأن هذا الوضع أن يؤدي الى انعكاسات خطيرة على العلاقات الاميركية الاسرائيلية وكلما اسرعنا في وقف هذا التدهور كلما كان أفضل. فمن شأن هذه الملاحظة أن تكون بمثابة إشارة الى الاسرائيليين بأن الاميركيين سيثيرون الموضوع مجدداً في المستقبل.

أما فيما يتعلق بنقل المعلومات حول ديمونا الى العرب فقد قال كومر: «إننا مقتنعون تماماً بأن رغبة اسرائيل بحمل العرب على أن يحذروا ماذا يجري داخل المفاعل هو أمر خطير، إذ من شأن وضع كهذا أن يدفع بناصر الى تحرك وقائي مغامر قد يؤدي الى عواقب وخيمة». وكان كومر قد عمل لسنوات عدة في CIA قبل أن ينضم الى فريق باندي في مجلس الأمن القومي. كما كان يعلم كثيراً عما كان يجري تحت الأرض في ديمونا. إلا أنه لم يكن متوقعاً قط أن يقبل الاسرائيليون بهذه التوصيات التي رفعها كومر الى الرئيس كما ليس من شأنها أن تكون موضع تفاوض. إلا أن محضراً للمناقشات التي دارت بين جونسون وأشكول في الأول من حزيران تشير الى أن الرئيس الاميركي قد عمل بنصيحة مساعديه وأثار مناقشة الترسانة النووية الاسرائيلية.

فقد قال جونسون لأشكول: إن معاينة دولية لديمونا من شأنها أن تطمئن العرب وأن تخفض من حدة السباق على التسلح وعلى التزود بالصواريخ في الشرق الأوسط وقد كشف له أن العرب يربطون الصواريخ الاسرائيلية وقدرتها النووية ببعضهما البعض. لهذا فإن مراقبة الوكالة الدولية لمجمع ديمونا هو في مصلحة اسرائيل. كما ذكر الرئيس اشكول بأن الاتحاد السوفياتي أصبح لاعباً جديداً دخل على ساحة الشرق الاوسط ومن شأن التطمين حول حقيقة مفاعل ديمونا أن يبقي السوفيات خارج المنطقة قدر المستطاع، وأفاد كومر بأن بيريز قال أنه ليس قلقاً كثيراً حول موضوع الصواريخ المصرية بل حول المعدات الافضل التي يمكن للسوفيات أن يقدموها لعبد الناصر.

وإذا ما اعتقد عبد الناصر بأن اسرائيل تمتلك صواريخ افضل من صواريخه وفي حال لم يكن مطمئناً وأكيداً من ديمونا فسوف يكون مضطراً لأن يدفع للسوفيات مبالغ طائلة للحصول على صواريخ. لهذا يجب حمل اشكول على الموافقة على تطمينات حول ديمونا وعلى مراقبة الوكالة الدولية، فمن شأن هذين العاملين أن يزيلا بعض الدوافع التي تحدو بناصر للحصول على اسلحة غير تقليدية بمساعدة من الاتحاد السوفياتي. نحن نفهم ان اسرائيل تخشى هذا الوضع ولكن لا نفهم كيف أنها لا تسعى للخروج منه. كل ما نطلبه

بالمقابل هو أن تعترف اسرائيل بمصالحنا مع العرب وبهدفنا المشترك في محاربة السوفيات واخراجهم من الشرق الاوسط.

كانت اسرائيل بالطبع ترغب بالقيام بأي دور للحصول على المزيد من الأسلحة الاميركية إلا أنها لن تعتمد أبداً في المستقبل على أية حماية اميركية وقد ذكر كومير بالتعهد الذي قدمه كينيدي في ١ حزيران إلى غولدا مائير قبل سنتين عندما قال لها بأن الولايات المتحدة سوف تكون اول مزوّد للأسلحة لاسرائيل طالما أن اسرائيل لن تنتج اسلحة نووية. وسرعان ما علم بن غوريون وارنست برغمان بتعهد البيت الأبيض هذا لحكومة أشكول. وقالا استناداً الى مسؤول اسرائيلي سابق: «إن من شأن ذلك أن يهدد أمن اسرائيل». لم تؤد شكاوى جونسون حول المعاينة الدولية وحول مشاطرة العرب المعلومات، الى مخرج للأزمة ولكنه حافظ على وعده في تقديم دعم عسكري متواصل وقد شجع هذا الامر اسرائيل على مناقشة موضوع استراتيجيٍ مهم فيِ العام ١٩٦٤ وهو متى تبدأ الانتاج المكثف لترسانتها النووية. ولم يكن اشكول رجلاً مسالماً فآراؤه واضحة فيما يتعلق بانتاج اسرائيل اسلحة كيميائية وبيولوجية ولم تكن شكوك اشكول حول ديمونا سوى شكوك عملية فقد كان هذا المشروع يكلف ٥٠٠ مليون دولار سنوياً أي أكثر من الموازنة الاسرائيلية العسكرية بنسبة ١٠٪ وكان يمكن انفاق هذه الاموال الضخمة في مكان آخر فهناك مثلاً حقول التعليم والاطفال والجامعات خاصة أنه لم يكن هناك تهديد نووي عربي في المقابل. وقد أدت هذه التساؤلات التي طرحها اشكول الى مناقشات ومؤتمرات سرية رفيعة المستوى في أواخر العام ١٩٦٤ واوائل العام ١٩٦٥ عقدت كلها في مدراشا وهو مجمع خاص بالموساد يقع خارج تل أبيب، وقد حضر هذه الاجتماعات والمؤتمرات كبار المسؤولين السياسيين وزعماء الاحزاب وخبراء في وزارة الدفاع ولم يكن الموضوع المطروح هو ما إذا كان يجب اعتماد الخيار النووي أو لا؟ بل متى يعتمد هذا الخيار. كان المدافعون عن مفاعل ديمونا مقتنعين أن السلاح النووي وحده قادر على تأمين القوة الرادعة الفعّالة أمام التهديد العربي فوحدها هذه الأسلحة قادرة على اقناع العرب الذين كانوا يحصلون على مساعدات اقتصادية وعسكرية سوفياتية متنامية بأنه عليهم التخلي عن كل مشاريعهم العسكرية لاجتياح اسرائيل والموافقة على تسوية سلمية للنزاع. فبوجود ترسانة نووية اسرائيلية لم يعد من الوارد تكرار حادثة شبيهة بحادثة ماسادا في تاريخ اسرائيل وفي ذلك اشارة الى القرار الذي اتخذه اكثر من ٩٠٠ يهودي كانوا يدافعون عن قلعة ماسادا بالانتحار الجماعي عام ٧٣ بعد المسيح عوض أن يعانوا من الهزيمة النكراء على يد الرومان. ومن هنا قال بعض دعاة السلاح النووي بأنه يمكن اطلاق اسم خيار شمشون على الخيار النووي. فحسب رواية وردت في العهد القديم اسر الفلسطينيون شمشون بعد صراع دام ووضعوه أمام عامة الناس

للتسلية وسخروا منه في هيكل داغون في غزة فطلب شمشون من الله أن يعيد له قوته مرة أخيرة وصرخ: «دعني أَمُتْ مع الفلسطينيين». وبعد أن قال ذلك هدم اعمدة الهيكل فسقط السقف عليه وعلى اعدائه وقتلوا جميعاً.

إلا أن الحجة التي تذرع بها معارضو الترسانة النووية تخطّت اثر هذه الترسانة على الجمهورية العسكرية فقد شهد الاقتصاد الاسرائيلي تراجعاً وانحسر ازدهار الاعمال داخل اسرائيل بسبب ما كانت ديمونا تمتصه من يد عاملة ماهرة وموارد بشرية ومادية في حقول صناعية، هذه اليد التي كان يمكن استثمارها في خدمة أهداف سلمية للاقتصاد الاسرائيلي. فشكلت ديمونا عائقاً أمام النمو الاقتصادي وأمام التنمية. وشكلت التكاليف العسكرية والاجتماعية البعيدة المدى لديمونا قلقاً كبيراً بالنسبة لإسحق رابين الرئيس الجديد لهيئة الأركان العامة وليبغال آلون وهو مستشار مقرّب من أشكول والقائد السابق لقوى بالماش غير النظامية في حرب ١٩٤٨. فضلاً عن ذلك عارض اليهود الذين كانت ذكرى المحرقة ما تزال ماثلة في أذهانهم اللجوء الى سلاح كهذا وشعروا أن من واجبهم الحؤول دون تحوّل النزاع العربي الاسرائيلي الى حرب تستخدم فيها أسلحة التدمير الشامل. واضاف سيمحي فلابان الناطق باسمهم أنه لا يمكن لميزات اسرائيل النوعية كالتضامن الاجتماعي والتنظيم والتعليم والعلم والتقنيات والمهارات والاستخبارات والدوافع الاخلاقية، لا يمكنها ان تلعب دورها إلاّ في حرب تقليدية يخوضها الجنود.

وما زاد في حدة هذه المناقشات هو الحرب الاعلامية الدائرة بين العرب والاسرائيليين التي كانت تنشر توقعات مبالغ فيها حول قوة الطرف الآخر من أسلحة التدمير الشامل، ففي اسرائيل نشرت الصحف الاسرائيلية تقارير تبعث على القلق حول دعم سوفياتي وصيني للقنبلة النووية المصرية. وفي المقابل اعلنت مصر انها تلقت تعهداً سوفياتياً بمساعدته في حال حصول هجوم نووي اسرائيلي عليها وحذر الرئيس جمال عبد الناصر، في مقابلة اجريت معه، من أن الحرب الوقائية تشكل الرد الوحيد لاسرائيل عند امتلاكها سلاحاً نووياً. فدخلت كل من مصر واسرائيل في ذلك الوقت في حلقة مفرغة من التوتر والشك المتبادل وعملياً كل ما باستطاعتهما لتحقيق طموحاتهما المتبادلة.

أدرك كبار المسؤولين الاسرائيليين الفرق بين الوقائع الحقيقية والشعور السائد لدى الرأي العام الاسرائيلي فقد اعد، على سبيل المثال، بنيامين بلومبرغ، قبل مؤتمر مدراشا تحليلاً توقّع فيه أن العالم العربي لن يتمكن من تطوير اسلحة نووية قبل ٢٥ عاماً أي حتى العام ١٩٩٠ وقد شكلت هذه الدراسة وثيقة مهمة اعتمد عليها اشكول الذي قال للمؤتمر أن هناك ثلاثة خيارات مطروحة أمامهم:

أولاً: تحضير قنبلة جاهزة للتصنيع تبقى في المخازن.

ثانياً ـ ثم الخيار النووي الذي يقتضي بتصنيع اجزاء الأسلحة من دون تجميعها.

ثالثاً ـ اجراء مزيد من الأبحاث.

وأضاف: «لسنا على عجلة من أمرنا فسوف يمضي ٢٥ عاماً قبل أن يتمكن العرب من صنع قنبلة نووية». لذلك فضل اشكول متابعة الابحاث وحسب، واستغلال هذا الفارق الزمني بين العربي واسرائيل للقيام بقفزة نوعية كبيرة توسع هذا الفارق تسمح لاسرائيل بتجاوز الاسلحة النووية التي تعتمد على البلوتونيوم الخام مثل تلك التي استخدمتها الولايات المتحدة في ناكازاكي والتوجه عوضاً عن ذلك الى انتاج اكثر فعالية لرؤوس نووية.

وقد برز سبب آخر غير المال دفع اسرائيل الى أن يقتصر العمل في ديمونا على الأبحاث: إذ لم تكن اسرائيل تمتلك طائرات أو صواريخ بعيدة المدى قادرة على إيصال الرؤوس النووية لتصيب اهدافها بدقة في الاتحاد السوفياتي الذي شكل دوماً الهدف النووي الأول لإسرائيل. إذ كان الاسرائيليون يعتقدون أنه ما من دولة عربية تجرؤ على شن حرب على اسرائيل من دون دعم سوفياتي. استغل ليفي اشكول قرار مدراشا على الصعيد الاستراتيجي فابلغ واشنطن بأنه قد يحد من الترسانة النووية الاسرائيلية في مقابل تعهد اميركي بتزويد اسرائيل باسلحة هجومية توازي في نوعيتها الاسلحة التي كان الاتحاد السوفياتي يقدمها لمصر. وكان هذا الحل اكثر من ملائم بالنسبة لجونسون الذي كان استمرار حربه السياسية مع اسرائيل حول مسألة القنبلة يقلل من رصيده السياسي عاماً بعد عام. وقد كان الرئيس اشكول تعهد بتأخير البرنامج النووي الاسرائيلي بأن سمح ببيع اسرائيل ١٩٦٦. ٤٨ طائرة مقاتلة من نوع SKY HAWK A4 (سكاي هوك) الكتيلية التي تبلغ زنة حمولتها من الصواريخ والأسلحة حوالى ٤٠٠٠ كلغ وما دفع الرئيس جونسون برفض مواصلة الضغط على اسرائيل حول المواضيع النووية، كانت الالتزامات العسكرية والاقتصادية السوفياتية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط إذ شجعت موسكو الاشتراكية العربية والقومية العربية. فاعتبر جونسون بذلك ان الحرب الباردة قد انتقلت الى العالم العربي وأن اسرائيل أصبحت تلعب دوراً هاماً كموطىء قدم للولايات المتحدة في تلك المنطقة. وقد أثار قرار اشكول بوضع حد للبرنامج النووي الاسرائيلي عقب بن غوريون فشبهه بنيغل شامبرلين رئيس الورزاء البريطاني الذي حاول تهدئة أدولف هتلر قبل الحرب العالمية الثانية.

وفي حزيران ١٩٦٥ استقال بن غوريون من حزب ماباي وأنشأ حزبه الخاص الذي عرف باسم «رافي». وهو معناه لائحة العمال الاسرائيليين وقد انضم اليه في هذا الحزب

شيمون بيريز الذي أصبح رجل رافي القوي وموشي دايان الذي استقال من منصبه كوزير للزراعة وقد أمل بن غوريون ان يتمكن حزبه الجديد من الحصول على ٢٥ مقعداً من مقاعد الكنيست الـ ١٢٠ ليلعب بذلك دوراً مهماً على الساحة السياسية الاسرائيلية. فقد غيّر بن غوريون واتباعه البنية السياسية في اسرائيل وسوف يصبح الحزب حزباً معارضاً يلعب دور الاحزاب اليمينية المتطرفة، لقد كانت قضية لافون هي من الأسباب الرئيسية التي حدت ببن غوريون الى الانفصال عن زعامة ماباي وسوف يتخذ حزب رافي بقيادة بيريز مواقف متطرفة فيما يتعلق بالمسائل الدفاعية وخاصة بالنسبة الى الأسلحة النووية. ومن بين الذين انضموا ايضاً الى صفوف حزب رافي ارنست برغمان العالم الفيزيائي الشهير وقد عارض هذا الحزب كل مواقف الحكومة الاسرائيلية وتصرفاتها ووصفوا قرار حكومة اشكول بعدم اعطاء الضوء الأخضر لانتاج الأسلحة النووية بأنه خطأ كبير. وقد لعبت هذه المسألة دوراً هاماً في الانتخابات عام ١٩٦٥ التي شهدت اتهامات وشتائم متبادلة بين كل الاطراف حتى أن أحد كبار المحامين المقربين من غولدا مائير نعت بن غوريون بالجبن ووصف حزب رافي بأنه حزب فاشي جديد. بدا واضحاً للاسرائيليين أن النقاش لا يدور فقط حول السياسة الدفاعية وحول القنبلة النووية بل حول الايمان العميق لبن غوريون بأنه لا يمكن لاسرائيل ان تحافظ على بقائها إلاّ بالاعتماد على الدولة لا على العمل الطوعي التقليدي الذي اطلقته الحركة الصهيونية في الماضي. فقد كان بن غوريون يعتبر أنه على نظام الكيبوتزات وحزب ماباي وحركة الهاغانا، التي لعبت دوراً هاماً في العام ١٩٤٨ والتي شارك فيها عدد كبير من المتطوعين والمخلصين للقضية، على هذه المؤسسات أن تفسح الآن في المجال أمام مؤسسات غير شخصية، مؤسسات عامة تقدم الخدمات العسكرية والتعليم والرقي الاجتماعي على أساس الكفاءة لا على أساس الانتماء الحزبي.

إلاّ أن العديد من خصومه السياسيين في انتخابات عام ١٩٦٥ لم ير في ديمونا سوى مجموعة من العلماء والبيروقراطيين الذين تجمعهم الايديولوجية النووية نفسها والذين انتجوا سلاحاً نووياً قوياً من دون الحصول على موافقة الرأي العام الاسرائيلي، لذلك رأى البعض أن هذه الانتخابات تشكل آخر حلقات الصراع بين اسرائيل لا تزال ترغب في الاعتماد على الروح الريادية للحركات الطوعية في اسرائيل وبين اسرائيل تود استبدال هذه الروح باللجوء الى العلم وبالمعرفة وبدولة حديثة.

أصيب حزب رافي بخيبة أمل كبيرة في الانتخابات إذ لم يحصل إلاّ على ١٠ مقاعد في الكنيست وبالتالي حرم بن غوريون من القاعدة السياسية التي كان بحاجة اليها وهكذا وضعت هذه الانتخابات حداً نهائياً لكل احلام بن غوريون ولدوره في الحياة السياسية في اسرائيل.

واعتبر ليفي اشكول من جهته هذه الانتخابات بمثابة استفتاء شعبي للطريقة التي كان يعالج فيها المسألة النووية. ولذلك سيبقى العمل مجمداً في منشأة ديمونا.

وفي ربيع العام ١٩٦٦ استقال ارنست برغمان من رئاسة اللجنة الاسرائيلية للطاقة الذرية ومن منصبيه الرفيعي المستوى في وزراة الدفاع. وقد اعتبر عدد كبير من المسؤولين في حكومة اشكول أنه كان من المفترض أن يستقيل برغمان في وقت أبكر. وقد جرح كبرياء برغمان كثيراً عندما أتى الى بيته مسؤول من وزارة الدفاع بعد ساعة من استقالته يطالبه بسيارته الحكومية. وفور استقالة برغمان عمد اشكول الى اناطة مسؤوليات اللجنة الاسرائيلية للطاقة الذرية من وزارة الدفاع الى مكتب رئيس الوزراء واصبح اشكول نفسه رئيساً للجنة موسعة تعنى بهذه الأمور. وهكذا اصبحت القرارات بشأن الأسلحة النووية الاسرائيلية في المستقبل سوف تتخذ على اعلى المستويات السياسية. وقد تمكن برغمان بمساعدة لويس شتراوس من العودة الى معهد الدراسات المتقدمة في جامعة برنستون في الولايات المتحدة حيث قضى بقية عمره في الابحاث.

إلا أنه قبلها خصّ جريدة معاريف بمقابلة نشرت صحيفة نيويورك تايمز بعض ما جاء فيها: «لقد افاد العالم برغمان بأن حكومة اشكول لا تشجع التخطيط العلمي الطويل المدى مثلما كانت الحال مع رئيس الوزراء السابق دافيد بن غوريون الذي كانت تربطه صلات وثيقة ببرغمان وتحدث برغمان عن نقص في الأموال المخصصة للأبحاث وعن خطر في زيادة الاعتماد على الموارد الخارجية».

ولكن بالرغم من أنه أشير الى مسائل الأسلحة النووية في التخطيط العلمي البعيد المدى فقد ظهر هذا الموضوع الى العلن في اسرائيل. أما في الولايات المتحدة التي كانت منهمكة في حرب فيتنام فقد ظل الخيار النووي الاسرائيلي حكراً على ارفع المسؤولين الحكوميين الذين لم يأتوا على ذكر هذا الموضوع مطلقاً.

١١ ـ دخول اللعبة

اظهرت ازدواجية الموقف الاميركي لامتلاك اسرائيل اسلحة نووية مدى خبث الحكومة الاميركية. ففي منتصف الستينات سوف يدعي الرئيس جونسون ومستشاروه بأن المعاينات الاميركية لديمونا قد أثبتت أن اسرائيل لا تنوي انتاج القنبلة وذلك كي لا يتأذى الموقف الاميركي الجديد الداعي لعدم انتشار الأسلحة النووية.

إلا أن أوساط الاستخبارات الذين كانوا يحللون المعلومات الواردة اليهم ويكتبون التقارير الى الاعلى منهم رتبة فهموا كما فهم ارثر لندل ودينو بروجيوني في وقت سابق أنه من غير المفيد الاشارة الى معلومات لا يريد رؤساؤهم أن يطلّعوا عليها ولكن رغم ذلك كانت هذه المعلومات موجودة. فكانوا يعرفون مثلاً كل المعلومات حول صواريخ اريحا التي جمعتها شركة داسو الفرنسية وقد أفاد أحد الفنيين المحللين في الـ CIA: «كنا نعلم كل شيء عن هذه المشاريع ليس فقط من الفرنسيين ولكن أيضاً من الاسرائيليين، كنا نسرق المعلومات وكان لدينا جواسيس حتى أنه كان بامكاني أن ارسم نموذجاً لنظام اطلاق الصواريخ هذا. وفي احدى المراحل تمكنت أن اضع تصميماً لثلاثة انواع من الرؤوس: نووي وكيميائي وشديد الانفجار يمكن تركيبها على هذه الصواريخ. كان بمقدور اسرائيل أن تطلق صاروخاً نووياً في تلك الفترة. وبرزت المشكلة في كيفية ايصال هذه المعلومات الى المراجع المختصة. فأنا لم أتمكن مثلاً من الحصول على أية نشرة رسمية من الـ CIA

لتوزيعها على الاوساط الحكومية. كان الجميع يعلم عن الصاروخ الاسرائيلي ولكن لم يتكلم أحد قط عنه».

وأفاد المسؤول نفسه أنه عمد في احدى المرات الى تصوير تقرير للاستخبارات معرضاً بذلك عمله للخطر ونقله الى كبار المسؤولين في البنتاغون ووزارة الخارجية الاميركية. وقد اطلع اميرال في وكالة الاستخبارات في وزارة الدفاع الذي لم يصدق ماذا يرى ويبدأ يغيّر رأيه فيما يتعلق بالسياسة تجاه اسرائيل إلاّ أنه تقاعد بعد فترة وجيزة ولم يعد احد يهتم بهذه القضية.

وحتى جيمس انغلتون مدير مكافحة التجسس في الـ CIA والذي كان مسؤولاً عن الارتباط مع اسرائيل كان يعاني من مشاكل عندما يتعلق الأمر بالقنبلة الاسرائيلية. واعترف مسؤولون في الوكالة في مقابلات اجريت معهم أن انغلتون رغم تصرفاته الغريبة في مكافحة التجسس قد تمكن من القيام بمهمته على أكمل وجه ممكن في معرفة كيفية التعاطي مع اسرائيل وقد عمل انغلتون جنباً الى جنب مع اعضاء من المقاومة اليهودية في ايطاليا خلال خدمته في مكتب الخدمات الاستراتيجية في نهاية الحرب العالمية الثانية وهي كانت فترة دراماتيكية حيث كان آلاف اليهود اللاجئين والناجين من مخيمات التعذيب والاعتقالات، كانوا يهرّبون بصورة غير شرعية من أوروبا الى فلسطين التي كانت في ذلك الوقت تحت السيطرة البريطانية.

كان مائير ديسحاليط احد أقرب اصدقاء انغلتون وهو مسؤول رفيع المستوى في الاستخبارات الاسرائيلية والذي عين في واشنطن عام ١٩٤٨ وديسحاليط هذا هو الشقيق الاكبر لعاموس ديسحاليط العالم الفيزيائي الذي كان له الفضل الكبير في تطوير الترسانة النووية الاسرائيلية قبل ان يموت بالسرطان عام ١٩٦٩ وقد شاطر انغلتون ديسحاليط في اعتبار السوفيات والعرب مصدر تهديد لاسرائيل. تعتبر صلاته الشخصية ومشاعره هي السبب الرئيسي الذي حدا بالمسؤولين الاميـركيين لتسليمه مهمـة الارتباط بين CIA والحكومة الاسرائيلية. ويعتبر منصبه من أهم المناصب في الخمسينات واوائل الستينات وهي الفترة التي شهدت اوج الحرب الباردة وذلك بسبب التدفق المتواصل للاجئين السوفيات والاوروبيين الشرقيين الى اسرائيل الذين شكلوا، في الفترة التي تلت مباشرة الحرب العالمية الثانية مصدر معلومات هام لمعرفة خفايا الكتلة الشرقية واسرارها. لكن الحب الذي يكنه انغلتون لإسرائيل ومشاطرته الاسرائيليين وجهات نظرهم باعتبار العرب والسوفيات مصدر تهديد لم يمنعاه، بصفته ضابطاً لمكافحة التجسس، من اجراء تحقيق حول كل اسرائيلي أو أميركي يهودي كان يشتبه به بأنه يهرّب معلومات سرية الى الخارج

واحدى أكبر نقاط الاستفهام كانت تطرح حول التكنولوجيا النووية. فقد كانت الـ CIA تعرف بفضل تحاليلها كل الاختبارات النووية الفرنسية التي كانت تجري في صحراء الجزائر والمحاولات التي كان يقوم بها الفرنسيون لتحديث رؤوسهم النووية وتصفية احجامها وذلك استناداً الى التصاميم التي كانت تعدها الولايات المتحدة. وقد جن جنون احد المسؤولين السابقين في الاستخبارات النووية الاميركية عندما اشتبه أن محاولات اسرائيل تغطية المساعدة الفرنسية في بناء منشأة ديمونا قد تضمن معلومات تم تهريبها من المختبرات النووية الاميركية في لوس الاموس وليفيد مور في كاليفورنيا. ولم يكتشف أي دليل من شأنه أن يبرز صلة الوصل هذه. إلا أن اوساط الاستخبارات الاميركية فوجئت عندما اكتشفت ملفات خاصة بأنغلتون كان يحتفظ بها وتظهر أنه كان قد أجرى منذ زمن بعيد تحقيقات طاولت كل اليهود الاميركيين الذين كانوا في مناصب حكومية حساسة وقد أنشأ انغلتون نوعاً من الارشيف المصغر صنف فيه كل هؤلاء العاملين واحداً واحداً وركز على اليهود الاميركيين المعروفين بميلهم الصهيوني. وقد ذكر أحد المسؤولين الاميركيين عندما اجريت معه مقابلة حول ملفات انغلتون عام ١٩٩١ ان انغلتون كان يعتبر حتى الذهاب الى الكنيس موضع شك اضافي بالنسبة لهذا الشخص. وأضاف: «حتى حرية المعتقد كانت تشكل بالنسبة الى انغلتون مصدراً لاثبات وجهات نظره أو دحضها بالنسبة لاتهام شخص ما. اعتراني الغضب لهذه الاعمال التي قام بها انغلتون ولكن الوقت نفسه لم يكن هذا العمل عملاً غير عاقل نظراً للعدد الكبير لليهود الذين كانوا يساعدون اسرائيل». إلا أن التحقيق في هذه الملفات لم يدم طويلاً وسرعان ما طويت صفحتها ولم يعد احد يأتي على ذكرها. وقد كان صموئيل هالبرن، وهو يهودي شغل لعدة اعوام منصب المساعد التنفيذي لمدير الـ CIA في العمليات السرية، كان موضع تحقيق دائم بالنسبة لانغلتون، فمنصب هالبرن هذا هو اعلى منصب يصل اليه يهودي بالنسبة للعمليات السرية يمكنه من الوصول الى اسماء كل العملاء الاجانب التابعين للـ CIA ولمعرفة كل تاريخهم وخلفياتهم. ووالده هانوك وهو بولوني، كان صهيونياً ناشطاً قبل الحرب العالمية الثانية وفيما بعد هاجر الى فلسطين حيث عمل جنباً الى جنب مع بن غوريون وموشي شاريت بعد انشاء دولة اسرائيل عام ١٩٤٨. وقال هالبرن وهو يضحك: «كانت نظرات انغلتون إليّ، تعبر عن الشك الذي يخامره بالنسبة الي تعبّر عن شكه بأمري. ولم يكن الاسرائيليون يعتبرونني موضع ثقة فأنا اعمل في الطابق الثالث من مبنى الوكالة وانغلتون يعمل في الطابق الثاني». لذلك كان انغلتون.اكبر من جامع للمعلومات عن اليهود الاميركيين فهو كان الرأس المدير لشركة لجمع النفايات في واشنطن تابعة للـ CIA وكانت مهمتها جمع النفايات من كل سفارات العالم الثالث بما فيها السفارة الاسرائيلية. وعند جمعها كانت هذه النفايات تفتش بشكل دقيق

ومنهجي، وقد عثر في داخلها على بعضها المعلومات الاستخباراتية الهامة. كان من الطبيعي لانغلتون ان يعرف بعض المعلومات عن منشآت صحراء النقب نظراً لصلاته الشخصية الوثيقة مع عائلة دسحاليط وبعض الاسرائيليين الآخرين. وقد ذكر أحد المسؤولين السابقين ان انغلتون اعد أول تقرير استخباراتي حول نوايا اسرائيل بصنع قنبلة نووية في أواخر الخمسينات. وقد وضع هذا التقرير بتصرف مديرية العمليات في الـ CIA وهي الوحدة المسؤولة عن العمل السري واضاف المسؤول السابق قائلاً:

«ليست عندي فكرة عن المصادر التي كان يستقي منها معلوماته واعتقد أنه حتى مدير الوكالة لم يكن يعلم بها». وتابع انغلتون في السنوات التالية جمع المعلومات الاستخباراتية عن ديمونا والتي ترتكز ايضاً الى المعلومات المتوافرة لديه نتيجة اتصالاته الشخصية إلا أنه لم يكن يعلم أو على الأقل لم يبلّغ المدى الذي وصلت فيه اسرائيل بخداع واشنطن حول التقدم الذي أحرزته في مجال الاسلحة النووية. كان انغلتون يطلع وبالطبع وبشكل دوري على التقارير التي يعدها لندل وبروجيوني في أواخر الخمسينات واوائل الستينات عن المعلومات الاستخباراتية التي كانت تجمعها طلعات الـ U2 فوق صحراء النقب إلاّ أنه لم يظهر قط أي اهتمام زائد بهذا الموضوع وكان انغلتون يعتمد على الاستخبارات البشرية أي التي يجمعها الأشخاص اكثر من الاستخبارات التقنية الغنية مثل الصور التي كانت تلتقطها الـ U2. وفي وقت لاحق ساورت انغلتون الشكوك حول القنبلة الاسرائيلية ولم تؤد التقارير التي اعدها عن ديمونا فضلاً عن الصور التي جمعتها الـ U2 الى تحريك مسؤولين الـ CIA لمعرفة اذا ما كانت اسرائيل تنتج اسلحة نووية أم لا، وفيما بعد أصبح انغلتون متأكداً من أن الاسرائيليين يمتلكون القنبلة النووية إلاّ أن المحللين في الـ CIA لم يعيروه أذناً صاغية لانهم اعتبروا انه لا يمكن الاعتماد على مصادره البشرية. ولكن بحلول العام ١٩٦٥ اعدت الاستخبارات البشرية ملفاً ضخماً عن منشأة ديمونا وأبرزت تقدم العمل فيها مما أدى الى اعادة الموضوع النووي في اسرائيل الى الواجهة. لا يُعلم على وجه التحديد التقارير التي اعدها مكتب التقديرات الوطنية التابع للـ CIA حول القنبلة النووية الاسرائيلية في اواخر الستينات. إلاّ أن المذكرة التي كشف النقاب عنها بعد عشرين عاماً اثارت الدهشة كيف أن الاميركيين لم يتمكنوا أبداً من تصوّر الموقف الاسرائيلي في المستقبل. فقد ذكرت هذه المذكرة التي تحمل عنوان «نتائج امتلاك اسرائيل القنبلة النووية» مؤرخة في ٦ آذار ١٩٦٣ كيف أن الولايات المتحدة كانت تتوقع من اسرائيل عند امتلاكها القدرة النووية ان تسعى الى اقناع الولايات المتحدة بقبول هذه القدرة وحتى بدعمها. كما توقعت المذكرة أن تستخدم اسرائيل هذه القدرة النووية كحجة تمكنها من المشاركة في كل المفاوضات الدولية المتعلقة بالمسائل النووية وبنزع السلاح. وكان الاعتقاد السائد في الـ CIA أن اسرائيل

سوف تكشف عن قدرتها النووية فور تحقيقها إلاّ أن الحقيقة كانت عكس ذلك تماماً. إذ لم يكن لدى اسرائيل أية نية مطلقاً في اشاعة فكرة امتلاكها القنبلة النووية خوفاً من امتعاض اميركي وعالمي قد يؤدي الى ادانتها وتخفيض المساعدات المالية التي كانت تتلقاها من الشتات. وكان من شأن هذه التحاليل السطحية ان عززت جهد كبار المسؤولين لدى الادارة الاميركية حول هذا الموضوع وعارضت ادارة جونسون علناً كما كانت الحال مع الادارة السابقة أي انتشار للأسلحة النووية في أي مكان في العالم. وكان من شأن اي اعتراف رسمي امتلاك اسرائيل قنبلة نووية أن يشكل مشكلة لا ترغب بها واشنطن فعند ذلك يتعين عليها إما فرض عقوبة على اسرائيل وإما ان تُتهم بمعالجة المسائل النووية بمقياسين مختلفين. لم تكن اسرائيل تعتبر قوة تمتلك اسلحة نووية في ١٨ تشرين اول ١٩٦٤ عندما فجرت الصين قنبلتها النووية الأولى. وقد أكد الرئيس جونسون، بعد ثلاثة اسابيع من انتصاره الساحق في الانتخابات الرئاسية امام منافسه السناتور باري غولد ووتر المرشح الجمهوري للرئاسة من ولاية اريزونا، أكد التزامه بعدم انتشار الاسلحة النووية في خطاب اذيع في كل البلاد وقد جاء فيه: «حتى الآن لم ينتسب الى النادي النووي إلاّ اربع قوى عظمى هي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى وفرنسا ولم تكن هناك خلافات بين هذه الدول فهي دول تتحمل مسؤولياتها وتتمتع بخبرة طويلة كدول عظمى في العالم الحديث. أما الصين الشيوعية فلا تمتلك خبرة كهذه ومن شأن الجهود المكلفة والكبيرة التي تقوم بها أن تغري دولاً اخرى أن تحذو حذوها بامتلاك الاسلحة النووية يشكل خطراً على البشرية جمعاء، ويجب أن نواصل جهودنا لمنعه وهذا ما سنقوم به». وبعد ذلك بستة أسابيع عقد ماك جورج باندي وروبرت ماكنمارا ووزير الخارجية دين راسك اجتماعاً لمناقشة السياسة الحقيقية للادارة حول منع انتشار الاسلحة النووية وقد حضر هذا الاجتماع السري السيد غلين سيبورغ رئيس لجنة الطاقة الذرية والذي كتب عن هذا الاجتماع في مذكراته التي نشرت عام ١٩٨٧ والتي جاء فيها:

قال راسك أنه يعتقد بأن المسألة الحقيقية تكمن في ما إذا كان علينا اعتماد سياسة منع انتشار الاسلحة النووية، لحصر هذا النوع من الأسلحة في الدول الخمس التي كانت تمتلكها في ذلك الوقت؟ وما إذا كنا واثقين بأن هذه السياسة لن تشكّل عائقاً مهماً للسياسة الاميركية في المستقبل. فمثلاً ألا يمكن أن نرغب في امتلاك اليابان والهند اسلحة نووية لمواجهة التهديد الصيني؟ وطرح راسك فكرة انشاء تجمع أقليمي للدول النووية في آسيا، مشيراً إلى أن المشكلة الحقيقية تكمن بين البلدان الآسيوية لا بين دول الشمال والآسيويين.

كان ماك نامارا يعتقد بأنه لا يمكن اليابان والهند امتلاك قدرات ردع نووية إلا بعد عشرات السنين. إلا أنه مع ذلك تجدر دراسة الموضوع الذي طرحه راسك. وأشار إلى أن اعتماد الولايات المتحدة سياسة عدم انتشار الاسلحة النووية قد يتطلب حماية اميركية للدول التي لا تودّ امتلاك هذه الأسلحة.

وقال سيبورغ «أعتقد أنه يجب ألّا نستثني أية دولة، لأن البدء بالاستثناءات قد يفقدنا السيطرة على مجريات الأمور مما قد يؤدي إلى مشاكل حقيقية».

واتفق المجتمعون على أنه يجب عدم السماح بتسريب أية معلومات عن دراسة الادارة الاميركية السياسية التي تودّ اتباعها في وقت يعلم الجميع أن هذه السياسة هي سياسة منع انتشار الاسلحة النووية.

واقترح ماك كون الذي شعر كثيراً بالخوف لاغتيال كينيدي نظراً للعلاقات الحميمة التي كانت قائمة بين الرجلين والتي لم تكن موجودة بينه وبين جونسون، اقترح إرسال طائرات الـ U-2 التابعة لسلاح الجو الاميركي الى الصين لتصوير المنطقة التي تم فيها تفجير القنبلة النووية الصينية الاولى. إلا أن طلبه هذا رُفض. والمعروف عن ماك كون انه كان من اهم معارضي توسيع عضوية النادي النووي. وقد دُرِست امكانية ارسال مقاتلات اميركية تحمل إشارات أو رموز لقصف منشآت تصنيع القنبلة النووية في الصين، إلا أن العملية أُلغِيَت لأنها كانت أكبر من أن تُنَفَّذ.

استقال ماك كون من منصبه كمدير للـ«سي. آي. إي» رغم دعمه جونسون في تصعيد حرب فيتنام، وقال عند استقالته: «عندما لا يعود الرئيس يقرأ تقاريري، أرى من الأفضل أن أذهب». كان ماك كون يعلم أن معاينات كولر لم تكن تشكل طريقة يمكن الاعتماد عليها، كما فهم مغزى رفض اسرائيل السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بمعاينة كاملة لمنشآت ديمونا. عند استقالته من منصبه كان ماك كون يعتقد أنه ليس لجونسون سوى ثلاثة هموم: ترتيبه في استطلاعات الرأي، علاقته مع الكونغرس، وطريقة خروجه من فيتنام.

لكن جونسون كان يعي في الحقيقة بأن أي حزم في سياسة منع انتشار الاسلحة النووية قد يؤدي إلى تبعات لا تحمدَ عقباها. فهو يعلم أن أي تقييد للبرنامج الاسرائيلي للأسلحة النووية قد يثير حفيظة اليهود الاميركيين الذين دعموه بقوة في حملته الانتخابية وفي حرب فيتنام. وما زاد من حذر جونسون من اتباع سياسة منع انتشار الاسلحة النووية هو

التقرير الذي أعدّته لجنة شكلها الرئيس لتقدير تبعات امتلاك الصين القنبلة النووية. وقد نصح هذا التقرير الرئيس جونسون بانشاء مناطق خالية من السلاح النووي في أميركا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط (بما في ذلك اسرائيل ومصر). كما اقترح على الرئيس الاميركي ـ في ما يتعلق بسياسة منع انتشار الأسلحة النووية ـ وضع خطة اميركية بانشاء قوة متعددة الأطراف تعطي دول حلف الأطلسي (ومن بينها المانيا الغربية) الحق في الضغط على الزر النووي. كانت اثارة مسألة القوة المتعددة الاطراف حساسة للغاية خاصة لأن الاتحاد السوفياتي كان يربط أية اتفاقية بمنع انتشار الاسلحة النووية بمنع وجود أية قوة نووية منفصلة في أوروبا.

ودعا أعضاء اللجنة التي أعدت التقرير، الرئيس في اجتماع معه في البيت الأبيض الى وضع سلسلة اولويات مثل تحويل القوة النووية الضاربة الفرنسية الى بطارية نووية اضافية لصواريخ حلف الأطلسي. مما حدا بالرئيس الى اعتبار «تطبيق ما ورد في تقرير اللجنة مشروعا غير مناسب». وقد حرص الرئيس على القول لمساعديه بألا يناقشوا ما ورد في التقرير مع أي شخص لم يشارك في الاجتماع. فمن شأن نشر التقرير ان يؤدّي الى تدحرج كرة ثلج كبيرة قد تضر بأي بحث مستقبلي للقوة المتعددة الأطراف أو بمفاوضات منع انتشار الأسلحة النووية.

إلا أن كارثة سياسية حلّت بالادارة الاميركية عندما ألقى روبرت كينيدي خطاباً في الكونغرس لمناسبة تعيينه شيخاً، ارتكز فيه الى التوصيات التي تقدمت بها اللجنة، عندما عالج الشؤون المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية، فقد قال «مستقبل اولادنا هو رهن بالنجاح الذي يمكن احرازه ببذل هذه الجهود. يجب أن تشكل الحاجة الى منع انتشار الاسلحة النووية أولوية قصوى تتمحور حولها السياسة الاميركية. ودعا جونسون الى بدء فوري لمفاوضات عالمية لابرام اتفاقية منع شامل للتجارب النووية تشمل من بين من تشمل الصين الشيوعية حليفة فيتنام الشمالية. كما انتقد جونسون بشكل غير مباشر لاهتمامه المفرط في حرب فيتنام إذ قال «لا يمكن أن ندع الاهتمام بالشؤون السياسية اليومية يعيق التقدم لايجاد حل للمشاكل النووية. ولا يمكن ان ننتظر احلال السلام في جنوب ـ شرق آسيا حتى نعكف على دراسة هذا الملف. ولم يعد يُسمع بعد ذلك أي شيء عن هذا التقرير في البيت الأبيض، وبقيت المسائل المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية تُعتَبَر من اختصاص وكالة الحد من التسليح ونزع الأسلحة وحدها، التي نادراً ما كانت تلقى نصيحتها آذاناً صاغية في البيت الأبيض. وسوف يتمسك جونسون بموقفه طوال عامين قبل أن يدخل بمفاوضات سرية مع السوفيات ألغى بعدها فكرة القوة المتعددة الاطراف. ومهد

الطريق لابرام اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية في العام ١٩٦٨ مما اكسب دعاة الحد من التسلح في الادارة الاميركية نصراً كبيراً.

في منتصف الستينات أطلق الاتحاد السوفياتي برامجه للمساعدة الاقتصادية والعسكرية في الاتحاد السوفياتي، مما أكسب اسرائيل بنظر الادارة الاميركية منزلة أهم في المنطقة. وكان من الطبيعي أن يبدأ الاهتمام الكبير والذي لم يؤدِّ إلى نتيجة بمجمع ديمونا، يخفّ خاصة بعد وصول مقاتلات سكايهوك الاميركية الى اسرائيل، وبعد المعاينات الروتينية التي كان يقوم بها فلويد كولر، وبعد غرق الولايات المتحدة اكثر فأكثر في الرمال المتحركة في جنوبي - شرقي آسيا.

كانت هناك معلومات موثوق بها مفادها أن اسرائيل لم تتوقف عن بناء منشآتها النووية، وفي منتصف العام ١٩٦٦، أخّرت اسرائيل قبول مساعدة اميركية بلغت ٦٠ مليون دولار، كانت بحاجة ماسة اليها لبناء مفاعل نووي لتحلية مياه البحر ولانتاج الطاقة، لأن هذه المساعدة كانت مرتبطة بالسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعاينة مصنع ديمونا. وكان جونسون واشكول قد أعلنا في العام ١٩٦٤ عن الاتفاق على انشاء هذا المفاعل الذي يقدر على انتاج ٢٠٠ ميغاواط من الكهرباء، وتحلية نحو ٢٧ مليون ليتر يومياً. إلا أن عدم قبول الشروط الاميركية، حال دون بناء المفاعل رغم العشر سنوات التي استغرقتها فترة دراسته. وقد حث دعاة امتلاك اسرائيل السلاح النووي مثل بيريز وبرغمان الدولة العبرية على عدم قبول المساعدة الاميركية ووصفوا ربطها بمعاينة «الوكالة الدولية» انتهاكاً لسيادة اسرائيل.

كان بيريز وبرغمان يشعران بأن الولايات المتحدة تسعى عبر دعمها مشروع معمل تحلية المياه بتحويل الجهود المادية والبشرية الاسرائيلية عن الصناعة النووية العسكرية، وحملها على الاختيار بين الطاقة النووية السلمية والأسلحة النووية.

وفي تموز ١٩٦٦ وفي إطار جلسة للكنيست لمناقشة قضايا تتعلق بديمونا. تحدّث بيريز عن مشاركته في مؤتمر دولي حول الأسلحة النووية «ما من طريقة يمكن فيها، وللأسف، منع انتشار الاسلحة النووية في الشرق الأوسط. ليس بسبب اسرائيل، بل بسبب عدم توافق الدول العظمى في ما بينها. وقد سررت أن عدداً من الخبراء يعتقد أنه لا يمكن الفصل بين السباق على الأسلحة النووية والسباق على الأسلحة التقليدية في الشرق الأوسط». كان بيريز يدافع في ذلك عن قرار اسرائيل بمنع السماح بمعاينة «الوكالة الدولية» لديمونا بحجة تفوق العرب في مجال الأسلحة التقليدية. وسوف تلجأ الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى الذريعة نفسها بعد سنوات عدة لتبرّر تركيز صواريخ نووية متوسطة المدى في مواجهة التفوق العددي لقوات حلف وارسو.

وفي اواخر الستينات أحيل معظم التقارير الاستخباراتية النووية من الـ «سي . آي . إي» الى مختبرات تصميم الاسلحة النووية في لوس الاموس وساندي وليفرمور حيث انشئت وحدات استخباراتية تُعنى بشؤون الاتحاد السوفياتي والصين بعد الحرب العالمية الثانية.

بلغت مشكلة انتشار الاسلحة النووية حداً خطيراً عندما تمكن فريق من العلماء ينتظر الحصول على ترخيص للعمل في منشآت لوس الاموس من تركيب قنبلة نووية استناداً الى معلومات وجدها في الكتب والمراجع. استهدفت المختبرات أول ما استهدفت المنشآت والمفاعلات النووية السوفياتية والصينية. وبدأت وحدات الاستخبارات النووية تراقب نقل التكنولوجيا النووية الى دول لم تكن تعرف الطاقة النووية من قبل. كانت تلك المختبرات تملك معلومات دقيقة جداً عن المنشآت النووية السوفياتية والصينية، حتى انه كان بإمكان العاملين فيها صنع صواريخ شبيهة بتلك التي كان ينتجها السوفيات والصينيون. وقد وضعت لائحة بالدول التي يمكن أن تمتلك في المستقبل القدرة النووية، وكانت اسرائيل دوماً على رأس هذه اللائحة تليها جنوب افريقيا. إذ كان الاميركيون يراقبون عن كثب العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية والعلاقات بين فرنسا وجنوب أفريقيا. كما كانوا يراقبون تدفق اليورانيوم من اسرائيل واليها من دول مصدّرة لهذه المادة كالارجنتين وجنوب افريقيا. إذ تُعتَبر هذه المادة الوقود الاساسي الذي يشغل مفاعل ديمونا الذي ينتج الماء الثقيل. ففي منتصف الستينات شهدت تجارة اليورانيوم رواجاً ومنافسة في العالم إذ لم تكن الكميات المحوّلة من هذه المادة، التي لا تتجاوز العشرة أطنان تخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا. وقد كُشف أمر أول شحنة يورانيوم من جنوب افريقيا إلى اسرائيل في العام ١٩٦٣ لأن وزنها كان يتجاوز العشرة أطنان، فتم ارجاعها. لكن منذ ذلك الوقت استمرت الشحنات السرية بين جنوب افريقيا وديمونا بكميات كبيرة غالباً ما كانت تتم بمواكبة من وحدات خاصة تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي. كان هدف الاسرائيليين الاساسي عدم لفت الانتباه الى أن مصنع ديمونا كان يعمل بأكثر من طاقته بمرتين او ثلاث، لأن ذلك يكشف الكميات الكبيرة من البلوتونيوم التي يمكنه انتاجها. وقد علمت الاستخبارات النووية في لوس الاموس وساندي بأمر عدد كبير من شحنات اليورانيوم بين جنوب افريقيا واسرائيل عبر المراقبة بالاقمار الاصطناعية وبوسائل أخرى كانت تراقب مناجم اليورانيوم في كل انحاء العالم. لكن بعد الانتصار الكاسح لاسرائيل في حرب ١٩٦٧، وبعد وقوف الولايات المتحدة الى جانب اسرائيل بشكل واضح في الشرق الاوسط، خفّت حدّة الرقابة على ديمونا، وبالتالي أصبحت المعلومات عن المفاعل أقل.

استمرت طائرات الـ U-2 في طلعاتها، إلا أن بروجيوني ولندال أُحيلا الى قسم آخر في تحليل الصور، غير معني مباشرة بمراقبة الشرق الأوسط. وبدأ الاعتماد أكثر فأكثر على نظامي الاقمار الاصطناعية CORONA و GAMBIT اللذين كانا يلتقطان صوراً في غاية الوضوح. وأصبحت كل الصور التي تُلتَقط عن اسرائيل تُرسل الى مختبرات لوس ألاموس عبر مكتب الـ «سي . آي . إي» للعلوم والتكنولوجيا الذي يرأسه كارل أ. دوكيت الذي ترفع اليه التقارير التي يعدها المركز الوطني لتحليل الصور حيث يعمل لندال.

جندّت «الوكالة» للعمل لحسابها عام ١٩٦٣ في المقر العام لقيادة صواريخ الجيش الاميركي في الاباما. استشاره لندال وبروجيوني في السنوات السابقة حول صور الـ U-2 بوصفه خبيراً مدنياً للجيش الاميركي، إلا أنهما لم يطلعاه على ما اكتُشِف عن ديمونا. إلا أن الوضع انقلب بعد أن أصبح دوكيت في منصب يسمح له بالوصول الى معلومات استخباراتية اسرائيلية.

إلا أن بروجيوني ولندال سرعان ما أدركا أن بوكيت لم يكن يشاطرهما كل معلوماته عن ديمونا، وبدا أنه غير مهتم كثيراً بطلعات الـ U-2. ولم تعد هناك حاجة ليعرفا ماذا كان يجري، فشكّل هذا الوضع نهاية حقبة وولادة حقبة جديدة.

كانت إزاحة بروجيوني ولندال عن لعب دور رئيسي في هذا المجال خسارة لمكتب العلوم والتكنولوجيا. إذ كان هذان الشخصان بمثابة ذاكرة المؤسسة للمعلومات حول ديمونا، التي لم يدوِّن معظمها. قال بروجيوني: «لم يكن بوكيت يعرف الكثير عن ديمونا. ولم يكن يسألني». وفي السنوات التالية لن يعلم حتى كبار المسؤولين الاميركيين سوى معلومات قليلة عن رحلات الـ U-2. فمعلومات غير مدونة تعني ملفات فارغة. سوف يكون هذا النقص أول العراقيل التي ستعترض سير العمل الاستخباراتي الاميركي حول ديمونا.

١٢ ـ السفير

فُرِض السفير الاميركي في اسرائيل ولرث باربر فرضاً على الاسرائيليين وكان باربر ضخم الجثة، طويل القامة، خجولاً وشرهاً في الأكل. لا يتكلم العبرية، تربطه علاقة وثيقة مع الاسرائيليين ونادراً ما كان يلبي دعوات اجتماعية أو ثقافية. إلا أنه مع ذلك بقي محبوباً من القادة الاسرائيليين منذ تعيينه العام ١٩٦١ من قبل الرئيس كينيدي حتى استقالته بعد ١٢ عاماً، عندما تقاعد بهدوء في العام ١٩٧٣ في ماساتشوسيتس مكتنزاً معلومات وافية عن القدرة النووية الاسرائيلية.

لم يأتِ تعيين باربر تعبيراً عن مهارته وذكائه ـ اللذين لا يشك أحد فيهما ـ بل في معرفته متى يتعاطى ومتى لا يتعاطى مع الاسرائيليين، وفي استعداده لتحويل السفارة الاميركية الى مركز تابع لوزارة الخارجية الاسرائيلية إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وغالباً كان يذكّر مرؤوسيه بأنه ليس موظفاً لدى وزارة الخارجية الاميركية بل ممثلاً شخصياً للرئيس، لديه مهمة محددة يؤدّيها. وهو مستعد للتنحي جانباً متى أمر بذلك ليدع البيت الأبيض والسفير الاسرائيلي في واشنطن يديران السياسة الحقيقية من وراء ظهره.

كان باربر خريج اكستر وهارفرد، لبقاً للغاية، نادراً ما تدخل في شؤون موظفيه حتى في السنوات الست الأولى من اشغاله منصبه والتي شهدت إرسال اكثر التقارير دقّة عن مفاعل ديمونا، الى واشنطن. لكنه أمر موظفيه إثر حرب ١٩٦٧ بعدم إرسال تقارير حول الأسلحة النووية في اسرائيل. كانت مهمة باربر في ذلك الوقت هي اخفاء كل الوقائع التي من شأنها

أن تدفع جونسون والمقربين منه إلى اتخاذ خطوات ضد اسرائيل. كان باربر أسوأ وأفضل دبلوماسي أميركي.

ساهم طبع باربر الهادىء الذي يفضل العزلة من إخفاء الدور المهم الذي لعبه في العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية وفي اخفاء معلوماته عن القدرة النووية الاسرائيلية. لم يكن المراسلون الصحفيون يعرفونه تقريباً ولم يدلِ قط بحديث مسجل كانت ملازمته الدائمة لمبنى السفارة غريبة من نوعها. ولم يكن يعيق نمط حياته الرتيب إلا أزمة دولية أو زيارة يقوم بها وزير الخارجية الاميركي في إطار احدى جولاته أو مسؤول رفيع المستوى في البيت الأبيض. إذ كان يصل بسيارته إلى مرآب السفارة في التاسعة صباحاً، يستقلّ المصعد ليصل الى مكتبه في الطابق الاخير ويلازمه حتى الظهر حيث يعود فينزل بالمصعد الى المرآب ليعود بسيارته الى البيت. أما في فترات بعد الظهر فيمارس رياضة الغولف أو السباحة إذا سمح الطقس بذلك، وفي العشية يلعب البريدج. وفي حال استقبل زواراً فهو لا يستقبل سوى الشخصيات اليهودية المهمة مثل ابراهام فينبرغ أو فكتور روتشيلد من لندن. وبهذا كان يتمم وظيفته قائلاً «أنا هنا بأمر من جونسون الذي قال لي: «لا تهتم بما يحصل لاسرائيل، بل مهمتك هي إبقاء اليهود بعيدين عني» وكل ما أقوم به هدفه إبقاء اليهود سعداء».

لا اتصال بينه وبين معظم كبار مسؤولي السفارة وقد تمضي أشهر من دون أن يروه. وقد ذكر احد كبار مرؤوسيه في السفارة أن السفير سأله في العام ١٩٦٧ أي بعد مرور سبعة أعوام على توليه منصبه ما إذا كان بالامكان قبض شيك في السفارة «لم يزر قط الطابق الثاني حيث كان مكتب الصندوق، طوال فترة خدمته كسفير». لكن رغم تصرفاته الغريبة هذه، كان عدد كبير من مرؤوسيه يكن له الاحترام.

ولم يكن اصدقاؤه من الاميركيين فقط، بل كان من بينهم أيضاً شخصيات حكومية اسرائيلية مثل غولدا مائير التي اصبحت رئيسة للوزراء العام ١٩٦٩، والمايجر جنرال اهارون ياريف مدير الاستخبارات العسكرية بين ١٩٦٤ و١٩٧٢.

وبالطبع لم يتكلم أيٌّ من المسؤولين الاسرائيليين الرفيعي المستوى عن الأسلحة النووية، فشاطرهم باربر تقاليدهم هذه بعدم التطرق الى هذه المحرّمات.

لكن مع ذلك بلَّغ رجال باربر قبل حزيران ١٩٦٧ أن اسرائيل قد صممت سلاحاً نووياً وأنها قادرة على تركيز رؤوس نووية على صواريخها. وكانت اسرائيل قد انتجت في ذلك الوقت قنبلة أو قنبلتين لكنها قررت ـ وهذا ما لم تعلمه السفارة ـ عدم إنتاج القنبلة على نطاق واسع بقرار من رئيس الوزراء أشكول.

لم تكن مهمة التجسس على ديمونا من وظيفة الـ «سي. آي. إي»، بل كانت مهمة منوطة بالملحقين العسكريين في الجيش الاميركي وسلاح الجو والبحرية. وكانت وظيفة الـ «سي. آي. إي» تنحصر في مراقبة الانشطة والتحركات السوفياتية وتزويد من يريد التجوّل بالقرب من ديمونا بآلة تصوير وفيلم خاص وزجاجة نبيذ فارغة. هدف الحد من عمليات الـ «سي. آي. إي» داخل اسرائيل في العام ١٩٦٣ الى منع احراج الحكومة الاسرائيلية. إذ لم تؤد عمليات التجسس التي تم القيام بها قبل ١٩٦٣ الى أية نتيجة ليس فقط بسبب انغلاق المجتمع الاسرائيلي على نفسه وحسب، بل ايضاً بسبب المراقبة الشديدة التي فرضها الاسرائيليون على انشطة الاميركيين المعتمدين في اسرائيل. كانت كل اتصالات السفارة الاميركية بالمواطنين والمسؤولين الاسرائيليين تتم عبر مكتب ارتباط خاص تابع لوزارة الخارجية الاسرائيلية. وكل اتصال لا يتم عبر هذا المكتب كان يراقب على الفور. ونظراً لصعوبة العمل السري في اسرائيل، انحصرت مهمة الملحق العسكري الاميركي بكتابة توقعات سياسية وبالبقاء على اتصال دائم بنظرائه في الموساد وفي جهاز الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية، «أمان». ونظراً لاستقبال اسرائيل لاجئين يهود من اوروبا الشرقية، شكلت الدولة العبرية مصدر معلومات استخباراتية، بالغة الاهمية للولايات المتحدة. أما جمع المعلومات من الاتحاد السوفياتي فكان مهمة جايمس انغلتون. كان من الصعب على شخص دخل حديثاً على هذه الاجواء مثل جون ماك كون أن يغير من سير الأمور.

كان ماك كون متشوقاً لإثبات وجهة نظره بوجود معمل معالجة كيميائية تحت الأرض في ديمونا. وفي زيارة كان يقوم بها على مقرات الـ «سي. آي. إي» في أوروبا، اتصل برئيس محطة «الوكالة» في تل أبيب بيتر ك. جيسوب، وطلب منه الحضور الى روما. وهناك أبلغه بأن مسائل منع انتشار الأسلحة النووية تشكّل الشغل الشاغل لكينيدي. لذلك يجب معرفة كل المعلومات حول اسرائيل في هذا المجال. وطلب منه تحريك كل «جهازه» في هذا الاتجاه. وضحك جيسوب بقوله «لم يكن «جهازي» يضم في ذلك الوقت أكثر من شخصين».

فحاول رجال السفارة الاميركية القيام بكل ما باستطاعتهم القيام به في جمع أكبر قدر من المعلومات عن ديمونا. غالباً ما كان الاقتراب من المنشآت النووية مسلياً ومحفوفاً بالمخاطر. فقد عاقب باربر أحد الضباط الاميركيين في السفارة عندما قبض عليه الاسرائيليون بالقرب من السور المحيط بديمونا وبيده شبكة لالتقاط الفراشات. وكان الملحق العسكري الاميركي في السفارة كارميلو ف. ألبا يقضي عطلة نهاية الاسبوع ككل الملحقين العسكريين في السفارات الغربية يتنزه بسيارته قرب مصنع ديمونا مزوداً بمنظاره

وبآلة تصوير دقيقة. ثم يرسل كل اسبوع الفيلم الذي التقطه الى واشنطن إلى أن أظهرت احدى الصور «دخاناً يتصاعد من قبة المصنع». بدأ العمل في مصنع ديمونا.

استمرت السفارة في مراقبتها. وأرسل رئيس محطة الـ «سي. آي. إي» الجديد جون هادن البا الى.بئر سبع لاحصاء عدد الأسماء الفرنسية على علب البريد في المدينة لمعرفة من يعمل في ديمونا. لم يتدخل هاربر في الامر، وسلم ادارة السفارة الى الرجل الثاني ويليام دايمل الذي شجع موظفيه على اكتشاف كل ما يمكن اكتشافه. وقد شاطر الملحق العلمي للسفارة روبرت و. فبر الحائز دكتوراه في الفيزياء من جامعة يال دايل اهتمامه بديمونا. وعمل مع جون هادن خارقاً بذلك قانون وزارة الخارجية الاميركية الذي يمنع الملحقين العلميين من التعاطي في أمور الاستخبارات.

كان الأمر بمثابة صيد، وفي أحد أيام العام ١٩٦٦ حصل الاميركيون على معلومات مهمة من يهودي اميركي. إذ تقيم السفارات الاميركية حفلات ومآدب تدعو اليها المواطنين الاميركيين المقيمين في البلاد. تعرّف دايل وزوجته على الدكتور ماكس بن وهو اخصائي في علم العقاقير من جامعة برنستون يعمل مع فريق للأمم المتحدة على مساعدة الاسرائيليين على انشاء معهد لتعليم صناعة العقاقير. وفي أحد الايام أتى ماكس الى السفارة وقال «لدي قصة ارويها لك. لقد دخلت الى مصنع ديمونا ورأيت المنشآت النووية. انني متأكد أن اسرائيل تنتج رؤوساً نووية». كان ماكس صديقاً عزيزاً لأرنست برغمان بعد الفترة الطويلة التي امضاها في اسرائيل. وبفضل هذه الصداقة دعاه برغمان الى زيارة ديمونا. وأضاف ماكس «مع إنني درست الفيزياء في برنستون إلا أنني رأيت اموراً كثيرة لم أعرفها». لكن ما أزعج ماكس لم يكن قلقه بشأن انتشار الأسلحة النووية، بل عدم تقديم الولايات المتحدة المساعدة لاسرائيل في صنع القنبلة. ثم تم تدبير لقاء بين ماكس وفبر تكلم فيه الرجلان بشكل علمي ومسهب. وأفاد ماكس بأنه لم يطلع دايل وفبر على ما شاهده في ديمونا لكشف القدرة النووية الاسرائيلية، بل لدرس السبل الآيلة الى تقديم واشنطن مساعدة الى اسرائيل في هذا المجال.

بعد ذلك أُعِدّ تقرير مفصل عمّا أدلى به ماكس تمهيداً لارساله الى واشنطن وجاء فيه «أن اسرائيل تستعد لتركيب رؤوس نووية على صواريخ يمكن أن تحملها طائرات». وكان التقرير بحاجة الى توقيع السفير حتى يُرسَل، وهذا ما فعله باربر الذي قال استناداً الى دايل «أظن أن الوقت قد حان. انهم يستحقون هذا. هيا أرسله».

لم يأتِ أي رد من واشنطن ولم يهتم أحد بما حدث. حل محل فبر كملحق علمي شخص لا يولي ديمونا أي اهتمام. أما البا فقد عُيِّن مساعداً في هيئة الاركان العامة.

وأضاف دايل أن ما يثير السخط هو ورود معلومات اضافية في السنة التالية عن النوايا الاسرائيلية. ولكن رغم ذلك بقي موقف البيت الأبيض هو هو.

كانت هناك مواضيع أهم بالنسبة الى السفارة: كانت اسرائيل تودّ توجيه ضربة وقائية الى التواجد العسكري العربي المتزايد في سيناء وشن الحرب في حزيران ١٩٦٧. فقد بلغ التوتر الذي بقي مسيطراً طوال عام ذروته عندما أقدم جمال عبد الناصر على فرض حصار على مرفأ ايلات الاسرائيلي. فقد أرسل عبد الناصر قواته لاحتلال شرم الشيخ في جنوبي شبه جزيرة سيناء، مانعاً بذلك البواخر الاسرائيلية من الوصول الى مضيق تيران الذي يؤدي الى البحر الاحمر فخليج العقبة فمرفأ ايلات.

اعتبرت حكومة اسرائيل هذه الخطوة المصرية بمثابة عمل حربي، وتعرّضت لهزة عنيفة بسبب الضغط الاميركي بعدم الردّ، اذ انتقد الرأي العام أشكول واصفاً إياه بأنه يفتقر الى الخبرة العسكرية ولا يحزم امره بسرعة. وتجنباً لسقوط الحكومة - تحدثت تقارير وردت الى واشنطن عن محاولة انقلاب - شكل مع خصمَي الأمس موشيه دايان وميناحيم بيغن حكومة ائتلاف وطني. ودخل بذلك ميناحيم بيغن الحكومة الاسرائيلية للمرة الأولى بمنصب وزير بلا حقيبة. وجاء تعيين دايان وزيراً للدفاع ليؤكد بأن أشكول عاجز عن قيادة البلاد في الحرب. فاستلم دايان منصبه وهو يتمتع بدعم شعبي كبير خلافاً لأشكول. مما أعاد إحياء الأمل بعودة حزب «رافي» اليميني المتطرف الداعي الى اعتماد الخيار النووي، لتولّي قيادة البلاد عسكرياً.

كان الجيش الاسرائيلي بقيادة رئيس أركانه اسحق رابين جاهزاً، فضرب ضربته الاولى في ٥ حزيران وتمكّن خلال ٦ أيام من الحاق هزيمة بالسلاح والاعتدة السوفياتية ومن احتلال شبه جزيرة سيناءَ المصرية، والضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية، والأهم من كل ذلك، من تحقيق حلم يعود الى ألفي عام في سيطرة اليهود على كل القدس. إلا أن اسرائيل وجدت نفسها بعد ذلك فجأةً تسيطر على مليون فلسطيني اضافي.

أمضى باربر معظم أوقات الحرب في غرفة الحرب الاسرائيلية وشاطر الاسرائيليين - ومعظم الاميركيين - فرح انتصارهم على العرب. إلا أنه لم يتحلّ بالموضوعية، في التقارير التي أرسلها الى واشنطن. إذ تطابقت وجهات نظره مع وجهات نظر الاسرائيليين. فقد حث باربر واشنطن مثلاً على التقليل من شأن حادث اصابة السفينة «ليبرتي» (VSS Liberty). وهي سفينة تجسس اميركية، كانت ترفع العلم الاميركي، تراقب الاتصالات في الشرق الاوسط وهي راسية في المياه الدولية. أصابها سلاح الجو الاسرائيلي بعد أن تعرف على

هويتها مما أدّى إلى مقتل ٣٤ وجرح ١٧١ من أفراد طاقمها. أثار هذا الحادث استياء واشنطن، إلاّ أن باربر أرسل برقية جاء فيها أن اسرائيل لم تكن تنوي الاعتراف بالحادث وحث «على تجنب ترويج الخبر إعلامياً في الولايات المتحدة ايضاً. ان وجود «ليبرتي» بالقرب من مسرح العمليات من شأنه أن يثير لدى العرب شكوكاً بتواطؤ اميركي ـ اسرائيلي. لقد صُعِقَ الاسرائيليون لما حدث وهم يتقدّمون بخالص اعتذارهم».

بعد انتهاء الحرب قال باربر لدايل بأن السياسة تغيرت بالنسبة الى جمع المعلومات حول ديمونا. وأنه لم يعد عليهم تقديم تقارير عن ديمونا والقيام بعمليات مع عملاء بريطانيين وكنديين. «أصبحت اسرائيل حليفتنا». وأضاف باربر استناداً إلى دايل، النفط العربي ليس بأهمية اسرائيل بالنسبة إلينا، أنا اخترت الوقوف الى جانب اسرائيل».

أدى هذه التغيير في السياسة المتبعة تجاه اسرائيل الى خلاف بين باربر ودايل. وعُين دايل في نهاية المطاف سفيراً لجمهورية أفريقيا الوسطى سنة ١٩٧٣ وقد اعتبر هذا التعيين بمثابة نكسة في حياته المهنية، ثم استقال عام ١٩٧٥. إلا أن دايل تمكّن رغم ذلك عن إرسال تقرير أخير حول ديمونا إلى واشنطن. ففي العام ١٩٦٦ كان هنري كيسنجر لا يزال استاذاً في جامعة هارفرد إلى جانب كونه مستشاراً لدى ادارة جونسون في حرب فيتنام. وصل كيسنجر الى معهد الدفاع الاسرائيلي لإلقاء محاضرة جامعية. عند انتهاء المحاضرة هرع كيسنجر الى مكتب دايل في السفارة الاميركية وقال إنه يريد ارسال برقية عاجلة «في غاية السرية» الى البيت الأبيض. وتذكّر دايل ما جاء في ختام البرقية: «إنني على يقين بأن اسرائيل تنتج رؤوساً نووية». بعد ذلك قال لي كيسنجر «إذا علم أحد بهذه البرقية سببت لنفسك المتاعب».

بعد مغادرته اسرائيل أدلى دايل بتقارير نهاية الخدمة في واشنطن أمام ولت روستو مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي ومسؤولين حكوميين آخرين. وكم دُهِشَ عندما لم يسأله أحد عن مفاعل ديمونا. وواجه الامر نفسه مع مجلس تخطيط السياسة التابع لوزارة الخارجية حيث حاول إثارة الموضوع من دون جدوى. وطلب منه هذا المجلس الذي يضم كبار مفكري وزارة الخارجية الاميركية، إعداد تقرير عن عدم انتشار الاسلحة النووية ـ فأراد دايل ادراج فصل فيه بعنوان ديمونا إلا أن طلبه هذا رُفِض بحجة ان موضوع ديمونا هو من «أكثر المواضيع حساسية في السياسة الخارجية الاميركية». وأنه يمنع مناقشة هذا الموضوع مع اعضاء في الكونغرس ولجنة الطاقة الذرية. احتج دايل على الأمر وهدد برفع القضية الى وزير الخارجية الاميركي. لكن في نهاية المطاف قُدِّم التقرير من دون فصل يحمل عنوان ديمونا.

ومع بقاء باربر في منصبه سفيراً للولايات المتحدة في اسرائيل اختفى كل حديث عن ديمونا وعن القنبلة. فاصبحت ديمونا غير موجودة وكذلك القنبلة الاسرائيلية.

حذا جوزف أ. زورلن الذي حل محل دايل في منصب الرجل الثاني في السفارة، حذو السفير في موقعه من القنبلة الاسرائيلية وقال «لم يكن باربر يعلم كثيراً عن تقنيات «مصنع المعالجة» وما إلى هنالك. كان يدرك أن الفرنسيين والاسرائيليين يكذبون علينا لكنه لم يأبه للأمر لأن الادارة الاميركية لم تكن هي نفسها مهتمة. الجميع كان مشغولاً بحرب الاستنزاف»، وهي عمليات القصف المستمر بالمدفعية في أواخر الستينات ومطلع السبعينات، بين اسرائيل ومصر التي عزز الاتحاد السوفياتي جيشها وسلاحها الجوي، بشكل كبير بعد حرب الأيام الستة.

وحتى بعد تعيين ريتشارد نيكسون رئيساً للجمهورية في كانون الثاني ١٩٦٩، لم يكترث باربر لمسألة القنبلة الاسرائيلية. ويتذكر أحد كبار مسؤولي الاستخبارات الاميركية أنه طلب من رجاله اعداد تقرير مسهب عن البرنامج النووي الاسرائيلي لعرضه على باربر. وعندما تُلِيَ التقرير على مسامع باربر قال عند الانتهاء منه «لا أصدق كلمة من كل ما ورد في التقرير». فتعجب المسؤول الاميركي وأجاب باربر «انك تعلم يا سعادة السفير بأن كل ما جاء في التقرير صحيح». فقال له باربر «إذا صدقت كل ما جاء في التقرير يتعيّن عليّ عندئذٍ الذهاب الى السفير لأطلعه على ما يجري. وعندئذٍ يصبح لزاماً على الرئيس اتخاذ تدابير بهذا الشأن مما يتسبب له بمتاعب. وأنا لست هنا لأزعج الرئيس بأخبار سيئة من هذا النوع».

وتابع باربر نمط حياته العادي، ولم يبقَ في السفارة بعد دوامه الرسمي استناداً الى زورلن سوى مرتين طوال الفترة التي شغل فيها منصب سفير.

ووقع اختيار ادارة نكسون على باربر لشغل أرفع منصب في السلك الدبلوماسي الاميركي: سفير الولايات المتحدة في موسكو. إلا أن باربر «شكر الثقة التي وضعتها فيه الرئاسة الاميركية وفضل، استناداً الى زورلن البقاء في تل أبيب حيث تآلف مع الحياة هناك».

وفي العام ١٩٧٠ اشترك باربر في احدى المناسبات الاجتماعية المناورة له، في تدشين مدرسة اميركية في تل أبيب، جنباً الى جنب مع رئيسة الوزراء غولدا مائير. وتساءل هناك كيف بامكانه التأثير على رئيسة الوزراء الاسرائيلية لتفعل ما يطلبه منها، فردّت عليه «عندما تفعل أنت ما أطلبه أنا منك».

كان باربر مخلصاً ووفياً للاسرائيليين وكان يفعل كل ما يطلبونه منه بشأن ديمونا. وقد انزعج عدد من مرؤوسيه لتصرفه هذا وخاصة عندما وافق في ٤ نيسان ١٩٧٤ بعد عام من تقاعده على أن يصبح عضواً في مجلس ادارة بنك «لوهي» في الولايات المتحدة، وهو مصرف الدولة الاسرائيلية. لما قد يسبّبه من تضارب في المصالح. إلا أن باربر كعادته لم يأبه برأي زملائه وبقي في مجلس ادارة البنك حتى وفاته.

١٣ ـ قرار اسرائيلي

في مطلع كانون الاول ١٩٦٧ سُمِحَ ليغال الون بطل حرب ١٩٤٨ وداعية الاستيطان في الضفة الغربية ومساعديه بالقاء نظرة على أول صاروخ نووي تنتجه اسرائيل في منشأة مخفية تحت الأرض، لم تتمكن الاستخبارات الاميركية من تحديد مكانها، الذي أشار اليه الاسرائيليون على الخريطة باسم هربات زكريا، عند سفوح جبال اليهودية غربي القدس.

كانت الملاجىء التي أوت هذه المنشآت تعتبر قمة ما توصلت اليه التكنولوجيا والمهارة الاسرائيليتان في هذا المجال. وقد بنتها للحكومة شركة «تاهال» للتخطيط المائي التي فاوضت حكومة الشاه لمدّ أنابيب بعرض ٤٢ إنشاً لنقل النفط الايراني الخام إلى مدينتي أشدود وايلات على الساحل. وقد تكون الانابيب الضخمة التي تُستخدم لاطلاق هذا الصاروخ قد تم استيرادها على اساس انها أنابيب لنقل المياه عبر الصحراء. لم تكن اسرائيل تُعتبر بعد دولة نووية بكل معنى الكلمة، إذ لم يكن قد انقضى شهر على تفجيرها أول صاروخ نووي هو أريحا ـ ١ الذي جُمِع بمساعدة شركة داسو الفرنسية، والذي لم يتمكّن من اصابة الهدف المحدد له.

إلا أن هذا النوع الجديد من المخابىء كان يُعتبر قفزة نوعية في هذا المجال بالنسبة الى ذلك الوقت. وقال أحد المراقبين الاسرائيليين «ذُهِل يغال ألون لما رآه. فها هو الاسرائيلي الذي حارب البريطانيين برشاش خفيف عام ١٩٤٨ وها هي اسرائيل اليوم تبني

صواريخ نووية. إننا شعب عظيم، لقد انبعثنا أحياء بعد أن كنا أمواتاً، في جيل واحد فقط أصبحنا مقاتلين. إننا سبارطة عصرنا».

بلغ افتخار الون بما رآه حداً أدهش معه زملاءه في الحكومة عندما حذّر مصر في خطاب القاه في حيفا من أن اسرائيل قادرة على الرد بالمثل إذا ما سوّلت مصر لنفسها قصف مراكز ذات كثافة سكانية كبيرة مستخدمة أسلحة متطورة وهي قادرة على ذلك بمساعدة دول عظمى أو من دون مساعدتها. كان ألون بوصفه عضواً في لجنة رئيس وزراء شؤون الامن القومي، يتمتع بمصداقية كبيرة. إلا أن أحداً من المسؤولين الاسرائيليين لم يعترف علناً بوجود سلاح نووي سوى اسرائيل. وقد انتقد مسؤولون تأكيدات ألون هذه باعتبارها انتهاكاً لاسرار أمنية، كما انتقده الرأي العام الاسرائيلي لأنه تسبب في نشر جو من الذعر.

اعتبر ارنست برغمان أن نظام اطلاق هذا الصاروخ الذي يُرمَز اليه بالشيفرة بـ PROJECT 700 (مشروع ٧٠٠)، المرحلة الاخيرة من خيار شمشون. وقد بلغت تكاليفه وحده ٨٥٠ مليون دولار، ما يعادل كل موازنة الدفاع الاسرائيلية لعام ١٩٦٧. كان كلفة البرنامج النووي الاسرائيلي العقبة الرئيسية امام انتاج القنبلة النووية، والعائق الأهم الذي اضطر وزير الدفاع آنذاك موشيه دايان الى مواجهته.

بعد النصر الاسرائيلي في حرب ١٩٦٧ برز موشيه دايان بالرقعة السوداء على عينه، كبطل قومي في اسرائيل. في الفترة التي تلت انتهاء الحرب دعا دايان وزملاؤه من مناصري امتلاك السلاح النووي الى اعادة اعتبار الاتحاد السوفياتي الهدف الاول للقنابل النووية الاسرائيلية في المستقبل. وكان دايان يعتبر أن الاتحاد السوفياتي يسعى في صراعه العقائدي مع الولايات المتحدة الى استغلال أية ثغرة يمكن ان تصبح موطىء قدم له في منطقة الشرق الأوسط. وصرّح لصحيفة المانية غربية «إذا اختار الاتحاد السوفياتي الوقوف الى جانب الدول العربية في حربها ضد اسرائيل، فلن أتورّع لحظة واحدة بنصح الحكومة بإلحاق هزيمة بالروس شبيهة بتلك التي ألحقناها بالعرب. . . اسرائيل لا تخشى أحداً».

كان دايان يركز بذلك على الشعور بالعزلة الذي انتاب كبار المسؤولين الحكوميين الاسرائيليين في تلك الفترة بشكل لم يشعروا قط به من قبل منذ أزمة قناة السويس في العام ١٩٥٦. فقد ألقى شارل ديغول باللائمة على اسرائيل في نشوب هذه الحرب والغى مبيعات الاسلحة الفرنسية الى اسرائيل واضعاً بذلك حداً لدعم فرنسي متواصل لاسرائيل طوال ١٢ عاماً. كما أخرّ ديغول شحن ٥٠ مقاتلة فرنسية من نوع ميراج ـ ٣ كان قد جُمِّد تسليمها. كما ادّعى امام الصحافة الفرنسية بأنه لم يكن يعلم بأمر العقد المُبرم بين شركة داسو

والحكومة الاسرائيلية لبناء صاروخ اريحا ـ ١، إلا في الاختبار الأول للصاروخ عام ١٩٦٧، (مع أن الشركة الفرنسية ستواصل العمل في برنامج الصاروخ سنة أخرى).

وقد ذهب الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية التي كانت تدور في فلكه أبعد من ذلك، إذ قطعت جميعها ما عدا رومانيا، العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل. ثم بدأ السوفيات يقدمون المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى الدول العربية. فبعد زيارة ناجحة اجراها الرئيس السوفياتي نيكولاي بودغورني الى مصر حيث رحب به مئات ألوف المصريين بعد الحرب، بدأت تصل المساعدات العسكرية والطائرات المحملة بالاعتدة والمعدات. وزوّد الاتحاد السوفياتي مصر بأحدث أنواع طائرات الميغ وبدأ المستشارون العسكريون السوفيات يتوافدون الى مصر حيث مُنح الاتحاد السوفياتي تمييزات في استخدام أربعة مرافىء على المتوسط، ومراقبة سبع قواعد للطائرات. وأظهر السوفيات كرماً مماثلاً في إغداق المساعدات على سوريا والعراق والدول الاخرى التي هُزمت في حرب حزيران.

تمكّنت الاستخبارات الاسرائيلية من اعتراض اتصالات بين القاهرة ودمشق وموسكو تتحدث عن الحرب المقبلة في الشرق الاوسط من دون ذكر الحرب الاخيرة. وزاد الاتحاد السوفياتي فجأةً حجم اسطوله البحري في المتوسط، ورست سفينتان أو ثلاث قبالة السواحل الاسرائيلية لرصد الاتصالات.

لم تأتِ الولايات المتحدة بأية ردة فعل على هذه التحركات التي اعتبرتها اسرائيل بمثابة اعمال استفزازية.

وفي أواخر آب ١٩٦٧ اجتمعت الدول العربية التي انتشت بالدعم السوفياتي، في إطار قمة الخرطوم لجامعة الدول العربية واعتمدت «اللاءات الثلاث» الشهيرة: لا للسلام، لا للمفاوضات، لا للاعتراف باسرائيل.

وزاد اقتناع دايان بأنه لا يمكن الاعتماد على الولايات المتحدة في ردع الاتحاد السوفياتي نووياً، من وتيرة سعيه لانتاج القنبلة. وإثر عودته من فيتنام في العام ١٩٦٦ حيث عمل كمراسل صحفي قال معلناً لمستشار مجلس الأمن القومي ولت روستو أنه «قلق جداً من عدم استعداد الولايات المتحدة لاحترام التزاماتها». ففي حال نشوب أزمة قد تقدم الولايات المتحدة وقد لا تقدم الدعم لاسرائيل، وذلك تبعاً لتقديراتها لمصالحها الاقليمية والدولية الخاصة. واعتبر أن الاتحاد السوفياتي أيضاً لا يساعد العرب لاهتمامه بمنطقة الشرق الاوسط، بل للحفاظ على هيبته كدولة عظمى وعلى مصالحه الدولية. ويعتبر دايان ان الجبارين سيواصلان إملاء المواقف التي يجب اتخاذها، ويقرران المنحى الذي ستأخذه

الأمور، ما لم تعمد اسرائيل الى تسليح نفسها بأسلحة تدمير شامل تهدد فيه الاتحاد السوفياتي نفسه، تماماً كما هي الحال بالنسبة الى القوة النووية الضاربة الفرنسية الموجهة الى موسكو.

وعمد دايان في أواخر ١٩٦٧ ومطلع ١٩٦٨ الى إقناع زملائه في الحكومة امتلاك اسرائيل مصداقية نووية دولية قادرة على تهديد الأراضي السوفياتية يجعل موسكو تعكف عن مواصلة دعمها للعرب أو حتى عن تزويدهم بقنبلة نووية في إطار الصراع الدائر في الشرق الأوسط. فأي نزاع مثل هذا النزاع يفرغ من أهميته بسبب الخطر النووي الاسرائيلي المحدق بالاتحاد السوفياتي الذي يمنع العرب من اتخاذ أية تدابير تصعيدية من شأنها تهديد وجود دولة اسرائيل. واقترح دايان ان تعلم اسرائيل موسكو فور البدء بتشغيل مصنع ديمونا عن قدرتها على صنع قنبلة نووية. ثم تبلغ اسرائيل موسكو ايضاً عندما تتمكن من صنع أول قنبلة نووية صغيرة الحجم يمكن وضعها في حقيبة. عندئذٍ تهدد اسرائيل الاتحاد السوفياتي بأنها قادرة ساعة تشاء ادخال القنبلة الى الأراضي السوفياتية ووضعها في أي مكان يحلو لها بواسطة رجال الموساد.

وقويت شوكة دايان في أواخر ١٩٦٧ حين علم من الاستخبارات الاميركية أن الاتحاد السوفياتي قد اضاف أربع مدن إلى لائحة المدن الاسرائيلية المستهدفة نووياً وهي: تل أبيب، حيفا، بئر سبع، أشدود.

وما دفع دايان الى التصلب أكثر هو ما جاء على لسان هنري كيسنجر عندما كان مستشار حاكم نيويورك نلسون روكفلر للشؤون الخارجية في حملته للترشيح الجمهوري، التقى كيسنجر بعلماء اسرائيليين في العام ١٩٦٨ في «بيت اورشليم». وقال كيسنجر استناداً الى شلومو أرونسون أحد الاكاديميين الذين حضروا اللقاء «لن تحرك الولايات المتحدة ساكناً إذا اطلق الاتحاد السوفياتي صاروخاً ضد قاعدة تابعة لسلاح الجو الاسرائيلي في سيناء مثلاً. فهدف كل رئيس اميركي هو أولاً: الحؤول دون اندلاع حرب عالمية ثالثة. ثانياً: الا يخاطر أي رئيس اميركي بشن حرب عالمية ثالثة بسبب أراضٍ تحتلها اسرائيل. ثالثاً: السوفيات يعلمون ذلك».

بدا أن اسرائيل قد حلت عدداً كبيراً من مشاكلها العسكرية والسياسية بعد حرب الأيام الستة في الشرق الأوسط. وتوجه رئيس اركان الجيش الاسرائيلي اسحق رابين إلى واشنطن حيث التقى برئيس هيئة الاركان المشتركة الاميركي الجنرال ايرل ويلر في منتصف كانون الأول ١٩٦٧. وقال رابين في الاجتماع انه متعجب من أن اسرائيل ربحت الحرب لكنها لم تربح السلم. وأفاد ويلر في مذكرة عن الاجتماع نُشِرت في ما بعد أن وضع اسرائيل بعد

حرب ٥ حزيران، إذ لا ينوي السوفيات احلال السلام بل زيادة التوتر في منطقة الشرق الأوسط لزيادة تبعية الحرب تجاههم، وبالتالي الاستفادة بشكل أكبر من الموانىء والقواعد في المنطقة، تمهيداً للسيطرة على النفط العربي.

دفع انتصار اسرائيل بالجالية اليهودية الاميركية الى ضخ الأموال الطائلة الى الدولة اليهودية التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في نسبة السواح. وقال السفير باربر لموظفيه في السفارة إن حرب ١٩٦٧ شددت أواصر العلاقات الاميركية - الاسرائيلية. لكن رغم ذلك ظل دايان ودعاة امتلاك اسرائيل اسلحة نووية يعتبرون الولايات المتحدة حليفاً لا يمكن الاعتماد عليه فهي لم ترد قبل شهر من اندلاع الحرب على اغلاق عبد الناصر مضيق تيران وعلى فرضه حصاراً على مرفأ ايلات. وكان ايزنهاور قد وعد في وقت سابق بأن تلجأ الولايات المتحدة الى استخدام القوة لحمل عبد الناصر على فتح المضيق عند إغلاقه، لكن شيئاً من هذا لم يحصل. فشعرت اسرائيل انها طُعنت بالظهر، خاصة عندما أبلغتها وزارة الخارجية ان وعود ايزنهاور والالتزامات الشخصية التي أعطاها ينتهي مفعولها بانتهاء رئاسته. فوحدها الاتفاقيات الدولية التي يوقع عليها مجلس الشيوخ الاميركي، لها صفة إلزامية لكل الادارات اللاحقة. لم تكن تعلم واشنطن في ذلك الوقت المخططات النووية التي تجول في رأس موشيه دايان.

إلا أنه لم يكن بالامكان اعتبار اسرائيل دولة ذات قدرة نووية بعد، إذ لم يعطِ أي مسؤول حكومي رفيع المستوى معمل المعالجة الكيميائية الضوء الأخضر لبدء انتاج معمل البلوتونيوم بطريقة منهجية. وعبّر أحد المسؤولين الاسرائيليين عن قلقه في ذلك الوقت عندما اطّلع على تقديرات تشير إلى ان إجمالي كلفة انتاج الرؤوس النووية وتشغيل المفاعل ومعمل المعالجة الكيميائية قد يبلغ نحو مليار دولار سنوياً أي ما يعادل عشر الموازنة العامة للدولة العبرية. كان بنحاس سافير المعروف في أوساط الحكومة بآرائه السديدة وتفكيره الوافي في شؤون الاقتصاد، يؤمن بضرورة الاقتراض من الخارج لتلبية حاجات التنمية الاسرائيلية. لذلك لم تعنِ له شيئاً كل هذه المبالغ الطائلة التي تُنفق على السلاح النووي والتي كان يعتبر أنها لن تؤدي إلا إلى الخلاف مع واشنطن وإلى تخفيض المساهمات الاميركية الى اسرائيل.

وفي ١٩٨٦ اتصّل دايان بسافير وطلب منه قضاء يوم كامل معه. وأخذه الى ديمونا وأطلعه على كل المنشآت. تماماً كما فعل يغال ألون في وقت سابق. ولدى عودته اتصل بألون وقال له «هل رأيت المفاعل. لم تَرَ شيئاً. لن تتكرر مأساة أوشفيتز بعد اليوم».

في أوائل ١٩٦٨ بدأ العمل في ديمونا لانتاج رؤوس نووية. وتمكنت اسرائيل من

صنع أربعة أو خمسة رؤوس نووية سنوياً بتلك الوتيرة، وكانت تمتلك نحو ٢٥ رأس نووي قبل اندلاع حرب تشرين ١٩٧٣، لا يعني انتاج هذه الرؤوس ان قراراً رسمياً قد اتخذ بهذا الشأن على مستوى الحكومة الاسرائيلية. لكنه في مطلق الأحوال كان يتم بمعرفة مسؤولي الأمن القومي وبموافقتهم.

أفاد أحد العاملين في ديمونا في ذلك الوقت أن العاملين في المصنع شربوا الشمبانيا بمناسبة انتاج القنبلة الاسرائيلية الاولى التي يعتقد انه كتب عليها «لن تتكرر مآسينا أبدا».

وقد فسر أحد كبار المسؤولين الحكوميين السابقين بأن قرار بدء انتاج الرؤوس النووية في ديمونا اتخذه موشيه دايان الذي ادعى بأنه حظي بالدعم المالي المطلوب وبأنه يحق له بصفته وزيراً للدفاع أن يأمر ببدء الانتاج الحربي في مصنع ديمونا. وكان عاموس دزحاليط صديق برغمان قد وصف دايان «انه الرجل الذي يعمل لحسابه*.

لكن ما إن اتُخذ القرار حتى رص الاسرائيليون صفوفهم كما هي العادة عندما تتعلق الأمور بالأمن القومي. واصبح المطلوب شراء كميات كبيرة من اليورانيوم.

كانت الموساد تعلم أن كميات ضخمة من اليورانيوم الخام معروضة للبيع في بلجيكا، الا انها كانت تحت إشراف «اوراتوم» وهي لجنة المجموعة الأوروبية للطاقة النووية، ولم يكن الحصول على موافقتها معقولاً خاصة وأن مصنع ديمونا لا يخضع للرقابة الدولية، والمعروف عنه انه بقوة ٢٤ ميغاواط فكيف يفسر الاسرائيليون للاوروبيين حاجتهم الى كميات من اليورانيوم الخام تعادل احتياطي ثماني سنوات للمصنع من هذه المادة، فقررت اسرائيل في آذار ١٩٦٨ تكليف احد عملائها من الموساد في المانيا الغربية بشراء كمية اليورانيوم المطلوبة، بقيمة أربعة ملايين دولار باسم شركة ايطالية. وافقت «اوراتوم» على بيع اليورانيوم وتمكن العميل من اخراج الشحنة من بلجيكا على متن سفينة تدعى «شيرزبرغ» اشتراها عميل آخر للموساد في تركيا، وما إن اصبحت السفينة في عرض

---

*ورد في نيسان ١٩٦٧، بعيد حرب حزيران في مجلة «تايم» أن موشيه دايان أمر سراً ببدء انتاج الرؤوس النووية في مجتمع ديمونا، كان هذا المقال هو الاول من نوعه الذي تحدث صراحة عن برنامج الاسلحة الاسرائيلي.

وكتب المقال دايفيد هاليفي وهو ضابط سابق في الاستخبارات والجيش، له اتصالات قوية داخل أوساط الاستخبارات الاسرائيلية والحكومة. وتعتقد الحكومة التي نفت النبأ ان مصدر معلومات هاليفي ليس سوى دايان.

البحر، حتى تم تفريغ حمولتها في فرقاطة اسرائيلية بحراسة سفن حربية اسرائيلية وتوجهوا بها الى اسرائيل.

وعندما لم تصل شحنة اليورانيوم الى ايطاليا، انتشر نبأ اختفاء المادة ولم يمضِ وقت طويل حتى علمت الاستخبارات الامريكية والاوروبية بأن الشحنة اصبحت في اسرائيل. ولم تعلم الصحافة العالمية عن العملية إلا بعد مضي تسعة اشهر على حدوثها. وكعادتها نفت الحكومة الاسرائيلية كل ما ورد في الصحف عن العملية التي عُرفت باسم «قضية بلومبات»، وكل ما كان يُحكى عن قدرتها النووية الا ان أحداً لم يهتم للأمر الا بعض المراسلين والمدافعين عن المصلحة العامة.

١٤ ـ هدية رئاسية

بعد انتهاء حرب الأيام الستة بدا لعدد من الاسرائيليين أن الولايات المتحدة حليف لا يمكن الاعتماد عليه. فرغم التهديد الذي كان يمثله الاتحاد السوفياتي للمنطقة، انضمت ادارة جونسون الى ديغول في فرض حظر لبيع الاسلحة الى اسرائيل طوال ١٣٥ يوماً، في وقت كان السوفيات يزوّدون حلفاءهم العرب بكل انواع الاسلحة. ولما سُئل جونسون في مؤتمر صحفي «هل يوازي التزام الولايات المتحدة بأمن اسرائيل، التزامها بفيتنام الجنوبية؟» أجاب «لقد أوضحنا مصالحنا المحددة مع اسرائيل ورغبنا في الحفاظ على السلام في المنطقة ما من معاهدة بيننا وبين الاسرائيليين كما هي الحال مع فيتنام الجنوبية».

حاول اشكول جاهداً القيام بزيارة رسمية الى واشنطن لاقناع الاميركيين بتزويد اسرائيل بمقاتلات متطورة من نوع أف ـ ٤ لاعادة التوازن العسكري في المنطقة بعد تزويد السوفيات مصر بطائرات من نوع ميغ. إلا أن مسؤولي البنتاغون ووزارة الخارجية الاميركية اعتبروا ان ادخال مقاتلات من هذا النوع الى المنطقة هو تصعيد لا مبرر له، خاصةً وأن لمقاتلات الـ «ميغ» مدى عملاني اقصر وقدرة أقل على حمل القذائف من الـ «أف ـ ٤». وبالتالي يمكن لاسرائيل الاكتفاء بمقاتلات «سكايهوك أ ـ ٤» التي تمتلكها.

ولكن يبدو أن فكرة حمل اسرائيل على الانضمام الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية لم تفارق أذهان جونسون ومساعديه. ففكر أنه يمكن مقايضة توقيع اسرائيل على

المعاهدة مقابل تزويدها بخمسين مقاتلة من نوع «أف ـ ٤». إلا إنه ولت روستو الذي عرض هذه الفكرة كان يعي تماماً أن اسرائيل لن تقبل بهذا العرض نظراً لالتزاماتها الضخمة في ديمونا والتي كانت الادارة الاميركية تعرفها جيداً بفضل استخباراتها وبرقيات سفيرها في تل أبيب والي باربر. فالجميع كان يعلم ما تقوم به اسرائيل.

وقد ذكر روستو في «المذكرة رقم ٥» التي قدّمت الى البيت الأبيض حول الشرق الأوسط انه «لا يمكن دعم اسرائيل بشكل مطلق. . . فالعرب بحاجة إلى بعض الأمل من خلال تنازلات اسرائيلية في مواضيع ـ اللاجئين، القدس، السماح للاجئي الضفة الغربية بالعودة الى ديارهم للحؤول دون مغادرتهم من دون رجعة». وستبقى هذه المواضيع نفسها موضع جدل وبحث طوال السنوات الـ ٢٣ المقبلة.

بدأت القوات الاسرائيلية تتبع سياسة عشوائية في تفجير منازل العرب بعد حرب الأيام الستة في القدس والضفة الغربية ومرتفعات الجولان. فقد دُمِّر اكثر من مئة بيت عربي في الليلة التي تلت حرب ٥ حزيران. وقال تيدي كولك، رئيس بلدية القدس في ذلك الوقت «كان علينا أن نقوم بتدمير هذه البيوت في ذلك الوقت، فقد لا تسنح لنا فرصة تدميرها في ما بعد». استخدمت الجرافات والديناميت في نسف البيوت بوحشية كبيرة خاصة في الضفة الغربية. ففي قرية قلقيلية غربي نابلس وحدها دمر ٨٥٠ منزلاً من أصل الفي منزل. مما حمل موشيه دايان على اتهام الجنود الاسرائيليين بالقيام بأعمال «انتقامية»، فطلب تزويد بعض سكان القرى العرب بالاسمنت لاعادة بناء بيوتهم المهدمة.

عرفت اسرائيل فترة قصيرة تساءل فيها القادة الاسرائيليون، من بينهم دايان وبن غوريون، علناً حول الحكمة من التمسك بالأراضي المحتلة*. ورأوا أن الفرصة سانحة لمقايضة الأرض بسلام دائم، وكان بن غوريون يقول «اليهود حكام سيئون. . . ما حاجتنا الى الضفة، أو القطاع، او سيناء؟ لنعدها اليهم». وقال لصحافيين اميركيين «السلام أهم من الممتلكات العقارية. لا حاجة بنا الى الأراضي (المحتلة)؟ أما اشكول فكان يقول «ماذا سأفعل بمليون عربي؟ انهم يتكاثرون كالأرانب».

---

* افاد جيمي كريتشميلد وهو مسؤول سابق في الـ«سي. آي. اي» ورئيس قسم الشرق الادنى فيها، أن دايان وزفي زامير، رئيس الموساد في ذلك الوقت انضما إلى بن غوريون وانغلتون في محاولة يائسة لمنع استغلال والانتهاكات في الضفة الغربية بعد الحرب، وكان الهدف التوصل الى اتفاق سريع لمقايضة الأرض بالسلام قبل أن يبدأ الاسرائيليون استيطان هذه الاراضي مما يجعلهم تجاه أمر واقع. كان بالامكان البدء فوراً بمفاوضات سلام مع الملك حسين الذي تردد في دخول الحرب. إلا أن وزارة الخارجية الأميركية طلبت من انغلتون الكف عن هذه المحاولة لأنه لم يُحضَّر لها جيداً.

وفي مواجهة هذا التيار، برز تيار صهيوني متزمت، من امثال بن غوريون ومعلمه فلاديمير بابوتينسكي، لم يشأ التخلي عن الأراضي وخاصة عن الضفة الغربية «لأنها مهد الحضارة اليهودية»، كانوا يتطلعون الى انشاء اسرائيل الكبرى (ارتز اسرائيل)، واعتبروا بالتالي أن الأراضي التي استولى عليها الاسرائيليون في حرب حزيران ليست أراضي محتلة بل «محررة». وسيكون هذا التوجه هو السياسة الرسمية التي ستنتهجها اسرائيل. ادى هذا التصلب الاسرائيلي وما واجهه من رغبة في الانتقام لدى العرب، الى افشال القرار ٢٤٢ الصادر عن الامم المتحدة والذي يدعو الى انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة مقابل التزام العرب الا بالسلام وبسلامة الاراضي. وقد صوّت مجلس الأمن على هذا القرار بالاجماع في آخر تشرين الثاني ١٩٦٧.

عُقدت قمة بين اشكول وجونسون في مزرعة الرئيس في تكساس في مطلع ١٩٦٨، اعتبرها الاسرائيليون أسوأ قمة ممكنة. فقد أصرّ الاميركيون على مواصلة ضغوطهم لحمل اسرائيل على توقيع معاهدة منع انشار الاسلحة النووية. وقدم مسؤولو الخارجية الاميركية والبنتاغون تقارير ودراسة تؤكد عدم حاجة اسرائيل لمقاتلات «اف ـ ٤». وعندما فضّ الاجتماع لبعض الوقت سأل السفير الاسرائيلي افراييم افرون المقرّب من الرئيس الاميركي «ألن تحصل اسرائيل على طائرات «أف ـ ٤»؟» أجابه جونسون «ستحصل عليها بالطبع، لكنني أودّ قبل ذلك أن احصل على شيء من اشكول».

كان الاميركيون يصرّون طوال الوقت على تمكين «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» من معاينة مصنع ديمونا، خاصةً بعدما أفادت تقارير للـ «سي. آي. إي» للرئيس عن انتاج اسرائيل اربعة رؤوس نووية على الأقل. فطلب جونسون من مدير «الوكالة» هلمز عدم اطلاع احد على التقرير، وهذا ما قام به هلمز بكل أمانة.

لم ترد هذه المعلومات الى الـ «سي. آي. إي» عن طريق قنوات استخباراتية، بل من حديث أدلى به ادوارد تلر الى دوكيت عام ١٩٦٨. وتلر هو احد ابرز الفيزيائيين النوويين الاميركيين الذين كرسوا حياتهم لصناعة الاسلحة. كان يقوم بزيارات عدة لتل أبيب حيث تقيم شقيقته. وكانت لديه اتصالات مع عدد من نظرائه الاسرائيليين. وقال لدوكيت: انه يعتقد أن الاميركيين ينتظرون قيام الاسرائيليين باختبار نووي حتى يتأكدوا من أن اسرائيل تمتلك اسلحة نووية، و «أنا اقول لك ان الاسرائيليين يمتلكون القنبلة حتى من دون ان يجربوها. فما الفرق إذا كانت شحنتها أقل أو أكثر من بضعة أطنان؟».

نقل دوكيت حديث تلر هذا إلى رئيسه هلمز، وسرعان ما أُعِدَّ تقرير في الـ «سي. آي. إي» خلص الى أن «اسرائيل تمتلك اسلحة نووية».

وما زاد من اعتقاد الـ «سي . آي . إي» بصحة هذا التقرير هو الاعتقاد السائد بأن الاسرائيليين كانوا وراء اختفاء ٩٠ كلغ من اليورانيوم المكثف الذي يصلح للاستخدام العسكري، من مصنع شركة «نيوميك» الخاصة لمعالجة اليورانيوم المكثف في أبولو، بنسلفانيا. وقد أصرّ صاحب الشركة زالمان شابيرو ان فقدان هذه الكمية من اليورانيوم هو نتيجة حتمية لعمليات المعالجة المعقودة في المصنع، إلا أن دوكيت وعدد آخر من المسؤولين كان له رأي مغاير. لم يملك دوكيت دليلاً على أن شابيرو هرّب يورانيوم مكثف الى اسرائيل، إلا أنه «افترض» ذلك خاصة بعد فقدان الـ ٩٠ كلغ من اليورانيوم التي تكفي لصنع أربع قنابل نووية. وهو عدد القنابل نفسه الذي ورد في تقرير الـ «سي . آي . إي» السابق حول القدرة النووية الاسرائيلية.

من دون تقرير تلر والشك الذي حام حول شابيرو، لما كان هناك أي موجب لاستمرار الـ «سي، آي. اي» بمتابعة المسألة إذ لم تتمكن «الوكالة» من معرفة ما إذا كان مصنع ديمونا يحوي مصنعاً للمعالجة الكيميائية أم لا. كما لم تتمكن من خرق القيادة العسكرية او الاستخبارات الاسرائيلية. ولم يفرّ أي جاسوس اسرائيلي الى الولايات المتحدة ومعه معلومات استخباراتية نووية. ولم تتمكن «وكالة الأمن القومي» من كشف أي شيء مع كل الأجهزة المتطورة التي بحوزتها مع أنها شكت بالأمر بعد أن راقبت مقاتلات إسرائيلية تجري مناورات وتمارين شبيهة بتمارين المقاتلات التي تقصف بأسلحة نووية.

الا أن دوكيت أصرّ على إعداد تقرير حول المسألة . ثم ناقش الامر مع مدير الوكالة هلمز الذي طلب منه عدم ذكر أي شيء له علاقة بالتقرير. نقل هلمز التقرير الى المكتب البيضاوي، فقال له جونسون على الفور «أدفنه ولا تدع احداً يطلّع عليه» حتى دين راسك(وزير الدفاع) وروبرت ماك نامارا (وزيرالخارجية). »

كان جونسون يعلم انه إذا ما اعترف بهذا التقرير ولو لمرة واحدة، تعينت عليه معالجة الموضوع. لم يكن الرئيس يريد سماع ما تودّ الـ«سي . آي . إي» «قوله له ولم يكن مستعداً للوقوف بوجه حيازه اسرائيل قنبلة نووية. وهذا ما فهمه تماماً هلمز ودوكيت، وباربور، ووليام دايل وقلة قليلة أخرى في الحكومة الامريكية.

جازف موشيه دايان كثيراً باتخاذه قراره بانتاج الاسلحة النووية في ديمونا على نطاق واسع. اذ من شأن هذا الأمر أن يزيد من صعوبة اسرائيل في التوقيع على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية وبالتالي من صعوبة حصولها على مقاتلات «اف ـ ٤». خاصة مع استمرار الضغط الاميركي حول هذا الموضوع وقد تابع كلارك كليفورد وزير الدفاع الجديد الذي حل محل ماك نامارا في نهاية كانون الثاني، سياسة سلفه بعدم التنازل حول هذه المسألة.

لم يكن كليفورد ومساعدوه متأكدون من موقف الرئيس بالنسبة الى اسرائيل ومنع انتشار، الاسلحة النووية. لكن قبل شهر من الانتخابات الرئاسية، وافق جونسون على قرار بيع المقاتلات الى اسرائيل، تاركاً مسألة تسليمها وتفاصيل أخرى للتفاوض عليها في وقت لاحق، واعتقد بول ك. وارنك، مساعد وزير الدفاع للشؤون الدولية، بأنه لا تزال هناك فرصة لحمل اسرائيل على الانضمام الى «المعاهدة» عبر عرض تسليم المقاتلات فوراً مقابل توقيعها.

استدعى وارنك اسحق رابين السفير الاسرائيلي الجديد في واشنطن وبدأ يطرح عليه اسئلة مفضوحة حول القدرة النووية الاسرائيلية الا ان رابين نفى علمه بالامر. عندئذ قال له وارنك «سعادة السفير، نحن متضايقون جداً من الطريقة التي تعاملوننا بها، نحن أقرب حليف لكم، فأنتم تنتجون اسلحة نووية من دون علمنا». أجابه رابين: لا علاقة لي بالأمور النووية.

شعر رابين بالغيظ لدى مغادرته مكتب ورانك، للهجة التي تكلم بها هذا المسؤول الاميركي. وقد فهم في نهاية الحديث أن الاميركيين يضعون كشرط لتسليم الـ«اف ـ٤» منح الاميركيين صف معاينة كل مصنع اسرائيلي لانتاج الاسلحة، وكل منشأة دفاعية تقضي بالابحاث والتطورات. وكتب رابين في مذكراته التي نشرت العام ١٩٧٩ يقول «كان القول انني شعرت بالحنق من جراء هذا اللقاء قليلاً بالنسبة الى حقيقة شعوري في ذلك الوقت». وراح رابين منذ ذلك الوقت يقنع داعمي اسرائيل في الكونغرس بتحريك قضية طائرات الـ«اف. ٤».

توجه رابين ورئيس اركان سلاح الجو الاسرائيلي الجنرال موردخاي هود إلى ابراهام فينبرغ وأخبراه عن اصرار كليفورد على ربط بيع الطائرات بتوقيع «المعاهدة». وكان فينبرغ قد التقى جونسون وولتر روستو وقال له انه ليس هناك شروط لبيع المقاتلات. فاتصل فينبرغ بالبيت الابيض طالباً روستو فقيل له انه الى مائدة العشاء عند كليفورد. حوّلوا المكالمة الى منزل كليفورد وقال لولتر لقد قلت لي عندما كنا مع الرئيس انه ليست هناك شروط فردّ ولتر «هذا صحيح». أجابه فينبرغ «عندما تعود إلى طاولة العشاء، قل هذا لكليفورد».

فاتصل كليفور بالرئيس لاستيضاح الأمور فأجابه «معهم كل ما يريدون».

ـ سيدي الرئيس لا أريد ان أعيش في عالم يملك فيه الاسرائيليون اسلحة نووية.

ـ لا تزعجني بهذا الموضوع بعد الآن. وأقفل جونسون الخط.

وهكذا فصل بيع مقاتلات الـ«اف ـ ٤» عن انضمام اسرائيل الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية.

وصف جونسون في مذكراته مراسيم الاحتفال بتوقيع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى جانب نحو خمسين دولة اخرى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية. الا انه لم يُعرف لماذا ترك الرئيس الاميركي اسرائيل تهرب من التوقيع. ليس لقرار جونسون أي علاقة بالسياسة الداخلية في الولايات المتحدة، أو بضغوطات مارسها عليه اللوبي الصهيوني في الكونغرس. فقد أدلى بحديثه الفظ مع كليفور بعد اعلان انتخاب نكسون رئيساً في ١٩٦٨. كما ليس هناك أدنى دليل على أن جونسون شعر بدين عليه الوفاء به للحكومة الاسرائيلية لدعمها حربه في فيتنام. إذ كانت غالبية اليهود الاميركيين رغم هذا الدعم، تعارض الحرب. وقال جونسون لوزير الخارجية الاسرائيلي ابا ايبان «لقد أتى إلي وفد من الحاخاميين اليهود وطلبوا مني عدم ارسال برغي واحد إلى فيتنام. لكن من جهة أخرى، على الولايات المتحدة ارسال كل حاملات طائراتها لفتح مضيق تيران لمساعدة اسرائيل».

لا يمكن تفسير قرار جونسون تزويد اسرائيل مقاتلات «اف ـ ٤» القادرة على حمل قنابل نووية وبلوغ موسكو في رحلة واحدة. قد يكون هذا القرار هو هدية رئاسية قدمها للاسرائيليين في نهاية ولايته، كدليل لولائه لابراهام فينبرغ.

لاشك ان فينبرغ بلغ خلال سنوات حكم جونسون، أوج نفوذه داخل الادارة الاميركية. وقد نهج كبار أعضاء مجلس الأمن القومي بأنه يجب الإجابة عن أي سؤال يطرحه فينبرغ.

كافأت الحكومة الاسرائيلية، فينبرغ بمنحه امتيازاً لشركة «كوكا ـ كولا» في اسرائيل*

لم يكن فينبرغ كغيره من الممولين اليهود الذين دعموا الحزب الديمقراطي حالياً. اذ كانت أمواله تذهب مباشرة إلى ولتر جنكينز، اكثر المساعدين الذين يثق بهم جونسون.

كان لهاري شوارتز، نائب وارنك، سبب آخر يدفعه للشعور بالحنق تجاه عجز ادارة جونسون عن حمل اسرائيل على توقيع «المعاهدة»، فقد دخلت مكتبه في البنتاغون

---

* كافأت اسرائيل عودة اشخاص آخرين مثل البارون ارموند دي روتشيلد، الذي منحت شركته «تريكونتينانتال بايبلاين» امتيازاً بتشغيل خط أنابيب للنفط يبلغ قطره نحو ٤٠ سم بين ايلات وحيفا عبر أشدود. وقد ألزم العقد الذي وقعته الحكومة الاسرائيلية مع الشركة، الدولة بنقل ١,٥ مليون طن من النفط على الاقل عبر هذا الخط لفترة ١٥ سنة.

مجموعة من الملحقين العسكريين الاسرائيليين وطلبوا الحصول على نظام للقصف على منخفض للاسلحة النووية. ويسمح هذا النظام الذي يعمل على الكومبيوتر للطائرة بإبطاء انفجار الصاروخ النووي حتى تتمكن الطائرة من الابتعاد مسافية كافية لئلا يصيبها الانفجار. وقال شوارتز «ضحكت منهم. إلا أنهم أصروا على الحصول على هذا النظام لإلقاء قنابل شديدة الانفجار فوق مواقع المصريين المدعمة في سيناء. فأجبتهم كل أميركي يزودكم بجهاز يمكن طائراتكم إصابة اهدافها هو إنسان مجنون وأنا لست مجنوناً».

قرر شوارتز اثارة مسألة القنبلة الاسرائيلية مع السفير الاسرائيلي اسحق رابين، وهما يجلسان إلى مائدة الغداء في أوائل عهد الرئيس نكسون، بعد أن تلقت اسرائيل مقاتلاتها من نوع «اف ٤» بوقت طويل، وقال له «اعتقد أنه عليكم أن تغيروا سياستكم في عدم انتاج أسلحة نووية، وإلا قد تختفي حكومتكم الصغيرة، فالاتحاد السوفياتي يستهدف بلادكم بالتأكيد».

أجابه رابين بهدوء «سيد شوارتز هل تعتقد إننا مجانين».

١٥ - النفق

قام الاسرائيليون بأفضل أعمالهم تحت الأرض. إذ شهدت فلسطين في الحرب العالمية الثانية اعمالاً اسرائيلية شبيهة بانشاء ديمونا. ففي العام ١٩٦٩ منعت السلطات البريطانية تدفق اللاجئين اليهود من أوروبا الشرقية. فتعيّن على اليهود إما البقاء في أوروبا في بيوتهم الفقيرة المهدّمة، وإما المجيء الى اوروبا بصورة غير شرعية. فبدأت الهاغانا حرباً سرية ضد البريطانيين وانشأت كيبوتزاً جديداً يبعد عن تل أبيب نحو ٢٠ كلم هو في الواقع تغطية لمعمل تحت الأرض لصنع طلقات نارية لبندقية «شتن» التي كانت تستخدمها الهاغانا.

تم بناء هذه المنشأة وتجهيزها تحت الأرض خلال ٧٠ عاماً. وكان يُطلب من العاملين في المصنع، والذين كانوا يعملون فيه مداورة، بتوسيع احذيتهم وثيابهم بالوحل والقش ليبدوا للبريطانيين وكأنهم كانوا في الحقل يعملون بالزراعة. وتابع الجنود البريطانيون ترددهم عل هذا الكيبوتز من دون ان يشتبهوا بأي أمر. وقد أصبح هذا العمل اليوم متحفاً شهيراً في اسرائيل يُعرف بمتحف ايالون يزوره التلامذة الاسرائيليون بانتظام وبالطريقة عينها اليوم لا يظهر من معمل المعالجة الكيميائية الذي يبعد عشرات الامتار عن مصنع ديمونا سوى بناية من طابقين تبدو للوهلة الأولى مبنى ادارياً بسيطاً، لكنه في الواقع الواجهة التي كانت تغطي ستة طوابق تحت الأرض للمعمل. وخلال زيارات كولر للمعاينة سيعمد الاسرائيليون الى تخبئة المصاعد التي تؤدي الى اسفل، بجدران مزيّفة، مما يفسر

ما جاء في تقرير كولر عن الجدران المطلية حديثاً. ولم يتأكد احد من حقيقة هذا المصنع إلا في العام ١٩٨٦ عندما روى فانوفو قصته في الـ «ساندي تايمز».

بدأ فانوفو العمل في ديمونا بصفة فني في آب ١٩٧٧ وبقي فيه مدة ٨ سنوات. كما اسم المعمل رسمياً ماكون ٢ (ماكون كلمة عبرية تعني «منشأة» او «معهد»). وكان يطلق عليه اسم «النفق». لا يمكن الدخول اليه إلا بواسطة بطاقات خاصة. وفي الداخل كل شيء محميّ، حتى الحمامات. إلا أن فانونو ادرك في الداخل أن التدابير الامنية داخل المعمل لم تكن دقيقة حسبما كان الجميع يعتقد. وكان معروفاً لمشاعره القريبة من العرب. مما جعله في موضع شك دائم. صُرِف من المعمل في منتصف ١٩٨٥ إلا أنه عاد اليه بعد أن تدخلت نقابة العمال القوية في اسرائيل. وخلال عودته تلك ادخل معه آلة تصوير مخبأة الى المعمل حيث جال في احدى فترات خدمته المسائية بحريّة في ارجاء المعمل والتقط ٥٧ صورة ملونة عن التجهيزات واقسام المعمل. وساهمت عدة عوامل ـ شعوره تجاه العرب، ترك زوجته، وما علمه عن ديمونا ـ الى مغادرة اسرائيل والهجرة الى اوستراليا حيث توجه في نهاية المطاف الى صحيفة «ذي سانداي تايمز» اللندنية التي للاسرائيليين معارف قوية فيها. لم يصدق الصحافيون هناك رواية فانوفو في بادىء الامر. واستطاع عميل اسرائيلي الحصول على بعض صور فانونو بعد أن ادعى أنه صحافي اميركي، أرسلت نسخ عن الصور الى تل ابيب حيث تم التأكد من صحتها. لم يكن من المعقول اختطاف فانونو في بريطانيا لما قد يسببه ذلك من أزمة دبلوماسية مع السلطات هناك، فتم الاتفاق على استدراجه الى فندق في بريطانيا. وهذا ما قامت به عميلة الموساد سيندي هانين بنتوف (وهو اسم مستعار). ولدى وصوله الى شقة الفندق تم تخديره ومن هناك نُقِلَ سراً الى اسرائيل حيث صدر عليه حكم بالسجن ١٨ عاماً في آذار ١٩٨٨ تحت رقابة أمنية مشددة.

شكلت مقابلة فانونو مع المجلة اللندنية أول معلومات دقيقة للاستخبارات الاميركية عن القدرة النووية الاسرائيلية على صنع أسلحة انشطارية أو حرارية ـ نووية.

ويعترف مسؤولو الاستخبارات الاميركية بأن المعلومات التي ادلى بها فانونو والتي لم تُنشَر في الصحيفة، بالغة الاهمية ودقيقة للغاية. وقد افاد أحد الاميركيين الذين عاينوا المفاعل الاسرائيلي في الستينات «كان وصفه للمعدات في المنشأة دقيقاً ووافياً».

وقد حللت مجموعة الاستخبارات النووية الاميركية ما جاء في مقابلة فانونو ووجدته منطقياً ومعقولاً. ولهذه الاستخبارات في مختبرات ليفرمور، الكلمة الفصل حول مسائل كهذه. وقد ورد في المقابل ان اسرائيل تمتلك نحو مئتي رأس نووي في الوقت الذي قدّرت فيه الـ «سي. آي. إي» هذا العدد بـ ٢٥ أو ٣٠ على أبعد تقدير.

ليس هناك من دليل كافٍ حول القدرة الاضافية على التبريد في ديمونا. إلا أن فانونو افاد بأن هذه القدرة قد تعاظمت كثيراً في فترة عمله. وقد تطابقت افادته هذه مع المعلومات الاستخباراتية الاميركية التي تحدثت عن ازدياد قدرة معمل ديمونا على التبريد في عهد كارتر، مما يعني أن المعمل اصبح ينتج كميات اضافية من البلوتونيوم تسبب ارتفاع درجة الحرارة وبالتالي فهو بحاجة الى تبريد.

إلا أن أكثر المعلومات قيمة كانت الصور التي التقطها فانونو داخل المصنع والتي أُرسِلت الى الخبراء النوويين في لوس الاموس وليفرمور، الذين افادوا بأن اسرائيل قادرة على صنع آخر ما توصلت اليه التكنولوجيا النووية من أسلحة وهي القنابل النيوترونية، ذات الشحنة الصغيرة وقد دخل هذا النوع من الأسلحة الترسانة النووية الاميركية في منتصف السبعينات. وهو كناية عن سلاح نووي ينفجر بطريقة تؤدي الى نشر اكبر قدر من الأشعاعات النووية لقتل اكبر عدد من البشر من دون تدمير المباني والمنشآت. وهو سلاح حراري ـ نووي ينفجر على مرحلتين ويستخدم التريتيوم والدوتيريوم لاطلاق أكبر قدر من النيوترون.

كما مكّنت معلومات فانونو الاميركيين من تحديد مدى تطور الصناعة النووية العسكرية الاسرائيلية، إذ تحدث عن الوحدة ٩٢ في ديمونا التي كانت منذ الستينات تحاول استخراج الترتيوم من الماء الثقيل. مما يشير الى أن علماء الفيزياء في ديمونا حاولوا منذ وقت طويل انتاج الاسلحة الانشطارية «المحسنة». ومن شأن عملية «التحسين» هذه التي بدأ الاميركيون اختبارها في الخمسينات، ان تزيد قدرة الاسلحة النووية التدميرية. ويتم في هذه العملية اضافة التريتيوم والدوتيريوم مباشرة الى الرأس النووي الذي يحوي البلوتونيوم، مما يزيد النيوترونات بشكل كبير لحظة الانشطار مما يتسبب بانفجار أكبر بواسطة شحنة اصغر من البلوتونيوم.

واضاف فانونو انه لدى عودته من أول عطلة يقضيها مع عائلته في الخارج عام ١٩٨٠ (هاجر الى اسرائيل العام ١٩٦٣)، كُلف بالعمل في مصنع انتاج الليثيوم ٦، وهو عنصر أساسي آخر في انتاج القنبلة الهيدروجينية. وانشئت وحدة اخرى في ١٩٨٤ هي الوحدة ٩٣ لانتاج التريتيوم على نطاق واسع: يتم تعريض الليثيوم للاشعاعات في المفاعل، ثم يحوّل الى الوحدة ٩٣ حيث يتم تسخينه لاطلاق التريتيوم بشكل غاز، الى جانب الهيدروجين والهليوم. ثم تُنقل هذه الغازات تحت ضغط شديد في أنبوب مصنوع من البالاديوم والحرير الصخري* ويتم فصلها. يُخزّن الهليوم في يورانيوم من البودرة ويمكن الحصول عليه من

* الحرير الصخري هو معدن لا يحترق ولا يوصل الحرارة ويكون على شكل خيوط تتخذ منها الأقمشة والادوات غير القابلة للاحتراق (المترجم).

جديد عبر رفع درجة حرارته. انشاء الوحدة ٩٣ قد يعني بداية انتاج اسلحة النيوترون على نطاق واسع منذ ذلك الوقت، إذ يُستخدم نحو ٢٠ غراماً من التريتيوم في كل رأس نووي نيوتروني.

وقدم فانونو وصفاً دقيقاً عن كل منشآت (أو ماشون) ديمونا حيث كل مبنى قائم بحد ذاته. ماشون ـ ١ هو القبة الفضية اللون (قطرها نحو ٢٠ متراً) التي يمكن رؤيتها بوضوح من الطريق العام المجاور، يبقى وقود اليورانيوم طوال ثلاثة أشهر في المفاعل الذي يبرد ويُرسل بالماء الثقيل الذي يُبَرَّد بمجرى ماء عادي يؤدي عند تبخرّه الى توليد قوة تسيرّ تدريبات مما يوّلد طاقة كهربائية، إلا أن البخار في ماشون ـ ١ كان يتسرّب الى الفضاء متسبباً بنشوء غيمة مشعّة. ماشون ـ ٢ هو معمل المعالجة الكيميائية. ماشون ـ ٣ يحوّل الليثيوم ٦ الى مادة جامدة لتركيبه داخل الرأس النووي، كما يعالج اليورانيوم الطبيعي للمفاعل. ماشون ـ ٤ يحوي مصنع معالجة البقايا النووية من مصنع المعالجة الكيميائية. ماشون ـ ٥ يغلف قضبان اليورانيوم بالالمنيوم تمهيداً لاستخدامه في المفاعل. القضبان هي بمثابة وقود نووي تؤدي عند وضعها في قلب المفاعل الى اطلاق سلسلة تفاعلات والى الحصول على نظائر بلوتونيوم للاستخدام العسكري. ماشون ـ ٦ يؤمن الخدمات الاساسية والطاقة الكهربائية للمنشأة برمّتها. ماشون ـ ٨ يحوي مختبراً لفحص عيّنات ولاختبار طرق تصنيع جديدة. وهو أيضاً مقر للوحدة ٨٤٠ حيث طوّر العلماء الاسرائيليون طريقة تعتمد على الطريقة الغازية النابذة (gas centrifuge method) لتكثيف اليورانيوم لانتاج الاسلحة. ماشون ـ ٩ يحوي منشأة لمعالجة النظائر بأشعة لايزر. ماشون ـ ١٠ هو مخزن كيميائي لليورانيوم المستنفد. أي يورانيوم مع أو من دون يورانيوم ٢٣٥. تمهيداً لشحنه الى قوات الدفاع الاسرائيلية او لبيعه لمنتجي الاسلحة في أوروبا وفي أمكنة اخرى لصناعة الرصاص والتصفيح المدرّع وقذائف المدفعية. إذ تقدر القذائف المدغمة باليورانيوم الثقيل، وهو أكثف من الرصاص بكثير، أن تخترق الصفائح المدرعة بسهولة اكبر. وهي تشكل اليوم جزءاً اساسياً من الترسانات الحديثة*.

لم يكن هناك ماشون ـ ٧ في السنوات التي عمل فيها فانونو في ديمونا.

أهم منشأة في ديمونا هي بالطبع ماشون ـ ٢ حيث مصنع المعالجة الكيميائية. فهناك يُستخرج البلوتونيوم، وهو ناتج جانبي للانشطار في المفاعل، كيميائياً من قضبان

* كانت القوات الاميركية التي حاربت في «عاصفة الصحراء» وهي حرب ضد العراق في العام ١٩٩١، مجهزة بطلقات رصاص مصنوعة من اليورانيوم وبدفاتر مضادة للدبابات. كما كان عدد من الدبابات الاميركية مجهزاً بدروع من اليورانيوم لحماية أكبر من الهجمات العراقية.

اليورانيوم. وتعاد معالجة اليورانيوم الباقي لاستخدامه كقضبان وقود جديدة، في طوابق «النفق» الستة اكثر من ٣٩ وحدة منفصلة أهمها تلك التي تعالج قضبان اليورانيوم. إلا أنه قبل معالجة هذه القضبان، يجب تبريدها طوال اسابيع ببراميل من المياه الباردة لتخفيف الاشعاعات فيها آلاف المرات. وحتى بعد هذه العملية تبقى القضبان مشعة وقاتلة، لذلك يتم استخدام تقنية التعامل معها عن بعد ومن وراء دروع واقية مصنوعة من الرصاص. ويحتل هذا القسم الطرق واحد حتى أربعة من «النفق». ويراقب الفنيون العمل في ارجاء النفق من غرفة تُعرَف بـ «شرفة غولدا» نسبة الى رئيسة الوزراء الاسرائيلية غولدا مائير التي كانت تقوم بزيارات متكررة للمصنع. واستناداً الى فانونو تبلغ حصيلة اسبوع كامل من العمل في هذا المصنع، انتاج كمية بلوتونيوم تبلغ زنتها ١,٢ كلغ.

يتم انتاج البلوتونيوم في الطابق الخامس، وهو الطابق الوحيد الذي كان ممنوعاً على فانونو دخوله. إلا أنه تمكن من الدخول خلسة، الى هذا الطابق المؤلف من سلسلة من الغرف المنفصلة ـ لأسباب تتعلق بالسلامة ـ حيث يخزن البلوتونيوم المعدّ للاستخدام العسكري في علب متنوعة مليئة بالأرغون وهو غـاز هامد (inert gas). ويستخدم الفنيّون المعدّات الالية التي يتم التحكّم فيها عن بُعد لتجزئة البلوتونيوم الى نصف كرّيات دقيقة للغاية لوضعها في الرأس النووي. ومن بين العناصر الكيميائية المستخدمة في الترسانة النووية الاسرائيلية نذكر البيريليوم ومركّبات الليثيوم. ومن شأن أي تسرب لهذه المواد داخل الشحنة النووية أن يؤدي الى التقلل من حدة انفجارها وأحياناً الى عدم انفجارها، وتحتاج في الصناعة الى مقدار كبير من الدقة. إذ يُسمح مثلاً لقُطر نصف كرة البلوتونيوم التي تستخدم في الرؤوس النووية الاميركية أن يختلف عن القطر المحدد اصلاً بهامش خطأ أقل من خمسة أجزاء على عشرة آلاف من الانش. أي بحوالى سدس قطر شعرة من رأس الانسان. ما أن ينتهي صنع هذه المواد، تُنقل الى منشأة اخرى (لا يعرف فانونو مكانها) بمواكبة عسكرية حيث يتم تركيزها داخل الرؤوس النووية. وقد قال لي أحد المسؤولين الاسرائيليين ان المراحل الاخيرة لتجميع الأسلحة يجري في مصنع شمالي حيفا تابع لشركة «رافايل» وهي الوكالة الاسرائيلية البالغة السرية المسؤولة عن الابحاث والطاقة العسكرية الأكثر تطوراً في اسرائيل.

وأفاد فانونو بأن المصنع يعمل ٢٤ ساعة يومياً طوال فترة ٢٤ اسبوعاً، إذ يتوقف العمل بين تموز وأيلول لإجراء اعمال الصيانة. وأشار خبراء اميركيون بأن الوسائل المتبّعة في هذا المصنع عادية جداً وشبيهة بالوسائل المعتمدة في مصنع معالجة اليورانيوم في سافانا ريفر جنوبي كاليفورنيا، الذي يعمل منذ منتصف الخمسينات. وإذا ما صحت إفادة فانونو أي أن المصنع ينتج ١,٢ كلغ من البلوتونيوم اسبوعياً، فهذا يعني انتاج حوالى عشر قنابل نووية

سنوياً. ويعني أيضاً بأن المصنع كان يعمل بطاقة تتراوح بين ١٢٠ و ١٥٠ ميغاواط أي نسبة خمسة أضعاف الطاقة المعترف بها رسمياً، مستهلكاً بذلك مئات الاطنان من قضبان اليورانيوم في السنة الواحدة.

وأفاد خبراء اميركيون بأنهم ذُهِلوا لهذه التقنية الاسرائيلية المتطورة خاصة وان المصنع موجود تحت الأرض، مما يتطلب تقنيات وأعباء مالية اضافية. إذ يجب تحريك كل الادوات والاجهزة بالتحكم بها عن بعد، واستخدام الاذرع الألية، وإقامة جدران من الرصاص تبلغ سماكتها متر تقريباً، فضلاً عن متطلبات التهوئة والتكييف وتأمين سائر الخدمات الأخرى. لذلك لا بد أن يكون الاسرائيليون قد استفادوا من خبرة (الأميركيين في هذا المجال وخاصةً مصنع سافانا ريفر التابع للجنة الاميركية للطاقة الذرية، وأضاف «كل ما نتعلمه من الآخرين يجعلك تتقدم عليهم بطريقة أسرع. ولعل هذه كانت احدى مهام مكتب العمليات الخاصة (والذي عرف فيما بعد باسم «لاكام») التابع لبنيامين بلومبرغ، والذي كانت مهمته انشاء شركات وهمية في أنحاء العالم وخاصة في أميركا اللاتينية للوقوف على آخر التقنيات التكنولوجية ولاستيرادها باسم هذه الشركات لنقلها بعد ذلك الى اسرائيل، إذ كان يُحظَّر على اسرائيل استيراد التكنولوجيا الاميركية المتطورة.

ولعل احدى المجالات الاخرى الحساسة في مجال العلوم هي الاذرع الآلية، إذ تحتاج القدرة على تركيب نصف كريّات البلوتونيوم الدقيقة في مواضعها المحددة في الرأس النووي، إلى درجة عالية جداً من الدقة الآلية لأنه لا يمكن القيام بهذه العملية إلا بطريقة آلية في التحكم عن بعد. ولم يكن بروز نجم اهارون كاتزير كدماغ مفكر في اللجنة الاسرائيلية للطاقة الذرية بعد ارنست برغمان. فقد توصل هذا الرجل حتى الى التفكير بإدخال انسجة عضلات اصطناعية على الاذرع الآلية لاعطائها قدراً أكبر من الدقة والمرونة. وقد مولّ أبحاثه هذه مكتب سلاح الجو الاميركي للابحاث العلمية. إذ كان هاجس سلاح الجو هو استخدام أذرع آلية في اجراء اختبارات في الفضاء الخارجي. إلا أن سلاح الجو الاميركي كان يجهل أنه كان يساعد بذلك في تطوير الابحاث لتعزيز الترسانة النووية الاسرائيلية. كما كان يجهل ان العمل الرئيسي لكاتزير كان يتم في ديمونا لا في معهد وايزمان.

تأكد الاميركيون بفضل معلومات فانونو بأن الاسرائيليين طوّروا اسلحتهم الحرارية ـ النووية، وصنعوا رؤوس وقنابل نووية منها. لكن استناداً الى ما قاله لي عالم اميركي «لا بد أن الاميركيين حصلوا بطريقة ما على معلومات اميركية من هذه القنابل. إذ كنا نقوم بعشرة أو أحياناً ١٢ اختباراً حرارياً نووياً للوصول الى بعض المعلومات تمهيداً

لصنع الأسلحة. فكيف يمكن للاسرائيليين والحالة هذه، انتاج اسلحة من هذا النوع من دون القيام بتجارب من هذا النوع؟ فعندما تبنى هكذا منشآت يجب على الأقل أن تكون متأكداً مما تصنعه».

ومعظم الدلائل تشير الى ان الاسرائيليين تلقوا معونة خارجية لانتاج اسلحتهم النووية. كان لمعظم العلماء الاسرائيليين اصدقاء اميركيون يعملون في مختبرات لوس الاموس. حتى أنه كان يُسمح لهم أكثر من غيرهم بزيارة هذه المنشأة الاميركية وإجراء بعض الابحاث العلمية مع زملائهم الاميركيين الذين اعترف بعضهم بأن «الاسرائيليين أذكياء بما فيه الكفاية للقيام بأعمالهم وحدهم».

وما تأكد منه الاميركيون من أقوال فانونو هو أن القادة السياسيين الاميركيين لا يعطون التطور العلمي الحاصل في منشآت ديمونا حق قدره. كان الاميركيون على حق في ذلك. فقد أسرّ شيمون بيريز الى اصدقاء له أنه خلال بناء منشآت ديمونا، غالباً ما كان يوقع على وثائق علمية وفنيّة، نيابة عن بن غوريون من دون أن يعرف هو نفسه على ماذا وقع لتوّه.

١٦ـ مقدمة الحرب

جاء التقدم الكبير الذي احرزته اسرائيل في مجال انتاج الاسلحة النووية في وقت مناسب وهو اقتراب استلام ريتشارد نكسون وهنري كيسنجر زمام الحكم في الولايات المتحدة في ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٩. اذ كانا مقتنعين بحق اسرائيل في امتلاك هذا النوع من الاسلحة، لابل ذهبا ابعد من ذلك بدعمهما طموحات اسرائيل النووية.

وقد عبر نكسون عن عدم رضاه العلني عن اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية في حملته الانتخابية امام نائب الرئيس هوبرت هامفري.

الا ان مجلس الشيوخ ارتاح كثيراً في شباط عندما طلب نكسون من مجلس الشيوخ ١٩٦٩ التصديق على المعاهدة وعندها صرح بأنه سيبذل قصارى جهده لحمل فرنسا والمانيا الغربية على التوقيع على المعاهدة «سوف اوضح لكل الدول نووية وغير نووية بأنني اؤمن بأن هذه الاتفاقية هي في مصلحة السلام ومن شأنها تخفيف احتمال انتشار الاسلحة النووية»، إلا أن الموقف السري الذي اعتمده نكسون وكيسنجر في البيت الأبيض كان بعدم الاخذ بما تم التصريح به علناً. إذ ورد في «مذكرة قرار الأمن القومي» رقم ٦ «بأن الولايات المتحدة لن تضغط أبداً على حكومة المانيا الفدرالية للتوقيع على المعاهدة، وينطبق هذا الوضع نفسه على سائر الدول الأخرى».

وقال مورتون هالبرين احد اقرب مساعدي كيسنجر «شكل ذلك منعطفاً كبيراً للسياسة الأميركية. كان كيسنجر يحذر من انتشار الاسلحة النووية في العالم. وقال انه لو كان مكان الاسرائيليين لحصل على القنبلة النووية، فاسرائيل تعلم بان الولايات المتحدة لن تدخل معها في نقاش علني حول هذا الموضوع. كما حبذ كيسنجر امتلاك اليابان واسرائيل سلاحاً نووياًالضرورات يفرضها الامن القومي، فالدول القوية ستحصل عاجلاً أو آجلاً على السلاح النووي، لذلك فمن غير المجدي منعها من ذلك واللجوء الى خطابات فارغة حول الاخلاق مثل اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية».

كانت اسرائيل تعلم بالدعم الكبير الذي يقدمه كيسنجر لقدرتها النووية، وقد عبر عن ذلك في خطاب القاه العام ١٩٦٨. واحد مظاهر هذا الدعم كان وضع حد لزيارات المعاينة التي قام بها فولر منذ ١٩٦٢. ومع ان هذه الزيارات شكلية الا انها كانت ضرورية من حيث المبدأ للاميركيين، ورغم كل ذلك اعتبر الاسرائيليون ان هذه المعاينة تشكل مساً بسيادتهم الوطنية كما قلقوا من ان تكتشف هذه البعثة امراً غير مرغوب فيه خاصة وان ديمونا كان قد بدأ في أواخر الستينات بانتاج رؤوس نووية على نطاق واسع.

بدت معاينات كولر في العام ١٩٦٦ لبعض الاميركيين عديمة الجدوى غداة سماح الرئيس جونسون ببيع طائرات فـ ٤ التي لطالما حلمت بها اسرائيل، من دون ان يربط ذلك بتصديقها في المقابل على اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية. وقال احد الدبلوماسيين الاميركيين السابقين «تستغرق المعاينة وقتاً طويلاً، وهي لا يمكن ان تتم بشكل زيارة للمنشآت وحسب، بل يجب التدقيق بكل ما يحويه المصنع وهذا ما لم يحصل خلال معاينات كولر».

الا ان واشنطن رأت انه اصبح من الافضل وضع حد لهذا النقاش والجدال ولمعاينات كولر. اذ اصبح الجميع يعلم ان اسرائيل اصبحت قوة نووية ولم تعد الولايات المتحدة قادرة ـ او راغبة ـ على عمل أي شيء في هذا الشأن.

بدأ ترويج هذه الفكرة في أوساط الادارة الامريكية إلا أنها لقيت معارضة خاصة من قِبَل نائب المستشار العام لوكالة الحد من التسلح ونزع الأسلحة تشارلز فان دورن، الذي طالب دوما بوضع بند منع انتشار الاسلحة النووية على جدول اعمال المسائل التي يجب معالجتها في الشرق الأوسط، إلا أن الرد كان دوماً «لدينا ما يكفي من نقاط للبحث في تلك المنطقة». وهكذا فهم فان دورن بأنه «يجب عدم طرح مسألة انتشار الاسلحة النووية على بساط البحث*».

---

* وافق البيت الأبيض على «مذكرة قرار الامن القومي» رقم ٣٢، وقعها كيسنجر نيابة عن نكسون =

عكست وسائل الاعلام بدورها التساهل الذي عالج فيه نيكسون وكيسنجر امتلاك اسرائيل اسلحة نووية، فقد تمكن مراسل «نيويورك تايمز» في واشنطن هيدريك سميث اطلاع الرأي العام الاميركي على ان الحكومة الاميركية كانت تبني سياستها طوال العامين الماضيين على حيازة اسرائيل اسلحة نووية. بعد ان اخبره كارل داكيت عن تقريره الاستخباراتي حول قدرة اسرائيل النووية والذي لم يسمح جونسون ولا مدير الـ«سي. آي. اي» ريشتارد هلمز بنشره، وورد في مقال سميث ان اسرائيل تطور نظام اطلاق صاروخها اريحا ـ ١ وتعمل على انتاج الوقود الصلب لمحركات الصواريخ. وانتظر سميث انيُحدث مقاله هذا، ضجة كبيرة في الاوساط الاعلامية،الا ان شيئاً من هذا لم يحدث فأصيب بالذهول لعدم قيام اية صحيفة او مجلة بردة فعل حول هذا الموضوع. كما لم تعره اوساط الكونغرس اية اهمية تُذكر. الا ان المراسل علم في ما بعد من مصادر في السفارة الاسرائيلية في واشنطن ان السفير اسحق رابين كان «مستاء جداً» لما قرأه في «نيويورك تايمز». وعندما سألت السفير هل يُنكر ما جاء في المقال لم يجب بشيء.

وسمح هذا التراخي الاميركي ايضا في منتصف السبعينات بتساهل المسؤولين مع اسرائيل في ما يتعلق ببيع اجهزة عسكرية حساسة. كانت مهمة غلين سيلا في فريق عمل الشرق الاوسط مراقبة بيع الاسلحة إلى الشرق الاوسط. وكلف مكتب الاستخبارات والابحاث باعداد دراسة عسكرية عن ميزان القوى في الشرق الاوسط لان اسرائيل كانت تسعى لشراء مقاتلات اف ـ ٤ ، فقال سيلا «كم كانت خيبتي كبيرة عندما لم تأتِ هذه الدراسة على ذكر الاسلحة النووية الاسرائيلية، كان الجميع يعلم عنها لكن لم يُسمح لأحد بالتكلم عنها» وعلم سيلا بعد اشهر عدة بانه تمت الموافقة على بيع اسرائيل كريترون. ولدى سؤاله عن الكريترون اجابوه بأنها آلات توقيت حساسة لاطلاق ضوء قوي. لكن عندما دقق في حقيقة الامر تبين له بأن الكريترون جهاز ضروري لاطلاق تفاعل كيميائي في وقت محدد يؤدي الى انفجار الرأس النووي، وتسييره يخضع لرقابة مشددة.

كان الاسرائيليون محقين في تفسير الانهاء الاميركي لمهمات كولر بأنها ضوء أخضر اميركي يسمح لاسرائيل بالقيام بما تشاء في المجال النووي. فبدأت تنتج قدر ما تستطيع من الرؤوس النووية. وفي مطلع ١٩٧٠ اصبحت اسرائيل تمتلك ٢٠ رأساً نووياً على الاقل، وقاعدة لاطلاق صواريخ نووية في هيربات زخريا، وعدداً غير معروف من صواريخ

= انهت النزاع القديم حول ربط ادارة جونسون بتقديم مساعدة اميركية لبناء معمل لتحلية المياه يعمل على الطاقة النووية، بالتزام اسرائيلي بالسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعاينة منشآتها.

وقاذفات اريحا ـ١. كما اصبحت قادرة على اصابة اهداف في تبيليسي في الاتحاد السوفياتي، وحيث حقول النفط، ومدينة باكو التي تقع على سواحل البحر الأسود، فضلاً عن العواصم العربية، وشكلت سرباً من المقاتلات النووية، التي وُضع في حالة تأهب دائم في قاعدة تل نوف قرب ريموفوت. وكان يمنع على طياري هذه المقاتلات وهي من نوع اف ـ ٤ التحدث عن هذا الامر مع اي شخص آخر. وباستطاعة هذه الطائرات بلوغ موسكو الا انه يجب تزويدها بالوقود في طريق العودة حتى تقدر على ان تصل الى اسرائيل.

وبدأت منشآة ديمونا تسعى بعد ذلك الى تصغير حجم بعض اسلحتها النووية لتصبح تكتيكية يمكن استخدامها في ساحات المعارك العادية. وشملت هذه الاسلحة بطاريات المدفعية من عيار ١٧٥ و٢٠٣ ملم القادرة على اصابة اهداف تبعد ٣٥ كلم تقريباً. وعلمت الاستخبارات الاميركية ان الاسرائيليين اختبروا مزيجاً من بطاريتين مدفعيتين بعيدتي المدى يمكن بواسطته اطلاق قذيفة الى بعد ٦٠ كلم.

كما تعاقد الاسرائيليون مع الدكتور جيرالد بل وهو مصمم كندي للاسلحة لمساعدتهم في زيادة المسافة التي يمكن ان تبلغها القذائف بنسبة ٢٥٪. *

وقال خبراء اميركيون في التسلح «عندما تستخدم مدفعاً بعيد المدى يطلق قذائف على بعد ٦٠ ميلاً غير قادر على اصابة تدمير هدفك بقذائف شديدة الانفجار». اذا من الواضح ان توجه الاسرائيليين الى الدكتور بل كان للحصول على قذائف نووية قادرة خاصة بذلك المدفع. ويعتقد بعض المسؤولين الاميركيين ان اسرائيل كانت توجه مدافعها العملاقة الى العاصمة السورية دمشق في حرب ١٩٧٣.

ازاء هذا التطور الكبير في الاسلحة النووية الاسرائيلية، بدأت الحكومة الاسرائيلية تضع الاجراءات الواجب اتباعها بالنسبة الى استخدام هذه القنابل. واتفق على ألا يسمح باستخدام أي سلاح نووي مهما كان صغيراً إلا بموافقة رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ورئيس هيئة الاركان. وفي ما بعد اضيف على هذه اللائحة قائد سلاح الجو. وكان ضرورياً بالتالي ادخال تغيير على العقيدة القتالية في الجيش الاسرائيلي وعلى تدريب الوحدات العسكرية لتكثيف الاسلحة الجديدة.

* قُتل بل في منزله في بروكسل في آذار ١٩٩٠ من قبل الاسرائيليين حسبما ترجح مصادر عدة. إذ كان يعمل بل مع العراقيين مثلما ما كان يعمل مع الاسرائيليين: انتاج «المدفع العملاق» مما يعطي العراق القدرة على اصابة اسرائيل بصواريخ كيميائية، وبيولوجية شديدة الانفجار وبعيدة المدى. كان بل رئيس «شركة الابحاث الجوية» في فرمونت كندا. وقد تعامل في هذا المجال مع دول اخرى مثل الصين وجنوب افريقيا.

إلا أن المتضرر الوحيد لفترة الهدوء التي نعمت فيها اوائل السبعينات كان وزير الدفاع موشيه دايان، الذي أفل نجمه كبطل قومي خاصة بعد ما عرف عنه انه زير نساء وانه وضع يده على تحف أثرية باعها لمنفعة شخصية، وكان المعروف عنه في اوساط الحكومة الاسرائيلية انه كثير التكلم، وقال عنه احد المسؤولين «لديه أطول لسان في العالم». ومع أنه لم يفقد سلطته على مصنع ديمونا اوضح له المسؤولون انه لم يعد هناك من مبرر لاطلاعه على ما يجري في ديمونا.

أصيب البرنامج النووي الاسرائيلي بنكسة كبيرة في ايار ١٩٧٢ عندما أُقيل اهارون كاتزير في هجوم الجيش الاحمر الياباني على مطار اللد في تل أبيب. ليس هناك من دليل على ان كاتزير كان مستهدفاً في هذه العملية. حل محله شالحفين فراير وهو عالم في الفيزياء النووية تكنُّ له اوساط العلماء كل احترام لمعرفته الواسعة في هذا الحقل.

وتابع بحاثة ديمونا رغم ذلك في اداء عمل رائع. وأثار حصول عالمين اسرائيليين على نموذج لعملية المانية غربية يمكن من خلالها انتاج ٦ غرامات من اليورانيوم ـ ٢٣٥ المكثف بنسبة ٦٠٪ في ٢٤ ساعة بواسطة اللايزر، وأثار حفيظة الاوساط العلمية والاستخباراتية في العالم. وقد تراجع هذا التقدم عمليا بانشاء ماتسون خاص لانتاج اليورانيوم المكثف باللايزر.

تمكن جهاز الاستخبارات السوفياتية الـ«ك.ج.ب.» من خرق اكثر مصادر وزارة الدفاع وجهاز الاستخبارات الاسرائيلية دقة في اوائل السبعينات ونقل أهم معلوماته الى موسكو وحلفائها في الشرق الاوسط. وقد كشف هذا الخرق عميل في فصيلة ٥١٥ (التي سيرمز اليها لاحقاً بالفصيلة ٨٢٠٠) المسؤولة عن اشارات الاستخبارات وكشف رموز الشيفرة ـ وهي معادلة لوكالة الامن القومي الاميركية.

فقد تمكن احد كبار المسؤولين في هذه الفصيلة هو روفيت (رودي) يردور الذي حاز اثر ذلك ارفع ميدالية تمنحها اسرائيل في مجال الدفاع، من فك رموز شيفرة الاتصالات بين المقر العام للـ«ك.ج.ب.» في موسكو ومحطته الاقليمية في قبرص. واكتشف من بين المعلومات التي كان يتنصت عليها ان بعضها يحوي معلومات تتناول اهم القرارات السرية التي تتخذها وزارة الدفاع الاسرائيلية، بما فيها تلك المتعلقة بالاسلحة النووية. ولاحظ ان بعضها يُرسل الى موسكو بعد مضي ١٢ ساعة فقط في بعض الاحيان على صدور القرار. طار صواب الاسرائيليين لذلك، فانشأوا على الفور فريقاً خاصاً للتحقيق في الامر، تولى التحقيق فريق تابع لـ«شينابيت»، جهاز الامن الداخلي الاسرائيلي، يضم اعضاء من الموساد ومن مكتب رئيسة الوزراء. ومع ذلك لم يتمكنوا من اكتشاف مصدر

الـ«ك. ج. ب.» كانوا يعلمون ان عدداً ضئيلاً من المسؤولين الاسرائيليين قادر على الوصول الى هذه المعلومات، خضع عدد منهم لفحص آلة اكتشاف الكذب وثبتت براءتهم، الا ان الباقين رفضوا اجراء الامتحان. كان تدفق المعلومات لا يزال مستمراً وكان الجاسوس قادراً على بثها الى خارج اسرائيل، احتار الاسرائيليون بأمرهم الى حد انهم لجأوا الى وكالة الامن القومي الاميركي لمساعدتهم، لكن المسؤولين الاميركيين لم يتمكنوا من حل اللغز فتوقف التحقيق عند هذا الحد. الا أن أحجية نقل المعلومات الى الخارج حُلَّت. *

بحلول ١٩٧٢ تمكن الاسرائيليون من تصغير حجم قنابل نووية حتى اصبح بالامكان وضعها في حقيبة يد عادية. وخلال سلسلة الاجتماعات التي كانت تعقد بين مسؤولي الـ«ك. ج. ب.» والموساد في دول اوروبية، ادرك السوفيات ان لا شيء قادر على منع الاسرائيليين من تهريب قنابل نووية الى داخل الاتحاد السوفييتي في السيارة، او الطائرة او السفارة التجارية.

في هذا الوقت ظل موشيه دايان يعتبر ان الاتحاد السوفياتي يشكل الخطر الاكبر على اسرائيل. وان من شأن الرؤوس النووية الاسرائيلية ان تمنع السوفيات من دعم هجوم عربي شامل يشنه العرب، كما تمنع سوريا ومصر من وضع خطط لاجتياح اسرائيل.

كانت هذه السنوات بمثابة سنوات هدوء في العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، اذ استمر تدفق الاسلحة الاميركية والقبول الاميركي بكل تصرفات اسرائيل التي واصلت عمليات الاستيطان في الاراضي التي احتلتها.

الا ان فترة الهدوء هذه لم تحد من شهية اسرائيل للاسلحة التي زادت ميزانيتها العسكرية بنسبة ٥٠٠٪ في الفترة الممتدة بين ١٩٦٦ و١٩٧٢.

لم يغير موت عبد الناصر أي شيء في الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الاوسط في ايلول ١٩٧٠. اذ اعتبرت غولدا مائير خليفته أنور السادات، زعيماً عربيًّا آخر يشكل تهديداً لاسرائيل.

وكانت السلطات البريطانية قد اعتقلت السادات لمواقفة الداعمة لهتلر، الا ان معاداته للبريطانيين التي تفوق دعمه لالمانيا اراح المسؤولين الاسرائيليين. الا ان السادات قفز قفزة نوعية بعرضه على الاسرائيليين اتفاق سلام بُعَيْدَ تسلمه منصبه. رفضت غولدا مائير

---

* بعد هذه الحادثة بسنوات اعتُقل جنرال ايراني يتجسس لحساب الـ «ك. ج. ب» في ايران، ووُجد في حوزته آلة اتصال بقمر اصطناعي استخدمها لتخزين معلوماته وتقاريره. عندئذٍ فهم الاسرائيليون كيف لم تتمكن اجهزة الامن الاسرائيلية من اعتراض اية رسائل.

عرض السادات في البدء الا ان اسرائيل انسبحت في نهاية المطاف الى حدود ١٩٦٧ مع مصر.

انتظر السادات ان تلتفت الولايات المتحدة اليه للتعامل معه على حل قضية الشرق الاوسط. إلا أن واشنطن لم تقم بالخطوة المطلوبة. فما كان منه إلا أن طرد المستشارين السوفيات من مصر بشكل أذهل العالم، آملاً ان تصل رسالته الى الاميركيين. الا ان كيسنجر لم يستفد من هذه الفرصة، لابل على العكس من ذلك رأى في هذا الطرد تأكيداً لصحة سياسته الداعمة لاسرائيل، عندما لم يجن السادات أي مكسب سياسي من الغرب، فهم أن الطريقة الوحيدة حتى يأخذه الجميع على محمل الجد هي شن حرب على اسرائيل.

في هذا الوقت رأت اسرائيل ان طرد المستشارين السوفيات يقلل من الخطر السوفياتي الداهم عليها حتى أن الاسرائيليين انفسهم كانوا مطمئنين في تلك الفترة الى عدم قدرة العرب على شن الحرب من دون دعم سوفياتي، وذلك رغم الحديث في ذلك الصيف عن احتمال نشوب حرب.

أُخذَت اسرائيل على حين غرة عندما شنت عليها مصر وسوريا هجوماً مفاجئاً في سيناء ومرتفعات الجولان في يوم الغفران وهو أقدس يوم في السنة اليهودية، في ٦ تشرين الاول ١٩٧٣. سقط عدد كبير من الاسرائيليين بشكل لم يسبق له مثيل، الجنود فروا بكل بساطة من ساحات القتال. في الايام الثلاثة الاولى وحدها فُقِدَت ٥٠٠ دبابة و٤٩ مقاتلة بينها اف ٤.

في سيناء اخترقت قوات مصرية مجهزة بصواريخ ومعدات الكترونية خط بارليف الدفاعي الواقع على الضفة الشرقية لقناة السويس. وسرعان ما تمكن جيشان مصريان من عبور القناة والتمركز على الضفة الشرقية. وقد صُدَّت ثلاث هجمات مضادة قامت بها الدبابات الاسرائيلية.

أما على الجولان فقد توغلت ١٤٠٠ دبابة سورية داخل مرتفعات الجولان بعد ان اخترقت القوات الخطوط الدفاعية بسرعة مذهلة. واصبحت على مشارف الجليل. حيث لم يعد يفصل السوريين عن وادي الحولة الا دبابات اسرائيلية قليلة. لم تكن تبعد حيفا سوى ساعات قليلة.

ظن عدد كبير من الاسرائيليين انه قُضي الامر بالنسبة اليهم، وحتى موشيه دايان الذي انتابه ذعر شديد في ذلك الوقت، اعتقد ان ساعة الهيكل الثالث قد دقت. واعلن في

مؤتمر صحفي: «وضعنا ميؤوس منه، لقد خسرنا كل شيء، علينا الانسحاب». كانت تلك احلك ساعات اسرائيل الا انه لم يُعط أي أمر بالانسحاب.

اذ أعلنت اسرائيل عوض ذلك استنفاراً نووياً وراحت تجهز تسليح ترسانتها النووية. واستخدمت هذا الاستنفار لابتزاز واشنطن لتغيِّر هذه الاخيرة سياستها تغبيراً جذرياً.

١٧ـ الابتزاز النووي

ازاء هذا الوضع الحرج الذي تواجهه اسرائيل للمرة الاولى، اجتمعت حكومة الحرب الاسرائيلية بالقرب من الـ«بور» أهم مجمع عسكري اسرائيلي تحت الأرض، وضمت الى جانب غولدا مائير وموشيه دايان، الجنرال دافيد العازر رئيس هيئة الاركان، وييغال الون نائب رئيسة الوزراء والجنرال يزرايل ليور المساعد العسكري لغولدا مائير، واسرائيل غاليلي وهو وزير بلا حقيبة مقرب جداً من رئيسة الوزراء.

اتخذ المجتمعون القرارات التالية: تجميع القوات الاسرائيلية لشن هجوم مضاد كبير، تسليم ترسانتها النووية مجال انهيار شامل مـما قد يوجب اللجوء الى خيار شمشون، وأخيراً اعلان الادارة الاميركية بالخطوة التالية، وهي التهديد بضربة نووية، والطلب منها مد جسر جوي لتزويد اسرائيل بكل ما تحتاجه من عتاد عسكري دعماً لجهودها لشن حرب شاملة.

كما وافق المجتمعون على تشغيل قاعدة هربات زخـريا لاطلاق الصواريخ، وتزويد ثماني مقاتلات أفـ ٤ بصواريخ نووية، واستهداف القيادتين العامتين للقوات السورية والمصرية بالقرب من دمشق والقاهرة. لم يعلم على وجه التحديد الرؤوس النووية التي جهزتها اسرائيل، لكن من المعروف ان اسرائيل كانت تمتلك في ذلك الوقت اكثر من ٢٠ رأساً نووياً، الا انها لم تستهدف الاتحاد السوفياتي.

لم يعد اي من الاشخاص الذين شاركوا في الاجتماع الدقيق الذي دام طوال الليل، على قيد الحياة، لكن ما يعرفه الجميع في اسرائيل هو ان غولدا مائير كانت قلقة للغاية من تقارير دايان التي تحدثت عن انهيار وشيك.

اتخذ قرار تجهيز الاسلحة النووية بسرعة، وبلغ القلق اشده عندما عُلم أن الاسلحة النووية اصبحت جاهزة للاطلاق. عارض كبار المسؤولين النوويين ما عدا فراير تجهيز اسلحة «الهيكل» (كما كانوا يسمون الاسلحة النووية) لأن المرحلة لم تبلغ الوضع الحرج الذي يدعو الى اللجوء الى خيار شمشون. وكان فراير قد عقد اجتماعاً لفنيي ديمونا حول الاسلحة المتوافرة والاهداف التي من المقرر اصابتها.

واعتقد الاسرائيليون ان السوفيات ما ان يعلموا بالاستنفار النووي الاسرائيلي حتى يضغطوا على السوريين والمصريين للحد من هجومهم وعدم تجاوز الحدود التي رُسمت العام ١٩٦٧. وافاد محمد حسنين هيكل، عارف اسرار عبد الناصر والسادات، ومدير تحرير الاهرام ان السوفيات اعلموا المصريين عبر رئيس الاركان عبد الغني الجمسي ان الاسرائيليين جهزوا ثلاثة رؤوس نووية وان موشيه دايان قام بزيارة الى الجبهة وأعد تقريراً مقلقاً قدمه الى غولدا مائير.

روى كيسنجر في المجلد الثاني من مذكراته «سنوات الغليان» ان سيمحا دينيتز السفير الاسرائيلي في واشنطن اتصل به عند الساعة ١,٤٥ صباحاً (٨,٤٥ صباحاً بتوقيت اسرائيل، أي عند انتهاء الاجتماع الذي استمر طوال الليل). وقد ركز دينيتز على موضوع ما ورد «ما هو مدى استعداده بشأن تزويد اسرائيل بالأسلحة». ويروي كيسنجر: ثم عاد واتصل بي عند الساعة ٣,٠٠ صباحاً، لعله اراد أن يثبت انه قادر على سحبي من فراشي ساعة يشاء، أو أن أمراً سيئاً حصل»، توجه كيسنجر مع مساعده رودمان الى قاعة الخريطة في البيت الأبيض حيث كان بانتظاره السفير دينيتز والجنرال موردخاي غور. الملحق العسكري الاسرائيلي أطلع دينتيز على الوضع الحرج على الجبهة. ثم استأذن من رودمان وغور وتكلم مع كيسنجر على انفراد قائلاً «إن مائير مستعدة للمجيء شخصياً الى الولايات المتحدة للاجتماع بالرئيس نكسون لطلب مساعدة عسكرية طارئة و. . . .» رفض كيسنجر هذا الغرض لأن مجرد مجيء مائير الى واشنطن يعني ابتزازاً واضحاً. إلا أن هذه المحادثة كانت كافية لمد الجسر البحري مساء ٩ تشرين الثاني، ولعطاء كيسنجر ضماناً بتعويض الخسائر الاسرائيلية.

لم يأتِ كيسنجر على ذكر تهديد نووي في مذكراته لكن كان من الواضح أن «الابتزاز» الذي وصف به مجيء مائير الى واشنطن، شكل محور ما دار بين كيسنجر ودينيتز.

عند علم السوفيات بالتهديد النووي حذّرت موسكو واشنطن، استناداً الى وحدة اعتراض الاتصالات ٨٢٠٠، وهذا ما أكده حسنين هيكل - من تقديم اية مساعدة نووية الى اسرائيل.

وذكر التس وهو السفير الاميركي في الذي تم تعيينه بعد الحرب مباشرة، أن كيسنجر لم يذكر الخيار النووي الاميركي إلا في اجتماع اخير معه في العام ١٩٧٦ في نهاية عهد الرئيس فورد اذ قال: «كنا قلقين من أنه لم يتلق الاسرائيليون الأسلحة التي كانوا يريدون، ربما لجأوا الى السلاح النووي. لم يُعلم كيسنجر احداً في الادارة الاميركية ان اسرائيل تستخدم سلاحها النووي. وقال شليزنجر إن الولايات المتحدة قدّرت ان اسرائيل لن تحتاج الى استهلاك كميات اسلحة من سبعة أيام لأن المسؤولين الاميركيين كانوا يثقون بقدرة سلاح الجو الاسرائيلي وبتدريب الجيش الاسرائيلي، «إلا ان كيسنجر بدا قلقاً اكثر مني اذ طلب اعطاء اسرائيل اكثر من تلك الكمية بكثير، وكأنه كان خائفاً من لجوء اسرائيل الى الخيار النووي اذا ما أصبحت في حالة ميؤوس منها. لذلك بدا في ذلك الوقت أنه علينا ألا نستبعد الخيار النووي تماماً».

ذكر كيسنجر التهديد النووي الاسرائيلي في اجتماعه الاول مع السادات في القاهرة في ٧ تشرين الثاني ١٩٧٣، الذي شكل أول مراحل سياسته المكوكية في المنطقة، والتي ستبدأ العام الثاني*.

وأطلع السادات حسنين هيكل في ما بعد على ما قاله له «دبلوماسي اميركي» (لا يمكن الا أن يكون كيسنجر) ان ما حمل الولايات المتحدة على مد الجسر الجوي مع اسرائيل هو خوفها من احتمال لجوء اسرائيل الى السلاح النووي. ويبدو ان كيسنجر استند في تقديره هذا الى تقرير دوكيت الذي اعدّ العام ١٩٦٨ وهو الذي كان متوفراً عام ١٩٧٣ عن القدرة النووية الاسرائيلية.

ألقت الاستخبارات الاميركية نظرتها الاولى على الترسانة النووية الاسرائيلية في العام ١٩٧٣ بواسطة صور القمر KH-11 الذي كان يغطي الشرق الاوسط (كما كان باستطاعة السوفيات ايضاً رؤية هذه الأسلحة). ويبدو بأن الاسرائيليين تعمّدوا ترك الصواريخ المجهزة برؤوس نووية ظاهرة في الصحراء، ليرى الاميركيون جدية التهديد النووي ويعمدوا في الحال الى مد الجسر الجوي.

---

* في احدى الفترات المتوترة من الدبلوماسية المكوكية التي اعتمدها كيسنجر، قال لغولدا مائير: «انا اميركي اولاً، ووزير خارجية الولايات المتحدة ثانياً، ويهودي ثالثاً». فردّت عليه مائير من دون ان يرف لها جفن «هذا جيد لأننا نقرأ من اليمين الى اليسار».

تمكنت اسرائيل بفضل هذه الأسلحة من رد الهجومين السوري والمصري في الجولان وسيناء في منتصف تشرين الاول. وأعيدت الصواريخ النووية الى مخابئها في ١٤ تشرين الاول. إلا أن المصريين وُفِّقوا باقامة جسر جوي سوفياتي في ١٠ تشرين الاول، وشنّوا هجوماً ثانياً في سيناء. لكن القوات الاسرائيلية تمكنت من اجتياز قناة السويس من ثغرة في الخطوط المصرية.

عندما اصبحت مصر في وضع دفاعي، وصل رئيس الوزراء السوفياتي كوسيغن الى القاهرة لاقناع مصر بالقبول بوقف اطلاق النار، وتوجّه كيسنجر الى موسكو وتل أبيب في ٢٠ تشرين الاول حيث حظي على موافقة اسرائيلية بوقف اطلاق النار على أن تظل القوات في مواقعها عند اعلان وقف اطلاق النار. في هذا الوقت تمكنت القوات الاسرائيلية من محاصرة الجيش المصري الثالث الذي اصبح تحت رحمتها. فدعا بريجنيف الى زيادة درجة تأهب القوات السوفياتية المنقولة جوًّا وحذّر واشنطن من أنها اذا لم تمارس الضغط الكافي لحمل اسرائيل على قبول وقف اطلاق النار فستتخذ موسكو التدابير التي تراها مناسبة. لم تكن القوات السوفياتية مستنفرة، كان يبدو ان بريجنيف سيرسل قوات سوفياتية للوقوف وراء الخطوط المصرية لمنع الاسرائيليين من التقدم نحو القاهرة بعد أن أصبحوا على بعد ١٠٣ كلم عنها.

في هذا الوقت كان نكسون غارقاً في فضيحة وترغايت، وقبل استقالة وزير العدل الاميركي اليوت ريتشاردسون، ومما زاد في دقة الموقف، القرار العربي بوقف تزويد الولايات المتحدة بالنفط، وبالعمل على رفع اسعار النفط بشكل جنوني.

لا يبدو أن بريجنيف وضع قواته المنقولة جوًّا في حال تأهب رغم الانذار الشديد اللهجة الذي صدر عنه الى واشنطن. كان الهدف من الانذار حمل واشنطن على ممارسة ضغط على تل أبيب لقبول وقف اطلاق النار. في هذه المعمعة كان كيسنجر هو الممسك بدفة الأمور لا نكسون المشغول بتبعات وترغايت. فضغط على اسرائيل لقبول وقف اطلاق النار، وأمر بوضع الفرقة المجوقلة ٨٢ والقاذفات النووية من نوع ب ـ ٥٢ التابعة للقيادة الجوية الاستراتيجية، في حال تأهب. كما أرسِلت حاملة الطائرات كينيدي الى مياه المتوسط، ووصلت ٥٠ قاذفة ب ـ ٥٢ على الأقل من قواعدها في غويام الى الولايات المتحدة. لم يقدم السوفيات على أية خطوة تحمل كيسنجر على رفع مستوى التأهب الاميركي الى هذه الدرجة، كان ذلك للاستهلاك المحلي لالهاء الاميركيين من فضيحة وترغايت.

ردت اسرائيل بإعادة حال التأهب النووي للمرة الثانية، استناداً الى الفيزيائي يوفال ينمان.

إلا أن الازمة حُلّت بسرعة هذه المرة. فقد أصدرت مائير قراراً بوقف اطلاق النار تمهيداً لانتشار قوات حفظ السلام الدولية. في هذا الوقت رصدت سفينة استخبارات اميركية تابعة لفريق العمل ١٥٧، العامل في المتوسط، ان سفينة حربية سوفياتية تتجه من البحر الأسود إلى المتوسط وعلى متنها حمولة نووية. وصف السوفيات هذا الخبر بأنه مبالغ فيه.

وقال كيسنجر إنه في اليوم التالي للاستنفار النووي تلقى تقريراً مقلقاً من الـ «سي. آي. إي» يورد احتمال أن يكون السوفيات قد أنزلوا أسلحة نووية في مصر؛ فقد تعقبت الاستخبارات الاميركية سفينة سوفياتية تتجه إلى بور سعيد وعلى متنها أسلحة نووية، مما زاد من اعتقاد كيسنجر باحتمال حصول انزال للقوات السوفياتية وبأن السلاح النووي ليس سوى مقدمة لتواجد سوفياتي كثيف. ولم يستبعد أن يزود السوفيات المصريين برؤوس نووية تركّب على صواريخ «سكود» في مواجهة السلاح النووي الذي قد يلجأ إليه الاسرائيليون ضد المصريين.

إلا أن الفترة الوحيدة في معلومات كيسنجر هذه هي أنها معلومات خاطئة فقد أكد مسؤول كبير في الاستخبارات الأميركية في ذلك الوقت أن الأجهزة الأميركية نقلت خبر تحميل رؤوس نووية إلى سفينة سوفياتية في البحر الأسود. لكن الذي حصل هو أن سفينة سوفياتية أخرى خرجت من البحر الأسود متجهة إلى مصر. فاعتقد «فريق العمل ١٥٧» أنها السفينة نفسها، مما حمله على الابلاغ أنها سفينة سوفياتية تحمل رؤوساً نووية تتجه إلى بور سعيد فدبَّ الذعر في الأوساط الأميركية. حتى أننا سألنا مسؤولين سوفيات مباشرة عن صحة الخبر، فنفوا ارسالهم أسلحة نووية إلى منطقة العمليات الحربية». إلا أننا هناك أدلة، لم يأتِ كيسنجر على ذكرها في مذكراته، تشير إلى أن السوفيات أمروا مدمراتهم وقطعهم الحربية بالرسو في أقرب مرفأ وتفريغ حمولتها النووية. وكان هناك اجماع استناداً إلى باتريك باركر، نائب مساعد وزير الدفاع للاستخبارات، «أن السوفيات كانوا خائفين من الوضع ومتحمسين لاحتوائه».

ولم يأتِ كيسنجر أيضاً على ذكر شحن الرؤوس النووية السوفياتية أو الاستنفار النووي الاسرائيلي الثاني، إلا أنه بعد انتهاء حرب تشرين، بدا كيسنجر قلقاً من قدرات ديمونا. فطلب بعد عدة أسابيع من الـ «سي. آي. اي» وضع تقرير استخبارتي حقيقي للبرنامج النووي الاسرائيلي. ولم يُرفَع هذا التقرير الذي استغرق اعداده أشهراً عدة إلى البيت الأبيض*.

* لا تزال هناك نقاط استفهام كبيرة حول الردع النووي في حرب ١٩٧٣: هل حدّت سوريا ومصر من عملياتها الحربية خوفاً من رد نووي إذا ما توغّلنا كثيراً داخل اسرائيل؟ ويصرّ محمد حسنين =

ويبدو أن السوريين اتخذوا القرار نفسه، إذ توقفت القوات السورية قبل يوم من سماح حكومة حرب غولدا مائير بتجهيز الأسلحة النووية. كان واضعـو الخطط الحربية السوريون والمصريون يعون تماماً أن اختراق كبير لحدود ١٩٦٧ يمكن أن يؤدي الى رد نووي اسرائيلي واسع النطاق.

إثر انتهاء الحرب اكتشف الاسرائيليون أن الاستخبارات الأميركية علمت بأمر تجهيز الأسلحة النووية قبل أن يطلعها على ذلك السوفيات أو دينيتز. فبدأت الموساد تحقيقاً، بأمر من غولدا مائير، لمعرفة كيف اكتشف الأميركيون ذلك؟.

لم تُعرف نتيجة التحقيق. إلا أن قلق غولدا مائير من الخرق الاستخباراتي الأميركي تضاءل مع بدء كيسنجر دبلوماسيته المكوكية في المنطقة غير أن الصحافي جاك اندرسون نشر مقالاً حول هذا الموضوع من دون إثارة ضجة اعلامية في ١٠ آذار ١٩٨٠ جاء فيه: «في الملفات السرية للبنتاغون دلائل خطيرة على أن الاسرائيليين فقدوا معظم سلاحهم التقليدي في الساعات الأولى للهجوم العربي، في العام ١٩٧٣. وفي هذه المرحلة الحرجة ناقش الاسرائيليون والأميركيون امكانيـة لجوء اسرائيل إلى سـلاحها النـووي. وكان المسؤولون الأميركيون يخشون أن يعمد الاسرائيليون إلى استخدام قنابلهم النووية للحفاظ على بقائهم. وهذا هو السبب الرئيسي الذي حدا بالأميركيين إلى المسارعة إلى مد جسر جوي لايصال أسلحة تقليدية إلى اسرائيل.

قدّم الليوتانت جنرال أوروين ك. تالبوت نائب قائد تدريب الجيش الأميركي والعقيدة القتالية دليلاً آخر على استعداد اسرائيل لاستخدام سلاحها النووي في حرب ١٩٧٣. في زيارة له إلى اسرائيل في العام التالي، تحدث مع دايفيد لعازر رئيس هيئـة الأركان الاسرائيلي في ذلك الوقت، حول العبر التي استخلصها الاسرائيليون من الحرب، وجال معه على المعدات السوفياتية والعربية التي استُوليَ عليها، وفجأة ومن دون أي مبرر بدأ لعازر يروي لتالبوت تهديد اسرائيل باستخدام الرؤوس النووية، «كانت هذه رسالة يريد الاسرائيليون تبليغها من خلالي إلى الادارة الأميركية فأرسلت برقية عاجلة بالغة السرية إلى قائدي الجنرال كرايتون و. ابرامس، رئيس هيئة الأركان المشتركة اطلعته فيها على ما قيل لي».

قام تالبوت بما عليه، إلا أن أحداً لم يطلع على برقيته سوى أبرامس. وكم كان استياء دوكيت الذي كان في ذلك الوقت المسؤول المباشر عن الترسانة النووية الاسرائيلية

= هيكل على القول إنه لم يؤثر التقرير السوفياتي عن التسلح النووي الاسرائيلي، على العمليات الحربية المصرية إذ حُددت اهداف الحرب منذ البدء بها.

في الـ «سي. آي. اي»، كبيراً عندما علم من الكاتب بهذه البرقية. كما أن أحداً لم يخبره أن اسرائيل أعلنت الاستنفار النووي مرتين في حرب تشرين.

ولم يبلغ مسؤول في «سي. آي. اي» كان قادراً على الوصول إلى معلومات مباشرة عن الاستعدادات الاسرائيلية النووية، رؤساءه بما خطط له الاسرائيليون، تماماً كما فعل كيسنجر مع الادارة الاميركية. كان هذا المسؤول خبيراً في اتصالات الاستخبارات، وأمضى ثلاث سنوات في اسرائيل في أوائل السبعينات كضابط ارتباط سري مع الفصيلة ٨٢٠٠ لمساعدة الاسرائيليين على مراقبة الرادار ومعدات الاتصالات السوفياتية، التي زُوِّدت بها مصر في حرب الاستنزاف. كما ساعد الاسرائيليين بإنشاء ثلاث محطات تنصت قادرة على مراقبة الاتصالات في كل منطقة الشرق الأوسط*. وقد تم تشاطر المعلومات مع الاميركيين. تمكنّ المسؤول الأميركي من الاطلاع بشكل واسع على عمليات الاتصالات الاستخباراتية الاسرائيلية.

بعد انتهاء الحرب أعدّ هذا المسؤول تقريراً عن استخدام الاسرائيليين تقنيات لتقليد القوات السورية والمصرية عبر تغيير الأوامر الصادرة إليها من قيادتيها.

عاودت الولايات المتحدة انتهاج سياسة «لم أرَ، لم أسمع، لم أتكلم» مع اسرائيل. وفي حزيران ١٩٧٤ أعلن السادات أن لديه معلومات عن تطوير اسرائيل صواريخ تكتيكية نووية. نفى وزير الدفاع الاسرائيلي شيمون بيريز في الحكومة الاسرائيلية الجديدة برئاسة اسحق رابين، ما قاله السادات وقال: «إنها معلومات من صنع مخيلته». كثر الأخذ والرد حول هذا الموضوع في وسائل الاعلام، إلا أن ادارة الرئيس فورد لم تعرِ المسألة أي اهتمام وعندما سأل أحد مسؤولي مجلس الأمن القومي الأميركي، دبلوماسياً اسرائيلياً عن مدى صحة المعلومات على مأدبة في إحدى المناسبات، غيّر الدبلوماسي الموضوع وبدأ يتحدث عن الموسيقى والفن.

ارتكب كارل دوكيت خطأً فادحاً في آذار ١٩٧٦ كلّفه مهنته. ففي طاولة مستديرة نظمتها مجموعة من أعضاء المعهد الأميركي للصناعة الجوية والفضائية يشارك فيه مسؤولون في الـ «سي. آي. أي»، سُئِل دوكيت عن القدرة النووية الاسرائيلية، فأجاب من دون أي

---

* اقتحم السوريون احدى هذه المحطات المشتركة في مرتفعات الجولان في جبل الشيخ في اليوم الاول للحرب. واستناداً الى ضباط استخبارات اسرائيليين، لم تمضِ دقائق على الاقتحام حتى حطت طوافات عسكرية سورية وبدأ تفكيك المعدات والاجهزة، كانت خسارة كبيرة إذ كانت هناك سبعة طوابق تحت الأرض تحوي اكثر اجهزة الاتصالات والتنصت والمراقبة حساسية، استولى السوريون عليها كلها. استعادت اسرائيل هذا الموقع المدمّر في نهاية الحرب.

تردد بأن الولايات المتحدة تعتقد أن اسرائيل تمتلك ما يترواح بين عشرة وعشرين رأساً نووياً «جاهزة للاستخدام». لم تمضِ أيام قليلة حتى نُشِر ما قاله دوكيت في صحيفة «ذي واشنطن بوست». مما حَمَلَ مدير الـ «سي. آي. اي» المعيّن حديثاً جورج بوشٍ على اصدار بيان يعلن فيه مسؤوليته عن هذا «الإفشاء» ووعد بأن «هذا الأمر لن يتكرر أبداً». لم تلبث أن سرت شائعات مفادها أن دوكيت كان سكراناً عندما أجاب عن سؤاله فلا أحد يتطرق إلى مناقشة الأسلحة النووية الاسرائيلية علناً إلا إذا كان سكراناً لا يعي ما يقول مما أدى إلى تقديم طلب إحالته إلى التقاعد من قِبَلِ بوش.

قال دوكيت بعد سنوات على هذه الحادثة، إن مناقشة حادة جرت بينه وبين بوش حول الشائعات التي سرت بأن سكره أدى إلى تقديم استقالته. لكن ما دفع بدوكيت في الواقع إلى تقديم استقالته كان رفض بوش تعيينه نائباً لمدير الـ «سي. آي. اي».

وسيبقى هذا «الإفشاء» الذي صدر عن دوكيت هو الاعلان الأميركي الرسمي الوحيد في السبعينات عن القدرة النووية الاسرائيلية التي زادت إلى حد كبير في الثمانينات، واعترف بأنه ليست هناك معلومات استخباراتية محددة حول هذا الموضوع بل «كنا نفكر بالأماكن التي يمكن أن يستهدفوها ونبني على أساس ذلك تقديراتنا عن الرؤوس النووية التي يحتاجها الاسرائيليون لهذا الغرض. كنا نتكهن وحسب، وكنا نعتقد أنه ما من سبب يدفع الاسرائيليين إلى صنع أكثر من عشرين قنبلة، لهذا بقيت تقديراتنا ثابتة لم تتغير».

١٨ ـ ظلم

ارتكز دوكيت في تقريره البالغ السرية سنة ١٩٦٨ والذي أفاد أن اسرائيل تمتلك ما بين قنبلتين وثلاث قنابل نووية، إلى أن يهودياً أميركياً يُدعى زالمان شابيرو هرّب أكثر من ٨٠ كلغ من اليورانيوم المكثف ما يكفي لصنع أربع قنابل إلى اسرائيل. كما اعتمد دوكيت عندما قدّر عام ١٩٧٤ امتلاك اسرائيل عشر قنابل، إلى هذه الكمية المهرّبة نفسها وإلى تقديرات الفنيين النوويين بأن علماء ديمونا فصلوا ربما ما يكفي من البلوتونيوم بطريقة كيميائية في المفاعل يكفي لصنع ست قنابل أو أكثر في ١٩٧٠. إلا أن الاميركيين لم يعرفوا كيف بامكان اسرائيل تنفيذ هذه العملية من دون مصنع معالجة كيميائية، لم تكن الـ «سي. آي. إي» تعلم في ذلك الوقت عن مصنع المعالجة الكيميائية في ديمونا، لكنهم كانوا أكيدين من الذنب الذي اقترفه شابيرو.

لم يكن شابيرو بنظر الـ «سي. آي. إي» كأي يهودي اميركي عادي يدعم اسرائيل. فهو يسافر الى اسرائيل بانتظام لشؤون تتعلق بمعالجة الوقود النووي. وهو الابن الروحي لحاخام متمسك بايمانه هاجر من ليتوانيا. وهو الطالب الذي ألقى كلمة الطلاب نيابة عن صفه عند تخرجه من المرحلة الثانوية في باسايك في نيوجرسي، قبل أن يلتحق بجامعة جون هوبكينز، حاز دبلومه وهو يرتاد مدرسة ليلية، وتمكن بمساعدة زميل له في «شركة ستاندارد اويل أوف انديانا»، من الحصول على الدكتوراه سنة ١٩٤٨ وهو يزال في الـ ٢٨

من عمره. كان شابيرو من أبرز العلماء الذين اختارتهم شركة «وستنغهاوس» لتطوير مفاعلات لغواصات تابعة للبحرية الاميركية.

ولم يخفِ شابيرو الذي خضع لرقابة أمنية مشددة وهو يعمل لدى وستنغهاوس، التزامه القوي لاسرائيل، إذ وقعت عائلته ضحية الممارسات النازية، وحبّذ انشاء دولة اسرائيلية مستقلة. كما كان عضواً ناشطاً في المنظمة اليهودية الاميركية، ودعم جمعية تكنيون الاميركية التي تجمع الاموال تكنيون ـ اسرائيل للتكنولوجيا في حيفا، أهم مدرسة للعلوم والهندسة في اسرائيل.

في العام ١٩٥٧ انشأ شابيرو شركة عالمية للوقود النووي شارك فيها ٢٥ مساهماً في مدينة ابولو في بنسلفانيا (بتسبورغ) بذل جهوداً جبارة في مناقشة شركة «فورتون» التي تمتلك ٥٠٠ مصنع. ولم يحل مطلع الستينات حتى أصبحت شركة شابيرو التي عُرِفت باسم شركة المواد والمعدات النووية (نيوميك)، تؤمن خدمات نووية لتسعة بلدان أجنبية. تدفق الزوار باستمرار على معمل «نيوميك»، عدد منهم أرسلتهم وزارتا التجارة والخارجية الاميركيتان، عمل في الشركة ثلاثة موظفين أجانب على الأقل، واحد منهم اسرائيلي يجري ابحاثاً حول الوقود للمفاعل النووي. وتعاملت اللجنة الاميركية للطاقة الذرية مع «نيوميك» في عدة مجالات، وتبادل الطرفان وثائق سرية.

وفي العام ١٩٦٥ أخذ فريق معاينة تابع للجنة تقريراً سرياً، جاء فيه أن كميات كبيرة فقدت من اليورانيوم المكثف الذي زودت به البحرية الاميركية وشركة «وستنغهاوس»، «نيوميك»، وهي كميات معدّة اصلاً للمعالجة والتصنيع. واشتبه مسؤولون في الـ «سي. آي. إي» أن تكون هذه الكميات نُقلت الى اسرائيل.

سوف يلاحق شابيرو طوال ٢٥ عاماً لإثبات هذه التهمة عليه، مع أن عدداً كبيراً من العاملين في الـ «سي. آي. إي» ومن الكونغرس والصحافيين يعتقد أن انتماء شابيرو اليهودي وحده يكفي لدفعه لارتكاب تجسس نووي، وهي جريمة عقوبتها الموت طبقاً لقوانين اللجنة الاميركية للطاقة الذرية.

ومع كل التحقيقات التي سيجريها مكتب التحقيق الفدرالي (أف. بي. آي.) حول ضلوع شابيرو بتهريب يورانيوم مكثف الى اسرائيل، والتي ستستمر عشر سنين لم يتمكن احد من اثبات هذه التهمة عليه. وظل شابيرو موضع شك بالنسبة الى عدد كبير من المسؤولين الاميركيين. وقد ربطت معظم المقالات التي تحدثت عن القدرة النووية الاسرائيلية بين اليورانيوم الذي هرّبه شابيرو وتنامي التسلح النووي الاسرائيلي.

لم يحوّل زالمان شابيرو اليورانيوم المكثف من معمله إلى اسرائيل. فكميات اليورانيوم هذه بقيت في مخابىء شركة «نيوميك»، وبعضها تبخر في جو مدينة أبولو ومياهها. لم تعرف الاستخبارات الاميركية شيئاً عن العلاقة الوثيقة القائمة بين شابيرو وأرنست برغمان وبنيامين بلومبرغ، وعن مهمته الدقيقة ـ والشرعية ـ التي قام بها خدمة لاسرائيل.

لم يكن عمل «نيوميك» سهلاً ومريحاً، إذ عليها أن تعزل اليورانيوم المكثف وتستخرجه من بين بقايا الوقود النووي وأوساطه. حتى انها كانت تضطر أحياناً إلى اعادة المعالجة مرتين أو ثلاثاً، وعند الاستخراج كانت كميات قليلة من اليورانيوم المكثف تختفي: فهي إما تذهب مع المعالجة التي يرميها المعمل، وإما تتبخر في الهواء. وكانت «نيوميك» تقوم بتنظيف المواد كتحويل فلويوريد اليورانيوم السداسي ـ وهو الشكل الذي يشحن به اليورانيوم من معامل الحكومة لنشر اليورانيوم ـ إلى بودرة أوكسيد اليورانيوم الذي يمكن تحويله إلى وقود لمفاعلات البحرية. وكانت تؤدي هذه العملية بدورها الى فقدان نحو ١٥ بالمئة من كمية اليورانيوم المعالجة، بالاضافة الى تعامل «نيوميك» مع مواد يمكن أن تُستخدم لانتاج اسلحة نووية، ثم قُسّمت كميات اليورانيوم المعالجة الى كميات صغيرة مما يعني فقدان كمية أكبر من اليورانيوم، لدرء خطر حادث اطلاق تفاعل متسلسل. ونظراً لتعاطي عدد من الشركات عملاً يتناول البلوتونيوم واليورانيوم اللذين يمكن استخدامهما في انتاج اسلحة نووية، فَرضت لجنة الطاقة الذرية على الشركة غرامة قدرها عشرة دولارات على كل غرام من اليورانيوم لا يُعرف مصيره، وذلك منعاً لتهريب هذه المواد واستخدامها في اغراض غير شرعية. مما يعني دفع ٤,٥ دولارات للباوند الواحد.

وضعت «اللجنة» قوانين وقواعد صارمة لحساب كميات اليورانيوم التي تختفي ولكن التي يُعرف مصيرها. فيمكن أن تتبخر كمية من اليورانيوم عبر وسائل التهوئة، أو أن تُدفن مع النفايات السامة. وهكذا كانت «نيوميك» تفيد بشكل منتظم عن فقدان ما بين ١٥ و ١٩ كلغ من اليورانيوم ـ وهي كمية معقولة ـ لكل عقد، وأن ٨٠ ٪ من المواد المكثفة الضائعة يمكن اعادة استخراجها من الاقذار النووية. قبلت اللجنة بهذه التقديرات الواقعية ولم تفرض أية غرامة على «نيوميك».

لم يكن فقدان كمية من اليورانيوم المكثف خلال هذه المعالجة بمثابة سر. بل كان مجرد تفاصيل علمية اضافية لا تهم الناس. فضلاً عن أن الحكومة كانت تتحمل اعباء كبيرة للحفاظ على البيئة من بقايا الصناعة النووية هذه. لم يكن اليورانيوم الذي يعالجه عمال «نيوميك» يُعتبَر من «المواد الساخنة»، فهو لم يعالج بالاشعاعات وبالتالي لا يُصدر

اشعاعات قاتلة أو قادرة على اختراق جسم الانسان. إلا أنها كانت مضرة في حال تنشق الانسان هذا اليورانيوم، إذ من شأن ذلك أن يؤدي إلى الاصابة بسرطان الرئة أو باللوكيميا (ابيضاض الدم). لذلك نُصح العاملون في الشركة بوضع قناعٍ واقٍ، إلا أن عدداً كبيراً منهم كان يرفض ذلك وخاصة في الصيف.

بدأت متاعب شركة «نيوميك» عندما وقعت عليها مناقصة معالجة نحو ١١٢٥ كلغ من اليورانيوم المكثف لشركة «وستنغهاوس» وأكدت الشركة لـ «نيوميك» أنه يمكن معالجة ٦٠ ٪ من كل كلغ من اليورانيوم بسهولة. مما يعني أن ٤٠ ٪ من الكمية ستصبح اقذاراً من اليورانيوم يجب معالجته على حدة. اعتبرت «نيوميك» أن تقديرات «وستنغهاوس» مبالغ فيها وأنه لا يمكن استخراج اكثر من ٣٥ ٪ من كميـة اليورانيوم المكثف الذي سلّمته «وستنغهاوس» للمعالجة. عند نهاية المعالجة استخرج ثلث الكمية وبقي الثلثان بشكل أقذار دُفنِت ـ كما اعتقد شابيرو وزملاؤه ـ في براميل تحت الأرض. إلا أن هذه البراميل لم تفرّغ من الاقذار المستخرجة من كميات سابقة لشركات أخرى. فاعتقد محققو «اللجنة» بأن شابيرو تعمّد مزج الاقذار لتوفير بعض المال. وأثار شابيرو سخط «اللجنة» أيضاً بتردده ـ لأسباب مالية ـ ببدء معالجة الاقذار الباقية مما يستهلك وقتاً أطول قليل المردود مادياً. إلا أنه عوض ذلك أمر موظفيه بالعمل على عقود جديدة. وهكذا أصبح خداع «اللجنة» أمراً طبيعياً بالنسبة الى «نيوميك».

حاولت «اللجنة» حل المشاكل المتراكمة مع «نيوميك» عبر سلسلة من المفاوضات في العامين ١٩٦٤ و ١٩٦٥ فتذرّع شابيرو دوماً بصعوبات مالية دفعت شركته الى مزج النفايات ببعضها البعض لعصر النفقات. نبشت «اللجنة» إحدى مكبّات أقذار المعالجات ورأت «اللجنة» أن الكمية المتواجدة مطابقة الى حد كبير لكمية الأقذار التي أفادت عنها «نيوميك»، إلا انها اكتشفت نقص ٩٣,٨ كلغ من «اليورانيوم المكثف الذي لم يُعرَف مصيره». واوردت «اللجنة» في تقريرها أنها لا تستبعد «تهريب» هذه الكمية الى الخارج مع أن لا دليل لديها يثبت عملية التهريب. درس أعضاء «اللجنة» المسألة وقرروا استدعاء موظفي الشركة للاستفسار عن هذه الكمية الضائعة. وأحالوا التقرير الى اللجنة المشتركة للطاقة الذرية في الكونغرس.

صُعِقَ الكونغرس لتقرير «اللجنة» خاصة بعد أن عُلِم أن الصين استخدمت اليورانيوم لا البلوتونيوم في تفجير قنبلتها الذرية. مما يعني أن الصين قد تكون اشترت اليورانيوم من السوق السوداء. شُكِل فريق لدراسة جدوى الغرامات المالية لمنع تهريب اليورانيوم. وذكر تقرير اللجنة المشتركة أن «اللجنة» اضطلعت على أحسن وجه ممكن بالمهمة التي أنيطت

بها ولا يمكن تحميلها أية مسؤولية.. طالما أنه تم دفع الغرامة المطلوبة لقاء المواد الناقصة».

أحالت «اللجنة» القضية الى الـ «اف. بي. آي» للتحقيق مع «نيوميك» في تشرين الأول ١٩٦٥، إلا أن مسؤولي مكافحة التجسس في «المكتب» لم يروا ضرورة لفتح تحقيق طالما أن «اللجنة» عالجت الموضوع بالطريقة الادارية المناسبة، وبالتالي لا موجب لتدخلهم في القضية. إلا أنه شكّل فريق تحقيق تابع «للجنة»، استجوب أكثر من ١٢٠ موظفاً في «نيوميك»، من دون التوصل الى أي دليل على حصول عملية تهريب.

إلا أن الـ «سي. آي. إي» وجدت في مشاعر شابيرو القوية تجاه اسرائيل، سبباً يحملها على ايلاء هذه المسألة اهتماماً مستمراً. خاصة بسبب زياراته المتكررة لاسرائيل، وقدوم عدد من الاسرائيليين الى زيارة «نيوميك». كان شابيرو متعاقداً مع عدد من الشركات الاسرائيلية لبسترة الطعام وتعقيم الأدوية إشعاعياً، مما أدى الى تبادل الحمولات من اسرائيل وإليها مع «نيوميك» وبالرغم من التقارير التي تحدثت عن تقدم اسرائيلي في صناعة الاسلحة النووية. لم يتمكن رئيس محطة الـ «سي. آي. إي» في تل أبيب جون هادن من إثبات وجود معمل المعالجة الكيميائية في ديمونا، الذي لا يمكن من دونه صنع القنابل النووية، التي أكدت تقاريره وجودها، إلا في حال تم استيراد اليورانيوم المكثف والبلوتونيوم من الخارج.

كان يؤمن كل من دوكيت وهلمز وهادن بأن شابيرو هرب اليورانيوم الى اسرائيل، مما مكّنها من التقدم في صناعتها في هذا المجال. وقد ارتاب دوكيت وهلمز بعلاقة «نيوميك» مع اسرائيل. خاصة عندما علما أن أحد أبرز مساهمي الشركة هو دايفيد لوينثال الذي ساعد في استقدام مهاجرين يهود غير شرعيين الى فلسطين قبل العام ١٩٤٨. وذهب دوكيت الى حد الادلاء أمام لجنة تحقيق مشتركة، بأنه يعتقد بأن «نيوميك» هي جزء من خطة طويلة الأجل اعدّتها الاستخبارات الاسرائيلية للحصول على اليورانيوم وتهريبه الى اسرائيل. وقد شاطر دوكيت الرأي جورج م. مورفي مساعد مدير شؤون الموظفين في اللجنة المشتركة للطاقة الذرية. إذ لم يكن معقولاً بالنسبة الى مورفي اختفاء ٩٠ كلغ من اليورانيوم المكثف عن طريق تبخرها في الهواء أو رميها مع الأقذار. كما شك مورفي بذريعة «توفير المال» التي اختلقها شابيرو لتفسير تجميع النفايات، فهو يعرفه رجل اعمال جريء ومغامر. وهاله النقص في التدابير الامنية في «نيوميك» عندما رأى حبوباً صغيرة من اليورانيوم المكثف مرمية بشكل عشوائي في معمل ابولو.

سرت انباء قضية «نيوميك» بسرعة في الأوساط الضيقة للصناعة النووية. وما لبث أن بدأ شابيرو يفقد عقوده مع الشركات مما حمله على دمج شركته مع شركة «اتلانتيك ريتشفيلد» للاستمرار في تشغيل مصنعه.

ما لم تعرفه الـ «سي. آي. إي» و «اللجنة» قط هو علاقته مع ارنست برغمان الذي شغل منصب رئيس اللجنة الاسرائيلية للطاقة النووية حتى ١٩٦٦. كان شابيرو معجباً ببرغمان ووصفه بـ «عبقري العباقرة». كان برغمان متهماً في ذلك الوقت بانشاء مصنع يعمل على الطاقة النووية لتحلية المياه.

تُعتبر المياه من أهم حاجات اسرائيل، فقد انجزت البلاد في العام ١٩٦٤ مشروعاً لجرّ المياه من الشمال الى النقب من مسافة ٢٤٠ كلم. وربط هذا المشروع وهو الأضخم في اسرائيل، قنوات مياهها الاقليمية والمحلية ببعضها البعض مما شكل شبكة متكاملة هدفها تجميع مياه الأمطار في كل البلاد وتوجيهها نحو خزانات. إلا أن هذا المشروع لم يُنْجَزْ من دون مشاكل مع سوريا خاصةً عندما حاولت اسرائيل تحويل المياه جنوباً من بحيرة في القنيطرة. وأصبحت المجاري المائية هدفاً للارهاب. فقد هددت «فتح» (أهم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية) انها قد تسمم المياه، أو قد تفجر الحاجز الذي يحبس المياه.

في تلك المرحلة، طلبت اسرائيل مساعدة شابيرو لمعرفة ما إذا كانت المياه مسممة او لا. وكانت نسبة ٣٠٪ من المياه التي حُوِّلت جنوباً تختفي من دون ان يعرف الاسرائيليون أين وكيف. فطلبوا من شابيرو تحضير محلول إشعاعي يوضع في المياه حتى يمكن تتبّع الكميات الضائعة. ولم يشأ شابيرو الادلاء بمزيد من المعلومات حول نشاطات اسرائيل المائية في التحقيقات التي أجراها معه الكونغرس والحكومة لئلا يلحق ضرراً بمصالح اسرائيل.

وفي أواخر الستينات عقد شابيرو اجتماعات عدة، بعضها في بيته، لعلماء اميركيين واسرائيليين لدراسة سبل حماية الموارد المائية الاسرائيلية من اعتداءات ارهابية محتملة. راقب الـ «اف. بي. آي.» بعض هذه الاجتماعات لاشتباهه بما كان يقوم به شابيرو. وفي ذلك الوقت زوّدت «نيوميك» اسرائيل «بمصادر صغيرة لتوليد الطاقة» يفصح شابيرو عن طبيعتها الا أنه قال «كانت كل صادراتنا إلى اسرائيل حائزة موافقة وزارة التجارة. لم نزوّر أية وثائق. وانحصرت اجتماعاتنا هذه بموضوع التزود بالمياه وحسب».

لم يقل شابيرو ما إذا كان يعلم حقيقة ما يجري داخل ديمونا. إلا أنه لم ينكر معرفته بنيامين بلومبرغ مدير مكتب الارتباط العلمي الاسرائيلي. ونفى كشف اية اسرار اميركية أو

تهريب أية مواد إذ قال «كنت أجهد لتعزيز أمن بلادي، فهل تعتقدون للحظة أنني قد أقوم بأي عمل من شأنه تهديد أمنها؟».

بقي دوكيت وهلمز مقتنعين بأن شابيرو «يتجسس لحساب اسرائيل». مما حمل هلمز على الطلب من الـ «اف. بي. آي» متابعة التحرّي عن شابيرو ونشاطاته. في تلك الفترة كان ج. ادغار هوفر من الـ «اف. بي. آي» في نزاع مع انغلتون الذي يعمل في قسم مكافحة التجسس في الـ «سي. آي. إي» حول عمل «الوكالة» داخل الولايات المتحدة بموجب تكليف رئاسي، لمعرفة ما إذا كان التحرك المعادي للحرب الفيتنامية يعمل بدعم وتوجيه من موسكو. كانت «الوكالة» تقول لهوفر «عليك أن تثبت أن شابيرو جاسوس يعمل لحساب اسرائيل. اذهب واقبض عليه». أما هوفر فكان يجيب «الوكالة» «حاولوا أن تدخلوا الى قلب ديمونا. وعندما تجدوا الدليل أقبض عليه». وهكذا كانت كل جهة ترمي المسؤولية على الجهة الأخرى.

بقي ملف «نيوميك» مغلقاً حتى العام ١٩٧٥ عندما طُلب من جايمس هـ. كونران المحلل في «لجنة التنظيم النووي»، وهي احدى وكالتين انشئتا حديثاً في ذلك الوقت عندما حُلّت «لجنة الطاقة الذرية»قبل عام،كتابة تاريخ وسائل الحماية النووية، مُنِع من الوصول الى ملفات شركة «نيوميك» لأسباب أمنية. فبدأ عملاً دؤوباً للحصول على معلومات حول الشركة ليقدمها الى اعضاء «لجنة التنظيم النووي» الخمسة. إذ لم يقدر على كتابة تقريره ما لم يحصل على الملف.

في ذلك الوقت كانت الحكومة تسعى الى الحصول على دعم الاميركيين لدفع صناعة معالجة البلوتونيوم قُدماً. بدا وكأن مستقبل الطاقة النووية يعتمد على قبول الرأي العام مبدأ صنع مفاعلات نووية تنتج اكثر مما تستهلك من وقود البلوتونيوم. لذلك كانت اعادة فتح ملف «نيوميك» في ذلك الوقت غير مناسبة خاصة وأن المعضلة الرئيسية التي واجهت الحكومة في ذلك الوقت هي كيفية منع تحويل هذه الطاقة لخدمة الاغراض العسكرية في الدول الاخرى: فاليورانيوم الضائع قد يكون هُرِّب إلى اسرائيل أو أن خسارة البلوتونيوم واليورانيوم بطريقة غامضة هي مسألة لا يقدر الاميركيون على فهمها.

قلل دعاة استخدام الطاقة النووية من الدعايات المغرضة التي تشك بأنظمة السلامة العامة داخل المفاعلات النووية والتي تحدثت عن امكانية حصول تلوث نووي. في حين نظمت المجموعات المعادية لاستخدام الطاقة النووية مظاهرات ضخمة وعنيفة أحياناً للحؤول دون اعتمادها.

أدّت الشهادة التي أدلى بها دوكيت أمام «لجنة التنظيم النووي»، والأقوال التي صدرت عنه في معهد الصناعة الجوية والفضائية التي تسببت بانهاء خدمته، إلى اثارة اهتمام ادارة فورد بقضية «نيوميك»، فأجرت الـ «اف. بي. آي» تحقيقاً جديداً لم يتوصل هو الآخر الى اثبات أي دليل على حصول تهريب.

إلا أنه في المقابل كانت هناك ادلة على خسارة مستمرة في اليورانيوم المكثف رغم شراء شركة «بابكوك اند ولكوكس» شركة «نيوميك» في مطلع السبعينات. فقد تبين أن نحو ٩٠ كلغ من اليورانيوم المكثف فُقِدَت خلال فترة الـ ٢٩ شهراً. التي تلت شراء الشركة في نيسان ١٩٧٤. ويمكن أن يُعزى فقدان ٥٠ كلغ أخرى الى تبخرّ المواد في المعمل والى بقاء قسم منها داخل الآلات وفي الأقذار. أي وبتعبير آخر كان من الصعب حساب خسارة اليورانيوم بدقة. إلا أن الحجم الكبير لكمية اليورانيوم المفقودة أثار مشاكل بيئية خطيرة في مدينة ابولو حيث يوجد المعمل الذي كان يفرغ حوالى ٥٠ الف ليتر يومياً من المياه الملوثة في نهر كيسكيمينيتاس احد روافد نهر الليغناي الذي يشرب منه عدد كبير من سكان بتسبرغ*.

في تشرين الاول ١٩٧٧ اعلن رسمياً جودي باول السكرتير الاعلامي للرئيس كارتر «أن أربعة اعوام من التحقيق المتواصل قامت به لجنة الطاقة الذرية، والـ «اف. بي. آي.» ومكتب المحاسبة العام لم تتمكن من اثبات تهريب «نيوميك» يورانيوم الى اسرائيل». إلا أنه في نهاية ذلك العام فُتح التحقيق مجدداً حول قضية «نيوميك» من قبل «اللجنة الفرعية للرقابة والاستخبارات» التابعة لمجلس النواب احدى أكفأ لجان الكونغرس في التحقيق، و «اللجنة الفرعية للطاقة والبيئة» التابعة لمجلس النواب، وفي هذا التحقيق أخذت كل افادات دوكيت وجون هادن المستقيلين، على محمل الجد. وأصرّ دوكيت على أن للحكومة الاسرائيلية عميلاً سريًا داخل لجنة الطاقة النووية حمى شابيرو في المراحل المبكرة من التحقيق بشأن امكانية تهريب اليورانيوم.

لم يتعاط التحقيق في هذه المرحلة، مع شابيرو مباشرة، بل ركّز على الافادات التي ادلى بها الاشخاص السابقون.

وعبّر دوكيت عن رأيه في القضية علناً في مقابلة اجرتها معه شبكة «أي. بي. سي» العام ١٩٨١. وقال ان هناك توافقاً في الآراء في أوساط «الوكالة» بأن اسرائيل أصبحت قوة

---

* اشارت دراسة اعدتها وزارة الصحة في بنسلفانيا الى ارتفاع نسبة الاصابة بالسرطان عند السكان الذين يشربون من مياه هذا النهر.

نووية بفضل اليورانيوم الذي زودّها به شابيرو. «اعتقد أن هذا هو الموضوع الأساسي. . . وهذا ما شاطرني به الرأي كبار مساعدي». إلا أن اللجنتين الفرعيتين لم تعلما عن قلّة معلومات دوكيت ومساعديه عن مفاعل ديمونا. كما لم تعلما أن التقديرات الأولية لدوكيت عن الأسلحة النووية الاسرائيلية لم تكن ترتكز إلى معلومات استخباراتية محددة، بل إلى تقديراته الشخصية، وأنه كان يجهل كل شيء عن مصنع المعالجة الكيميائية في ديمونا. لم يكن هناك اي دليل على تهريب شابيرو اليورانيوم الى اسرائيل. حتى أن مسؤولي لجنة الطاقة الذرية طلبوا اضافة ملاحظة في أسفل التقدير الذي اجراه دوكيت في عام ١٩٧٤ تقول أن لا معلومات للجنة تفيد عن حصول تهريب لليورانيوم الى اسرائيل.

ولكن مع ذلك استمر المحققان الرئيسيان في اللجنتين الفرعيتين هنري ر. مايرز وبيتر د. ستوكتون بتسريب هذه المعلومات الى الصحفيين وكأنها وقائع صادرة عن مصادر في الاستخبارات.

فقد قال محقق «اللجنة الفرعية للطاقة» مايرز للكاتب «هناك أسبابٍ تحملنا على الاعتقاد أن «نيوميك» لم تنشأ إلا لتهريب اليورانيوم. هل تساءل احد مثلاً عن المصادر المالية للشركة»، مشيراً بذلك الى الدور الذي لعبه دايفيد لوينثال في اسرائيل العام ١٩٤٨. وأضاف مايرز «هناك تقارير عن خط هاتفي آمن بين «نيوميك» والسفارة الاسرائيلية. كما أفاد عملاء للـ «سي. آي. إي» عن وجود آثار يورانيوم قرب ديمونا شبيهة بنوعية آثار اليورانيوم الذي تنتجه «نيوميك» فضلاً عن الاجتماع المشبوه بين شابيرو والملحق العلمي في السفارة الاسرائيلية في واشنطن، جيروحام كفكافي الذي أتى خصيصاً الى بتسبورغ للاجتماع بشابيرو، ثم عاد الى واشنطن في اليوم نفسه. وأنا أشك في أن يكون كفكافي ضابط استخبارات اسرائيلياً.

كان مايرز لا يزال يؤمن بصحة أقواله هذه حتى مطلع التسعينات، إلا أن دوكيت نفى وجود هاتف آمن أو أية وسيلة اتصال آمنة بين «نيوميك» والسفارة الاسرائيلية. ولم يكن هناك من أدلة تثبت اعتقاد ريتشارد هلمز بأن شابيرو كان رئيس شبكة تجسس. وأقرّ دوكيت ومحققون حكوميون في مسألة «نيوميك» أنه ما من قواسم مشتركة مفيدة بين آثار اليورانيوم المكثف في شركة «نيوميك»، والآثار التي جمعها العملاء الاميركيون بالقرب من ديمونا. أما عن اللقاء بين شابيرو وكفكافي، فقد قال شابيرو إلى محققي الكونغرس - الذين لم يصدقوه طبعاً - أن هذا اللقاء تم بناء على طلبه هو، لأن «نيوميك» لم تتقاض ثمن معدات وتجهيزات مكافحة الارهاب التي شحنتها الى اسرائيل. «كان الوضع «محرجاً»، إلا أن «نيوميك» كانت بحاجة الى الـ ٣٢ الف دولار في ذلك الوقت».

تراجع دوكيت في مقابلة اجريت معه العام ١٩٩١ عن تأكيداته السابقة اذ قال «رغم كل محاولاتي، لم أتمكن من ان اثبت بأن شابيرو مذنب. لم تكن لي أية غاية أو منفعة شخصية في كل هذه القضية. إلا أنه عليك ان تتأكد من المعلومات التي بحوزتك قبل أن تمررها الى غيرك. لم أقابل شابيرو قط، وليست لدي أية فائدة اجنيها من اختلاق قصة كهذه».

وأقرّ ستوكتون في مقابلة اجريت معه في العام ١٩٩١ بأن هادن بدأ يدلي بافادات متضاربة أمام محققي اللجنتين الفرعيتين، وأمام مسؤولي المكتب الحكومي للمحاسبة بشأن نيوميك.

اغلقت شركة «بابكوك أند ولكوكس» معمل زلمان شابيرو العام ١٩٧٨ عندما خف الطلب كثيراً (خاصة من قِبَل البحرية الاميركية) بسبب الشائعات التي أثيرت حول دور شابيرو. وأدى اصرار شابيرو على ان كميات اليورانيوم المختفية، إما تبخرّت بالجو وإما امتصها حفر الاقذار في الأرض، إلى إثارة جدل كبير حول موضوع التلوث النووي. فعادت شركة «بابكوك اند ولكوكس» تحت ضغط الرأي العام لتقدير كمية التلوث النووي في المعمل. وبدأت الشركة بتنظيف المصنع من الآثار النووية وهي عملية مكلفة للغاية، تتطلب في بعض الاحيان إخلاء بعض المناطق القريبة من موقع الشركة.

وفي أواخر ١٩٩٠ وافق الكونغرس على تخصيص وزارة الدفاع الاميركية مبلغ ٣٠ مليون دولار للمشاركة في تنظيف المعمل، على أن تساهم شركة «بابكوك اند ولكوكس» بالقيمة نفسها. أقر عدد من المسؤولين ان اجزاء من المعمل هي من التلوث بحيث يجب تفكيكها واحداً فواحداً ودفنها في مناطقٍ نائية، بعد نزع اليورانيوم الثمين عنها. كما أقر مسؤول «لجنة التنظيم النووي» بأنه استخرج ما يعادل مئة كلغ من اليورانيوم من المعمل المفكك ـ وهي الكمية التي زُعِم انها هُرِّبت الى اسرائيل ـ ولا تزال كميات اخرى تُستخرج سنوياً. لم تتضح كمية اليورانيوم التي يمكن استخراجها عند انتهاء عملية التنظيف، كما لم يتضح ما اذا كان مبلغ الـ ٦٠ مليون دولار الذي قدمته الحكومة و «بابكوك اند ولكوكس» كافياً للقيام بعملية التنظيف، وما إذا كان موقع المصنع آمناً للسكن بسبب التلوث النووي.

١٩ـ موقف كارتر الحرج

وضع الفوز المفاجىء لبيغن التابع لحزب ليكود في انتخابات ١٩٧٧ حداً لسيطرة طويلة الأمد لحزبي العمل وماباي على الحياة السياسية في اسرائيل، وأوصلت هذه الانتخابات الى الحكم اشخاصا ملتزمين بخيار شمشون وبالترسانة النووية الاسرائيلية اكثر من حزب العمل نفسه. كان بيغن وأتباعه يمثلون تياراً سياسياً قومياً يؤمن بالتمسك بالضفة الغربية. وكانوا يعتبرون ان اتباع بن غوريون خاضوا ثلاث حروب كبيرة من دون اعتماد استراتيجية شاملة، إلا إذ املى الطرف الآخر الضرورات القومية لاسرائيل ومكان اندلاع الحرب وزمانها.

وقد برهن بيغن على أنه مستعد لاستخدام القوة الاسرائيلية ـ أظهر ذلك في حرب لبنان المشؤومة العام ١٩٨٢ ـ لتغيير الخريطة السياسية في الشرق الأوسط.

كانت الأسلحة النووية تغري بيغن والدليل على ذلك حبه للعمليات العسكرية الباهرة كقصف مفاعل تموز العراقي، وتورطه عندما كان زعيماً في حركة ارغون الارهابية السرية، في نسف فندق الملك داوود في القدس في تموز ١٩٤٦*.

---

*كان هذا الفندق هو المقر العام لقيادة القوات البريطانية في القدس. وقد اتت هذه العملية بعد حملة اعتقالات واسعة قامت بها القوات البريطانية طالت افراد هذه الحركة اليهودية وصادرت خلالها كميات كبيرة من الاسلحة. ادت هذه العملية الى مقتل ٨٢ شخصاً بينهم ٤٠ عربياً و١٧ =

على عكس عدد كبير من اليهود المهاجرين من أوروبا الشرقية يكن بيغن كرهاً كبيراً للشيوعية وللاتحاد السوفييتي، فقد هاجر الى شرقي بولونيا إثر الهجوم الصاعق الالماني في ايلول ١٩٣٩ وهناك أُرسل مع عائلته الى معسكرات في سيبيريا. إلى أن حررتهم كتيبة بولونية في الجيش الأحمر، بعد الاجتياح النازي لروسيا في العام ٩٤١

لم يُذكر أن بيغن زار مفاعل ديمونا قبل أن أصبح رئيساً للوزراء. وكانت معلوماته حول السلاح النووي الاسرائيلي تقتصر على ما رواه له رئيس الوزراء الخارج اسحق رابين. وأفاد أحد مسؤولي الاستخبارات الاسرائيلية السابقين، آري بن ميناس، أن بيغن دعم بقوة البرنامج النووي الاسرائيلي للتسلح، لابل طلب استهداف عدد أكبر من المدن السوفياتية. مما يتطلب معلومات استخباراتية اضافية من قِبَل الاقمار الاصطناعية الامريكية. إلا أن الملحقين العسكريين الاسرائيليين اصطدموا بحائط مسدود في واشنطن لان ادارة كارتر ارادت التخفيف من العلاقات القوية التي كانت سائدة بين البلدين في عهد ادارة الرئيسين نكسون وفورد. وقد أفاد أحد مسؤولي الاستخبارات الامريكية بأن الاسرائيليين «كانوا يحومون كالنحل لمعرفة كل شيء عن السوفيات وما كان يعرفه الملحقون العسكريون في موسكو.

لم تكن الاستخبارات الامريكية تعلم برغبة بيغن في استهداف المدن السوفياتية، لانشغالها في اثبات ضلوع زالمان شابيرو في تحويل اليورانيوم الى اسرائيل. كان الامريكيون يعلمون بوجود القنبلة الاسرائيلية، الا ان أحداً في ادارة كارتر ـ وهي أكثر الادارات الاميركية جدية في مجال الحد من انتشار الاسلحة النووية ـ رأى انه من المفيد اثارة هذه المسألة.

استمرت الحكومة الاسرائيلية في نفيها امتلاكها اي سلاح نووي خوفاً من ردة الفعل الاميركية التي قد تنعكس سلباً على المساعدات والمنح المالية. . وذلك رغم الدليل على عكس ذلك. ففي ١٩٧٦ كشف كارل دوكيت في واشنطن في الـ«سي. آي. إي» أن اسرائيل تمتلك نحو عشرة رؤوس نووية، وفورا استدعى ألون السفير الامريكي مالكوم تون وأبلغه استياءه مما صدر عن دوكيت. فقال تون لألون إن تصريح دوكيت لم يكن للنشر. ثم

= يهودياً. وقد ردت القوات البريطانية بعد العملية باسبوع داود بشنق ٣ من الارغون يُشتبه بتورطهم في الانفجار. مما حمل بيغن بدوره على اعدام رقيبين بريطانيين اسرتهما حركته. وقد تم تفخيخ جثتيهما اللتين بقيتا في قارعة الطريق امام مرأى عدد كبير من اليهود الذي دبّ فيهم الذعر لهول المنظر.

سأله عن مدى صحة ما قاله دوكيت، فأجابه ألون وهو ينظر إليه بذهول «بالطبع هو غير صحيح».

إلا أن الشك بدأ يحوم حول نفي ألون هذا. فقد قال تون لمجموعة من ٣٠ عضواً في مجلس الشيوخ برئاسة ابراهام ريبيكوف ستبدأ زيارة للشرق الاوسط للوقوف على مسألة منع انتشار الاسلحة النووية في المنطقة، إنه متأكد من أن اسرائيل تمتلك سلاحاً نووياً. وغداة وصول المجموعة الى اسرائيل، رفضت السلطات الاسرائيلية السماح لها بدخول منشآت ديمونا بحجة انه لم يزر المصنع أي شخص ليست له علاقة بالمنشأة منذ انتهاء المعاينات الاميركية. فأبلغ المفير تون وزارة الخارجية الأميركية بالتصرف الاسرائيلي الصلف مع الوفد الاميركي في برقية عاجلة، فجاءه الرد «انهوا المسألة عند هذا الحد ولا تدعوا الامور تتفاقم».

وقد ذهب الشيوخ الاميركيون ابعد من وزارة الخارجية الاميركية في التقليل من أهمية منع دخولهم المفاعل. اذ ورد في تقريرهم «ان ضجة كبيرة أثيرت من دون مبرر حول دخولهم المفاعل. والحقيقة ان اعضاء الوفد آثروا عدم الدخول نظراً لقلة خبرتهم في التقنيات النووية مما لا يعطي دخولهم المنشأة النتيجة المتوخاة في معرفة ما إذا كانت اسرائيل تنتج اسلحة نووية أم لا». كان هذا الموضوع حساساً جداً بالنسبة إلى مجموعة الشيوخ الاميركيين، خاصة «وان الكونغرس كان قد وافق لتوه على تعديل قانون الحد من تصدير الأسلحة» والذي يحرّم تقديم مساعدة مالية الى الدول التي باعت او تلقت تكنولوجيا او معدات لتكثيف المواد المشعة ومعالجتها. لم يكن هذا القانون يطبق على دول، مثل اسرائيل، باعت او نقلت مواد نووية قبل ان يسري مفعول هذا القانون. كما منح هذا القانون الذي قدمه ستوارت سيمينغتون الرئيس الاميركي حق وقف مساعدة كهذه اذا ما تبين انها تلحق الأذى بالأمن القومي الاميركي. لم يطبق العمل بهذا القانون إلا مرتين على باكستان وحدها. وكأن البيت الابيض والكونغرس أقرّا بذلك بعجزهما عن اعتبار اسرائيل حجر عثرة في مسيرة منع انتشار الاسلحة النووية، لانها اصبحت اصلا تمتلك اسلحة نووية، وتساءل بسخرية مسؤول استخبارات في وزارة الخارجية الاميركية لدى ادلائه بشهادته امام الكونغرس حول موضوع قطع المساعدة عن باكستان «هل سأل أحد، من هؤلاء الشيوخ الموقرين الذين كانوا يتربصون شراً بباكستان، عن اسرائيل»، واعترف مسؤول في اللجنة النووية التنظيمية حول امكانية وجود تأثير اسرائيلي في اعتماد قانون سيمينغتون، «بأن الكونغرس لا يحبذ اكتشاف اي امر في جلسة علنية». وكان دائماً يجيب عند سؤاله عن امتلاك اسرائيل اسلحة نووية بأنه «لا يملك دليلاً رسمياً عن الموضوع». وأضاف «إذا كنت

تود اطلاع الشيوخ على حقيقة ما، فالافضل ان تقولها لهم خلال استراحة تناول فنجان القهوة، لا في جلسة علنية».

لم يزعج تساهل الادارة الاميركية الكونغرس أو وسائل الإعلام، إلا أنه أزعج الرئيس الباكستاني ضياء الحق. فعندما سأله نائب السفير الاميركي في باكستان جورج راتنجت عن البرنامج النووي الباكستاني، أجابه بغضب: «لماذا لا أحد منكم يسأل اسرائيل عن برنامجها النووي؟» لم يجد راتنجت رداً مناسباً وقال «لم يكن موضوع القدرة النووية الاسرائيلية مطروحاً للنقاش في الادارة الاميركية. فهو يحرج الجميع».

بدأ التعاون النووي بين اسرائيل وجنوب افريقيا بعيد انتهاء حرب ١٩٦٧، اذ اضطرت اسرائيل الى البحث عن مصدر جديد لليورانيوم الخام بعد السياسة الجديدة التي اعتمدها ديغول بوقف مساعدة اسرائيل في المجال النووي. وذكر الفرنسي بيار بان في كتابه «القنبلتان» (Les Deux Bombes) لقاء جرى بالصدفة بين خبراء نوويين فرنسيين واسرائيليين في جوهانسبورغ، عملوا سوية منذ عشرة سنين في مجمع ديمونا: كان الاسرائيليون يقدمون لجنوب افريقيا خبرتهم التي اكتسبوها من الفرنسيين في الصناعة النووية. مقابل الحصول على اليورانيوم الخام وبعض المواد الاستراتيجية الأخرى.

سافر ارنست برغمان الذي استقال من خدمته في اسرائيل، والذي بقي يتمتع بنفوذ في المسائل النووية الى جنوب افريقيا حيث تكلم «عن تعاون دولي في المسائل النووية». لم يأتِ برغمان على ذكر البرنامج النووي الاسرائيلي في حديث ادلى به في جنوب افريقيا للشؤون الدولية في جوهانسبورغ، إلا انه تكلم عن «حاجات مشتركة بين اسرائيل وجنوب افريقيا، كلا البلدين لا يقيمان علاقات مع الدول المتاخمة لهما، لذلك قد يكون من الافضل ان يقيما علاقات بين بعضهما البعض».

وقد لمح برغمان في حديثه عن عزلة جنوب افريقيا الى قطع الدول المجاورة الثلاث (مالاوي، ليزوتو، سوازيلاند) علاقاتها الدبلوماسية مع بريتوريا اثر اندلاع حرب تشرين ١٩٧٣ واستمر تمسك اسرائيل بالأراضي العربية المحتلة جعل عدداً كبيراً من الحلفاء الافارقة السابقين لاسرائيل يزيدون من دعمهم لتطلعات الفلسطينيين. ففي تشرين الأول ١٩٧٥ صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموافقة ٧٢ صوتاً ومعارضة ٣٥ وامتناع ٣٢، على قرار حدد الصهيونية بأنه: «أحد اشكال العنصرية والتمييز العرقي»، مما دفع بالسفير الاسرائيلي حاييم هرتزوغ على وصف الامم المتحدة بـ «المركز العالمي لمعاداة السامية».

إثر توجه اسرائيل وجنوب افريقيا الى بعضهما البعض، ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من ٣٠ الى مئة مليون دولار في ثلاث سنوات. وتُعتبر الجالية اليهودية الصغيرة

لكن النافذة في جنوب افريقيا والتي تضم ١١٨ ألف يهودي، من أهم مقدمي المنح والمساعدات الى اسرائيل، ومن داعمي الاحزاب الاسرائيلية المحافظة وعلى رأسها كتلة ليكود برعاية ميناحيم بيغن. وفي العام ١٩٧٤ وصل وزير الدفاع موشيه دايان الى بريتوريا لمناقشة امكانية اجراء اختبار نووي اسرائيلي في جنوب افريقيا.

استقال دايان من الحكومة الاسرائيلية بعد تلك الزيارة بعدة أشهر. إلا أن التعاون النووي والدفاعي استمر بين البلدين بتسليم رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين، حقيبة الدفاع الى شيمون بيريز. وبعد عامين سيقوم رئيس وزراء جنوب افريقيا جون فورستر الذي وقف الى جانب المانيا خلال الحرب العالمية الثانية، بزيارة اسرائيل ـ وكانت تلك اول زيارة رسمية يقوم بها رئيس حكومة جنوب افريقيا الى اسرائيل. لقد قام بيريز بزيارة واحدة على الأقل الى بريتوريا قبل زيارة فورستر الى اسرائيل. زيارته هذه شبيهة بالزيارات التي قام بها منذ عشرين عاماً إلى فرنسا لتنسيق التعاون حول المسائل النووية بين البلدين. بحث بيريز في امكانية اجراء اختبارات نووية اسرائيلية، في جنوب افريقيا، مكملاً بذلك ما كان قد بدأه سلفه موشيه دايان وحصل على تعهدات من فورستر بالسماح باجراء سلسلة من التجارب المشتركة بين جنوب افريقيا واسرائيل في بلاده. وقد ادت هذه الزيارة التي أولتها جنوب افريقيا تغطية اعلامية كثيفة الى تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بشكل كامل، والى ابرام اتفاقات سرية لنقل الاسلحة جعلتهما يبرزان في مطلع الثمانينات كدولتين تعتمدان بشكل كبير على صادراتهما من الأسلحة، ضاربين بذلك عرض الحائط بالرأي العام الدولي وبالعقوبات التي فرضتها الامم المتحدة.

افادت مصادر اسرائيلية ان فورستر وقع خلال زيارته هذه لاسرائيل ست أو سبع اتفاقيات سرية تتناول المجالات العسكرية والنووية، وقد فسر مسؤول اسرائيلي سابق أسباب هذا التعاون قائلاً: «أولا، مشاطرة الموارد الاساسية، فجنوب افريقيا بلد غني بها، بينما بلدنا فقير. ثانياً، تزويدنا بالمواد الأولية. ثالثاً، للحصول على مواقع لتجاربنا النووية فاختبار نووي صغير في اسرائيل يُفْلِت زمام الامور من أيدينا. رابعاً، الاسرائيليون متعاطفون مع الوضع في جنوب افريقيا، فهم أيضاً مستوطنون اوروبيون يواجهون محيطاً عدائياً. فضلا عن ان جنوب افريقيا لم تجد بلداً آخر تتجه اليه سوى اسرائيل لمساعدتها في بناء قدرتها النووية».

لم يلق موضوع الاسلحة النووية الاسرائيلية اهتماماً خاصاً في السنوات الاولى لادارة

---

*دانت هذه الزيارة منظمة الدول الافريقية، وجامعة الدول العربية والاتحاد السوفياتي وهولندا.

الرئيس كارتر التي كانت منهمكة في ايجاد حل لمسألة الشرق الاوسط. وحاول الخبراء النوويون في لوس ألاموس وليفرمور مراقبة نقل شحنات اليورانيوم من جنوب أفريقيا الى اسرائيل في مطلع الستينات، لكن يبدو انهم لم يتنبهوا أو فشلوا في فهم الاطار الحقيقي والكامل للجهود الدؤوبة التي كانت تبذلها جنوب افريقيا في حصولها على تكنولوجيا نووية. وفي العام ١٩٧٠ ابلغ فورستر البرلمان ان العلماء النوويين في البلاد توصلوا الى اكتشاف عملية جديدة لتكثيف اليورانيوم، وتقنية متطورة تعتمد على تسلسل في التفاعلات الكيميائية. ولم تنقض سنوات قليلة حتى بنت جنوب افريقيا مصنعاً رائداً لانتاج اليورانيوم المكثف في فاليندابا قرب بريتوريا، لا يخضع لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لم تكن الاستخبارات الاميركية تعلم عن المفاوضات السرية بين بيريز وفورستر، الا انها كانت تشك بنوع من التعاون بين بلديهما. وفي منتصف السبعينات قال مسؤول اميركي «أذهلنا الاسرائيليون والجنوب افريقيون لما كانوا ينتجونه. بدءاً من الواح الرسم وصولاً الى انتاج اليورانيوم كانوا يسبقوننا بمجالات كبيرة اذ كانت الصناعة النووية الاميركية الضخمة تجد صعوبة في ادخال التجديدات التي تستغرق وقتاً طويلاً لاعتمادها. فمثلاً قد تستغرق اختبار سلاح نووي جديد سنوات عدة بالقرب من مصنع تجميع الاسلحة في اماريلو في تكساس القادر على انتاج خمسة آلاف رأس نووي أو أكثر سنوياً».

في منتصف السبعينات اعتبرت جنوب افريقيا نفسها في وضع شبيه لوضع اسرائيل فهي تواجه حرباً اهلية يشنها عليها المؤتمر الوطني الافريقي وحرب انشقاق ناميبيا، باضافة الى حروبها مع دول خط المواجهة في افريقيا الجنوبية، وفي نهاية المطاف ادرك زعماء جنوب افريقيا، كما ادرك الزعماء الاسرائيليون قبلهم، ان اعداءهم يفوقونهم عدداً وهكذا وجدالامريكانيون في جنوب افريقيا انهم بحاجة الى قنبلة نووية صغيرة لاطلاقها على الدول المجاورة في حال حدوث خرق للخطوط الدفاعية للبلاد، أو تهديد للمراكز الحضارية. وفي آب ١٩٧٧ حذر بريجنيف ادارة كارتر سراً بأن قمره الاصطناعي «كوسموس» اكتشف تحضيرات تقوم بها جنوب افريقيا لاجراء تجربة أو سلسلة تجارب تحت الأرض في كالاهاري، وأرسل الاتحاد السوفياتي تحذيرات مماثلة الى كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية التي التزمت جميعها الى جانب الاتحاد السوفييتي تدابير طوعية للحد من نقل المواد والتكنولوجية النووية الى الدول غير النووية.*

---

*اتهمت دول العالم الثالث هذه الدول بانشاء نظام احتكار دولي للطاقة النووية وبأنها تخالف المادة ٦ من اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية التي تنص على «توفير اكبر قدر من تبادل المعدات والمواد =

فأرسلت الولايات المتحدة أحد اقمارها الصناعية لمراقبة منطقة كـالاهاري، فبدأت واضحة كل التحضيرات اللازمة لاجراء اختبار نووي تحت الأرض، اقامة حفرة للتجارة، بناء برج مراقبة قريب، مد الاسلاك الكهربائية لقياس الاتجاهات ولحاجات علمية اخرى. شن كارتر وبريجنيف سوية حملة دولية لحمل جنوب أفريقيا على عدم اجراء الاختبار. فعدلت عن خطتها في آخر آب خوفاً من قطع العلاقات الدبلوماسية، واعلن الرئيس كارتر «لقد أبلغتنا جنوب افريقيا انها لا تملك قدرة نووية ولا تنوي تطويرها لا للسلم ولا للحرب». واضاف انه تلقى تأكيدات «ان حفرة كالاهاري غير معدة للتجارب النووية، وانه لن تجري تجارب نووية عسكرية في جنوب افريقيا لا اليوم ولا في المستقبل».

سرت الادارة الاميركية لما وصفته نجاحاً باهراً لدبلوماسيتها وراحت تطلع الصحافيين على حنكتها في كيفية منع حدوث التجربة النووية. الا ان الادارة الامريكية لم تخبر الصحافيين ان خبراء اسرائيليين بثياب مدنية كانوا يملأون كالاهاري. ولم يقولوا للصحافيين ان دبلوماسيو جنوب افريقيا قالوا للاميركيين في اوج الازمة انهم كانوا ينوون تجربة قذيفة صاروخية عادية لا صاروخ بعيد المدى.

أعدت الـ«سي. آي. اي» تقريراً في ما بعد اشارت فيه الى ان الضغط الدولي سيردع جنوب افريقيا وقتاً طويلاً عن انتاج الاسلحة النووية. كما اشار التقرير الى دور اسرائيلي في النشاطات النووية في تلك البلاد.

لم يكمل كارتر ما بدأه في جنوب افريقيا ليشمل اسرائيل، كان كل افراد الادارة الاميركيون يعلمون انه يفترض ان تطال الخطوة التالية اسرائيل، لكن احد منهم لم تكن لديه الرغبة في ذلك.

في هذا الجو وصل الى واشنطن رجل لديه معلومات من داخل ديمونا يسعى لمقايضتها لغاية شخصية، اتصل بمسؤول رفيع المستوى في الاستخبارات النووية الاميركية عمل معه في السابق واخبره ان اسرائيل قد انتجت حتى الآن اكثر من مئة رأس نووي، واضاف انه بحلول العام ١٩٨٠ سيكون لدى اسرائيل حوالي ٢٠٠ رأس نووي خفيف الشحنة. كان هذا الرجل اليهودي مستعداً للتكلم مقابل منحه الجنسية الأميركية، الا ان المسؤول الاميركي تجاهل ما قاله الرجل، لان الجميع في واشنطن كان يعلم بأن اسرائيل تمتلك اسلحة نووية. وللسبب عينه لم يبلغ رؤساءه في الاستخبارات رغم علمه بأن هذه

= والمعلومات العلمية والفنية في سبيل استخدام الطاقة النووية لخدمة الاغراض السلمية». كما دعت الاتفاقية الى «ايلاء أهمية خاصة للمناطق النامية في العالم».

المعلومات دقيقة. فقد بلغ اليأس ببعض التقنيين الاسرائيليين لدى انتخاب بيغن رئيساً للوزراء حداً دفعهم الى بيع الاسرار التي يعرفونها لقاء منحهم تأشيرات هجرة للعيش خارج اسرائيل. كانت الادارة تحاول من قنوات واساليب اخرى معرفة حقيقة النوايا الاسرائيلية في المجال النووي. ففي عهد الرئيس فورد سُمح لـ أندرو مارشال، مدير «مكتب التقديرات الحقيقية» التابع للبنتاغون ببدء حوار استراتيجي مع اسرائيل وجس نبض الاسرائيليين فيما يتعلق بمعاهدة تعاون اسرائيلي ـ أميركي في المجال الدفاعي. كان من بين فريق التفاوض الاسرائيلي الذي اختاره رئيس الوزراء اسحق رابين، افراهام تامير وهو ضابط في الجيش الاسرائيلي سيصبح في ما بعد مديراً عاماً لوزارة الخارجية، والذي سعى الى مناقشة المسائل النووية بعد زيارة أنور السادات التاريخية الى القدس في تشرين الثاني ١٩٧٧ والتي كانت الخطوة الاولى نحو محادثات كامب ديفيد. *

ولكن السؤال المطروح: هل يمكن مارشال وفريقه في البنتاغون مناقشة خطة طوارىء لاستهداف جنوب روسيا نووياً في حال اندلاع حرب؟

وقد اعترف هارولد براون وزيرالدفاع انه رفض مبادرة تامير هذه من دون اعلام الرئيس بها «فإدارة كارتر لا ترغب في التورط في أي نزاع اسرائيلي ـ سوفياتي محتمل. فمجرد فكرة أن تصبح اسرائيل محمية الولايات المتحدة امر غير وارد إطلاقاً، ان يبدأ الاسرائيليون بقولهم «دعونا نساعدكم» ثم ينتهي بـك الأمر بان تصبح اداة طيعة في ايديهم. فلنكن واضحين، للاسرائيليين مصالحهم الامنية، ولنا نحن ايضا مصالحنا الامنية، وقد اتخذ المكتب قرار رفض الاستهداف النووي المشترك مع الاسرائيليين من دون معرفة الحكومة الاميركية.

كان هذا دليلاً آخر على اخفاء البيروقراطية الاميركية معلومات عن الرئيس فيما يتعلق بالقدرة النووية الاسرائيلية. الا ان هذه القدرة ستبرز واضحة للعيان في خريف ١٩٧٩ عندما ستجري اسرائيل وجنوب افريقيا اختبارهما النووي الذي تم تأجيله.

---

*التقى السادات بيغن بُعيد وصوله الى القدس، وكانت الترسانة النووية الاسرائيلية استناداً الى مسؤولين اسرائيليين من أولى المواضيع التي طرحها السادات للبحث وقد سعى الرئيس المصري الى الحصول على ضمانات اسرائيلية بعدم استخدام الاسلحة النووية ضد مصر في حال تم توقيع معاهدة سلام بين البلدين، الا ان بيغن لم يجب على هذا المطلب.

٢٠ـ اختبار اسرائيلي

قبيل بزوغ الفجر في صباح عاصف في ٢٢ أيلول ١٩٧٩، انقشعت الغيوم فجأة فوق جنوبي المحيط الهندي وتمكن قمر اصطناعي من تسجيل وميضين متتاليين من نورقوي في اقل من جزء من الثانية، انه دليل محتمل لانفجار نووي. سجل قمر الاستقصاء النووي الصناعي «فيلا» (Vela) ومضات مماثلة بلغ عددها ٣١ في الماضي تبين في ما بعد انها صادرة كلها عن انفجارات نووية. وقد حدث معظمها في مواقع تجارب نووية صينية، أو في جنوبي المحيط الهادىء، موقع تجارب الفرنسيين. توقع عدد ضئيل من خبراء منع انتشار الاسلحة النووية في ادارة كارتر بألا يكون هذا الوميض سوى الاختبار النووي الذي ارادت اسرائيل وجنوب افريقيا اجراءه في الماضي وتم تأجيله بسبب الضغوطات قبل عامين. كان هؤلاء الخبراء محقين.

فقد افاد مسؤولون حكوميون اسرائيليون سابقون بأن انفجار السبت هو عبارة عن شحنة نووية صغيرة معدة لتستخدمها قوات الدفاع الاسرائيلية، وافادت المصادر الاسرائيلية نفسها بأن هذا الاختبار هو الثالث من نوعه في المحيط الهندي، وقد تم ارسال زوارق حربية اسرائيلية على متنها خبراء نوويون اسرائيليون الى مكان الاختبار قبل الانفجار للمراقبة، بمواكبة بحرية جنوب افريقية «كنا نظن أن الطقس العاصف والغيوم ستحجب الرؤية عن «فيلا»، الاان الوميض كان اقوى من أن يُحجَب».

كان القمر «فيلا» مبرمجاً لنقل ما يشاهده رقمياً الى المقر العام لقيادة مركز سلاح الجو

الامريكي للتطبيقات الفنية في قاعدة باتريك التابعة لسلاح الجو في كاب كانافيرال في فلوريدا. كان توقيت الانفجار على الساحل الشرقي للولايات المتحدة، مساء الجمعة ٢١ ايلول. ما أن تم التثبت من صحة المعلومات حتى أحيلت عبر وكالة الاستخبارات التابعة لوزارة الدفاع، الى المركز الوطني للقيادة العسكرية في البنتاغون، ومن هنا تم تعميمه على كبار القادة العسكريين والمدنيين. ويعتقد ان الانفجار حصل امام شواطىء جزيرة برنس ادمون التي تقع ٢٠٠ كلم جنوبي شرقي رأس الرجاء الصالح في جنوب افريقيا، عند منتصف المسافة التي تفصله عن المحيط المتجمد الجنوبي. وسرعان ما علم الرئيس كارتر ومستشاره لشؤون الامن القومي زبيغنيو بريزنسكي صبيحة اليوم التالي من مصادر الـ«سي. آي. اي» ووكالة الاستخبارات لوزارة الدفاع.

ابلغ جيرالد اوبلنغر مساعد بريزينسكي للمسائل الدولية لحضور اجتماع طارىء في قاعة الازمات في البيت الأبيض. كان اوبلنغر قد عمل فترة في لجنة التنظيم النووية قبل الالتحاق بفريق بريزنسكي، وكان على بينة من برنامج «فيلا» ويعلم أن مشاهداته للتجارب النووية الصينية والفرنسية السابقة كانت دقيقة للغاية، في الاجتماع افادت مصادر «الوكالتين» بأن هذا الوميض ناتج بنسبة: ٩٠٪ عن انفجار نووي.

وقال سبورجون م. كيني نائب مدير وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح وخبير رفيع المستوى في المسائل العلمية في عهد ايزنهاور «كنا كلنا مذهولين أمام هذا الانفجار، فحتى لو علمنا انه مجرد اختبار، الا اننا لم نعلم من قام به».

طرد كيني فكرة انشاء لجنة للتأكد من صحة المعلومات، نظراً للتبعات الخطيرة التي قد تترتب عنها.

كان بين المجتمعين فرانك برس المستشار الرئاسي للشؤون العلمية، والخبير في الزلازل الذي عمل لسنوات طوال على الاستقصاء حول مسائل نووية سرية. كان يعلم عن «فيلا» أفضل من كل الحاضرين، وأن بعض الاقمار الصناعية اصبحت قديمة للغاية (إذ أطلق بعضها في اوائل الستينات) وكانت خاضعة لتحديث وتحليل في مختبرات لوس الاموس العلمية. لذلك كان هناك خوف كبير من بعض المعلومات الخاطئة التي قد تصدر عن اقمار صناعية كهذه. مما جعل تشكيل لجنة للتحقق من مدى صحة المعلومات خطوة طبيعية تتيح للمسؤولين بعض الوقت لدرس الخطوات المقبلة الواجب اتخاذها، كما تضفي طابعاً شرعياً على اي تأخير في الرد أو التحرك.

كان كبار المسؤولين في ادارة كارتر يعلمون ان افشاء أية معلومات صادرة عن «فيلا» حول الاختبار المشترك الذي قامت به اسرائيل وجنوب افريقيا، قد يؤدي الى نشوء معضلة

كارتر بغنى عنها خاصة وهو على ابواب المعركة الرئاسية للعام ١٩٨٠ فقد حمل كارتر رواية منع انتشار الاسلحة النووية طوال فترة رئاسته. فإذا لم يكن صارماً مع دولتين تحدتا سياسته هذه، نُعت بأنه يتبع سياسة تقوم على الرياء والخبث. وفي حال سعى الى فرض عقوبات توجب عليه دفع فاتورة سياسية باهظة الثمن. كانت اوساط الخارجية الامريكية فعلا في ذلك الوقت في حيرة من أمرها.

قال مسؤول حومي: «كنا نحن في اصعب مرحلة، فقد نحن على وشك رفع اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) على مجلس الشيوخ للتصديق عليها، واذ نفاجأ بانفجار نووي ينتهك ما ورد في اتفاقية حظر التجارب النووية الموقعة في العام ١٩٦٣، والانكى من كل ذلك هو اننا لم نكن عاجزين عن اثبات حصوله وعن القاء المسؤولية على أي كان، لاشك أن ما شاهده القمر لا يمكن إلا أن يكون انفجاراً نووياً. الا انه شكل مشكلة سياسية. كان عدد كبير من الاشخاص الذين علموا بأمره يودون تغطيته بستار كثيف من السرية والتكتم».

كانت السياسة الامريكية في ايران في وضع حرج عندما طلب الشاه المنازع ـ الذي شرب كارتر نخب قوة نظامه قبل عامين ـ قبوله في الولايات المتحدة للمعالجة*.

وكان الامريكيون قد وقعوا ضحية خطأ استخباراتي رهيب قبل اسابيع قليلة إذ ورد في تقرير استخباراتي ان لواءً سوفييتاً دخل كوبا، مما يمثل تحدياً لادارة كارتر شبيه بتحدي ادخال الصواريخ السوفياتية في عهد كينيدي في العام ١٩٦٢. تسرب هذا الخبر، مما حمل كارتر على اعتماد موقف شعبي متشدد وطلب من السوفيات سحب قواتهم. الا ان النصر لم يكتب لهذه الأزمة كما كانت الحال مع ازمة الصواريخ، اذ تبين ان التقرير الاستخباراتي الاساسي كان بكل بساطة، خاطئاً. فعدد من الجنود السوفيات موجود في كوبا منذ الستينات اضافة الى الخزي الذي لحق به من جراء هذا الخطأ الفادح، كان على كارتر مواجهة الجمهوريين في مجلس الشيوخ لحملهم على التصديق على معاهدة سالت ـ٢ في حزيران

---

*تم قبول استقبال الشاه للمعالجة في الولايات المتحدة في ٢٢ تشرين الأول مما أثار موجة احتجاج جديدة معادية للولايات المتحدة في طهران والى اقتحام السفارة الامريكية، في ٤ تشرين الثاني مما شكل بداية كابوس جيمي كارتر بشأن الرهائن الامريكيين. وافاد مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا نيكولاس فيليوتس، بأن الشاه كشف خلال المناقشات الحامية التي سبقت وصوله، اجراءه مفاوضات مع الاسرائيليين لشراء صواريخ بعيدة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية، الا انه قال «طلب مني الاسرائيليون عدم البوح امامكم بهذا المطلب».

١٩٧٩. كان من المقرر ان تزيد هذه الاتفاقية، الى جانب جانب النجاح الذي حققه مؤتمر كامب ديفيد من فرص فوزه في الحملة الانتخابية الرئاسية المقبلة.

هددت هذه القنبلة النووية الاسرائيلية بتفجير كل الجهود التي يبذلها كارتر لاعادة انتخابه، فاصبح لزاماً مرة اخرى ان يتجاهل ما يجب ان يعرفه طوال ٣٠ عاماً والادارة الاميركية تتمرس على النظر الى الناحية الاخرى عندما يتعلق الامر بالبرنامج النووي الاسرائيلي. فراح المسؤولون الامريكيون يبحثون عن كل المخارج الممكنة لعدم تسمية هذا الاختبار النووي الاسرائيلي ـ الجنوب افريقي اختباراً.

شارع خبر الاختبار في الاوساط الحكومية الاسرائيلية، ويتذكر آري بن منامش انه وجد خبراً عن الاختبار على مكتبة في وزارة الدفاع صباح اليوم التالي كان من الواضح ان الاختبار جاء وليد المحادثات التي اجراها بيريز مع فورستر والتي لم تعلم الحكومة الاسرائيلية عنها الشيء الكثير. ومن الواضح ايضاً ان بيريز لم يكن بوارد اطلاع بيغن على ما دار فيها. ففضل بيغن سلوك الطريق الاقصر، فأرسل وزير دفاعه عازار وايزمان المعين حديثاً الى جنوب افريقيا.

وصف بن منامش مهمة وايزمان بانها «فقط للوقوف على حقيقة الامر». عندما عاد وايزمان من جنوب افريقيا قال لبيغن «لقد وعدناهم ببيعهم رؤوساً نووية». فوافق بيغن.

وأفاد أحد الاسرائيليين الذين لديهم قدرة على الوصول الى كل المعلومات في جنوب افريقيا، ان وايزمان وقع قبل اختبار العام ١٩٧٩ اتفاقاً مع بريتوريا ببيعها تكنولوجيا ومعدات لصناعة قذائف ذات شحنات نووية صغيرة، من عيار ١٧٥ و٢٠٣ ملم. وقد أدى طلب وايزمان هذا الى نشوب خلاف داخلي حاد مع المسؤولين النوويين الذين عارضوا بيع جنوب افريقيا تكنولوجيا نووية لانها كانت «اغلى ما عندنا» حسب تعبيرهم. وفي نهاية المطاف وقع اختيار برس على جاك ب. روينا وهو استاذ في الهندسة الكهربائية، في المعهد التكنولوجي في ماساتشوسيتس، وكلفه برئاسة اللجنة للتحقق من مدى صحة الانفجار، لمعرفة ما اذا كانت «افضل البضائع الاسرائيلية»، قد وصلت الى جنوبي المحيط الهندي. كان انتقاء روينا افضل غطاء للحفاظ على سرية المهمة، فهو مستشار سابق للبنتاغون للشؤون العلمية والدفاعية وكان مصدر ثقة بالنسبة الى عدد من المواضيع العلمية الحساسة للاستخبارات الاميركية وخدم في مطلع الستينات في «وكالة مشروع الابحاث المتطور» وفي وكالة الابحاث التابعة للبنتاغون التي الحقت في ما بعد بمعهد التحليل الدفاعي الذي يضم نخبة المفكرين في هذا المجال، كان روينا رجلاً كتوماً يعمل ما يطلب منه من دون التحدث الى الصحافيين، خاصة بالنظر الى السرية التي تطلبها منه مهمته هذه.

مضت اسابيع عدة والسر لايزال ضمن جدران البيت الابيض. وتمكن برس وريونا من تشكيل لجنة من ثمانية علماء لا يُشك بنزاهتهم. وقد ضمت الى جانب لويس الفاريز، المساعد الرئيسي لروينا، من قسم الفيزياء في جامعة كاليفورنيا وحائز جائزة نوبل، فولفغانغ بانوفسكي، من جامعة ستانفورد، وريتشارد غارويت من مركز ابحاث توماس واتسون التابع لـ«آي. بي. ام».

وجدكيني وبرس عمل اللجنة للقيام بتحقيق دقيق لمعرفة ما اذا كانت مشاهدة «فيلا» انذاراً خاطئاً. كما طلب من لجنة روينا معرفة ما اذا كان الوميضان ناتجين عن مصادفة ظاهرتين طبيعيتين او اكثر. ثم زودت اللجنة بكل المعلومات العلمية حول «فيلا» من دون اية معطيات سياسية اضافية. كانت المهمة فنية علمية وحسب.

بقي سر «فيلا» طي الكتمان اكثر من شهر الى ان اخبر صديق قديم لجون سكالي مراسل تلفزيوني لشبكة «اي. بي. سي» ان اجهزة الانذار الامريكية فشلت في رصد هجوم نووي سوفياتي مزيف على الولايات المتحدة. كان هذا الامر بمثابة حادث مخز لسكالي الذي كان سفير بلاده في الامم المتحدة في عهد نكسون. فأخبر صديقاً في البنتاغون عن الحادث. ولم تمض ساعات قليلة حتى استدعي الى مكتب مسؤول في وزارة الدفاع اخبره بكل شيء. فنشر القصة في ٢٥ تشرين الاول اي بعد اكثر من شهر وهو وقت كـاف للادارة لاعداد روايتها. على الفور قال الناطقون الرسميون باسم البيت الابيض للصحافيين انه ما من تأكيد رسمي لاجراء اختبار. كما نفت جنوب افريقيا اية علاقة لها بشكل قاطع بالانفجار وكتبت صحيفة «ذي نيويورك تايمز» «امام نفي من جنوب افريقيا لقيامها بأي نشاط نووي مماثل، وبسبب عدم وجود اي اثر اضافي غير ذاك الذي صدر عن القمر الصناعي، تمكنت الحكومة الامريكية من تجنب مواجهة كبيرة حول ما قالت انه قد يكون ناتجاً من تفجير دولة ما قنبلة نووية في منطقة تبلغ مساحتها نحو «٧٢٠٠ كلم٢..» كما صرح فانس للصحافة انه بعد ساعات قليلة على حصول الانفجار ناقش الامر مع بريزينسكي ووزير الدفاع.

لكن ما لم يعلمه الصحافيون بالطبع هو ان مسؤولاً اسرائيلياً رفيع المستوى طرق مرتين باب هارولد براون في مكتب التحقيقات الحقيقية لمناقشة استهداف امريكي - اسرائيلي استراتيجي للاتحاد السوفياتي. هل اطلع براون، سايروس فانس، او الرئيس او مستشاره لشؤون الامن القومي على الامر؟ هل راجع أحد في الحكومة الاميركية ملفات الاستخبارات عن الاختبار الذي كان مقرراً اجراؤه في كالاهاري في العام ١٩٧٣؟ هل تساءل احد مسؤولي البيت الابيض لماذا تعقبت وكالة الامن القومي اسطولاً صغيراً من السفن

الحربية الاسرائيلية والجنوب افريقية الى موقع يبعد ٢٤٠٠ كلم عن سواحل جنوب افريقيا.*

واخيراً هل لاحظ احد ما قاله رئيس الوزراء بيك و. بوتا في ٢٥ ايلول ١٩٧٩ أي بعد ثلاثة ايام من الاختبار ـ ثلاثة ايام لم تصدر خلالها اية ردة فعل دولية؟ فاستناداً الى صحيفة «راند دايلي مايل» قال بوتا قبل مؤتمر للحزب الوطني الحاكم ان بحوزة جنوب افريقيا ما يكفي من الاسلحة لردع اي عمل ارهابي ـ مشيراً بذلك الى قادة «المؤتمر الوطني الافريقي» الذي يتزعم الحركة المناهضة للفصل العنصري ونقلت الصحيفة عن بوتا قوله «اذا كان هناك اشخاص يفكرون بالقيام بعمل ما، فاقترح عليهم التفكير مرتين قبل القيام بذلك لأننا نملك اسلحة لا يعلمون بها».

أمضت لجنة روينا أشهراً عدة في الواقع تبحث في ثغرات القمر الاصطناعي وتطرح اسئلة جدية حول مسألة «الانذار الكاذب»، وحول مصداقية المعلومات التي ينقلها نظام «فيلا»، تولد الانفجارات النووية مرتين ووميضين يفصل بينهما ٣/١ من الثانية: الوميض الاول هو الانفجار بحد ذاته، والوميض الثاني هو كرة النار التي تنتج عن الانفجار. ويُتَرجم هذان الوميضان بشكل حدبتين كبيرتين على رسم بياني لنظام «فيلا» حارت اللجنة في امرها بسبب الشذوذ الموجود في الحدبتين اللتين رسمهما القمر الصناعي «فيلا» ليل ٢٢ ايلول وخلصت الى القول ان في نظام المشاهدة الداخلي للقمر «فيلا» ما يكفي من عدم الدقة لاثارة شكوك جدية حول اما اذا صدرت الاشارة عن انفجار نووي او عن اية مصادر ضوء اخرى في محيط القمر الصناعي». كما لم تعثر اللجنة على اية اشارات اخرى ترافق الانفجار النووي كاشارات الزلازل، والموجات الصوتية، والاختلالات في الايونات الموجودة في الجو، فضلاً عن النبضات المغناطيسية والكهرمغناطيسية التي وردت في تقارير سابقة لـ«فيلا». كما لم يُعثر على غبار نووي متساقط أو على اية نوع من الحطام. كانت النتيجة معروفة نظراً لعدم وجود دليل دافع، فالعوامل الاخرى المفروض تواجدها غير موجودة بشكل غير عادي.

ورد في تقرير اللجنة في تموز ١٩٨٠ «أن الوميض قد لا يكون ناتجاً بالضرورة عن انفجار نووي، مع انه لا يمكننا استبعاد هذا الامر. وهو قد يكون ناتجاً عن احداث

---

*يتذكر فكتور غيلينسكي الذي كان لايزال في لجنة التنظيم النووي، انه سأل في اجتماع رسمي عما اذا كانت هناك سفن في المحيط الهندي فأجيب بالنفي، الا انه علم في اليوم التالي عن وجود سفن بالفعل، لذلك فهو لم يُفاجأ عندما خلصت لجنة روينا الى النتيجة بأنه ربما لم يجر اختبار نووي «كل مرجع بيروقراطي اتخذ القرار الذي يناسبه».

محمولة، او ربما عن ارتطام نيزك صغير بالقمر الصناعي نفسه». اثارت النتيحة التي خلصت اليها اللجنة حفيظة العلماء والمحترفين النوويين في لوس الاموس الذين صمموا نظام «فيلا». وعدد كبير منهم كان عضواً في هيئة الاستخبارات النووية وهي اعلى فريق للاستخبارات النووية في الولايات المتحدة. اجرت الهيئة تحقيقها الخاص على «فيلا»، الا ان البيت الابيض طلب منها عدم مناقشة التقرير علناً، لضرورات امنية.

تأكد نتيجة التحقيق الذي قامت به الهيئة ان انفجار نووياً صغير الشحنة قد حصل فعلا في ٢٢ ايلول، وقال هارولد م. أغنو مدير مختبرات لوس الاموس من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٩ اذا كنت ترى بطة، فهي بطة لا محالة. الا ان هذا الجواب لا يروق لكارتر، لم تكن المسألة بالنسبة الى اغنو هل حدث انفجار نووي ام لا بقدر ما كانت «من اجرى الاختبار النووي» ويعتمد لويس هـ. روديس الذي لعب دوراً كبيراً في تطوير القدرة النووية الاميركية بعد الحرب العالمية الثانية ان الانفجار الاسرائيلي ـ الجنوب افريقي أُجري على جزيرة صغيرة في ارخبيل جنوبي المحيط الهندي، كان من الواضح ان البيت الابيض عمل كل ما بوسعه لاخفاء الوقائع، لا بل للتلاعب بالوقائع، كان الجميع مقتنعاً في نيومكسيكو ان الانفجار هو عبارة عن اختبار نووي».

اشرف على هذا التحقق السري الذي قامت به هيئة الاستخبارات النووية دونالد م. كير الذي خدم في ادارة كارتر كمدير بالوكالة للبرامج الدفاعية في وزارة الطاقة وهو المسؤول عن القنابل النووية الامريكية، وقال «نحن لسنا ممن يدلي بمعلوماته لعامة الشعب، فنحن من داخل الادارة لا شك في أن الانفجار ناتج عن القنبلة، واعتقد انه تم تسييس النتائج التي وصلت اليها لجنة روينا بهدف تفسير مختلف لما حدث».

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هولماذاوضع اعضاء لجنة روينا، وكلهم يتحلّون بالنزاهة، انفسهم في وضع يمكن غيرهم ان يحد من المعلومات التي عليهم تقييمها؟ أُكد لجميع اعضاء اللجنة انه سيسمح لهم بالاطلاع على كل ما يتعلق بنظام فيلا، ولكن مع ذلك فلم يتم اطلاعهم على اكتشاف مهم، روينا نفسه لا علم له، على عكس البيت الابيض.

كان روينا مديراً لبرنامج الدراسات الدفاعية للحد من التسلح التابع للمعهد التكنولوجي في ماساتشوستيس، واشترك بوضعه هذه في اواخر ١٩٧٩ في اعداد تقرير فيدرالي موّله المعهد لتقييم توافر المكونات الاساسية لجمع صواريخ بالستية قصيرة المدى في الخارج ومقارنتها بالمكونات التي تنتجها الولايات المتحدة. كان احد معاوني روينا في اعداد التقرير خريج جامعي اسرائيلي. بعيد انتشار خبر انضمام روينا الى لجنة «فيلا» في

المعهد بدأ الشاب الاسرائيلي الذي قال انه ساهم في وضع نظام اسرائيلي لاطلاق الصواريخ النووية، بدأ يحكي لروينا عن القدرة النووية الاسرائيلية. «شعرت انه يعرف كثيراً عن الموضوع. كان يعرف كل شيء عن الصواريخ، وانظمة التوجه وكأن ذلك هو عمله العادي».

كتب روينا تقريراً الى سبورجن كيني في «وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح»، كان الشاب الاسرائيلي يقول «إن وميض ٢٢ أيلول هو محاولة اسرائيلية ـ جنوب افريقية مشتركة لتفجير نووي».

أمام هذه المعلومات الاستخباراتية، الحامية والتي تحمل في طياتها بذور أزمة كبيرة، آثر كيني البقاء على وفائه لكارتر وصرف النظر عن التقرير، الا ان هذا التقرير لم يبلغ الى الاستخبارات الاميركية أو الى لجنة روينا، بل بقي دفين ادراج البيروقراطية.

وافق عدد قليل من المسؤولين الحكوميين حول منع انتشار الاسلحة النووية على موقف كيني وبرس في محاولتهما لفلفة التبعات المترتبة عن الاختبار الاسرائيلي ـ الجنوب افريقي، وقال احدهم «اعتقد ان النتيجة التي خلصت اليها لجنة روينا شكلت المخرج الصحيح في ذلك الوقت. فهذا بامكانك عمله في معالجة القضايا التي قد تتشعب عنه، الفصل العنصري، كامب ديفيد اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية، حقوق الانسان، معالجة الامر مع الهنود (حول عدم انتشار الاسلحة النووية)، ايقاف المعالجة النووية في كل انحاء العالم».

الا ان العمل الذي انجزته الاستخبارات الاميركية حول الاختبار كان افضل بكثير، اذ اصرت الـ«سي. آي. اي» في القول داخل اوساطها ان انفجاراً وقع لكنها لم تتطرق بشكل اساسي الى البرنامج النووي الاسرائيلي. وفي العام ١٩٨٠ اصدرت «الوكالة» تقديراً وطنياً خاصاً للاستخبارات افادت فيه أن اسرائيل انتجت ما يتراوح بين ٢٠و ٨٠ رأساً نووياً، وانها زادت من قدرة مفاعلها النووي على الانتاج ومن قدرة المفاعل على التبريد وهي اشارات واضحة على انتاج كمية اكبر من البلوتونيوم للاستخدام العسكري. ما من شك ان اسرائيل انهت بناء مصنع للمعالجة الكيميائية، لكن لم يعلم بعد كيف واين. ولكن مع ذلك قللت الـ«سي. آي. اي» من شأن الرؤوس النووية الاسرائيلية وتقدم عملياتها النووية وقد تمكن القمر الصناعي Kh–11 بصورة مذهلة من التقاط الصور لمخزن لصواريخ نووية اسرائيلية أُحصي داخلها ما لايقل عن عشرة رؤوس نووية وقال احد المسؤولين «لم تأت هذه الصور بجديد سوى أنها المرة الاولى التي نشاهد فيها رأسا نوويا اسرائيلياً لقد ثبتت الصور صحة معلوماتنا».

وكان نائب مساعد وزير الخارجيةجوزيف س. ني، ابرز مستشاري كارتر حول مسائل انتشار الاسلحة النووية، هـو الذي امـر الـ«سي. آي. اي» العام ١٩٨٠ بـوضع هـذه التقديرات. واقر ني بأن معالجة قضية القنبلة الاسرائيلية لم تشكل اولوية بالنسبة الى كارتر.

«إن لم يكن بالمستطاع عمل الكثير فالامر ليس مجرد خطوة احتجاج دبلوماسية وحسب، المسألة هل باستطاعتك اثارة ضجة حول هذا الموضوع؟؟؟.

والجواب: كلا.

٢١ ـ جاسوس اسرائيل النووي

يُعتبر جوناثان جاي بولارد بالنسبة الى كثيرين اليهودي الاميركي الذي تجسس لصالح اسرائيل انطلاقاً من شعوره بأن الوثائق التي كان يطلع عليها والمعلومات التي يعرفها قد تساعد اسرائيل في حربها ضد الارهاب. تم توقيفه في تشرين الثاني ١٩٨٢ بعد مرور ١٤ شهراً فقط على نقله معلومات. اعتذرت اسرائيل لتجسسها على الولايات المتحدة واعترفت بأن تجنيد بولارد للعمل لحسابها كان خطأً فادحاً، يمضي الآن بولارد حكماً بالسجن المؤبّد بتهمة التجسس.

بدأ بولارد عمله كموظف مدني في استخبارات البحرية الاميركية العام ١٩٧٩. وعرض تقديم معلوماته لقاء المال لاسرائيل، في مطلع ١٩٨٠. لكن لم يتم استيعابه إلا في خريف ١٩٨١، كان يعمل في ذلك الوقت كاخصائي في الاستخبارات في مكتب البحرية لاستخبارات العمليات الميدانية. ومن بين ما طُلب من بولارد بين العامين ١٩٨٤ و ١٩٨٥ كان جمع المعلومات الاميركية عن الاستهداف الاسرائيلي النووي لحقول النفط والمنشآت العسكرية السوفياتية جنوبي روسيا، وقد أخفي الاسرائيليون هذا الأمر عن محققي وزارة العدل الاميركية.

أصرّ بولارد طوال فترة التحقيق على أنه لم يبدأ نشاطه التجسسي إلا في تموز ١٩٨٤ بعد لقائه الجنرال أفييم سيلا من سلاح الجو الاسرائيلي الذي شارك في قصف مفاعل تموز العراقي عام ١٩٨١. وفي الواقع كان سيلا خبيراً في قصف المراكز النووية واستهدافها،

وقد كُلف هو بالتعامل مع بولارد. واشتملت المعلومات التي قدمها بولارد معلومات استخباراتية اميركية بالغة السرية عن الاهداف السوفياتية المتمثلة بالمراكز النووية العسكرية فضلاً عن معلومات حول وسائل حماية هذه المنشآت عن طريق تمويهها أو تعزيز سماكة جدرانها. وزودهم ايضاً بولارد بمعلومات اميركية عن وسائط الدفاع السوفياتية وخاصة أنظمة صواريخ جو- أرض من نوع سام ـ ٥ المخيفة التي أثبتت فعاليتها ضد القاذفات الاميركية من نوع ب ـ ٥٢ في حرب فيتنام. وسلّمهم تقرير الاستخبارات الاميركية السنوي حول أنظمة الصواريخ الاستراتيجية السوفياتية المعروف برمز II-38 الذي يعتبر أحد أكثر الوثائق الحكومية الاميركية حساسية نظراً لما يحويه من صور للأقمار الصناعية والاتصالات التي تم اعتراضها، ومعلومات التُقطت بواسطة الرادارات فضلاً عن تقارير العملاء. كما زوّد الاسرائيليين برموز اتصالات الدبلوماسيين الاميركيين، مما مكّن الاستخبارات الاسرائيلية من تعقّب كل الرسائل والبرقيات الموجهة اليّ والصادرة عن مكتب السفير الاميركي صموئيل لويس الذي عُيّن في اسرائيل في ١٩٧٧. ويقدّر المحققون الفيدراليون أن بولارد قدّم الى اسرائيل نحو ١٨٠٠ وثيقة يبلغ عدد صفحاتها حوالى ٥٠٠ الف صفحة، قبل اعتقاله.

علم المسؤولون الاسرائيليون على أرفع المستويات بمن فيهم اسحق شامير وشيمون بيريز واسحق رابين بأن لديهم مصدر معلومات عالي المستوى في الولايات المتحدة، حتى أن مسؤولي الاستخبارات الاسرائيليين قدموا بعض هذه التقارير بعد ازالة بعض الاجزاء منها، إلى السوفيات كدليل على حسن نية اسرائيل بناءً على تعليمات من اسحق شامير الداعي منذ زمن بعيد الى اقامة علاقات اسرائيلية ـ سوفياتية أوثق. وقد أخفت الحكومة الاسرائيلية هذا الأمر حتى بعد أن اعتقل بولارد بوقت.

بدأت قصة بولارد في الواقع، مع الاجتماع الاميركي ـ الاسرائيلي الذي جرى في البيت الأبيض على عهد ريغان في أيلول ١٩٨١، بعد عدة أشهر على الغارة الاسرائيلية على المفاعل العراقي، مع رئيس الوزراء بيغن ووزير دفاعه ارييل شارون الذي عُيّن حديثاً، للبحث في التعاون الاستراتيجي بين البلدين. وتصبح اسرائيل بموجب هذا التعاون شريكة الولايات المتحدة العسكرية ـ لا بل ذراعها العسكرية ـ في الشرق الأوسط والخليج العربي، ومخزناً لمعدّات القوات الاميركية وذخائرها. عقد الاجتماع الذي كان ينتظره الاسرائيليون بفارغ الصبر في قاعة الحكومة الاميركية بحضور الرئيس ريغان وأبرز مستشاريه ومن بينهم وزير الدفاع كاسبار واينبرغر، ووزير الخارجية الكسندر هيغ، ومستشاره لشؤون الامن القومي ريتشارد ألن، وصموئيل لويس بصفته السفير الاميركي في اسرائيل، الذي قال «بدأ بيغن بقوله «سيدي الرئيس يواجه بلدانا الخطر السوفياتي ولذلك فمن مصلحتنا اقامة

تحالف رسمي. فوافق ريغان، وتابع بيغن قوله، سوف ادع شارون يعبّر لنا عن وجهة نظره لكيفية ترجمة هذا التحالف عملياً. «فابتدأ شارون يصف طوال نصف ساعة تصوره لهذا التحالف. لكن حتى الكسندر هيغ (وهو من أبرز داعمي اسرائيل) امتقع لونِه لما كان يطرحه شارون. امتقع لون جميع اعضاء الادارة الاميركية ما عدا واينبرغر الذي بدا أنه سينفجر بين لحظة وأخرى من شدة احتقان الدم في رأسه».

وتقضي خطة شارون باستخدام مشترك للقواعد البحرية والجوية، وتشاطر المعلومات ومن بينها معلومات القمر الاصطناعي KH-11 الذي لم تفهم كل الادارات الاميركية السابقة حاجة اسرائيل الى معلوماته عن الاتحاد السوفياتي لاستهدافه نووياً.

وتابع لويس قال «بعد أن انهى شارون عرضه، قال بيغن لِمَ لا ندع وزيري دفاعنا للعمل على هذا الأمر». عندئذٍ خُيِّل اليّ أنه سيُغمى على واينبرغر.

إلا أنه لن تكون هناك قواعد مشتركة اميركية ـ اسرائيلية في الشرق الاوسط، كما لن يصل الاسرائيليون الى معلومات الاقمار الصناعية الاميركية. وقيل لشارون ايضاً انه لن يُسمح لاسرائيل ببناء محطة لاستقبال صور الـ KH-11.

لم يكن شارون مستعداً لازالة أي جزء من خطته المتكاملة، بينما كان رئيس الوزراء يعمل جاهداً للوصول الى تحالف مع الاميركيين خاصة بعد سنوات ادارة كارتر. لذلك أجبر شارون على القبول بالتعديلات الاميركية. كانت هناك سمكة أكبر للاصطياد.

إلا أن شارون سيسعى الى تحقيق اهدافه الاستراتيجية من دون مساعدة واشنطن. إذ سيقحم اسرائيل، بمساندة بيغن، في اجتياح لبنان في محاولة للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية مستخدماً بذلك الآلة العسكرية الاسرائيلية لتغيير الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط. وسوف تخوض اسرائيل حرباً ستصل بها حتى أبواب بيروت، حسب خطة اعدها شارون، وتلعب دور قوة مضادة للسوريين بينما يقوم حلفاؤها المسيحيون اللبنانيون، «الكتائب»، بتنظيف المدينة من أتباع منظمة التحرير، إلا أن «الكتائب» لم يتحركوا فاستدعي سلاح الجو الاسرائيلي لقصف بيروت. وعوض النصر جنت اسرائيل طريقاً مسدودة. وقتل ٥٠٠ من جنودها مقابل عشرات آلاف الفلسطينيين واللبنانيين، بعضهم قضى في مذابح بشعة في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين.

وقبل تنفيذ خطته كان شارون بحاجة الى وضع يده على أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية وعلى قدرتها النووية، فعيّن الموالين له في المناصب الاستراتيجية. وكان أول «القدامى» في الخروج بنيامين بلومبرغ الذي شغل طوال فترة الخمسينات منصب رئيس

مكتب العمليات الخاصة الذي عرف في مطلع الثمانينات باسم «لاكام». حل محله صديق قديم لشارون كان مساعد بيغن لمكافحة الارهاب هو رافائيل ايتان. وقد شارك «رافي التنن»* كما كان يُلقب في اسرائيل، في العام ١٩٩٠ بخطف أدولف آيخمان في بوينس ايرس، كما شارك في عمليات عدة في العالم العربي. اضطر الى الاستقالة من الموساد، وشعر بالمرارة لعدم تعاون أجهزة الامن الاسرائيلية مع مكتبه لمكافحة الارهاب.

لم يخفِ قط شارون برنامجه السياسي منذ أن ترك الجيش في العام ١٩٧٣؛ فهو يحلم بإطاحة الملك حسين وتحويل الاردن الى وطن بديل للفلسطينيين يتوجهون ـ أو يُساقون ـ إليه. بعد أسابيع على عودته من رحلته الى واشنطن في خريف ١٩٨١، استدعى شارون كبار ضباطه وأبلغهم خطته باجتياح لبنان. وتحدث استناداً الى أحد الضباط الاسرائيليين الذين حضروا ذلك الاجتماع عن «يد اسرائيل الطويلة وبنيّته في تدمير منظمة التحرير وقلب انظمة في العالم العربي، وعن الحاجة الى تغيير بنية الاستخبارات الاسرائيلية». لكن الملفت في شارون في ذلك الوقت أنه رجع معادياً للاميركيين بشكل لم نلحظه من قبل. اعطانا شعور بأن واشنطن تعاملنا وكأننا حاملة طائرات أو قاعدة عائمة، وأضاف شارون «نحن أكثر من حاملة طائرات، انهم لا يفهمون ما نعنيه حقاً. إننا أهم بكثير مما يعتقدون. يمكننا أن نأخذ الشرق الأوسط معنا في أي وقت نذهب». ثم هددنا شارون بإحالة كل من يتكلم أي شيء عن الاجتماع، إلى المحاكمة العسكرية».

رأى شارون في خطاب القاه نيابة عنه اهارون ياريف في محاضرة في معهد الدراسات الاستراتيجية في تل أبيب في ١٥ كانون الأول، أن الولايات المتحدة مسؤولة بطريقة غير مباشرة عن تعاظم التهديد السوفياتي للشرق الأوسط، بسبب الجمود الذي تميّز به موقفها في السبعينات مما أعطى الاتحاد السوفياتي حرية في التحرك... وتشكل هذه القدرة المتزايدة على المناورة للاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط وافريقيا تهديداً للاستقرار في المنطقة وللمصالح الحيوية للعالم الحر. وأود أن أرد على أن التهديد الذي يواجهه العالم الحر في الثمانينات سيبقى كامناً في موقف الجمود الذي اتبّعته سياسات الدول الغربية في مواجهة التوسع السوفياتي في العقدين المنصرمين.

لذلك دعا شارون الى توسيع مصالح الامن القومي الاسرائيلية «لتشمل دولاً وراء الشرق الاوسط والبحر الاحمر مثل تركيا وايران وباكستان، ومناطق كالخليج العربي وافريقيا الشمالية والوسطى».

*اطلق على رافائيل ايتان لقب «رافي التنن» لعادته في عدم تغيير جواربه خلال حرب ١٩٤٨، عند قيام دولة اسرائيل.

كان وزير الدفاع الجديد يقول ان الامن القومي لاسرائيل أصبح يعتمد على قدرتها في التأثير على الاحداث في منطقة واسعة تمتد من تركيا شمالاً حتى كينيا جنوباً، ومن موريتانيا غرباً حتى باكستان غرباً.

والسبيل الوحيد لمواجهة التوسع السوفياتي يكمن في زيادة الاعتماد على القدرة النووية الاسرائيلية، وهذا الامر غير وارد إلا بالحصول على صور من KH-11 أو على معلومات استخباراتية اميركية.

وفي الفترة التي كان شارون يعيد فيها رسم التطلعات الاستراتيجية لاسرائيل، تمكنت اوساط الاستخبارات الاميركية من الحصول على معلومات قيّمة للغاية عن البرنامج النووي الاسرائيلي عبر «خرق» استخباراتي قام به احد الاسرائيليين العاملين في ديمونا، على غرار ما سيفعل موردخاي فانونو بعد ذلك بخمس سنوات. إذ قال مسؤول مهم في الاستخبارت الاميركية «لقد تمكن من التقاط صور داخل المنشأة النووية. إنها المرة الأولى التي نلقي فيها نظرة من الداخل. لكننا لاحظنا انه كان في منشأة لتخزين الأسلحة النووية. أظهرت الصور رؤوساً نووية اسرائيلية كل منها على حدة موضوعاً في مقصورات من الرصاص الكثيف، مصفوفة قرب بعضها البعض.

كان الرجال الذين استجوبوا الاسرائيلي خبراء في الأسلحة النووية. وكانوا متأكدين من أن ما رأوه في الصور كان رؤوساً حرارية ـ نووية. «كنا نعلم أنه عندهم اسلحة نووية، لكن قنابل هيدروجينية؟ ما حاجتهم اليها؟ كنا مخطئين طوال الوقت وإلى هذا الحد؟ شحنة من ٢٠ طن قادرة على محو القاهرة». تم إبلاغ البيت الأبيض على الفور.

وقدم الاسرائيلي الفار وثائق تثبت بأن الاسرائيليين قادون على إصابة اهدافهم بدقة عند اطلاق رؤوس نووية. كانت قدرتهم في هذا المجال توازي قدرة الاميركيين والسوفيات.

أثيرت هذه المعلومات الجديدة وكما كانت الحال مع كل المعلومات النووية الاسرائيلية منذ الخمسينات. لم يتم اطلاع خبراء مع انتشار الاسلحة النووية ولا وزارة الخارجية الاميركية، ولا الاستخبارات النووية في ليفرمور، لم يعلم الاميركيون الذين من الواجب اطلاعهم على طبيعة وحجم القدرات النووية الاسرائيلية.

عاش جوناثان بولارد طفولة تعيسة في ساوث بند، في انديانا. وهو ابن استاذ في جامعة نوتردام ، ضرب وشُتم كثيراً لأنه يهودي، وقال لأحد الذين اجروا معه مقابلة ان «نقطة التحوّل» بالنسبة اليه كانت نتيجة حرب الايام الستة عندما كان في الـ ١٣ من العمر.

منذ ذلك الوقت شعر بأهمية أمن اسرائيل بالنسبة اليه. وغالباً ما قال لزملائه في جامعة بوسطن إن لديه جنسية مزدوجة وأنه كولونيل في الجيش الاسرائيلي. دخل مدرسة القانون والدبلوماسية في جامعة تفتس في بوسطن العام ١٩٧٧ لكنه فشل في الحصول على شهادته. حاول دخول الـ «سي. آي. إي». لكنه فشل هنا أيضاً. وفي مطلع ١٩٨١ سعى الى العمل كمحلل في مجال الدفاع مع اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة ـ ايباك (AIPAC)، وهي أقوى لوبي يهودي تأثيراً في الولايات المتحدة، اشتبه مسؤولو الـ «ايباك» بسعيه الدؤوب وراء الحصول على معلومات في غاية السرّية، فتم استبعاده.

عرض بولارد طموحاته في العامين ١٩٨٠ و ١٩٨١ على اسرائيل، إلا أن ما من ضابط استخبارات اسرائيلي يجنّد يهوديًا اميركيًا داعما لاسرائيل بشكل علني عمل في الاستخبارات الاميركية، للعمل لحسابه. كما كان يُعمل بقانون غير مكتوب يمنع استخدام أي يهودي اميركي، سواء أكان موالياً لاسرائيل أم لا.

إلا أن رافائيل ايتان بعد تعيينه رئيساً لجهاز «لاكام» قرر تغيير القواعد المعمول بها. فقد اتفق مع شارون بأن الولايات المتحدة تمنع عن اسرائيل معلومات استخباراتية ضرورية لامنها القومي كالصور التي يلتقطها القمر KH-11. وكانا مقتنعين أن الولايات المتحدة لا تزودهما سوى بنذر يسير من معلومات أشمل وأهم.

استاء آري بن مناش وزملاؤه في قسم العلاقات الخارجية عندما وقع اختيار ايتان على بولارد في تشرين الأول ١٩٨١، كان بولارد في فريق الاستخبارات البحرية الاميركية الذي أتى الى اسرائيل في ذلك الخريف لتنسيق تبادل المعلومات. كانت زيارة روتينية. إلا أن الاسرائيليين خصّوا الاميركيين هذه المرة باستقبال طريف. فقد استقبل كل فرد من الطرف الاسرائيلي فرداً من الفريق الاميركي. و«صدف» أن يقع حظ بولارد في تناول طعام العشاء الى مائدة رافائيل ايتان. لم يضع هذا الاخير الوقت، واخبره انه بحاجة الى وثائق يعلم بوجودها وإلى محلل. اعتبرت الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية انه كان ممكناً لعملية الاستيعاب هذه أن تكون «أحمق عمل يأتيه ايتان في حياته».

في مطلع ١٩٨٢ رُقّي روفين (رودي) يردور الى رتبة لواء ركن وعُيِّن مسؤولاً عن الوحدة ٨٢٠٠ وهي جهاز الاستخبارات الاسرائيلي للاتصالات. كان يردور محللاً مهماً عمل مع نظرائه في وكالة الامن القومي الاميركية، وكان يسافر كل ثلاثة أشهر الى واشنطن لحضور اجتماعات ارتباط مع الاميركيين. كانت رتبة يردور الرسمية نائب رئيس هيئة الأركان للاستخبارات العسكرية في قوات الدفاع الاسرائيلية. وكان رئيسه المباشر المايجور جنرال يهوشع ساغي رئيس «أمان» وهو جهاز الامن العسكري، ونائب شارون. وقد أقيل

من منصبه مثل شارون إثر مجازر صبرا وشاتيلا. كان ساغي مسؤولاً بحكم منصبه كرئيس للاستخبارات العسكرية، أن يُطلع رئيس الوزراء على كل ما يعرفه. إلا أن الجميع كان يعلم ولاء ساغي لشارون، واستعداده لترك شارون يعمل ما يراه مناسباً، وحتى بإطلاع بيغن والحكومة على ما يريد.

في عطلة رأس السنة ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ استدعى ساغي يردود وسلّمه حزمتين من الوثائق وقال له «اطلّع عليها واعطِ رأيك».

تناولت الرزمة الاولى تقارير اميركية سرية عن معلومات حول أنظمة الأسلحة السوفياتية التي بحوزة العرب أما الرزمة الثانية فكانت أقل أهمية، إذ حَوَتْ نسخاً عما تعترضه وكالة الامن القومي يومياً واسبوعياً من برقيات في أنحاء العالم.

دُهش يردور لنوعية المعلومات التي ما كانوا ليحصلوا عليها من الاميركيين ابداً. وسرعان ما شكل فريقاً خاصاً لقراءة هذه الوثائق التي أصبحت تصل بكميات اكبر، وتحليلها.

في شباط علمت اسرائيل بأن الاتحاد السوفياتي قرر تزويد قيادة الدفاع الجوي السوري بثلاثة أفواج من بطاريات سام ـ ٥، وهي الصواريخ السوفياتية البعيدة المدى والمضادة للطائرات الأكثر تطوراً. كان ذلك أول ظهور لهذا النوع من الصواريخ في الشرق الأوسط. وقد بقيت بقيادة السوفيات. وكان هدفها حماية صواريخ إس. إس ـ ٢١ السورية القصيرة المدى والقادرة على بلوغ اسرائيل. كما شكلت تهديداً جدّياً للمقاتلات والقاذفات الاسرائيلية من نوع اف ـ ١٥ و اف ـ ١٦. شكّل ادخال هذه الصواريخ الى المنطقة تصعيداً خطيراً. سارعت اسرائيل الى الاميركيين لطلب معلومات عن أنظمة صواريخ سام ـ ٥ إلا أن المعلومات كانت من الحساسية بحيث لم يعلموا كثيراً عن قدرات الصاروخ الجديد. ولكن لم ينقضِ يومان إلا و«هبطت» المعلومات من حيث لا أحد يدري. فقال يردور لأحد أصدقائه «ليس الصاروخ بالخطورة التي نتصورها» وحول مصدر معلوماته قال «معلومات كهذه لا تأتي عبر قنوات عادية».

وفي منتصف أيار ١٩٨٢، قبل اجتياح لبنان بثلاثة أسابيع وصلت الى مكتب يردور معلومات اميركية لا تقدّر بثمن عن نظام الدفاع الجوي السوري، اشتملت على معلومات استخبارتية اميركية لا عِلم لاسرائيل بها مثل: معلومات مفصلة عن رادارات التفتيش الجانبي، والخرائط الالكترونية، والذبذبة الدقيقة لتشغيل الصواريخ السورية من نوع سام ـ ٦ وسام ـ ٨، وأنظمة صواريخ أرض ـ جو المتطورة من نوع سام ـ ٣. وسوف يلجأ

في ما بعد سلاح الجو الاسرائيلي الى تدابير تشويش الكترونية مضادة لتعطيل عمل الصواريخ وتدمير سلاح الجو السوري وأكثر من ٧٠ قاذفة صواريخ في حرب لبنان.

لكن الامر لم ينتهِ عند هذا الحد. إذ استمر تدفق تقارير وكالة الامن القومي، حتى أن بعضها تحدث عن صاموئيل لويس الذي كان يُعتبَر صديقاً لاسرائيل ولكن معارضاً قوياً لسياسة شارون.

لم يكنّ يردور احتراماً كبيراً لايتان، وكان قلقاً من المدى الذي وصل اليه تجسسه على الولايات المتحدة افضل حليف لاسرائيل، ومقتنعاً أن طموحاً شخصياً يسوقه للاستمرار في عمله هذا لتصفية حسابات مع رئيس الموساد اسحق حوفي، ومدير شين بيت افراهام شالوم. كما كان مقتنعاً بأن ايتان استوعب أكثر من اميركيين. إذ لم يكن يُعقل أن ترد الى ايتان معلومات كهذه في غاية السرية من شخص واحد. وعلم ايتان في التحقيق مع بولارد انه سُمِحَ له بالوصول الى معلومات استخباراتية حساسة رغم ميوله الاسرائيلية القوية المعروفة، وأنه استخدم مكتبه في الاستخبارات البحرية لتصنيف المعلومات السرية تمهيداً لارسالها الى خارج منطقة واشنطن.

بقي بن مناش مقتنعاً مثل يردور باستقاء ايتان معلومات من أكثر من جاسوس اميركي. فالسيل الهائل من المعلومات السرية للغاية التي كانت ترد الى مكتب عمليات «لاكام» التابع لايتان، كان شبيهاً بسيل المعلومات التي بدأت ترد الى اسرائيل في الخمسينات عند انشاء «لاكام». لا بل اطلق اسم على احد مصادر استخبارات لاكام هو «جامبو»، إذ أصبح يرد على كل الوثائق المتعلقة بالأمن. وأعطيت أوامر صارمة بعدم مناقشة اي موضوع يحمل اسم «جامبو» مع أوساط الاستخبارات الاميركية.

إثر مجازر صبرا وشاتيلا بقي ارييل شارون في حكومة بيغن بصفة وزير من دون حقيبة، وحل محله في وزارة الدفاع مهندس في الصناعة الجوية هو موشيه ارينز، لم تشهد السياسة الاسرائيلية تخبطاً اكثر من تلك الفترة، وفي الربيع توفيت زوجة ميناحيم بيغن الذي انتابه شعور عميق بالذنب لانه كان في واشنطن عند وفاتها، فاستقال من منصبه في أيلول ١٩٨٣ ليحل محله احد كبار العاملين في الموساد، والمحافظين في تكتل ليكود هو اسحق شامير. لم يتمكن حزب العمل او تكتل ليكود من الحصول على الاغلبية المطلوبة في انتخابات ١٩٨٤، فتقرر تشكيل حكومة ائتلاف وطني يتناوب فيها شامير وبيريز رئاسة الوزراء نصف المدة. وعندما يكون احدهما في منصب رئيس الوزراء يشغل الثاني منصب وزير الخارجية الى حين انقضاء نصف مدة الحكومة، فيتبادلان المنصبين. أما رابين فاستلم

وزارة الدفاع طوال فترة هذه الحكومة. وأطلق على حكومة بيريز وشامير ورابين تلك اسم «حكومة الترويكا».

خلال هذه المعمعة السياسية في اسرائيل بقي ايتان في منصبه وكذلك أبقى بولارد على سيل معلوماته، واتّبع النظام التالي في استقبال المعلمات: ما أن تصل، حتى يطلع عليها ايتان ويلخصها ويحللها ويقدمها الى رئيس الوزراء ووزير الدفاع من دون مشاركة أحد. كان بيريز ورابين خبيرين في شؤون الاستخبارات وعندما أطلعا على نوعية المعلومات الاستخباراتية الواردة، صور التقطها القمر KH-11، معلومات من داخل سفارات الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية، ومصر، والاردن لا يحق لأحد غير الاميركيين الاطلاع عليها، سألوا عن مصدر المعلومات فقيل لهما أن اسرائيل خرقت الاستخبارات الاميركية. فلم يكثرا من الاسئلة، وحتى موشيه ارينز ارتاب للأمر، ولما سأل أجيب الجواب نفسه.

لدى توقيف بولارد نفت اوساط الحكومة الاسرائيلية أي علم لها بنشاطاته وشكّلت لجنتان حظيتا بموافقة الحكومة والكنيست للتحقيق في القضية، فتبيّن أن الحكومة تجهل كل شيء عن الامر. إلا أن بولارد قال قبل اصدار الحكم عليه بالسجن المؤبّد، ان المتعاملين الاسرائيليين معه في واشنطن أكّدوا له بأن اعتماد اسرائيل على معلومات من «مصدر خاص» قد ذُكِر أمام الحكومة الاسرائيلية، فضلاً عن أن لوائح بحاجات اسرائيل الاستخباراتية كانت تصله تباعاً وبشكل منتظم ورد فيها سلم اولويات بالنسبة الى كل من الأجهزة الامنية الاسرائيلية التي كان رئيس كل منها يوقع تحت سلم أولويات جهازه. كان معظم المعلومات الى اسرائيل عبارة عن صور اقمار اصطناعية والتنصت على اتصالات، وهي المعلومات التي كان يعرف عن المسؤولين الاسرائيليين أنها «لا تصل إلا عبر قنوات غير عادية». وقد تمكن المتعاملون الاسرائيليون مع بولارد في واشنطن من حمل حكومتهم على شراء اكثر آلات تصوير المستندات تطوراً التي تم شحنها الى السفارة الاسرائيلية في واشنطن بعد أن غُلِّفت بغطاء معدني واقٍ لمنع اكتشاف وصولها بالطرق الالكترونية. إذ كان يجب تصوير نسخ عن صور بالغة الاهمية كتلك التي يلتقطها القمر KH-11.

كان آري بن مناش يعلم قلق يردور من تهديد ايتان العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، ويعلم أيضاً ان اسحق شامير سمح عندما تولى منصب رئيس الوزراء في ربيع ١٩٨٤ أنه سمح بإرسال بعض معلومات بولارد الى الاتحاد السوفياتي بعد حذف بعض الأجزاء وإعادة طبعها.

كان لبن مناش، اليهودي العراقي، علاقات وثيقة مع شامير. وفي العام ١٩٨٧ ترك

قسم العلاقات الخارجية وعمل كمستشار استخباراتي لرئيس الوزراء شامير وقاد عدة عمليات سرية له. وكان والد بن مناش قد خدم في عصابة شتيرن المعادية للبريطانيين قبل حرب ١٩٤٨*.

كان معروفاً الكره الشديد الذي يكنّه شامير للولايات المتحدة. واغتاظ كثيراً من نظرة بيغن الاخلاقية الى العلاقات الدولية. وكان أول ما سعى اليه شامير فور تعيينه رئيساً للوزراء هو فتح قنوات اتصال مع الكتلة الشرقية. وأرسل برقية إلى ممثل الموساد في بوخارست (رومانيا) ببدء اتصالات وعمل أي شيء لحلحلة الجمود في العلاقات.

ادرك السوفيات بان الاسرائيليين يحاولون الانفتاح عليهم، فدعوهم في ذلك العام الى مؤتمر للاستخبارات في الهند لمناقشة المنشآت النووية الباكستانية، في كاهوتا في مطلع ١٩٨٤ سمع شامير بتبادل معلومات مع السوفيات حول انظمة اسلحة اميركية. كما تم تبادل معلومات استخباراتية لكن بعد ان تكون الأجهزة الأسرائيلية قد الغت المعلومات التي قد تلحق ضرراً بالأميريكين وقد لعبت هذه التبادلات دوراً كبيراً في ازالة التوتر في المعلومات الديبلوماسية وفي رفع عدد المهاجرين السوفيات الذين تدفقوا الى اسرائيل كما توجه بن مناش بـورعام الى وارسو، ممثلاً دولة اسرائيل، لمناقشة شحن اسلحة من نوع كلاشنكوف و سام ـ٧ـ الى ايران.

وقد سلمت بعض المعلومات الاستخباراتية الى يفغاني بريماكوف المسؤول عن دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية السوفياتية، الذي التقى شامير مرات عدة عندما كان

*كان مائير شتيرن يعتبر صراع اليهود ضد البريطانيين أهم من الحرب العالمية ضد دول المحور. وقد حال زعماء هذه المنظمة في العام ١٩٤٠ عقد اتفاق مع الرايخ الثالث يسمح بتهريب يهود المانيا واوروبا الى فلسطين لمواصلة قتال البريطانيين، حيث كان بن غوريون يدعم مجهود اليهود الحربي، بالاضافة الى «ارغون» المجموعة الارهابية المنافسة التي سيتزعمها ميناحيم بيغن العام ١٩٤٣. كان مؤسس الـ«أرغون» دايفيد رازيال ضابطاً رفيع المستوى في الاستخبارات البريطانية، قُتل في مهمة في العراق وهو بلباسه العسكري عام ١٩٤١، وقد سعت مجموعة شتيرن التي كانت تواجه ضغطاً متزايداً للمحاربة الى جانب الحلفاء، الى اجراء مفاوضات مباشرة في احدى المراحل مع اوتو فون هنتنغ، ممثل وزارة الخارجية الالمانية. الا ان المفاوضات لم تسفر عن اية نتيجة. وقد ذكر فون هنتنغ في مذكراته انه اجتمع الى وفد يهودي (من شتيرن) جاء ليعرض عليه التعاون مع النازيين وحتى محاربة الصهاينة الموالين للحلفاء إن ضمن لهم هتلر استقلال فلسطين اليهودية بعد الحرب وجرت محادثات مماثلة لممثلين عن شتيرن مع الزعيم الايطالي بنيتو موسوليني، عرضوا عليه تأمين مخيمات مؤقتة وممراً وأسلحة للاجئين اليهود مقابل تعاون مجموعة شترين في نشر النفوذ الايطالي في الشرق الأوسط.

رئيساً للوزراء منذ الخمسينات والسيتينات، اي منذ كان في الموساد، وشامير يؤمن بضرورة إقامة علاقات جيدة مع الاتحاد السوڤياتي و جهاز الـ «ك.ج.ب.» ترك الموساد في الستينات لينضم في ما بعد الى حزب حيروت (بيغن) ثم اصبح رئيساً للكنيست عام ١٩٧٧ عندما كان بيغن رئيس وزراء. قال للمسؤولين الاسرائيليين «كان شامير دائماً شغوفاً بالدول ذات الأنظمة القوية، ومشككاً في انظمة الحكومات الديموقراطية. حتى انه وصف الولايات المتحدة بالبورجوازية والمادية».

و قد قام شامير بتبادل المعلومات مع السوڤيات كخطوة حسن نية، وليظهر للسوڤيات انه قادر على مساعدته في شؤونه في الشرق الأوسط، خلافاً للعرب الذين لا قدرة لهم على تزويده بهكذا معلومات. عندما علم بيريز و رابين بقصة بولارد ادرك انه اذا وصل الخبر للولايات المتحدة فسوف يعني نهاية حكم الليكود، فضلاً عن تعرض العلاقات الأميركية الاسرائيلية، للخطر مما حملها على ابقاء الأمر سراً. وقد درس مابام إمكانية تسريب أخبار عما فعله شامير للصحافة إلا انهم رأوا ان الأمر اخطر من ان يفشى.

دافع شامير عن تبادل المعلومات بقوله انه ينوي من خلاله تحسين العلاقات مع الاتحاد السوڤياتي، وإنشاء نوع من التعاون الاستراتيجي بين البلدين. واضاف انه لايضر بذلك بالولايات المتحدة، بل انه يعلم السوڤيات بان الأميركين يسمعون ويرون كل شيء.

أفاد احد المسؤولين في الاستخبارات الاميركية ان الاسرائيليين كانوا يهدفون من نقل معلومات بولارد الى السوفيات، إذ يظهرون لهم انهم يملكون قدرة استراتيجية، ولكي يسهلوا عملية هجرة اليهود السوفيات. لكن المحزن في الامر هو الضرر الذي لحق بعملائنا في الخارج. فما ان اطلع السوفيات على معلومات الاسرائيليين التي سر بها بولارد، حتى اغلقوا مصادرهم.

بعد افتضاح قضية بولارد لم يتأذَّ كثيراً رافائيل ايتان وافييم سيلا. فقد عين شارون بوصفه وزيراً للصناعة والتجارة في العام ١٩٨٤ ايتان في منصب اداري رفيع في شركة الكيميائيات الاسرائيلية وهي أهم شركة تابعة للحكومة، اما سيلا فقد عُيِّن عند عودته الى اسرائيل من الولايات المتحدة قائداً لتل نوف وهي قاعدة لسرب من المقاتلات الاسرائيلية جاهزة للقيام بغارات نووية. لكن بعد احتجاج الاميركيين، عُيِّن مديراً لمعهد اركان قوات الدفاع الاسرائيلية، الا انه ما لبث ان استقال.

اتفق الجميع على القاء كامل المسؤولية على ايتان وقد اهتم شارون بذلك. لو طال التحقيق اشخاصاً اعلى من ايتان، لسقطت حكومة الائتلاف الوطني. لا يخدم سقوط

الحكومة اي طرف، لذلك اتحذ الاسرائيليون في ما بينهم لتجنيب اسرائيل اكبر قدر من الضرر.

لكن يبدو ان ايتان غيَّر رأيه. فقد اعلن الى صحيفة اسرائيلية مطلع ١٩٨٧ انه نفذ كل ما له علاقة بقضية بولارد بمعرفة رؤسائه، وهو لا يريد ان يكون كبش محرقة عند أحد. الا انه غير رأيه في اليوم التالي ونفى كل ما صدر عنه من تصريحات. وما حرص الاسرائيليون على تغطيته بعد افتضاح قضية بولارد هو مدى تورط سيلا. كانت مهمة سيلا بوصفه اهم خبير في سلاح الجو الاسرائيلي في تحديد الاهداف النووية وفي تنظيم غارات من هذا النوع، ان يتأكد من أن مقاتلاته الـ أفـ ١٦ التي تحمل صواريخ نووية، قادرة على دخول الاتحاد السوفياتي. فقد أدت الرؤية الموسعة للامن القومي التي اعتمدها شارون الى طلب كبير على المعلومات الاستخباراتية. خاصة اثر اعتبار الاتحاد السوفياتي مصدر تهديدكبيراً لاسرائيل. وكان سلاح الجو الاسرائيلي هو الذي طوّر نظام صاروخ اريحا وزاد من مداه.

كما احتاج الاسرائيليون الى معلومات بولارد لمعرفة كل ما يتعلق بوسائل الاتصالات في مختلف الاحوال الجوية، ومجالات الطوارىء ومراحل اطلاق الانذار.

عندما علم الاميركيون بأمر بولارد في اواخر ١٩٨٥، لم يفكر سيلا في كيفية الخروج من الولايات المتحدة قبل ان يكتشف امره هو الآخر، وقبل ان يصبح في وضع حرج لا يرغب به لا هو ولا حكومته.

لم يتعاون بولارد مع مكتب وزير العدل الاميركي الا بعد ستة اشهر على القبض عليه. فأدلى لهم باسم سيلا. ولا يُعلم ما إذا عرف الاميركيون بمهمة سيلا النووية. وكل التقارير التي اعدتها اللجان الفرعية التي شكلتها الادارة الاميركية للتحقيق، والتقرير المسهب الذي اعده وزير الدفاع واينبرغر، كلها بقيت سرية ولم تُنشر.

وفي ما بعد طالبت الحكومة الاميركية باسترداد سيلا، فرفض الاسرائيليون فصدر في واشنطن قرار بإدانة سيلا غيابياً في آذار ١٩٨٧. وفي حزيران ١٩٩٠ اعلن ان سيلا فار من وجه العدالة.

روى سيلا نفسه قصة الاشراف على بولارد، طلب منه الاسرائيليون في ١٩٨٤ عندما كان على وشك الانتهاء من اختصاصه في الكومبيوتر وحيازته شهادة دكتوراه من جامعة نيويورك، ان يتعامل مع بولارد. وكان يعلم ان بولارد بدأ يُغدق الوثائق على الاستخبارات الاسرائيلية قبل ١٩٨٤ بوقت طويل. رأى سيلا في تكليفه التعامل مع جاسوس بمستوى بولارد قد يؤدي الى ترقية سريعة. وقبل ان يتخذ قراراً بهذا الشأن تناقش الامر مع رئيسه

المايجور جنرال عاموس لايبدوت رئيس اركان سلاح الجو. وحصل على اذن لمهمته هذه من وزير الدفاع آنذاك، اسحق رابين.

صور افشاء بولارد اسم سيلا للاميركيين في حزيران ١٩٨٦، وكلف اسرائيل ليونارد غارمنت تمثيل الكولونيل غارمنت مساعد سابق لنيكسون وكان قاضيا مهماً ومستشاراً خاصاً لوزير العدل الاميركي السابق ادوارد مين، كما كان من ابرز المدافعين عن اسرائيل وصل غارمنت الى تل ابيب في اواخر حزيران في محاولة لتضييق الهوة بين الحكومتين قبل ان تنتشر القصة في الصحافة وتؤدي الى اضرار لا تُحمد عقباها. واقترح الاسرائيليون ان تقدم واشنطن دلائل حسية على تورط سيلا، وادعوا ان علاقة سيلا ببولارد اقتصرت على لقاءات اجتماعية. واظهرت الحكومة الاسرائيلية بالتالي للولايات المتحدة بأنها تملك اثباتاً ضد سيلا، وانها لا تملك اي دليل على ضلوعه بنشاطات تجسس ضدها. وقد اكد له كل المسؤولين الحكوميين الذين قابلهم انهم لم يعلموا اي شيء عن مهمة بولارد.

عاد غارمنت مجدداً الى الولايات المتحدة وحاول ايجاد حل دبلوماسي وايجاد اية وثيقة من شأنها تبرئة سيلا من دون المس بالعدالة، وفي آب ١٩٨٦ وصل الى واشنطن وفد اسرائيلي غير عادي للتفاوض مع وزارتي الخارجية والعدل الاميركيتين وليبلغ الاميركيين بأن مسألة سيلا تشكل اولوية أمنية، بالنسبة الى اسرائيل وقد ضم الوفد حاييم زادوك وزير العدل السابق، مائير روزين مسؤول سابق في الموساد عمل في سفارة واشنطن. الكاييم روبنشتاين، نائب روزين واحد المع الدبلوماسيين الاميركيين وسيصبح في ما بعد سكرتير الحكومة، رام كاسبي محام وشخصية هامة في حزب العمل، من المقربين الى بيريز، افراهام شالوم الرئيس السابق لـ«ستين بيت» (اضطر في اواخر حزيران الى الاستقالة من منصبه بسبب تهم تغطية وُجهت الى «ستين بيت» في تغطية مقتل خاطفين فلسطينيين وهما قيد الاعتقال في العام ١٩٨٤)، وهنان بارون نائب مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية. وقد عين بيريز شخصياً كاسبي وشالوم وبارون فور توقيف بولارد للاستجواب.

دعا غارمنت الاسرائيليين الستة الى منزله قبل يوم واحد من اجتماعهم بمسؤولي وزارتي الخارجية والعدل. وكان غارمنت قد صاغ مذكرة بإعاقة عمل العدالة، بموجب القانون الاميركي، في محاولة لمنع الاسرائيليين من الاصرار على اعتماد عرض القضية كما يريدون هم. استمر الاجتماع الى ما بعد منتصف الليل. وكانت زوجة غارمنت وهي صحافية في «وول ستريت جورنال» قد كلفت بكتابة مسودة العرض على الآلة الكاتبة. وروت ان زوجها طرح اسئلة عدة مثل «اي نوع من اليهود انتم»، و«أنا أيضاً مواطن اميركي». وعندما اصر الوفد الاسرائيلي على حماية موكلهم بطريقة مفضوحة، تلا عليهم

غارمنت الملاحظات التي دونها في حواره مع سيلا، ولما طلب منه الاسرائيليون اعطاءهم الملاحظات رفض. عندئذ قالوا له اننا «نعفيك من مهمتك».

وحذرهم غارمنت من مغبة التعرض له. ومالبث ان خرج من القضية. لكن بهدوء.

لم يكن غارمنت يعلم ان سيلا كان متفحصاً في قصف الاهداف النووية، وان قضية بولارد لها علاقة بأسرار نووية اميركية، وان ثلاثة اشخاص من الوفد الاسرائيلي مهمتهم تغطية سيلا وفضيحة بولارد. ما كان يعلمه غارمنت هو، استناداً الى ما قاله في ما بعد لوزير العدل الاميركي جوزف دي دوجيوفا، الذي تولى قضية بولارد، والى نائب مساعد المدعي العام مارك م. . ريتشارد، هو انه انسحب من القضية لانه لم يعد يعلم من هو موكله، افييم سيلا ام الحكومة الاسرائيلية.

وبانسحاب غارمنت، انهت الحكومة الاسراسيلية محاولتها لحماية سيلا، ووضعت حداً لحياته المهنية. وقد بقي سيلا، الذي استقال خائب الأمل، في اسرائيل، هارباً من وجه العدالة الاميركية منذ منتصف العام ١٩٩١.

٢٢ ـ مكسب اسرائيلي

كانت لاتزال التحقيقات جارية في تشرين الاول ١٩٨٦ بشأن قضية بولارد. وكان عدد كبير من مسؤولي الاستخبارات الاميركية، لا يزال يعتقد بأن لبولارد شركاء كثر في اوساط الاستخبارات يواصلون مد اسرائيل بمعلومات سرية، فبدأ بـذلك البحث عن اشخاص مجهولين عرفوا باسم «السيدوس».

روت صحيفة «دي ميل سنداي تايمز» اللندنية في عددها في ٥ تشرين الأول ١٩٨٦ حقائق جديدة عن مفاعل ديمونا تم الحصول عليها في مقابلة مع موردخاي فانونو. فهذه هي الرواية الاولى من داخل المنشأة الاسرائيلية النووية يدلي بها مصدر معروف. كما كانت قصة خيانة اخرى تتعلق باسرائيل: ففانونو وبولارد قاما بعملهما لا من باب الكسب المادي (مع انهما تقاضيا بعض المال) إلا انهما كان مقتنعين بأنهما يقومان بعمل صحيح.

ذُهلت اوساط الاستخبارات في العالم لما ورد في صحيفة «ذي سنداي تايمز» مما حـدا احد مسؤولي الاستخبارات النووية الاميركية الى القول ان رواية فانونو وكتاب بيار بان الذي صدر العام ١٩٨٢ حول المشاركة المبكرة لفرنسا في ديمونا، يجيبان على كل نقاط الاستفهام حول هذا الموضوع.

الا ان الصحافة لم تولِ هذا الحديث اهمية كبيرة، اذ تجاهلت الصحف البريطانية الاخرى، وصحيفتا «ذي واشنطن بوست» و«ذي نيويورك تايمز» الخبر.

استياء جيري اوبلنغر، وهو مساعد سابق في البيت الابيض، لان الصحافة لم تعطِ هذا الحديث المذهل اهميته التي يستحق «صعقنا للتغطية الاعلامية لحدث مهم كهذا في مجال الحد من الاسلحة».

كان بيتر هونام، الصحافي البريطاني الذي نقل الحديث، يدرك ان تلك القصة هي اهم مقال يكتبه في حياته وقد اراد فانونو الظهور على شاشة التلفزيون ليعلن انه يود تأليف كتاب من الموضوع نفسه، الا انه اختفى قبل اسبوع. ولم يظهر فانونو في الوقت الذي كانت صحيفة «ذي سنداي تايمز» بحاجة ماسة اليه.

في هذا الوقت كانت الموساد كما نعلم قد استدرجت فانونو الى روما حيث اختطفته في ٣٠ أيلول. وطعنت صحيفة «ذي سانداي ميرور» ثاني الصحف البريطانية بصحة رواية فانونو التي قالت ان صور فانونو يمكن ان تكون قد التقطت في معمل للبيض، خاصة بعد ما صدر عن مسؤولين اسرائيليين ان فانونو طرد من ديمونا لمحاولته نسخ وثائق. كما قال ملحق صحافي اسرائيلي «لم يعمل شخص يحمل هذا الاسم في ديمونا. لكن استطيع ان أؤكد أنه عمل في «اللجنة الاسرائيلية للطاقة النووية».

وكان اوسكار غيريرو، صحافي من كولومبيا في اميركا الجنوبية، قد اقنع صديقه فانونو بأن قيمة روايته والصور التي بحوزته تبلغ نحو مليون دولار. ولم يتوجه فانونو الى «التايمز» اللندنية الا بعد أن رفضت روايته مجلة «نيوزويك» الاميركية.

لم يعلم هونام والعاملون في «ذي سنداي تايمز» ان زميلهم في «ذي دايلي ميرور» نيكولاس دايفيس هو الذي وشى بفانونو الى الموساد. فقد اتصل دايفيس بآراي بن مناش. بن مناش ودايفيس شريكان قديما العهد في شركة تتعاطى تجارة الاسلحة اسمها «اورا ليمتد»، التي لعبت دورا كبيرا في بيع الاسلحة الى ايران.

ولما كان بن مناش يجيد اللغة الفارسية، عُين في تشرين الثاني ١٩٨٠ بين مجموعة صغيرة تتولى مناقشة موضوع الاسلحة مع ايران التي كانت تخوض حرباً في ذلك الوقت ضد العراق.

انحصرت مهمة بن مناش في ايجاد سبل خرق حظر الأسلحة المفروض على ايران. كان الاسرائيليون بحاجة الى شركات وهمية واشخاص يلعبون ادواراً في الواجهة. كان دافيس صديقاً في «الموساد» جرى اجتماع اولي معه في لندن، استناداً الى بن مناش، وسرعان ما زار دافيس اسرائيل. وهكذا اصبح هذا الرجل الكاثوليكي من شمالي انكلترا والذي يتمتع بذوق مرهف في الحياة، الغطاء المثالي لايصال الأسلحة.

وتثبت آلاف البرقيات والتلكسات الموجودة في ملفات شركة «اورا ليمتد» التورط الكبير للشركة في بيع اسلحة الى ايران. منها برقية تاريخ ١٩٨٧ أُرسلت الى آية الله علي أكبر

هاشمي رفسنجاني تحوي شروط بيع ايران ٤ آلاف صاروخ «كاو» مقابل ١٣٨٠٠ دولار للصاروخ الواحد. وجاء في البرقية انه تم تفويض مواطن بريطاني يدعى نيكولاس دايفيس لتوقيع العقود في ايران..

وفي اتصال هاتفي أجري مع دايفيس نفى هذا الاخير كل تواطؤ مع بن مناش في عمليات بيع اسلحة موضحاً ان بن مناش لم يكن سوى مصدر معلومات «لديه قصص شيقة»، لكن بالاضافة الى ورود اسمه في البرقية الآنفة الذكر، افادت زوجة دايفيس الثانية بين العامين ١٩٨٤ و١٩٨٥ انها كانت على علم بأن زوجها يتاجر بالاسلحة مع بن مناش، وانه حاول دوماً تفسير الامر الا انها كانت ترفض الاصغاء اليه، وكان هذا هو السبب الذي جعلني اترك زوجي». تعود أول معرفتها به الى العام ١٩٨٢ عندما كتب عن مجازر صبرا وشاتيلا، «ومنذ ذلك الوقت اصبحت على علاقة مع آري الذي كان يأتي الى البيت لتناول العشاء» وحول ما اذا كانت تعلم أن بن مناش كان عميلاً اسرائيلياً اجابت كان الامر واضحاً، واستنادا الى بن مناش، بعيد ذهاب غيريرو الى «ذي سانداي ميرور»، علم دايفيس بالامر واتصل به على الفور، ثم «دبّر دايفيس لغيريرو موعداً مع صحافي اميركي مهم - أي أنا». لكن المشكة هي أن بن مناش لم يكن يفهم ما شاهد في صور فانونو، اذ يجب ان يراها خبراء. طلب منه نسخ بعض الصور، فرفض غيريرو. عندئذ قال له بن مناش «نريد مالاً أليس كذلك؟ حسناً. لكن كيف لي أن أتأكد أن هذه الصور صحيحة»؟ فوافق غيريرو وسلمه ثلاثاً من صور فانونو. عُلم بأمر فانونو في اسرائيل وبدأت مناقشة سبل التعامل معه. اقترح بعض المسؤولين اغتياله واقترح البعض الآخر ان تتجاهله الاستخبارات الاسرائيلية تماماً. لكن لم يكن أحد يعلم بما قد يحدثه من ضرر، فاقترح بيريز «يجب ان نجعل منه مثالاً لغيره». أرسل بن منشة نسخاً من صور فانونو الى اسرائيل وجاءه الرد في اليوم التالي أنها حقيقية، وأن بيريز شخصياً مهتم بالقضية. وقد علم بن مناش سبب اهتمامه في القضية في اليوم التالي، كان المسؤولون الاسرائيليون يخشون أن يكشف فانونو أن اسرائيل زرعت الغاماً نووية في مرتفعات الجولان في مطلع الثمانينات، وعندما كان فانونو لا يزال يعمل في ديمونا.

بذلت اسرائيل جهوداً حثيثة لشن حملة تضليل اعلامية تنفي وتدحض كل ما يقول فانونو. فبدأ العمل على هذا الاساس مع روبرت ماكسويل، مدير مجموعة صحف «ميرور» اللندنية، التي تضم «ذي سانداي ميرور» و«ذي دايلي ميرور». وقال بن مناش «اصبح دايفيس يتعامل مباشرة مع ماكسويل حول هذا المدفوع. حتى انه رتب لقاءبين بن مناش وماكسويل في مكتب الاخير. اراد بن مناش ان يعرف ما ستفعله الصحيفة بشأن رواية فانونو. فقال ماكسويل لبن مناش «اعلن ما يجب ان اعمله. لقد تحدثت مع رؤسائك».

كان ماكسويل معروفاً بصلاته الوثيقة بالمسؤولين الاسرائيليين، وكان أحد اصحاب الاسهم في صحيفة «معاريف» الاسرائيلية، كما امتلك فترة قصيرة من الوقت «سايتكس كوربورايشن» وهي شركة مركزها في اسرائيل، تسلم معدات طباعة ذات تقنية عالية، كان احد ابرز مدرائها ياثير شامير كولونيل سابق في سلاح الجو الاسرائيلي وابن اسحق شامير.

لم يكن فريق الصحفيين الذي تولى تغطية قصة فانونو على اتصال مع نيكولاس دايفيس، فهو كان مجرد مراسل خارجي في «ذي دايلي ميرور». الاان مدير تحرير الصحيفة، مايكل مالوي، املى عليهم ما يجب كتابته فدار في الصحيفة نقاش حاد قاده طوني فروست حول الموضوع، فالمهم هو قصة فانونو لا قصة معاناة غيريرو كما اراد مالوي اظهارها، اذ يمكن ان تكون صور فانونو حقيقية. فطلب المراسلون نشر صور فانونو على الصفحة الاولى والى جانبها اسئلة وتعليقات حول مدى صحتها، في حيث ان مالوي لم يرد نشر اية صورة، ضارباً عرض الحائط برأي صحفيي الجريدة وبصور فانونو.

وقبل نشر الصور بيوم واحد، امر مالوي فروست تسليم كل الصور والمعلومات المتعلقة بفانونو الى السفارة الاسرائيلية، عندئذ ادرك جون ك. باركر نائب مولاي، ان الامر صادر من ماكسويل نفسه، قلق باركر وزملاؤه من مسألة التوجه الى السفارة الاسرائيلية مع كل ما قد يحمله ذلك من خطر على حياة فانونو، وقال لهم مالوي «أنها من صلاحيات مدير التحرير»، فتمنى فروست لو تنتهي القصة عند هذا الحد.

اعتبر بيتر ج. ميلر أهم محرري «ذي سانداي ميرور»، والذي طرده ماكسويل العام ١٩٩٠ (طرد فروست بدوره من جراء هذه القضية)، عن سخطه بسبب الضغوط التي مورست من فوق في التعاطي وقصة فانونو*

كما عبر باركر الذي ترك عمله في «ذي ميرور» عام ١٩٨٠ بعد أن نشر سيرة دوك ويندسور «كينغ اوف فولتر»، عبَّر عن مرارته وأسفه للطريقة التي عولجت فيها قصة فانونو «كان لديها افضل قصة الا انها لم تستفد منها».

واعترف مالوي بانه ناقش الامر مع ماكسويل نظراً للعلاقات القوية التي له مع الاسرائيليين. وكان ماكسويل هو الذي عرض اخذ الصور والقصة الى السفارة الاسرائيلية. وقال مالوي «اعتقد انه كان يريد فقط ان يلقي عليها الاسرائيليون نظرة قبل نشرها في

* طُرد ميلر في تشرين الثاني ١٩٩٠ بعد أن اتّهم بإهمال واجباته، وبالتواطؤ مع موظفين في «ذي سانداي ميرور» لبيع صورة لأميرة ويلز، ليدي دايانا، وهي ترقص مع جون ترافولتا، الفنان الاميركي، لمجلة اخرى.

الصحيفة، ولم يكن الامر بمثابة تسليمها الى اعداء. درجت العادة على تسليم المقالات الى ماكسويل قبل نشرها في الصحيفة». الا انه اقر بأن ماكسويل لم يكن يطلعه على اتصالاته مع الاسرائيليين وغيرهم مثلاً نيكولاس دايفيس، ولما لم يكن للاسرائيليين اية سيطرة داخل «ذي تايمز»، بدا من الضروري العثور على فانونو المختبيء في لندن، واخراجه من انكلترا بطريقة ما، وقال بن مناش لم نكن نعلم في اي فندق ينزل في لندن، فطلب من دايفيس أن يسأل عن مكانه. وتمكنت احدى عميلات الموساد، ساندي هاتين بتنوف، من الايقاع به، غير ان فانونو لم يكن على علم بالالغام النووية، ومع ذلك كان في طريقه الى روما.

توقف هنا تورط بن مناش في قضية فانونو، الا انه ابقى على علاقته في العمل مع دايفيس، حتى اعتقاله في نيويورك عام ١٩٨٩. وقد فكر بن مناش في دور دايفيس في عمليات بيع الاسلحة، لكنه قرر التكلم عنه في نهاية المطاف لانه (دايفيس) لم يتحرك لانقاذه. وكان دايفيس محامياً عنه في نيويورك في محاولة ناجحة لمنع محامي بن مناش من حمله على الادلاء بأية معلومات عن دوره في هذه القصة.

وقال بن مناش، كان باستطاعة دايفيس لو مثل امام القضاء ان يثبت للعدالة الاميركية ان بيع طائرات C-130 الى ايران تم بموافقة الحكومة الاسرائيلية.

خاتمة

اعتبر رجال البيت الابيض، ان اليوم الأول لحرب الخليج التي شنها جورج بوش انقضى بأفضل طريقة. اذ بدت الحرب سهلة عندما كان العالم يشاهد على شاشات التلفزيون صواريخ «كروز» ومقاتلات سلاح الجو والبحرية تصيب اهدافها بدقة في بغداد وفي كل العراق. الا انه سرعان ما خفت هذه النشوة في اليوم الثاني، عندما نفذ الجيش العراقي التعهد الى قطعه صدام حسين قبل الحرب، باطلاق ثمانية صواريخ «سكود» على اسرائيل، بقاذفات صواريخ كان من المفروض تدميرها في الساعات الاولى للحرب. فسقط صاروخان في تل ابيب، وواحد قرب حيفا. استمع العالم برعب الى الاخبار الخاطئة الاولية التي تحدثت عن تلك الصواريخ التي كانت مزودة برؤوس حربية تحوي غاز الاعصاب. فخاف الاسرائيليون وقبعوا في ملاجىء خاصة وهم لابسون اقنعة واقية من الغاز ينتظرون القصف العراقي.

هرع مسؤول اميركي رفيع المستوى الى اسرائيل ليعدها بدعم في المستقبل القريب. بدا ان اسرائيل ستسارع بدون شك إلى ارسال سلاحها الجوي ووحداتها الخاصة من الكوماندوس للتوجه الى العراق وتدمير بطاريات «سكود» مما زاد من هذا الخوف هو خطأ حسابات واشنطن في تقدير عدد القاذفات التي اعتقدوا انها تبلغ ٢٠ قاذفة. لم يكن احد ينتظر ان يعمد صدام الى اطلاق صواريخه من قاذفات متحركة يصعب تحديد اماكنها.

واعترف نورمان شوارزكوف، القائد الاميركي، بان العراق يملك نحو ١٥ مجموعة من البطاريات، كل واحدة منها مزودة بـ١٥ صاروخ، مما يعني ان لدى العراق ما يعادل الـ٢٢٥ صاروخاً.

دخل على الخط في تلك الساعات الاولى عاملٍ جديد لم يشاهده الناس على التلفزيون، فقد التقطت الاقمار الصناعية الاميركية صوراً تشير الى ان شامير اعطى اوامره بتحريك القاذفات المتحركة لصواريخ مزودة برؤوس نووية وتوجيه صواريخها صوب العراق في انتظار اوامر اخرى كما التقطت عدة دلائل تشير الى ان اسرائيل اعلنت اقصى درجات الاستنفار النووي الشامل سيبقى معمولاً به طوال اسابيع. ولم يكن أحد في ادارة بوش يعلم الخطوة التي قد تقدم عليها اسرائيل في حال سقط صاروخ عراقي يحمل غاز الاعصاب، على بناية وتسبب في مقتل آلاف من الاشخاص. كل ما كان باستطاعة بوش عمله اضافة الى تقديم الاموال وبطاريات صواريخ «باتريوت» هو اعطاء تأكيدات اميركية بأن الهدف الاول للحرب الجوية سيكون تدمير بطاريات «سكود» العراقية.

لم تعنِ ضمانات كهذه كثيراً للاسرائيليين، إذ لم يقتل اي يهودي بالغاز منذ تريبلينكا واوشفيتز، اضف الى ذلك ان اسرائيل انتجت قنابلها النووية لئلا تضطر الى الاعتماد على حسن نوايا الآخرين في حماية اليهود.

الا ان التصعيد لم يحصل، فصواريخ «سكود» العراقية تسببت بخسائر طفيفة (لم يتوقعها أحد)، والى التزامات عسكرية ومالية اميركية ضخمة. فبدأت ادارة بوش تغدق النِعَم على اسرائيل في الوقت الذي هنأ فيه العالم حكومة شامير على ما تحلت به من ضبط للنفس. لكن في الواقع، لم يكن أحد قادراً - ولا حتى الرئيس الاميركي - عن ردع شامير من اعطاء الامر باطلاق الصواريخ النووية وهذا امر طبيعي اذا ما اخذنا بعين الاعتبار سيادة كل دولة من الدول.

لكن من الطبيعي كان التهاء الولايات المتحدة بأمور اخرى، والنظر الى ناحية اخرى في الوقت الذي كان الاسرائيليون - المحاطون بأعداء هم بحالة حرب معهم - يبنون قدرتهم النووية العسكرية.

لا يمكن اعتبار سياسة واشنطن تجاه اسرائيل من هذه الناحية، اهمالاً وحسب، فهو يتعدى ذلك ليصل الى مستوى اعتماد سياسة مشبوهة في تجاهل الحقيقة.

في منتصف الثمانينات، توصل الفنيون العاملون في ديمونا الى انتاج مئات القنابل النيوترونية الخفيفة الشحنات، مما يمكنها من قتل أكبر عدد من الاشخاص والحاق اقل

ضرر في الابنية، كما يمكن اشخاصاً مثل ارييل شارون يحلمون بتغيير خريطة الشرق الاوسط الاعتماد ضمناً على التهديد النووي الاسرائيلي. وصدرت اسرائيل تكنولوجيا نووية وتعاونت مع دول اخرى في اجراء ابحاث نووية، من بينها جنوب افريقيا.

وفي ايلول ١٩٨٨ اطلقت اسرائيل اول قمر صناعي لها مما جعلها تقفز قفزة على طريق انتاج الصواريخ البالستية العابرة للقارات واطلاق صواريخ تجسس (مما يغنيها عن اللجوء الى اشخاص مثل جوناثان بولارد لسرقة صور الاسرار الولايات المتحدة وافاد الخبراء النوويون في لوس آلاموس بأن قوة الصاروخ الذي وضع القمر الصناعي في مداره قادر على اطلاق صاروخ مزود برأس نووي لاصابة هدف يبعد نحو سبعة آلاف كيلومتر. ويحتل الاسرائيليون اليوم مكانة مرموقة بين الاميركيين والسوفيات في اطار التسابق على انتاج الجيل الثاني من الاسلحة النووية، قنابل مشحونة بأشعة اكس، نقل الاشعاعات، اسلحة تستخدم قوة الماء وتركيبتها الكيميائية.

إلا أن احداً في اسرائيل او في الكنيست لا يناقش هذه الأمور علناً، وقد قبل القادة العسكريون الاسرائيليون استخدام قذائف ميدانية مزودة برؤوس نووية في اي نزاع تقليدي محتمل. كانت الدول العربية وستبقى دائماً هدف اسرائيل النووي. اذا اندلعت الحرب في الشرق الاوسط وخرق السوريون والمصريون الخطوط الاسرائيلية كما حدث في حرب ١٩٧٣، وفي حال اطلقت اية دولة عربية صواريخ على اسرائيل مرة اخرى، كما فعل العراق، يمكن ان نشهد احتمالاً كبيراً لتصعيد نووي كان يُعتبر في الماضي السلاح الاخير «لئلا تتكرر المآسي مجدداً».

لم يعد خيار شمشون بعد اليوم هو الخيار النووي الوحيد المتوفر لاسرائيل.

خيار شمشون

اسرائيل دولة تمتلك القوة النووية منذ أكثر من ٢٥ عاماً. ومع ذلك، لا يزال قادة اسرائيل ينكرون حتى اليوم ان بلادهم تمتلك ترسانة نووية.

وفي كتابه «خيار شمشون»، يروي لنا الصحافي المحقّق الشهير سيمور هيرش للمرة الأولى القصة المشوقة عن البرنامج الاسرائيلي للأسلحة النووية وعن تأثيره على الأحداث العالمية. كما يروي لنا انجازات اسرائيل السرية في المجال النووي بدءاً من انشاء مفاعل ديمونا في موقع منعزل في صحراء النقب النائية في أواخر الخمسينات، وحتى بناء المنشآت المتطورة للانتاج النووي تحت الأرض في أواخر السبعينات والتي استهدفت وهدّدت أعداء اسرائيل في الشرق الأوسط وحتى الاتحاد السوفياتي نفسه.

ويُظهر لنا كتاب «خيار شمشون» من خلال المقابلات التي أُجرِيَتْ مع مسؤولين ورجال سياسة رفيعي المستوى، لماذا غضّت اميركا الطرف منذ إدارة الرئيس كينيدي وحتى اليوم، عن القدرة النووية المتنامية لاسرائيل، في الوقت الذي كانت تتظاهر فيه بالسعي لمنع انتشار الاسلحة النووية. وسوف نكتشف كيف أن الأموال الاميركية الخاصة والتكنولوجيا الفرنسية ساهمت في تحقيق حلم القنبلة الاسرائيلية. وسيأخذنا الكتاب في جولة على المنشآت النووية الاسرائيلية البالغة السرية ويكشف لنا حقيقة التعامل النووي بين اسرائيل وجنوب أفريقيا.

الرسالة التي يودّ «خيار شمشون» نقلها واضحة كالشمس: أي حرب قد تنشب في المستقبل في الشرق الأوسط ستكون حرباً نووية.

سيمور م. هيرش

سيمور م. هيرش هو أبرز صحافي محقق في أميركا. في عام ١٩٦٩ كتب أول رواية عن مجزرة ماي لاي في جنوب فيتنام حاز على أساسها عام ١٩٧٠ جائزة بوليتزر، وجائزة جورج بولك وجائزة سيغما دلتا تشي، وجائزة وورث بنغهام. كما ألّف عدداً من الكتب، نذكر منها: «ماي لاي ٤: تقرير عن المجزرة والفترة التي تلتها»، و«ثمن السلطة: كيسنجر في البيت الأبيض في عهد نيسكون»، و«الهدف المدمَّر: ماذا حدث للرحلة رقم ٧.. وماذا تعرف اميركا عنها». كما كتب المؤلف مقالات عدّة في (صحف نيويورك: نيويورك ريفيو أوف بوكس، نيويورك تايمز، اتلانتيك، نيو ريبابيك) يقيم حالياً في واشنطن مع زوجته وأولاده الثلاثة.




al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

THE SAMSON OPTION

Israel, America and the Bomb

Seymour M. Hersh

يكشف خيار شمشون:

- كيف قبلت اسرائيل أخيراً بطلب الرئيس كينيدي السماح بتفتيش مفاعلها النووي في ديمونا، لكن بعد أن انشأت غرفة مراقبة وهمية لتغطية الهدف الحقيقي للمفاعل.
- كيف نجحت اسرائيل في ابتزاز ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر في حرب تشرين بأن هددت باللجوء الى السلاح النووي، ما لم تعمد اميركا إلى مدّ جسر جوي على الفور لايصال الامدادات إلى اسرائيل.
- كيف لعب الجاسوس الاميركي جوناثان بولارد الذي ثبتت إدانته، دوراً أساسياً في البرنامج النووي الاسرائيلي. وكيف تم تحويل بعض المعلومات الاستخباراتية التي زود اسرائيل بها، إلى الاتحاد السوفياتي بتوجيه مباشر وصريح من قِبَل اسحق شامير، رئيس الوزراء الاسرائيلي.
- كيف ومن وشى بموردخاي فانونو الفني الاسرائيلي الذي كشف قصة مفاعل ديمونا للصنداي تايمز عام ١٩٨٦ والذي خُطف إثر ذلك في روما وأعيد إلى إسرائيل للمحاكمة.

التوزيع. مكتبة بيسان هاتف 865126 ـ ص.ب 13/5261 ـ بيروت.